ردمد ٣٥١٥-١٦٥٨
ISSN.١٦٥٨-٣٥١٥
رقم الإيداع ١٤٢٨/٢١٩٠


بسم الله الرحمن الرحيم

قواعد وشروط النشر

مجلة تبيان للدراسات القرآنية مجلة دورية تصدر عن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه. وتعنى بالبحوث العلمية، وفق الأمور الآتية:

- أن يكون البحث متسماً بالأصالة وسلامة الاتجاه.
- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج.
- أن تتحقق له السلامة اللغوية.
- مراعاة علامات الترقيم.
- ألا يكون قد سبق نشره.
- ألا يكون مستلاًّ من بحث أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية.
- توضع حواشي كل صفحة أسفلها على حدة ويكون ترقيم حواشي كل صفحة مستقلاً، وتضبط الحواشي آليا لا يدوياً .
- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث.
- توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط الملحق في مكانها المناسب.
- ترفق جميع الصور والرسوم المتعلقة بالبحث واضحة جلية.
- ألا تزيد صفحات البحث عن ثمانين صفحة (A٤) ولا تقل عن عشرين صفحة.
- أن يكون خط الأصل (١٨) وخط الهامش (١٤)، ونوع الخط (Arabic Traditional).
- أن تكون هوامش الصفحة من الأعلى والأسفل واليسار ٢,٥سم ومن اليمين ٣,٥سم.
- تكتب الآيات القرآنية وفق المصحف الإلكتروني لمجمع الملك فهد لطباعة

المصحف الشريف .

- يرفق الباحث ثلاث نسخ مطبوعة، مع ملخص لا يزيد على صفحة واحدة.
- تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين على الأقل.
- تُعاد البحوث معدلة على قرص حاسوبي.
- لا تعاد البحوث والدراسات إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- للمجلة الحق في نشر البحث على الموقع الإلكتروني للجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه بعد إجازته للنشر.
- أن تكون المراسلات عبر البريد الإلكتروني.
- يُعطى الباحث نسختين من المجلة وخمس مستلات من بحثه.

جميع المراسلات وطلبات الاشتراك باسم

رئيس هيئة التحرير على النحو التالي:

المملكة العربية السعودية – الرياض

ص. ب: ١٧٩٩٩ الرياض: ١١٤٩٤

هاتف وناسوخ ٢٥٨٢٧٠٥

البريد الإلكتروني: **quranmag@gmail.com**

عنوان الجمعية

ص – ب: ١٧٩٩٩ – الرياض – ١١٤٩٤ هاتف: ٢٥٨٢٦٩٥ –

٢٥٨٢٧٠٥

موقع الجمعية

www.alquran.org.sa

❊ ❊ ❊

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحرير

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين وقيام الناس لرب العالمين.

هذا هو العدد الثاني عشر من مجلتكم العلمية المحكمة **"مجلة تبيان للدراسات القرآنية "** الصادرة عن **الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه** تزخر بموضوعات شتى وفنون عدة لتجمع بين تنوع الموضوعات . وجدة الدراسات وعمق البحث والدرس . لتفيد الباحثين وبخاصة المتخصصين وتكون ميداناً لنتاجهم ودراساتهم العلمية . التي تفيدهم وتثري تخصصهم. حيث تتهادى أقلام الباحثين وتتلاقى مع تجارب الفاحصين في تحرير موضوعات وتعميق الدراسات لتقدم للقراء ما ينفعهم في حقول دراساتهم، مع اختلاف اهتماماتهم ، ورغبة في تطوير المجلة ورقيها وتجديد نشاطها، أعيد تكوين هيئة تحريرها من أستاتذة التخصص في جامعات المملكة العربية السعودية حيث تكونت من كل من:

أ.د . **محمد بن سريع السريع : الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .رئيس الجمعية.**

أ.د. فهد بن عبدالرحمن الرومي: الأستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض

أ.د. عيسى بن ناصر الدريبي: الأستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض

د. عبدالرحمن بن معاضة الشهري: الأستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض

د. أحمد بن علي بن عبد الله السديس: الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .نائب رئيس الجمعية.

د. أحمد بن عبدالله الفريح : الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وفي هذه المناسبة تتقدم المجلة والجمعية بتهنئة الزملاء الأعضاء كما

تتقدم بوافر الشكر والامتنان وخالص الدعاء والثناء للزملاء أعضاء هيئة التحرير السابقين ، على مابذلوه من جهد وقدموه من فكر في المجلة وتقدمها من حيث صدورها إلى أن استوت على سوقها. وهم كل من :

أ.د. سليمان بن صالح القرعاوي : الأستاذ بجامعة الملك فيصل بالأحساء

أ.د. عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي: الأستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض.

أ.د . إبراهيم بن سليمان الهويمل: الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

أ.د. محمد بن سيدي الأمين : الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ورغبة من المجلة في تميزها وسهولة معرفتها أضافت كلمة «**تبيان**» لعنوانها لتكون معبرة عن الجمعية التي تصدر عنها. ويسهل بذلك تميزها عن غيرها من المجلات الكثيرة الصادرة في مجالها. حيث أصبحت «**مجلة تبيان للدراسات القرآنية**».

وبعد: فالحمد والشكر لله جل في علاه على تيسيره وتسديده وتوفيقه ، ثم لجميع من أسهم في إصدار هذه المجلة واستمرارها ونجاحها من كتاب باحثين، وأساتذة فاحصين، وقراء مكرمين. وأعضاء عاملين في تحرير المجلة وإدارة الجمعية ، والشكر موصول للجامعة وعلى رأسها معالي مديرها النشط.

الأستاذ الدكتور/ سليمان بن عبدالله أبا الخيل. ولعمادة الكلية وإدراتها على دعمها للجمعية والمجلة.

والشكر موصول ومخصوص . **لمقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده** فلهم من الدعاء أخلصه . ومن الشكر أجزله.

ووفق الله الجميع لكل خير وحق.

رئيس هيئة تحرير مجلة تبيان
للدراسات القرآنية
أ . د / محمد بن عبد الرحمن الشايع

المحتويات

تعظيم القول في التفسير وأثره
في دفع القـراءات المنحرفة المعاصرة للقرآن الكريم

إعداد

د. إبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي

الأستاذ المشـارك بقسم القرآن الكريم وعلومه في جامعة القصيم

د. إبراهيم بن صالح بن عبدالله الحميضي

- حصل على درجة الدكتوراه في القرآن وعلومه من جامعة الإمام بن سعود الإسلامية بالرياض بأطروحته : (اختيارات ابن تيمية في التفسيرمن أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم " جمعا ودراسة "
- حصل على درجة الماجستير في القرآن وعلومه من جامعة الإمام بن سعود الإسلامية بالرياض ، بأطروحته (منهج القرآن الكريم في محاربة الشرك).
- أستاذ مشارك في قسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة وأصول الدين في جامعة القصيم.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد:

فإن علم التفسير أشرف العلوم وأفضلها على الإطلاق؛ لتعلقه بكتاب ﷻ الذي هو أشرف الكتب، وخير الكلام، وأصدق الحديث.

ولما كان هذا العلم الشريف بهذه المنزلة، كان الخوض فيه، والجرأة عليه بغير علم من أعظم الخطايا، وأخطر القضايا.

هذا وإن المتأمل في التفسيرات الشاذة والمنحرفة للقرآن الكريم في القديم والحديث يجد أن من أكبر أسبابها عدمَ تعظيم تفسير كلام الله [1] ﷻ، والجرأة على القول فيه بمجرد الرأي، والهوى، والظن؛ حيث توهم بعض الناس أن بيان معاني القرآن واستنباط أحكامه حق مشروع، و حمى مستباح لكل أحد، بلا شرط ولا قيد.

وقد عظمت هذه الظاهرة في العصر الحديث، وظهر ما يسمى بالقراءات المعاصرة للقرآن الكريم، التي شابهت في غرابتها ومخالفتها لأقوال السلف، وقواعد اللغة، وظاهر السياق ما أثر عن بعض الفرق الضالة القديمة، وساعد على ترويج هذه القراءات المعاصرة أسباب متعددة منها: ثورة

(١) هناك أسباب عديدة لظهور هذه التفسيرات (القراءات) المنحرفة المعاصرة، لكن يمكن أن يقال إن هذا السب هو الأصل والمدخل لبقية الأسباب، وهو سبب مشترك بين أصحاب هذه القراءات على اختلاف مناهجهم وتوجهاتهم.

المعلومات والاتصالات في هذا الزمن، وانتشار ما يسمى بحرية الرأي والتعبير لجميع الناس.

ولذلك رغبت في الكتابة في هذا الموضوع من خلال هذا البحث المختصر الموسوم: (**تعظيم القول في التفسير وأثره في دفع القراءات المنحرفة المعاصرة للقرآن الكريم**)؛ حيث لم أر من كتب في هذا الموضوع كتابة مستقلة حسب علمي.

أهداف الكتابة في هذا الموضوع :

١) بيان حرمة تفسير القرآن الكريم بمجرد الهوى والظن، دون معرفة بأصوله وقواعده.

٢) إظهار تورع السلف – رحمهم الله – عن تفسير القرآن الكريم، وتحرُّجهم من ذلك خوفاً من الخطأ فيه.

٣) الإسهام في ضبط المسار المنهجي الصحيح للكتابة في تفسير القرآن الكريم، والاستنباط منه.

٤) إثبات أن كثيراً من القراءات المنحرفة المعاصرة للقرآن الكريم سببها الخوض في كتاب الله ﷻ بغير علم.

مشكلة البحث

وجود عدد من الباحثين والكتَّاب، ولا سيما غير المتخصصين في علوم الشريعة، الذين يتجرؤون على الكتابة في التفسير مع عدم أهليتهم، وإلمامهم بأدوات وضوابط التفسير؛ لجهلهم أو استخفافهم بها؛ حيث نتج عن ذلك ظهور تفسيرات واستنباطات باطلة، مضطربة المنهج، مليئة بالأخطاء العلمية والمنهجية.

خطة البحث : يشتمل هذا الموضوع على مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وهي كما يلي :

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأهداف الكتابة فيه، وخطة البحث.

التمهيد : وفيه: المراد بالقراءات المعاصرة للقرآن الكريم.

المراد بتعظيم القول في التفسير.

المبحث الأول: تحريم التفسير بمجرد الرأي والهوى.

المبحث الثاني: تورع الصحابة والتابعين – رضي الله عنهم – عن القول في التفسير بغير علم.

المبحث الثالث: أثر عدم تعظيم القول في التفسير في ظهور التفسيرات المنحرفة للقرآن الكريم.

المبحث الرابع: التدبر المشروع، والقول في التفسير بغير علم.

المبحث الخامس: شروط المفسر والمفسرون الجددُ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج مع التوصيات.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج العلمي فعزوت الآيات، وخرجت الأحاديث، وذكرت أحكام الأئمة على ما ليس في الصحيحين منها، ووثقت النصوص.

وفي الختام، أحمد الله تعالى على ما منَّ به عليَّ من إتمام هذا البحث، وأسأله – سبحانه – أن يجعلنا من أهل القرآن الذين يتبعونه حقَّ اتباعه. إنه قريب مجيب.

التمهيد

أولاً: المراد بتعظيم القول في التفسير

تعريف التَّعْظِيْم في اللغة:

التعظيم في اللغة: التبجيل، والتشريف، والتفخيم.

قال ابن فارس: " الْعَيْنُ وَالظَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى كِبَرٍ وَقُوَّةٍ ".[1]

وقال ابن منظور:" التعظيم: التبجيل، والعَظَمَةُ: الكِبْرِياءُ، وعَظَماتُ القَوْمِ: سادتُهم وَذَوُو شَرَفِهم "[2].

وقال الفيروز آبادي: " وعَظَّمَه تَعْظِيماً وأعْظَمَهُ: فَخَّمَهُ، وكَبَّرَهُ"[3].

تعريف التفسير:

التفسير في اللغة: الإيضاح والبيان، والكشف عن المغطَّى[4].

وفي الاصطلاح له تعريفات كثيرة، من أوضحها و أوجزها: بيان معاني القرآن الكريم [5].

والمراد بتعظيم القول في التفسير: رفع منزلة تفسير القرآن الكريم، وتفخيم أمره، والهيبة من الإقدام على بيان معانيه بغير علم.

---

(١) معجم مقاييس الغة، (٢/ ٢٨٥)، مادة "عَظُمَ.

(٢) لسان العرب ٥/ ٣٠٠٤ مادة (عظم) باختصار.

(٣) القاموس المحيط٤/ ١١٥ مادة (عظم).

(٤) انظر معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٥٥، ولسان العرب ٦/ ٣٤١٢ .

(٥) أصول في التفسير لابن عثيمين ص ٢٨.

ثانياً: المراد بالقراءات المعاصرة للقرآن الكريم

القراءة في اللغة: مصدر قرأ على الصحيح، بمعنى الجمع والضم[١]، والمراد بها: التلاوة، سميت بذلك لأن القارئ يجمع الحروف والكلمات.

هذا ويرى بعض الباحثين أنه لا علاقة للمعنى اللغوي بهذا المصطلح المعاصر، بل هو ترجمة عربية لكلمة:(Lecture) الفرنسية، وانتقل إلى العالم العربي في سياق عملية المثاقفة[٢].

وهم يريدون بالقراءة هنا: التفسير، أو استنباط المعاني.

وسميت هذه القراءات معاصرةً تمهيدا لأن يكون في كل عصر قراءة جديدة للقرآن الكريم. [٣]

والمعاصرة: نسبة إلى العصر، والمراد به: الزمن الحاضر.

والقراءات المعاصرة للقرآن الكريم مصطلح حادث، وقد عرفها بعض الباحثين بقوله:" استخدام النظريات الحديثة في تأويل القرآن الكريم"[٤].

ويمكن أن يقال هي: تفسير القرآن الكريم بالرأي الموافق للمناهج والنظريات الغربية المعاصرة.

ويُطلق عليها أيضاً: القراءات الجديدة، والحداثية، والعصرانية[٥].

---

(١) انظر لسان العرب ٦/ ٣٥٦٣ مادة (قرأ) .

(٢) انظر قضية قراءة النص القرآني ص٦، و نظرات في القراءة المعاصرة للقرآن الكريم في دول المغرب العربي ص ١.

(٣) القراءات المعاصرة للقرآن الكريم ص ٥٦.

(٤) القراءات المعاصرة للقرآن الكريم ص ٥٦. والمقصود: نظريات تحليل ودراسة النصوص.

(٥) القراءة المعاصرة للقرآن الكريم في دول المغرب العربي ص ٢ .

المبحث الأول: تحريم التفسير بمجرد الرأي والهوى

التفسير -كما هو معلوم - إما مأثور عن الرسول ﷺ، وعن الصحابة ﭫ والتابعين، وإما معقول مبني على الرأي، فهذا النوع إن كان مبنياً على أدوات الاجتهاد الصحيحة كاللغة العربية، والسياق، ومعرفة سبب النزول ...، وصادراً عمن لديه الأهلية لتفسير القرآن الكريم فهو مقبول ومحمود.

وإن كان مبنياً على مجرد الرأي والهوى، أو مخالفاً لما ثبت عن الرسول ﷺ الصحابة ﭫ التابعين، أو مخالفاً للقواعد والأصول الشرعية أو صادراً عمن لا يملك أدوات الاجتهاد في التفسير لجهل، أو قصور، كما هو حاصل في كثير من التفسيرات المعاصرة، فهو محرم ومذموم وقد دلت على ذلك النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، وأقوال السلف، ومن ذلك:

قوله ﷻ ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

قال الإمام ابن القيم" :وقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها، فرتب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريما منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريما منهما وهو الشرك به سبحانه، ثم ربَّع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم،وهذا يعم القول عليه ﷻ بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه"[١].

ومن الأدلة على ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ

(١)إعلام الموقعين عن رب العالمين١/ ٣٨.

وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾[الإسراء: ٣٦] .

والنهي في الآية يشمل كل قول بلا علم[١].

ومن الأحاديث الواردة في الترهيب من القول في تفسير القرآن بلا علم:

حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار "[٢].

وعن جُنْدُب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ "[٣].

قال ابن عطية: "ومعنى هذا أن يسأل الرجل عن معنى في كتاب الله فيتسوَّر عليه برأيه، دون نظر فيما قال العلماء، أو اقتضته قوانين العلوم كالنحو، والأصول، وليس يدخل في هذا الحديث أن يفسر اللغويون لغته، والنحاةُ نحوه، والفقهاءُ معانيه، ويقول كلُ واحد باجتهاده المبني على قوانين علم ونظر، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلا بمجرد رأيه. وكان جُلَّة من السلف كسعيد بن المسيب، وعامر الشعبي، وغيرهما، يعظمون تفسير القرآن، ويتوقفون عنه تورعا واحتياطا لأنفسهم، مع إدراكهم،

---

(١) انظر أضواء البيان ٣/ ١٤٥.

(٢)أخرجه أحمد: ١/ ٢٦٩،،والترمذي ٥/ ١٨٣ ح ٢٩٥٠، وقال: هذا حديث حسن، عن ابن عباس رضي الله عنه، وفي رواية:" من قال في القرآن برأيه .."، وحسنه البغوي في شرح السنة ١/ ٢٥٧، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي ١/ ٣٥٩، وروي موقوفاً على ابن عباس، أخرجه ابن أبي شيبة ٦/ ١٣٦ ح ٣٠٠٩٢ والطبري في تفسيره ١/ ٧٢.

(٣) أخرجه أبو داود ٤/ ٦٤ ح ٣٦٥٢، والترمذي ٥/ ١٨٣ ح ٢٩٥٢، وقال: هذا حديث غريب وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي ١/ ٣٦٠.

وتقدمهم، وكان جلة من السلف كثير عددهم يفسرونه، وهم أبقوا على المسلمين في ذلك رضي الله عنهم"[١].

وقال النووي:" ويحرم تفسيره بغير علم والكلام في معانيه لمن ليس من أهلها والأحاديث في ذلك كثيرة، والإجماع منعقد عليه، وأما تفسيره للعلماء فجائز حسن، والإجماع منعقد عليه فمن كان أهلا للتفسير جامعا للأدوات حتى التي يعرف بها معناه، وغلب على ظنه المرادُ فسَّره إن كان مما يدرك بالاجتهاد كالمعاني، والأحكام الجلية والخفية، والعموم والخصوص، والإعراب، وغير ذلك، وإن كان مما لا يدرك بالاجتهاد كالأمور التي طريقها النقل، وتفسير الألفاظ اللغوية فلا يجوز الكلام فيه إلا بنقل صحيح من جهة المعتمدين من أهله، وأما من كان ليس من أهله لكونه غيرَ جامع لأدواته فحرام عليه التفسير، لكن له أن ينقل التفسير عن المعتمدين من أهله"[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:" أما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام... فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به. فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جرما ممن أخطأ، والله أعلم"[٣].

وقال الزركشي في البرهان:" لا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل[٤] ... وأما الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في

---

(١) تفسيره ١/ ٢٢.

(٢) التبيان ١/ ٦٥

(٣) مقدمة في أصول التفسير ص٩٢- ٩٥.

(٤) أي دليل.

النوازل جائز ..." [١].

"فالواجب على المسلم في تفسير القرآن أن يشعر نفسه حين يفسر القرآن بأنه مترجم عن الله تعالى، شاهد عليه بما أراد من كلامه، فيكون معظما لهذه الشهادة، خائفا من أن يقول على الله بلا علم، فيقع فيما حرم الله، فَيَخْزَى بذلك يوم القيامة" [٢].

هذا والناظر في حال أصحاب القراءات المعاصرة يجد أنهم أصناف؛ فمنهم الجاهل الذي توهَّم – بحسن نية – أنه يسوغ له تفسير القرآن الكريم وحمل بعض آياته على ما ظهر له من معانٍ وآراء حادثة، ومنهم المرتدُّ الذي يجد تبرير ضلاله في تلك القراءات، ومنهم من ينطلق من عقائد وتصورات باطلة سابقة، ومنهم المبهور المتأثر ببريق شبهات المستشرقين وأذنابهم، ومنهم صاحب الهوى الضال، والفكر المنحرف، والبغض الدفين للكتاب والسنة، الذين يرون أن القرآن الكريم ليس لآياته قداسة، ولا لأحكامه ثبات، ولا لبيان السنة وأقوال السلف قيمة [٣].

ودونك طائفةً من أقاويل بعضهم، وهي مبنية على أصول باطلة، ومناهج منحرفة:

يقول سيد أحمد خان: " وفي ضوء الظروف الجديدة، وتوسع المعرفة الإنسانية لا يمكن الاعتماد في فهم القرآن على التفاسير القديمة وحدها، التي اشتملت على كثير من الخرافات، ولكن ينبغي الاعتماد على نص

(١) البرهان٢/ ١٧٨.

(٢) أصول في التفسير ص ٢٩.

(٣) انظر أسباب الخطأ في التفسير٢/ ٧٨٦ وما بعدها، والقراءات المعاصرة للقرآن الكريم ص ٢٩٧.

القرآن وحده، الذي هو بحق كلمة الله، ومن خلال معرفتنا وتجاربنا الذاتية يمكن لنا أن نفسر القرآن تفسيرًا عصريًّا.. "[1].

ويرى أحمد زكي أبو شادي أن" من الحقائق التي يجب التسليم بها أن القرآن الشريف يجب أن يعاد النظر في فهم تعاليمه وتطبيقها من عصر إلى عصر، بل من جيل إلى جيل، وعلى هذا لابد من ظهور تفاسير جديدة متمشية مع روح العصر وتقدم العلم، يؤلّفها المطلعون الواعون من الأحرار المفكرين"[2] .

ويقول طه حسين: "ليس القرآن إلا كتاباً ككل الكتب الخاضعة للنقد، فيجب أن يجري عليه ما يجري عليها، والعلم يحتم عليكم أن تصرفوا النظر عن قداسته التي تتصورونها، وأن تعتبروه كتاباً عادياً، فتقولوا فيه كلمتكم، ويجب أن يختص كل واحد منكم بنقد شيء من هذا الكتاب، ويبين ما يأخذه عليه، من الوجهات اللفظية والمعنوية والتفكيرية"[3].

ويقول نصر حامد أبو زيد: " إن النص القرآني وإن كان نصاً مقدساً، إلا أنه لا يخرج عن كونه نصاً، فلذلك يجب أن يخضع لقواعد النقد الأدبي، كغيره من النصوص الأدبية".[4]

ويقول أيضاً: " إن دراسة النص من حيث كونه نصا لغويا، أي من حيث بناؤه وتركيبه ودلالته، وعلاقته بالنصوص الأخرى، في ثقافة معينة، دراسة لا انتماء لها إلا لمجال الدراسات الأدبية في الوعي المعاصر ..."[5].

---

(١) مفهوم تجديد الدين لبسطامي محمد سعيد ص ١٢٣.

(٢) الاتجاهات العقلانية الحديثة: ١٦٨.

(٣) مجلة الفتح ٦/ ٦٤٦.

(٤) مفهوم النص ص ٢٤.

(٥) مفهوم النص ص ١٨

ويقول محمد أركون: "إن القرآن ليس إلا نصاً من جملة نصوصٍ أخرى، تحتوي على نفس مستوى التعقيد، والمعاني الفوّارة الغزيرة: كالتوراة والإنجيل، والنصوص المؤسِّسَة للبوذية أو الهندوسية، وكلُّ نصٍّ تأسيسي من هذه النصوص الكبرى؛ حَظِيَ بتوسعاتٍ تاريخيةٍ معينة، وقد يحظى بتوسعاتٍ أخرى في المستقبل"[١].

ويقول محمد عابد الجابري: " فهم القرآن مهمة مطروحة في كل وقت ومطلوبة في كل زمان، وقد يكفي التذكير بأن اقتناعنا بأن القرآن يخاطب أهل كل زمان ومكان، يفرض علينا اكتساب فهم متجدد للقرآن بتجدد الأحوال في كل عصر"[٢].

ويقول:"لقد كنا نطمح إلى أن نوضح كيف أن فهم القرآن ليس هو مجرد نظر في نص مُلئت هوامشه وحواشيه بما لا يحصى من التفسيرات والتأويلات، بل هو أيضا فصْل هذا النص عن تلك الهوامش والحواشي، ليس من أجل الإلقاء بها في سلة المهملات، بل من أجل ربطها بزمان ومكان، كي يتأتى لنا الوصل بيننا نحن في عصرنا، وبين النص نفسه كما هو في أصالته الدائمة"[٣]

فهذا المنهج الذي يدعو إليه هؤلاء وأمثالهم من أعظم الإلحاد في آيات ﷻ، ولذلك نتجت عنهم ومن نحا نحوهم تفسيرات في غاية الغرابة والمناقضة لنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة[٤].

(١) الفكر الأصولي لمحمد أركون ص ٣٦.

(٢) فهم القرآن ص ٦ .

(٣) نفس المرجع ص ٧ .

(٤) وسيأتي ذكر بعض الأمثلة على ذلك، انظر ص ١٩٦ وما بعدها.

يقول ابن تيمية: " استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله، هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة؛ بل في غاية الضلالة.

كيف يكون هؤلاء المتأخرون أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى، ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلا عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حِكْمَةُ غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة؟ كيف يكون خيرُ قرون الأمة أنقصَ في العلم والحكمة - لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته - من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضلال اليهود والنصارى والصابئين[1] وأشكالهم وأشباههم: أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟"[2].

(١) قلت: وأفراخ المستشرقين وأتباعهم؛ فإن غالب آراء و أفكار أصحاب التفسيرات (القراءات) المنحرفة المعاصرة مأخوذة عن المستشرقين.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ١٠، باختصار.

المبحث الثاني: تورع الصحابة والتابعين ﷺ عن القول في التفسير بغير علم

لقد تورَّع الصحابة والتابعون ﷺعن القول في التفسير بغير علم، وهابوا الكلام فيه، خوفاً من الخطأ، وحملِ كلام الله ﷻ على غير مراده، وهذا أمر مستفيض عنهم ومشهور، والآثار عنهم في ذلك كثيرة ومنها:

ما ورد عن أبي بكر الصديق ﷺ أنه قال:" أي أرض تُقلّني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب الله ما لم أعلم"[(١)].

كما ورد أن عمر بن الخطاب ﷺ قرأ على المنبر: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: قد عرفنا ما الفاكهة، فما الأبُّ؟ فقال: لعمرك يا ابن الخطاب، إن هذا لهو التكلف "[(٢)].

وقد تخوَّف هذان الصاحبان الجليلان وترددا في تفسير الكلالة المذكورة في آخر سورة النساء، ولم يجزما بمعناها؛ فعن أبي بكر ﷺ أنه قال: " إني قد رأيت في الكلالة رأيا، فإن كان صوابا فمن الله وحده لا شريك له، وإن يك خطأ فمني والشيطان، والله منه بريء؛ وإن الكلالة ما خلا الولدَ والوالد"[(٣)].

وثبت في صحيح مسلم أن عمر بن الخطاب ﷺ خطب يوم الجمعة في آخر حياته فكان مما قال: ثم إني لا أَدَعُ بعدي شيئا أهم عندي من الكلالة، ما

---

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص٢٢٧، وابن جرير في تفسيره ١/ ٧٨٤.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٧، وابن جرير في تفسيره ٢٤/ ١٢٠، وصححه ابن كثير في تفسيره ٨/ ٣٢٥، وقال: " فهو إسناد صحيح، وقد رواه غير واحد عن أنس، به. وهذا محمول على أنه أراد أن يعرف شكله وجنسه وعينه، وإلا فهو و كل من قرأ هذه الآية يعلم أنه من نبات الأرض ... " وانظر فتح الباري ١٣/ ٢٦٤.

(٣)أخرجه ابن جرير ٦/ ٤٧٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٦/ ٣٦٦ .

راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بإصبعه في صدري، فقال: «يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟"[1].

وعن ابن أبي مُلَيْكَة أن ابن عباس سُئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها"[2].

وكان سعيد بن المسيَّب إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: " لا أقول في القرآن شيئا"[3].

وكان – رحمه الله – يسأل عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس[4]، فإذا سئل عن تفسير آية من القرآن سكت كأنْ لم يسمع[5].

وقال عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع" [6].

وعن إبراهيم النخعي قال: "كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه"[7].

---

(١) أخرجه مسلم ١/ ١٩٦ ح(٥٦٧)

(٢) أخرجه ابن جرير ١/ ٨٠، وقال ابن تيمية:" إسناده صحيح" انظر مقدمة في أصول التفسير ص ٤٨.

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٣٧٥، وابن جرير في تفسيره ١/ ٧٩.

(٤) ومن المعلوم أيضاً أنهم يتورعون عن الفتوى عموماً، ويتوقفون في ذلك، ويحيل بعضهم السائل إلى بعض، ولكن ورعهم في التفسير أشد وأعظم.

(٥) أخرجه ابن جرير ١/ ٨٠

(٦)أخرجه ابن جرير ١/ ٧٩ .

(٧) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٩، ومراده بالأصحاب: أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

وسئل رجلٌ سعيدَ بن جبير عن آية من كتاب الله ﷻ فقال له سعيد: الله أعلم، فقال له الرجل: قل فيها أصلحك الله برأيك، فقال: أقول في كتاب الله برأيي؟! فردده مرتين أو ثلاثا ولم يجبه بشيء[١].

ومما يدل على أن تركهم القول في التفسير لم يكن عن جهل به بل كان ورعاً وخشية لله ﷻ قول التابعي الجليل عامر الشعبي: "والله ما من آية إلا وقد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله تعالى"[٢].

قال ابن تيمية بعد أن أورد جملة من الأخبار عن الصحابة والتابعين ﷺ في هذا الباب: "فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به.

فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه؛ ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران:١٨٧]، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: " من سئل عن علم فكَتَمَه أُلْجِم يوم القيامة بلجام من نار يوم القيامة"[٣][٤].

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ١/ ١٧٤ .

(٢)أخرجه ابن جرير ١/ ٨٠

(٣) أخرجه أحمد ١٣/ ١٧ ح ٧٥٧١ طبعة مؤسسة الرسالة تحقيق شعيب الأرناؤوط، وأبو داود ٤/ ٦٧ ح (٣٦٥٨) و ابن ماجه ١/ ٩٧ ح ٢٦٤ عن أبي هريرة ﷺ، وضعفه البوصيري في زوائد ابن ماجه ص ٦٩، وصححه الألباني في صحيح الترغيب ٥٢.

(٤) مقدمة في أصول التفسير ص ١٠٠، وانظر تفسير ابن جرير ١/ ٨٣.

ولقد كان لمنهج السلف في التشدد في الكلام على التفسير وعدم الخوض فيما لم يبلغه علمهم أثر كبير في حماية تفسير القرآن الكريم من الخطأ التحريف، وتعظيم قدره في النفوس، وكفِّ الناس عن الجرأة عليه بغير علم.[1]

وكانوا – رحمهم الله – أشد الناس حرصاً على معرفة معاني القرآن وأسباب نزوله والسماع عمن لديه علم بتأويله، حتى إن الواحد منهم يقطع المسافات الطويلة، وينفق ماله، ويجهد نفسه في سبيل تحصيل تفسير آية من كتاب الله ﷻ.

قال ابن مسعود ﵁: " والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه" [2].

وحينما اختلف أهل الكوفة في إحدى الآيات، رحل سعيد بن جبير إلى ابن عباس﵁ في مكة يسأله عنها، قال – رحمه الله-:" آية اختلف فيها أهل الكوفة، فرحلتُ فيها إلى ابن عباس﵁ فسألته عنها، فقال: " نزلت هذه الآية: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء:٩٣] هي آخر ما نزل، وما نسخها شيء "[3].

فينبغي للمسلم أن يقتدي بالسلف الكرام في هذا الباب، وألا يستعجل في تفسير آية من كتاب الله ﷻ بغير علم صحيح؛ فإن السلامة لا يعدلها شيء، ومن قال لا أدري فقد أفتى.

---

(١) انظر نقد الصحابة والتابعين للتفسير ص ٧٢.

(٢) أخرجه البخاري ٦/ ٤٦ ح(٤٥٩٠)، ومسلم ٤/ ٣٢١٧ح(٣٢٣).

(٣)أخرجه البخاري ٦/ ١٨٧ ح(٥٠٠٢)، ومسلم ٤/ ١٩١٣ ح(١١٥).

المبحث الثالث: أثر عدم تعظيم القول في التفسير في ظهور التفسيرات المنحرفة للقرآن الكريم

إن الجرأة على تفسير القرآن العزيز وعدم تقديس آياته، وتعظيم من تكلم به، والتساهل في تفسيره بغير علم، وإعمال الرأي في الاستنباط منه من غير التزام بالقواعد المرعية، ولا نظر في الأقوال المروية عن سلف الأمة في القرون المرضية= من أكبر أسباب ظهور التفسيرات الشاذة والمنحرفة للقرآن الكريم قديماً وحديثاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:" والمقصود أن مثل هؤلاء - يريد بعض المؤلفين المنحرفين- اعتقدوا رأيا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلا على قولهم أو جوابا على المعارض لهم"[1].

وقال – رحمه الله -: " ولا ريب أن القوم أخذوا العبارات الإسلامية القرآنية والسنِّية، فجعلوا يضعون لها معاني توافق معتقدهم ثم يخاطبون بها، ويجعلون مراد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من جنس ما أرادوا، فحصل بهذا من التلبيس على كثير من أهل الملة ومن تحريف الكلم عن مواضعه ومن الإلحاد في أسماء الله تعالى وآياته ما الله به عليم، ولهذا قد

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص٧٥.

يوافقون المسلمين في الظاهر، ولكنهم في الباطن زنادقة منافقون... "[1].

وقال -رحمه الله- مبيناً منهج أهل الضلال والبدع في بيان معاني نصوص الكتاب والسنة:" يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعا لهم فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه..."[2].

وهكذا تفسيرات بعض المعاصرين الذين يزعمون أنهم يقرؤون القرآن قراءة جديدة موافقة لروح العصر، وظروف الزمان والمكان، والوقع أنها نتيجة للهزيمة النفسية، والإعجاب المفرط بالفكر الغربي، وضعف أو عدم الإيمان بسمو الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها لكل زمان ومكان [3].

" والواقع أننا لا نضيق بأي تفسير عصري يمكن أن يخدم القرآن والدين، يراعى فيه حسن العرض والتحليل والأسلوب الجذاب بشرط ألا يُصرف إلى معان تجافي النص، وتفتقر إلى الدليل، وتفتح أبواب الفتنة، وتجعله غرضا لكل ذي هوى أو مرض، وبشرط أن يكون المفسر مؤهلا لذلك برصيد كاف من علوم القرآن، متحرجا عن أن يقول فيه بالرأي، محافظا على دلالة النص"[4].

---

(١) بغية المرتاد ص ٢٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٥٥

(٣) انظر أسباب الخطأ في التفسير ١/ ١٩، وانظر نفس المرجع ٢/ ٨٩٨.

(٤) اتجاهات التفسير في العصر الحديث ص ٢٤١.

ولـذلك نجـد أن سـلف الأمـة ومـن سـلك سـبيلهم في تعظـيم القـول في التفسير وعدم الجرأة عليه، والالتزام بقواعده وأصوله أقل خطأً من غيرهم، ثم إن خطأهم في التفسير – وهم غير معصومين – ليس من جنس خطأ غيرهم من أهل الأهواء والبدع والأفكار المنحرفة، كلا؛ فلم يثبت عنهم قول شنيع ينقض محكمات القرآن والسنة، ويضاد مقاصد الشريعة، ويَحُطُّ من قدر الأنبياء، ويهدم أصول العقيدة، ويضرب النصوص بعضها ببعض كما هو الحاصل عند أهل التفسيرات المنحرفة من المتقدمين والمعاصرين، ودونك نماذج من تفسيراتهم أذكرها دون مناقشة أو تعليق؛ لأن معرفة بطلانها معروف بالاضطرار عند كل من له صلة بالعلم الشرعي، أو فهم لألفاظ اللغة العربية.

فهذا عبد المجيد الشرفي يفسر القطع في قوله ﷻ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨﴾ [المائدة:٣٨] بأنه: توفير سبيل العمل، وأن إقامة الحد مناف للقيم الحديثة!.[١]

وأما محمد شحرور فيرى أن المراد بالجيوب في قوله ﷻ: ﴿وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ﴾ [النور:٣١] :أماكن الثنيات والفتحات من الجسم، وهذه التي يجب سترها فقط .

لذلك أباح للمرأة من الناحية الدينية أن تصلي في المسجد صلاة الجماعة حتى ولو كانت بالسروال القصير الذي يغطي السوأتين، ولكن من باب

(١) انظر القراءات المعاصرة للقرآن ص ١١٠.

العادات الاجتماعية والأدب لا يجوز ذلك، بل تصلي وهي ترتدي ملابسها، وذلك من باب العيب وليس من الدين! [(١)].

ومن ذلك تأويل محمد أمين شيخو قوله ﷻ: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ۝٢٣﴾ [الحج:٢٣]، بأن المراد بالحرير: تحرر النفس عن الجسد! [(٢)].

ومما يؤسف له أن هذه القراءات المعاصرة لم تَعد مقتصرة على الفلاسفة المنحرفين في الفكر والمعتقد والمنهج، [(٣)] بل وقع في هذا المزلق بعض الأخيار المعظمين لكتاب الله الكريم من خلال اجتهادات خاطئة مخالفة لما ثبت عن السلف، معارضة لمقتضى السياق، وقواعد اللغة، يدّعون أنها دلائل واضحة على أنواع من إعجاز القرآن الكريم، وربما شطَّ بعضهم فزعم أن المفسرين أخطئوا في تفسير بعض الآيات؛ لأن معناها الصحيح من مكتشفات العلم الحديث!

ومن الأمثلة على ذلك تفسير بعضهم لقوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء:١] بأن النفس الواحدة: البروتون، وزوجها: الإلكترون! [(٤)].

وتفسير آخرين للطير الأبابيل في قوله ﷻ: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾ [الفيل:٣] بأنها الحشرات التي تنقل الأمراض [(٥)].

---

(١) الكتاب والقرآن ص ٦٠٤ .

(٢) انظر القراءات المعاصرة ص ٢٦٣.

(٣) انظر ص ٦-٧

(٤) القرآن والعلم الحديث ص ١٣٦ .

(٥) تفسير جزء عمَّ لمحمد عبده، وتفسير المراغي ٣٠/ ٢٤٣

ونفي آخر أن يكون الوَهْن المذكور في قوله ﷻ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [العنكبوت:٤١]، يُقصد به وهن المادة المكونة لبيت العنكبوت (الشبكة العنكبوتية)،بل هو وهن الصِّلات الاجتماعية والتفكك الأسري لبيت العنكبوت، حيث سيطرة الأنثى على الذكر، معللاً ذلك بأن العلم قد أثبت بالقياس أن خيط العنكبوت أقوى من مثيله من الصلب بثلاث مرات، وأقوى من خيط الحرير وأكثر مرونة، وهذا الخيط يحمل أوزاناً أكبر منه بعشرات المرات، فيكون نسيج العنكبوت بالنسبة لاحتياجاته وافياً بالغرض وزيادة وهو بالنسبة إليه قلعة آمنة، وهذا من نتائج تصنيف العلم الحديث للمواد؛ .... وأن الضعف والوهن هنا له دلالة اجتماعية وليست مادية؛ حيث إن بيت العنكبوت هو أبعد البيوت عن وصفه بالأمان والسكينة والطمأنينة؛ فالأنثى تقتل ذكرها بعد التلقيح وتأكله، والأبناء يأكلون بعضهم بعد الخروج من البيض، ثم إن الآية قد ختمت بالقول (لو كانوا يعلمون) أي أنهم لا يعلمون هذا، وسيعلمونه مستقبلاً بعد تقدم العلم التطبيقي والتجريبي! [١].

(١) انظر مجلة آيات العدد السابع ١٤٢٥ هـ ص ٢٦.

المبحث الرابع: التدبر المشروع، والقول في التفسير بغير علم

حثَّ الله ﷻ على تدبر[1] كتابه العزيز، وذمَّ المعرضين عن التفكّر في آياته، فقال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد:٢٤]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص:٢٩]، وقال ﷻ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢]، وقال ﷻ ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الحشر:٢١]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

والخطاب في هذه الآيات الكريمة عام لجميع الناس مسلمهم وكافرهم؛ فكلهم مأمورون بتدبر القرآن حسب استطاعتهم، منهيون عن الإعراض عن التفكر فيه، والاهتداء بهديه، والعمل به وعدم مخالفته.

قال القرطبي: "حثَّ على تأمل مواعظ القرآن، وبَيَّنَ أنه لا عذرَ في ترك التدبر، فإنه لو خوطب بهذا القرآنِ الجبال ــ مع تركيب العقل فيها ــ لانقادت لمواعظه، ولرأيتَها ـ على صلابتها ورزانتها ــ خاشعةً متصدعةً،

(١) التدبر في اللغة: النظر في عاقبة الشيء، انظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٨٢، وقال الجرجاني: " عبارة عن النظر في عواقب الأمور، وهو قريب من التفكر، إلا أن التفكرَ تصرفُ القلب بالنظر في الدليل، والتدبر تصرفه بالنظر في العواقب " التعريفات ص ١٧، وتدبر القرآن: "التفكر في الآيات، والتأمل الذي يفضي بصاحبه إلى النظر في عواقب الأشياء" تفسير أبي حيان ٩/ ٣٣٨.

أي: متشققة من خشية الله"[١].

وقال الشنقيطي: " كل من لم يشتغل بتدبر آيات هذا القرآن العظيم أي: تصفحها وتفهمها، وإدراك معانيها والعمل بها، فإنه معرض عنها، غير متدبر لها، فيستحق الإنكار والتوبيخ المذكور في مثل قول الله تعالى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٥٧﴾﴾ [الكهف:٥٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾[السجدة:٢٢]، إن كان الله أعطاه فهماً يقدر به على التدبر"[٢].

وقد يقول قائل من أصحاب التفسيرات المنحرفة المعاصرة إن الله ﷻ أمر بتدبر كتابه كما سبق، وأنا أقوم بهذه العبادة، ومن حقي أن أتأمل وأستنبط المعاني التي يؤدي إليها فكري واجتهادي، فلماذا تحجرون عليّ؟

والجواب عن ذلك أن يقال: إن كان التدبر فيما دلت عليه الآيات من المعاني الواضحة التي يتوصل إليها من يعرف اللسان العربي، وتشهد لها نصوص الشريعة ومقاصدها وقواعدها، ولا تخالف ما ثبت عن السلف فيها[٣] فهو أمر مشروع، بل واجب.

وإن كان التدبر فيما خفي معناه من الآيات، أو نتج عنه استنباط معان باطلة لا تدل عليها اللغة، ولا يشهد لها ظاهر السياق، وتناقض ما ثبت عن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨ / ٤٤

(٢) أضواء البيان ٧/ ٣٥٨.

(٣) ومن المعلوم أن التدبر أمر نسبي يتفاوت بحسب قدر المُتَدَبِّر في العلم والفهم.

الصحابة والتابعين فهو غير مشروع، بل هو من القول على الله ﷻ بغير علم، وذلك من أعظم الذنوب كما تقدم؛ فإن للتدبر شروطاً وقواعد وضوابط يجب الالتزام بها، وعدم الخروج عنها، وليس هذا مقام تفصيلها، وفيما مضى إشارات إليها، وفي المبحث التالي تتمة لها[1].

قال ابن جرير:" في حث الله ﷻ عباده على الاعتبار بما في آي القرآن، من المواعظ والبينات، بقوله جل ذكره، لنبيه ﷺ : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص:٢٩]، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٢٧ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ٢٨﴾ [الزُّمَر:٢٨]، وما أشبه ذلك من آي القرآن، التي أمر الله عباده، وحثهم فيها، على الاعتبار بأمثال آي القرآن، والاتعاظ بمواعظه، ما يدل على أن عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آيات، لأنه محال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به، ولا معرفة من القيل والبيان إلا على معنى الأمر بأن يفهمه ويفقهه، ثم يتدبره ويعتبر به. فأما قبل ذلك، فمستحيل أمره بتدبره. وهو بمعناه جاهل ... "[2].

وقال الشاطبي:" فإن ظواهر الأدلة إذا اعتبرت من غير اعتماد على الأولين فيها مؤدية إلى التعارض والاختلاف وهو مشاهد معنى، ولأن تعارض الظواهر كثير مع القطع بأن الشريعة لا اختلاف فيها.

(١) وللاستزادة انظر شروط التدبر للدكتور خالد السبت، بحث مقدم لملتقى التدبر الثاني في الرياض.

(٢) تفسير ابن جرير ١/ ٧٦

ولذلك لا تجد فرقة من الفرق الضالة، ولا أحدا من المختلفين في الأحكام لا الفروعية ولا الأصولية يعجز عن الاستدلال على مذهبه بظواهر من الأدلة، وقد مر من ذلك أمثلة، بل قد شاهدنا ورأينا من الفساق من يستدل على مسائل الفسق بأدلة ينسبها إلى الشريعة المنزهة وفي كتب التواريخ والأخبار من ذلك أطراف ما أشنعها في الافتئات على الشريعة "[١].

وقال الزركشي:"واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة،ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة، أو إصرار على ذنب،أو في قلبه كبر أو هوى،أو حب الدنيا، أو يكون غيرَ متحقق الإيمان،أو ضعيف التحقيق، أو معتمدا على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر، أو يكون راجعا إلى معقوله،وهذه كلها حجب وموانع، وبعضها آكد من بعض. إذا كان العبد مصغيا إلى كلام ربه ملقيَ السمعِ وهو شهيد القلب لمعاني صفات مخاطبه، ناظرا إلى قدرته، تاركا للمعهود من علمه ومعقوله متبرئا، من حوله وقوته، معظما للمتكلم، مفتقرا إلى التفهم بحال مستقيم وقلب سليم وقوة علم وتمكن سمع لفهم الخطاب، وشهادة غيب الجواب بدعاء وتضرع وابتئاس وتمسكن، وانتظار للفتح عليه من عند الفتاح العليم. وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معاني الكلام، وشهادة وصف المتكلم من الوعد بالتشويق والوعيد بالتخويف والإنذار بالتشديد، فهذا القارئ أحسن الناس صوتا بالقرآن وفي مثل هذا قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ

(١) الموافقات٣/ ٧٦، وانظر شرح مقدمة التفسير لابن تيميه لابن عثيمين ص ١٤٠.

هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿١٢١﴾ [البقرة:١٢١].

وهذا هو الراسخ في العلم جعلنا الله من هذا الصنف والله يقول الحق وهو يهدي السبيل"[١].

وبعد هذا يقال: أين أصحاب التفسيرات المنحرفة المعاصرة من هذه الصفات العظيمة التي ذكرها الإمام الزركشي- رحمه الله-؟ لقد اجترأ على تفسير كتاب الله ﷻ أقوام لم يعرفوا بعلم و لا ديانة ولا خشية لله ﷻ، فالله المستعان!

ثم إن هناك فرقاً بين أن يتدبَّر الإنسان ويتفكر في بعض الآيات، ويراجع كلام المفسرين حولها، ويسأل أهل العلم عنها، وبين من يسارع إلى إشاعة آرائه وتأملاته، ويجادل عنها، ويخطِّي من يخالفها ولو كان من السلف أو كبار المفسرين.

---

(١) البرهان ٢/ ١٨١

المبحث الخامس: شروط المفسر والمفسرون الجدد

وضع العلماء لمن أراد أن يفسر كتاب الله ﷻ شروطا يجب أن تتوفر فيه قبل أن يقدم على هذه المهمة العظيمة، وقد تقدم في المبحث الأول التأكيد على حرمة الإقدام على التفسير من غير معرفة بأصوله وقواعده وتحصيل لأدواته.

قال النووي:" ويحرم تفسيره بغير علم والكلام في معانيه لمن ليس من أهلها والأحاديث في ذلك كثيرة، والإجماع منعقد عليه، وأما تفسيره للعلماء فجائز حسن، والإجماع منعقد عليه فمن كان أهلا للتفسير جامعا للأدوات التي يعرف بها معناه، وغلب على ظنه المرادُ فسَّره إن كان مما يدرك بالاجتهاد كالمعاني، والأحكام الجلية والخفية، والعموم والخصوص، والإعراب، وغير ذلك، وإن كان مما لا يدرك بالاجتهاد كالأمور التي طريقها النقل، وتفسير الألفاظ اللغوية فلا يجوز الكلام فيه إلا بنقل صحيح من جهة المعتمدين من أهله، وأما من كان ليس من أهله لكونه غيرَ جامع لأدواته فحرام عليه التفسير، لكن له أن ينقل التفسير عن المعتمدين من أهله"(١).

وقبل بيان هذه الشروط أنبه على أنه لا يدخل في ذلك من ينقل تفسير غيره من أهل العلم، كما لا يدخل أيضاً من يلتمس بعض المعاني والهدايات الواضحة فيعتبر بها ويتعظ ويتفكر، وإنما المراد هنا من يجتهد في تفسير القرآن اجتهاداً خاصاً ثم ينشره بين الناس، وقد قسم بعض المعاصرين هذه

(١) التبيان ١/ ٦٥

الشروط ثلاثة أقسام، وسأذكرها إجمالاً[1]:

أولاً: الشروط العلمية

ويعبر عنها بعض أهل العلم بـ (العلوم التي يحتاجها المفسر) أو (الآلات التي يحتاج إليها الْمُفَسِّر)، وقد اُختلف عددها، ودرجة إحاطة المفسِّر بها، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١) علوم القرآن، ومنها علم القراءات، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وأسباب النزول، وغير ذلك.
٢) علم الحديث، رواية ودراية.
٣) علم العقيدة.
٤) علوم اللغة العربية.
٥) علم الفقه.
٦) علم أصول الفقه.

ثانياً: الشروط العقلية

والمراد بذلك أن يكون عنده قدرة ذهنيه يستعين بها على الفهم الدقيق، واستنباط المعاني، والترجيح بين الأقوال، والاستدلال الصحيح.

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع ينظر:مقدمتان في علوم القرآن ص:١٧٤، مقدمة جامع التفاسير ص:٩٣،الإكسير في علم التفسير ص:٥٤، الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٧٤،مباحث في علوم القرآن، د.مناع القطان ص:٣٢٩ دراسات في علوم القرآن الكريم، د. فهد الرومي ص:١٦٦ تفسير القرآن الكريم، د. علي العبيد ص:١٤٣، المفسر شروطه وآدابه، آدابه، مصادره، لأحمد قشيري سهيل، علم أصول التفسير محاولة في البناء ص ١٩٥.

قال أبو عمرو المازني مبيناً صفات المفسر: " ... أن يكون جيد القريحة، ذكي الفهم، قوي الفكرة؛ فإن البليد قد يتقاعد عن فهم ما يبين له،فكيف يستنبط ما لم يبين له"[١].

ثالثًا: الشروط الدينية والأخلاقية

وخلاصتها ما يلي:

١- إخلاص النية لله ﷻ.

٢- صحة الاعتقاد ولزوم السنة.

٣- التجرد عن الهوى.

٤- تقوى الله ﷻ.

وهناك شروط فرعية تتعلق ببعض أنواع التفسير، كالتفسير الموضوعي، والعلمي وغيرها[٢].

هذا والناظر في حال عامة أصحاب القراءات الجديدة للقرآن الكريم يجد أن معظم هذه الشروط لا تتوفر فيهم، فهم متطفلون على هذا العلم الشريف، مجترئون عليه، بل إن بعضهم يُخَطِّئ الصحابة والتابعين وكبار المفسرين، ويجزم أن مراد الله ﷻ في بعض الآيات هو ما توصل إليه هو، أو غيره من المعاصرين!، ولو أن هؤلاء عرضوا ما ظهر لهم من استنباطات على أهل العلم قبل أن يذيعوها ويجزموا بها الراسخين لسلموا، ولكن للأسف كثير منهم يرون أن عندهم أهلية كافية للنظر والاستنباط.

---

(١) مقدمة المباني ص ١٧٤، ضمن كتاب: (مقدمتان في علوم القرآن)

(٢) انظر هذه الشروط الفرعية في: المفسر شروطه وآدابه، آدابه، مصادره، لأحمد قشيري سهيل ص١٨٩.

"وليس كل مفكر يستطيع تفسير القرآن، فما لم يكن عظيم المعرفة بنصوص القرآن والسنة، عالما باللغة العربية: نحوا، وبلاغة، وفقها، عالما بطريقة استنباط المعاني والأحكام، فإنه على خطر شديد إذا أقدم على تفسيره؛ لهذا يجب أن يتحاشاه من ليس من أهله، كما يتحاشى المهندس أن يكون طبيباً، والطبيب أن يكون مهندسا، حتى لا يقع كل منهما في خطأ لا يمكن تلافيه...."[(١)].

ولما رأى بعض أصحاب هذه القراءات أن هذه الشروط تحول بينهم وبين تحريف كلام الله ﷻ أنكروها، ورأوا أن كل مسلم له الحق في تفسير القرآن الكريم.

يقول محمد أركون:" الشخص الوحيد الذي يحق له أن يقوم بعملية التفسير والتأويل هو المكلف المؤمن"[(٢)].

بل زعم بعضهم أن غير المسلمين لهم الحق في النظر في الإسلام ودراسته، وأن هذا الأمر لا يخص أشخاصاً أو جهات معينة![(٣)].

(١) اتجاهات التفسير في العصر الحديث ص ٢٦٠.

(٢) الفكر الإسلامي، قراءة علمية، لمحمد أركون ص ٢٦٩.

(٣) انظر التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم ص ٣٦٣

الخاتمة

وفي الختام، وبعد أن يسَّر الله تعالى كتابة هذا البحث الموجز، هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلاله، وهي كما يلي:

١) علم التفسير علم جليل القدر، عظيم الشأن؛ لتعلقه بكتاب الله تعالى، ولذلك يجب على كل مسلم أن يحذر من القول فيه بغير علم، أو يتجرأ على إحداث قول مناقض لما ثبت عن الصحابة والتابعين وأئمة المفسرين فيه.

٢) أن منهج الصحابة والتابعين لهم بإحسان الورع والسكوت عمّا لم يبلغُهُ علمهم من معاني القرآن الكريم، ولذلك قلَّ عندهم الخطأ في ذلك.

٣) تدبُّر القرآن الكريم، واستنباط أحكامه وهداياته، وتنزيلُ آياته على الواقع أمر مشروع ومندوب إليه، ولكن ذلك محكوم بضوابط وأصول وقواعد تجب مراعاتها.

وبناءً على ما تقدم، أوصي بالأمور التالية:

١) الحذر من تفسير القرآن الكريم بتفسيرات جديدة مخالفة لما ثبت عن الصحابة والتابعين وأئمة المفسرين.

٢) تربية الناس ولا سيما طلاب العلم على تعظيم التفسير، وعدم الخوض فيه بلا علم.

٣) الاهتمام بعلم أصول التفسير وقواعده، وتعليمها في المدارس والجامعات والمساجد.

٤) تعليم التدبر المشروع، وتدريب الطلاب على وسائله الصحيحة.

٥) الرد العلمي المؤصل على أصحاب الآراء الباطلة في التفسير ولا سيما إذا اشتهرت.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

- اتجاهات التفسير في العصر الحديث، لمصطفى محمد الحديدي الطير، مجمع البحوث الإسلامية، الشركة المصرية للطباعة.
- الاتجاهات العقلانية الحديثة، لناصر العقل، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي،تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة.
- أسباب الخطأ في التفسير، لطاهر يعقوب، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- أصول في التفسير، للعثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- إعلام الموقعين، لابن القيم، دار الجيل، بيروت.
- بحوث في أصول التفسير ومناهجه، لفهد الرومي، الطبعة الثامنة، ١٤٢٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ .
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ .
- بغية المرتاد، لابن تيمية، تحقيق موسى الدويش، دار العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- التبيان، للنووي، تحقيق محمد عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ.

- التعريفات، للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ .
- تفسير ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق:عبد الله الأنصاري وزملائه،وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.
- تفسير أبي حيان، البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- تفسير الشنقيطي، أضواء البيان،دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية.
- تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، لعلي العبيد، مكتبة التوبة،الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي،تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ .
- التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم، لمنى الشافعي، دار اليسر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

- الجامع الصحيح، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، توزيع دار الباز، مكة.
- جامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- دراسات في علوم القرآن، لفهد الرومي، الطبعة الثالثة عشر، ١٤٢٥هـ.
- الدلالات اللفظية وأثرها في استباط الأحكام من القرآن الكريم،لعلي الطويل، دار البشائر، بيروت الأولى، ١٤٢٧هـ.
- زوائد ابن ماجه، للبوصيري، مكتبة دار الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- سنن ابن ماجه، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الفيصلية، مكة .
- سنن أبي داود، للحافظ أبي داود السجستاني، إعداد وتعليق : عزت الدعاس، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ .
- صحيح البخاري (مع فتح الباري)، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ .
- صحيح الترغيب،للألباني، المكتب الأسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة الإسلامية، استانبول .
- ضعيف سنن أبي داود، للألباني، المكتب الإسلامي بيروت.
- ضعيف سنن الترمذي، للألباني، المكتب الإسلامي بيروت.
- علوم القرآن بين البرهان والإتقان، لحازم حيدر، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- فضائل القرآن لأبي عبيد، تحقيق وهبي غاوجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٥هـ.
- القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير، لمحمد محمود كالو، دار اليمان، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ .
- قضية قراءة النص القرآني، لعبد الرزاق هرماس.
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق : عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ .
- مسند الإمام أحمد، دار الفكر .
- المصنف، لابن أبي شيبة، اعتنى به محمد عبد السلام شاهين،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- معاني القرآن، للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي،دار الحديث،القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
- معجم مقاييس اللغة،لابن فارس، دار الكتب العلمية،بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ه.
- المفسر شروطه وآدابه، آدابه، مصادره، لأحمد قشيري سهيل، مكتبة

الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- مفهوم تجديد الدين، لبسطامي محمد سعيد، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- مفهوم النص، لنصر حامد أبو زيد،المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة السابعة ٢٠٠٨ .
- مقدمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني، ومقدمة تفسير ابن عطية) اعتنى بها أرثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤ م.
- مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، تحقيق عدنان زرزور، دار الرسالة، مكة، ١٤١٥هـ.
- الموافقات، للشاطبي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- نظرات في القراءة المعاصرة للقرآن الكريم في دول المغرب العربي، لمحمد بن زين العابدين رستم، بحث مقدم إلى مؤتمر" القراءات المعاصرة للقرآن الكريم"جامعة شعيب الدكالي كلية الآداب شعبة الدراسات الإسلامية الجديدة المغرب.
- نقد الصحابة والتابعين للتفسير، لعبد السلام الجار الله، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

كتب إعراب الفاتحة بين التقليد والتجديد

دراسة منهجية مقارنة

إعداد:
د. عمار أمين الددو
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
بجامعة القصيم

د. عمار أمين الددو

- أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، بجامعة القصيم.
- حصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة بغداد، تخصص (نحو وصرف) بأطروحته (المستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي، ت ٦٩٤هـ، دراسة وتحقيق).
- حصل على درجة الماجستير في اللغة العربية ، تخصص(لغة) من الجامعة المستنصرية، في بغداد، بأطروحته (البحث الدلالي في كتب معاني القرآن الكريم)..

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد

فإن من أَجمل ما في تراث أمتنا الثقافي، أن معينه لا ينضب على تقادم الأيام وكرّ الأزمان، بل كلما أوغل الكتاب في القدم كان ذلك أغنى وأقنى، وإنني بسبب حبي لهذا التراث، وكثرة شغفي به، فلا أزال أنقب عن خفاياه، وأكشف أسرار مكنونه، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وغايتي في هذا البحث، إن شاء الله تعالى، أن أدرس مناهج جملة من كتب هذا التراث كانت قد اتخذت من الفاتحة سبيلاً لها لتحقيق غاياتها، وقفت عليها عندما كنت أحقق واحداً منها وهو كتاب (القواعد الحسان في إعراب أم القرآن) لابن النجار الدمشقي، إذ دعت طبيعة تحقيقه البحثَ عما ماثله في منهجه وأسلوبه، فوقفت على جملة منها، وبعد النظر فيها وجدت أنها تشكل ظاهرة منهجية في التأليف النحوي، بل في النحو القرآني، تجمع بين التقليد والتجديد، فرأيت أن تكون موضوع بحثي هذا لكشف كنهها، وإلقاء الضوء عليها، فعمدت لجمع معلومات عما أفرد منها لإعراب سورة الفاتحة فحسب؛ ذلك لأنّ الكتب التي عنيت بالفاتحة في جميع الفنون لا تكاد تحصى، فوقفت في المظان على نحو اثني عشر عنواناً مما أبتغيه ، وبعد دراستها وتمحيصها حسب ما سيأتي في التمهيد، استخرجت منها خمسة كتب لتكون عماد هذا البحث، الذي يرمي لكشف منهج جديد في التأليف النحوي، أو النحو القرآني، إذا جاز التعبير، يربط بين النحو والقرآن ربطاً

وثيقاً، وكانت انبثاقته الأولى عن كتب معاني القرآن، ثم تفرّد في منهجه ليشكل منهجاً مستقلاً في هذا الباب من العلم.

لذا اقتضى مني هذه الدراسة التي انتظمت مادتها في ستة مباحث، يتقدمها مقدمة، وتمهيد، ويعقبها خاتمة، أفردت خمسة من هذه المباحث لدراسة الكتب، كل كتاب منها في مبحث مستقل، مرتبة ترتيباً زمنياً، واشتمل كل مبحث منها على ست فقرات رئيسة، عرّفت في الأولى تعريفاً موجزاً بالمؤلف والكتاب، و بيّنت في الثانية قيمة الكتاب العلمية، وكشفت في الثالثة عن أهم الموضوعات التي عالجها ومنهجه في عرضها، وذكرت في الرابعة أهم مصادره ومنهجه في التعامل معها، وخصصت الخامسة لطبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ومنهجه في توظيفها، وجلّيت في السادسة اهتمامه بالتعليل وإبداء الرأي، واختصرت في السابعة أبرز معالم منهجه.

ثم أفردت المبحث السادس للمقارنة بين هذه الكتب، واشتملت الخاتمة على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

أما من حيث المصادر الرئيسة التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث، فيأتي في مقدمتها الكتب الخمسة التي هي عماد البحث، وهي: إعراب الفاتحة لابن خالويه، ت٣٧٠هـ من كتابه إعراب ثلاثين سورة، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة للإسفراييني، ت ٦٨٤ هـ، وإعراب أم الكتاب لابن المنفلوطي، ت٧٤٢ هـ، والقواعد الحسان لابن النجار، ت ٨٦٧ هـ، وإعراب الفاتحة من الإفصاح لليوغرتجي، ت بعد ١١٤٩هـ، و بعض كتب النحو وإعراب القرآن، والتفاسير، وكتب التراجم والفهارس.

وأود هنا أن أسجّل خالص شكري وتقديري إلى المحكمين الكريمين على ما قدماه إليّ من ملاحظة قيمة أثرت هذا البحث، كما أشكر إدارة مجلة تبيان للدراسات القرآنية على وعلى رأسهم سعادة الأستاذ الدكتور بن عبد الرحمن الشايع رئيس هيئة التحرير.تفضلهم بالعناية بهذا البحث ونشره.

هذا والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يدفع به عني يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن ينفع به طلبة العلم، إنه أكرم مسؤول، وأفضل مأمول.

الدكتور عمار بن أمين الددو
٢٧/ شعبان/ ١٤٣٢هـ
بريدة، القصيم

تمهيد
التعريف بكتب إعراب الفاتحة واختيار المناسب للدراسة

اعتنى علماء الأمة عناية خاصة بسورة الفاتحة؛ لما لها من خصوصية معلومة، فأفردوا لها عشرات الكتب، لتفسير آيها، وتجويد حروفها، وبيان مواضع البلاغة فيها، وما لها من الفضائل، وكان للنحاة ومعربي القرآن سهم وافر في هذا الخير[1]، إذ وقفت على جملةٍ من الكتب التي أُفردت لإعراب هذه السورة المباركة، وصل إلينا بعضها، وبعضها الآخر لا يزال مفقوداً، وغرضنا هنا التعريف بما وقفت عليه منها، واختيار المناسب منها للدراسة، وهي كالآتي مرتبة ترتيباً زمنياً:

١- **إعراب الفاتحة لابن خالويه،** الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، من خلال كتابه (إعراب ثلاثين سورة) [2].

٢- **الواضحة في إعراب الفاتحة،** لعبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي الموصلي، البغدادي، الشافعي، المعروف بابن اللباد، ت ٦٢٩هـ، وهذا

---

(١) هذا فضلاً عن الكتب التي عنيت بإعراب القرآن كاملاً، أو بعض سوره، فهي كثيرة جداً أفرد لها أخي وصديقي الدكتور يوسف العيساوي كتاباً خاصاً سماه (علم إعراب القرآن تأصيل وبيان) يقع في (٣٥٥) صفحة، طبع في دار الصميعي، في السعودية، سنة١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. وللوقوف على المصنفات التي صنّفت في إعراب القرآن قديمها وحديثها؛ ينظر كتاب: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ص١٣٢، وما بعدها.

(٢) أدخلت هذا الكتاب ضمن دراستي، مع أنه لم يفرد كتابه لأعراب الفاتحة، ذلك لأنه قد أعطاها أهمية خاصة، إذ خصص لها جزءاً كبيراً من كتابه، ثم إنه من أصحاب السبق في هذا الباب، فهو أول من توسع في إعراب الفاتحة من أهل اللغة والنحو.

الكتاب مفقود، وقد ذكرته المصادر القديمة[١].

٣- **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة**، للإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ[٢].

٤- **إعراب أم** الكتاب: لابن المنفلوطي، ولي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف العثماني الديباجي، المعروف بابن المنفلوطي، الشافعي، ت ٧٤٤هـ،[٣]،

٥- **إعراب الفاتحة** : المنسوب خطأ لسعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر، ت ٧٩٣هـ[٤].

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢١-٣٢٤، وهدية العارفين ١/ ٣٢٥، وكشف الظنون ١/ ١٢٣. ذُكرت في كتاب: علم إعراب القرآن ص ١٥٠، تحت عنوان (إعراب الفاتحة). والصواب ما أثبته.

(٢) طبعت بتحقيق حسن البدري النادي، دار الزيني للطباعة، القاهرة ١٩٧٨، ونشرت أيضاً بتحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مطبوعات جامعة اليرموك ١٩٨١م(٢)، وحققها أيضاً الدكتور محسن سالم العميري، ونشرها في معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

(٣) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١١٢، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣٣، والأعلام ٨/ ٢٢٧. ومن هذه المخطوطة نسخة مختصرة جداً في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٢١٦)، تقع في (٨) ورقات، خطها قديم ورديء جداً، عندي صورة منها، ومنها نسخة أخرى تامة في المكتبة الظاهرية أيضاً، تحت عنوان (إعراب التعوذ والفاتحة)، رقم (١٨٠٢)، تقع في (٢٣) ورقة، عندي صورة منها أيضاً،لم يعرف المفهرس مؤلفها، وبعد مزيد من البحث والتقصي، تبيّن لي، بفضل الله، أنها النسخة الأصل من هذا الكتاب، وأن الأولى مختصرة عنها. وهي نسخة جيدة وتامة، تستحق العناية والتحقيق.

(٤) من هذا الكتاب نسخة مخطوطة في متحف طوبقابي سراي، في تركيا رقم (أمنت خزينة
=

٦- **إعراب الفاتحة**: لابن رجب الحنبلي،ت ٧٩٥هـ، وهو في تفسير الفاتحة وليس في إعرابها[١].

٧- **القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**: لابن النجار الدِّمشقيّ، مُحَمَّد بنِ أَحمدَ بنِ داود، ت٨٦٧هـ. انتهيت من تحقيقها وقدمتها للنشر، نسأل الله التوفيق.

٨- **إعراب أم القرآن**: للبركوي، محيي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر المؤيدي الرومي، ت ٩٨١هـ. لم أقف على ذكر لهذا الكتاب إلا في بعض المصادر الحديثة[٢].

٩- **إعراب الفاتحة والسور التسع الأخيرة**، لخالد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، ت ٩٠٥هـ، مخطوط[٣].

= سي ١٩٥١)، تقع في (١٢٦) ورقة(٤)، تحمل الورقة الأولى منها هذا العنوان، وهذه النسبة، وليس ذلك بصواب وإنما هي (فاتحة الإعراب وإعراب الفاتحة للإسفراييني)، وقد فصلت القول في ذلك في بحث (ابن النجار الدمشقي وكتابه القواعد الحسان).

(١) أدرجه ضمن مؤلفات ابن رجب تحت عنوان(إعراب الفاتحة) محقق كتاب تفسير سورة النصر لابن رجب، والصواب في تفسير الفاتحة وليس في إعرابها. ينظر تفصيل ذلك في بحث: منهج ابن النجار ٢٦٩.

(٢) ينظر: علم إعراب القرآن ص ١٥٠ . وأحال بدوره إلى الفهرس الشامل، ولم أقف عليه فيه.

(٣) هذا العنوان من صنع المفهرس. منه نسخ خطية في مكتبات العالم، إحداها في مكتبة جوتا في ألمانيا، رقم (٣٧٥. ٥٣٩)، تقع في (٦) ورقات منسوخة سنة ١٠٢٥هـ. والثانية في المكتبة الوطنية في باريس، رقم ٧/ ٢٣١٦)، تقع في (٦) ورقات، ضمن مجموع (٧٨- ٨٣). والثالثة: في مكتبة أوقاف الموصل في العراق، رقم (بكر/ ٧/ ٢٧٠)، تقع في (٣٥) ورقة. ضمن مجموع. وفي فهرس مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، إشارة إلى وجود نسخة منه تحت رقم (٢١٥/ ٨٠(١٧)، تقع في (٢٢) ورقة، ضمن مجموع من =

١٠- **إعراب الفاتحة (منظومة)**، لفتح الله بن محمود بن محمد العمري الأنصاري البيلوني، ت ١٠٤٢هـ[١]. مخطوطة تقع في نحو (٥) ورقات، ضمن مجموع من (٧٢-٧٦)، محفوظة في مركز الملك فيصل بالرياض، تحت رقم (٤٦١٥)، وقد حصلت على صورة منها، إلا أنها غير واضحة، فلم أستطع قراءتها.

١١- **الإفصاح (يشتمل على إعراب الفاتحة والكافية في النحو)** لأمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، المتوفى بعد سنة ١١٤٩هـ[٢].

١٢- **إعراب الفاتحة** (مختصرة من كتاب إعراب ثلاثين سورة) المختصر : مجهول.

وفي ضوء ذلك سوف تتناول هذه الدراسة، إن شاء الله، جميع هذه الكتب ما عدا إعراب الفاتحة لخالد الأزهري، لشدة اختصاره، فهو لا

= (٩١-١١٢)، بعد شرح الأزهرية لخالد الأزهري، وبعد الرجوع إلى النسخة الأصلية في المسجد النبوي تبين أنها ساقطة من المجموع، ولا يوجد في خاتمة شرح الأزهرية إلا عبارة (ويليه إعراب الفاتحة..) وقد أهداني أخي فضيلة الشيخ محمد الصانع، رئيس قسم المخطوطات في المكتبة نسخة مصورة من هذا المجموع، جزاه الله خيراً. ينظر: الفهرس الشامل ١/ ٥١٧، وفهرس مخطوطات المسجد النبوي تسلسل ١٤٠٠، وعلم إعراب القرآن ١٥٢.

(١) عالم مشهور، له مؤلفات عدة، وله ترجمة مطولة في خلاصة الأثر٢/ ٢٧٧، وريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ١/ ٥٧، وسلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر٤٠٦، والأعلام٦/ ٣٢٧، وهدية العارفين١/ ٤٣١.

(٢) ينظر: نسبة هذا الكتاب لهذا المؤلف ليست على وجه اليقين، وسوف يأتي الحديث عنه، إن شاء الله.

يتعدى الصفحة الواحدة، والمنظومة لعدم وضوحها، ومختصر إعراب ثلاثين سورة لوجود الأصل. وبذلك تبنى هذه الدراسة على خمسة كتب في هذا الحقل من العلم. نسأل الله التوفيق والسداد.

المبحث الأول
إعراب الفاتحة لابن خالويه، ت ٣٧٠هـ.
ضمن كتابه (إعراب ثلاثين سورة)

معلوم أن ابن خالويه قد وسم كتابه بـ (إعراب ثلاثين سورة) وهذا يعني أنه لم يقتصر على إعراب الفاتحة فحسب، وإنما أدرج معها تسعاً وعشرين سورة من القرآن، وذلك من سورة الطارق، إلى سورة الناس، والذي جعلني أدرج هذا الكتاب ضمن هذه الدراسة، كونه قد خص الفاتحة بشيء من التفرد، إذ بدأ بها وتوسع في إعرابها، ثم قفز بعد ذلك إلى السور الأخيرة من القرآن، ثم إنه من متقدمي النحاة واللغويين، الذين فتحوا هذا الباب لمن خلفهم.

وعليه نفتتح دراستنا به؛ لأنه الأقدم في هذه المجموعة التي هي قيد الدراسة، ونبدأها بتعريف موجز بالمؤلف وكتابه، وإن كانا مشهورين؛ ليكون الدخول منطقياً لعناصر البحث الرئيسة، ولكيلا نخلّ بمنهج دراستنا، لأن من هذه الكتب ما يقتضي التعريف بها وبمؤلفيها لعدم شهرتها.

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب .

١ - التعريف بالمؤلف:

أما المؤلف فهو: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبد الله الهمذاني النحوي، قدم بغداد سنة (٣١٤) هجري، طلباً للعلم، ثم "انتقل إلى الشام واستوطن حلب، وصار بها أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام الأدب، وكانت إليه الرحلة". كما يقول ابن خلكان[1].

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ١٧٨ . ولمعرفة المزيد من مصادر ترجمته ينظر: مقدمة إعراب =

لـه مؤلفـات كثـيرة في النحـو واللغـة، والقـراءات، والأدب، أحـصى الدكتور العثيمين منها واحداً وأربعين مؤلفاً ما بين رسالة وكتاب. ولا نريد أن نطيل هنا في حياة ابن خالويـه ؛ لأنـه قـد أسـهب في دراسـتها القـدامى[١] والمحـدثون[٢]. ودارت حـول حياتـه وجهـوده العلميـة جملـة مـن الرسـائل الجامعية منها:

- ابن خالويه وأثره في الدراسات الصرفية مع تحقيـق القسم الخـامس مـن كتابه ليس في كلام العرب، محمد أبو الفتوح شريـف، رسـالة ماجستير، نوقشت في كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٠.
- ابـن خالويـه وأثـره في النحـو واللغـة، عبـد الفتـاح الحمـوز، رسـالة ماجستير، نوقشت في جامعة الكويت، سنة ١٩٧٦م.
- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقـصورة ابـن دريـد، محمـود جاسـم درويـش، رسـالة ماجـستير، نوقـشت في كليـة الآداب، بجامعة بغداد، سنة ١٩٨٢م.
- ابـن خالويـه اللغـوي النحـوي، حياتـه وآثـاره، عبـد الواحـد منـصور شهاب، رسالة دكتوراه، نوقـشت في كليـة الآداب، بالجامعـة التونـسية،

= القراءات ١/ ١١.

(١) ينظر: منها: الفهرست لابن النديم ٩٢، وتاريخ العلماء النحويين ٢٢٧، ومعجم الأدباء ٩/ ٢٠٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٢٦٩، وطبقات النحاة واللغويين ٣١٧.

(٢) ينظر: مقدمات كتبـه : رسـالة في أسـماء الـريح، بتحقيـق أستاذنا الـدكتور حـاتم صـالح الضامن، و إعراب القراءات السبع وعللها، بتحقيق الدكتور عبـد الـرحمن العثيمـين ص ١١، وشرح ديوان أبي فراس الحمداني بتحقيق سامي الدهان، والبـديع بتحقيـق أستاذنا الدكتور جايد زيدان ص ١٩.

سنة ١٩٨٧م.

- المصطلح النحوي عند ابن خالويه : دراسة نحوية موازنة، صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، نوقشت في كلية الآداب، بجامعة الموصل، سنة ١٩٩٧م.
- الاحتجاج للقراءات القرآنية عند ابن خالويه والأزهري : دراسة نحوية موازنة، هزاع سعد مبارك، رسالة دكتوراه، نوقشت في كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، سنة ١٩٩٧م.
- توجيهات ابن خالويه الصوتية في القراءات القرآنية في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، محمود مبارك عبد الله عبيدات، رسالة ماجستير، نوقشت في جامعة اليرموك، بالأردن، سنة ١٩٩٩م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : دراسة وتقويماً، رشيد عبد الله الربيش، رسالة ماجستير،، نوقشت في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ.
- المسائل النحوية والتصريفية في شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه : جمعا ودراسة، بدر محمد الراشد، رسالة ماجستير، نوقشت في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: دراسة نحوية لغوية، ياسر محمد الخليل، رسالة دكتوراه، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، بغداد، ٢٠٠٤م.

٢- التعريف بالكتاب.

أما الكتاب فقد نُشر أول مرة تحت عنوان (إعراب ثلاثين سورة من

القرآن) [(١)]، سنة ١٣٦٠هـ، ١٩٤١م، على نفقة دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن بالهند، بعناية المستشرق الألماني الأستاذ الدكتور فريتس كرنكو، الملقب (محمد سالم الكرنكو) بمساعدة الشيخ المحدث عبد الرحمن المعلمي اليماني، ثم صُوِّرت هذه الطبعة مرات عديدة، ثم أعاد تحقيقه ونشره محمد إبراهيم سليم، نشرة تجارية لم يتّبع فيه المنهج العلمي لتحقيق التراث، كما يقول الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وطبع أيضاً في مكتبة القرآن بالقاهرة، سنة ١٤٠٩هـ[(٢)].

ثم تناولته دور النشر بالطباعة والتصوير من دون أن تنسب إخراجه إلى محقق معين، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على طبعة مكتبة الهلال في بيروت، المنشورة سنة ١٩٨٥.

ثم حققه الأستاذ الدكتور محمد محمد فهمي عمر، تحت عنوان (كتاب الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح معاني كل حرف وتلخيص فروعه) في دار الزمان، سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ولم أعثر على

---

(١) ذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن خالويه : إعراب القراءات السبع ١/ ٦٥ بأن هذا الكتاب يعرف باسم (الطارقيات) و(الطارقية) لأنه بدأ بإعراب سورة الطارق. ولم يشر للمصدر الذي ذكر ذلك، وقد تتبعت هذا الأمر في مظانه، فلم أقف على ذلك إلا في كتاب الذريعة إلى تصانيف علماء الشيعة، وهو مصدر غير موثوق، وفي إحدى نسخ الكتاب المخطوطة المحفوظة صورة عنها في مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة رقم (٦٤٣٢٧). أما الكتب التي ترجمت لابن خالويه، أو التي أفادت من الكتاب فقد نصت على عنوانه المذكور، وهو الصواب لأنه مستخلص من عبارة مؤلفه، وهي قوله : «هذا كتاب ذكرت فيه إعراب ثلاثين سورة من المفصل) .

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (مقدمة المحقق) ١/ ٦٥.

هذه الطبعة إلا بعد أن أشرف هذا البحث على نهايته لذا لم اعتمدها.

كما اعتنى بهذا الكتاب عدد من الباحثين القدامى فوصل إلينا من جهودهم نسختان خطيتان مختصرتان:

- إحداهما محفوظة في مكتبة جستربتي، منسوخة بخط مختصرها محمد خليل بن محمد البصروي، سنة ٨٧٧هـ[١].
- والثانية محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، رقم (٧٤٦٤)، لم يعرف مختصرها[٢].
- ونسخة مختصرة لسورة الفاتحة فقط، لم أستطع معرفة المختصر، محفوظة في قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض، تقع في أربع ورقات، حصلت على صورة منها، خطها جيد.
- واعتنى به من الدارسين المحدثين الباحث محمود مبارك عبد الله عبيدات، فدرس مادته تحت عنوان (توجيهات ابن خالوية الصوتية في القراءات القرآنية في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم)رسالة ماجستير، بجامعة اليرموك، سنة ١٩٩٩م.

أما سبب تأليفه فقد أشار المؤلف إلى ذلك إشارة بسيطة، مفادها أن يكون هذا الكتاب عوناً لقارئه على فهم جميع ما يرد عليه من إعراب ألفاظ القرآن، وكأنه رأى أن ما أعربه في هذه السور يمثل جميع ألفاظ القرآن،

---

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها(مقدمة المحقق) ١/ ٦٦. والفهرس الشامل ١/ ٥٠٦، وعلم إعراب القرآن ١٥٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (مقدمة المحقق) ١/ ٦٦.

وفي ذلك يقول: «ليكون معونة على جميع ما يرد عليك من إعراب القرآن إن شاء الله»[1].

ثانياً: قيمة كتاب ابن خالويه العلمية:

لهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة، استمدها من الأمور الآتية:

- كونه لعالم لغوي متقدم، له شهرته ومكانته العلمية بين أبناء عصره ومن جاء بعدهم.
- كونه اشتمل على آراء وأقوال لبعض العلماء، كان المؤلف قد رواها عنهم مشافهة، لا ذكر لها في كتبهم، كأقوال شيخه ابن مجاهد.
- كونه أول كتاب في بابه يولي سورة الفاتحة نوعاً من الخصوصية والتفرد في باب الإعراب.
- كونه اهتم بموضوع التعليل، فإن لذلك أهمية علمية كبيرة، تفيد المهتمين في علم أصول النحو.
- كونه اشتمل على آراء علمية صريحة لمؤلفه، بيّناها في بابها، ولاسيما موقفه من القراءات.
- اشتماله على مادة لغوية نافعة ومفيدة لمن رام فهم ألفاظ الفاتحة ودلالاتها اللغوية، واشتقاقاتها الصرفية، ومواضعها من الإعراب.
- تفرّده بمنهج فيه نوع من الجدية، خدم من خلاله سورة الفاتحة، فكان ذلك سبباً لسلوك غيره هذا المسلك، فتكونت بسبب ذلك مجموعة من الكتب، عرفت بكتب إعراب الفاتحة.

(١) إعراب ثلاثين سورة ٣.

ثالثاً: أهم الموضوعات التي عالجها ابن خالويه في كتابه ومنهجه في عرضها.

انصب اهتمام ابن خالويه على إعراب ألفاظ الفاتحة مع الاستعاذة، وبيان دلالاتها اللغوية، واشتقاقاتها الصرفية، مع اهتمام بالتعليل، فالناظر في الكتاب يقف على الكثير من المعاني اللغوية، ووجوه الإعراب، وبعض وجوه القراءات، وشيء من لغات العرب وأشعارها، فهو أقرب لكتب معاني القرآن منه لغيره، فمنهجه قريب من منهجها، لذا قال عند الشروع في إعراب ألفاظ الفاتحة بعد أن انتهى من البسملة، (إعراب أم القرآن ومعانيها)، فهذا يشير إلى شدة اهتمامه بالمعاني.

أما من حيث المنهج فإن ابن خالويه لم يفصل القول في ذلك، بل أشار إلى ذلك إشارة سريعة مختصرة، إذ ذكر أنه سوف يشرح كل حرف، ويلخص فروعه، ويشرح غريب ما يشكل، ويبين مصادره وتثنيته وجمعه، غير أني ومن خلال النظر فيما يخص دراستي من الكتاب، يمكنني أن أصف منهجه على النحو الآتي:

- اختصر ابن خالويه مقدمة كتابه اختصاراً شديداً، إذ لم تتجاوز أربعة أسطر، أشار فيها إلى مضمون كتابه، وبعض معالم منهجه، وسبب تأليفه، بل عمد إلى الاختصار الشديد في جميع فقرات الكتاب، وقد نصّ على ذلك بقوله: «لأني قد تحريت في هذا الكتاب الاختصار والإيجاز ما وجدت إليه سبيلاً، ليتعجل الانتفاع به، ويسهل حفظه على من أراده..»[1].

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٤.

- افتتح ابن خالويه كتابه بإعراب كلمات الاستعاذة، ثم البسملة، ثم الفاتحة. أعربها كلمة كلمة من غير أن يدع منها حرفاً واحداً، كما ذكر. مرتبة حسب سياقها الذي هي فيه.
- يعرب اللفظة أوّلا، ثم ينطلق في تفسير المصطلحات التي استعملها في الإعراب، فإن كانت الكلمة المعربة فعلاً، راح يشرح طبيعة ذلك الفعل، وماهيته، وعلاماته، وإن كانت حرفاً راح يبين نوعه وطبيعة عمله، ويذكر ما شاكله، وإن كانت اسماً أخذ يفصل القول في الأسماء وعلاماتها، وهكذا يفعل في بقية المصطلحات النحوية، فهو يفترض أنّ القارئ إذ ذاك غير عالم بهذه المصطلحات، لذا يحاول توضيحها له، ثم يذكر بعد ذلك ما يتعلق بالكلمة المعربة من موضوعات التصريف، والصوت، والمعاني.
- حاول ابن خالويه من خلال الكلمات المعربة أن يفيد القارئ ببعض القواعد النحوية والصرفية، والدلالات المعجمية لها.
- مزج بين النحو والصرف، بمعنى أنه لم يفصل بينهما بحيث ينهي ما يتعلق بأحدهما ثم ينتقل إلى الآخر، بل تداخل الحديث عنهما كأنهما شيء واحد عنده.
- حاول ابن خالويه أن يصل إلى القاعدة النحوية والصرفية، من خلال النص القرآني، وهو بهذا يربط تعلم النحو بالقرآن، وفهم القرآن بالنحو، وكأن لسان حاله يقول: تعلّم النحوَ من خلالِ القرآن، و استعنْ على فهمِ القرآنِ بالنحو.
- استشهد بآيات كثيرة من القرآن الكريم، فضلاً عن ألفاظ الفاتحة التي

هي مدار الكتاب،كما استشهد ببعض وجوه القراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العلماء.

- اهتم بتفسير الألفاظ الغريبة التي تعرض له من خلال شواهده التي يسوقها، وذلك من مثل بيانه للغات الواردة في لفظ كلمة (إبراهيم) التي عرضت له في شاهد شعري ساقه لبيان معنى كلمة (أعوذ) [١].
- علل الكثير من المسائل النحوية والصرفية والصوتية. وبعض وجوه القراءات.
- إن كان ثمة فائدة علمية لها تعلق بما هو فيه من طرف بعيد، أرجأ ذكر ذلك إلى ما بعد الانتهاء من الكلام عن الموضوع حَسْبَ منهجه،، كذا فعل بعد الانتهاء من إعراب ألفاظ البسملة، إذ أرجأ ثلاث فوائد علمية لها تعلق بموضوع البسملة، بيَّن في الأولى: لماذا قُدِّم لفظ (الله) الجلالة، على كلمة (الرحمن) في البسملة، وبيَّن في الثانية: أن البسملة آية من الفاتحة، وعلل في الثالثة: سبب كسر باء البسملة[٢].
- عمد في كثير من المواضع، ولاسيما عند تعليل المسائل إلى أسلوب السؤال والجواب. من مثل قوله: «فإن قيل لك ... فقل..» [٣]، أو «فإن قيل لم... فقل»[٤]، أو«فإن سأل سائل فقال... فقل..» أو «إن قال قائل... فالجواب»[٥].

(١) سوف يرد الشاهد تاماً في نهاية الفقرة، إن شاء الله. وينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٤.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص١١، ١٤، ١٥، ١٦،.

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٦.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٦.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص٨، ١٠، ١٢.

- التزم إلى حد كبير بمعالم منهجه الرئيسة، فقد حافظ على أن تكون الكلمة المعربة محور الحديث، ولا يند عنها بعيداً، بل يبقى يتحدث عما له صلة بها.
- يبدي رأيه فيما يقبل النقاش والمجادلة من المسائل الخلافية بين العلماء، من ذلك قوله في قضية الأسماء الحسنى : «والذي أذهب إليه أن هذه الأسماء كلها صفات لله تبارك وتعالى، وثناء عليه، وهي الأسماء الحسنى...» [١]. وقوله في قضية البسملة أهي آية من الفاتحة أو لا ؟ قال: « اعلم أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من سورة الحمد، وآية من أوائل كل سورة في مذهب الشافعي... والذي صحّ عندي فمذهب الشافعي رحمه الله، وإليه أذهب»[٢].

رابعاً: مصادر ابن خالويه ومنهجه في التعامل معها.

إن الناظر فيما نحن فيه من كتاب ابن خالويه، يلاحظ من غير جهد، أن الرجل قد اعتمد على عدد غير قليل من المصادر في بناء مادة كتابه، فضلاً عما أثبته من فكره وعلمه، إلا أنه في الوقت نفسه،لا يكاد القارئ يقف على اسم كتاب واحد من ذلك؛ ذلك لأنه قد اقتصر على نسبة القول لقائله من غير ذكر الكتاب الذي ذكر فيه ذلك القول أو الرأي، وهو نهج درج عليه في مؤلفاته الأخرى[٣]، ومن الأعلام الذين اعتمد على أقوالهم في إعراب الفاتحة : سيبويه،ت ١٨٠هـ، والكسائي: علي بن حمزة، ت ١٨٩هـ،

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص١٤.
(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ١٥.
(٣) ينظر: إعراب القراءات (مقدمة التحقيق) ١/ ١٠٠.

والفراء: يحيى بن زكريا، ت ٢٠٧هـ، وأبي عبيدة: معمر بن المثنى، ت ٢١٥هـ، وابن عرفة: إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه، ت ٣٢٣هـ، وابن مجاهد: أحمد بن موسى، ت ٣٣٤، وأبي علي الفارسي: الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ، والإمام الشافعي: محمد بن إدريس،ت ٢٠٤هـ، وأبي سعيد الحافظ[١]، ومحمد بن أبي هاشم، ومحمد بن القاسم الأنباري، ت ٣٢٨هـ.

أما من حيث التوثيق فقد حرص ابن خالويه على نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها، بل يلاحظ حرصه على رواية الخبر مسنداً إلى قائله، وقد أكثر من قوله : حدثني، وأنشدني، وسمعت، وقد أكثر في هذا الباب من الاعتماد على شيخه ابن مجاهد، إذ روى عنه الكثير من أقوال الفراء وآرائه[٢]، وذلك من مثل قوله: «فأما قراءة ابن مجاهد التي حدثني عن السِّمَّري عن الفراء أن مجاهداً قرأ ﴿باسمِ الله مُجْرِيها ومُرسِيها﴾ فجعلهما صفتين لله تعالى فموضعهما جرّ»[٣]. كما أثبتَ أقوال ابن مجاهد نفسه [٤].

هذا إذا كان قد سمع القول من صاحبه، أو بواسطة، أما إذا أخذ القول من الكتب فينسبه لقائله فقط من غير أن يذكر الكتاب. ولكن لا يعني هذا

---

(١) قال ابن الصلاح في طبقات الفقهاء الشافعية ١ / ٤٥٦، لعله: ابن رميح النِّسوي، أحمد بن محمد. ونقل ذلك القول السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٢٧٠: وينظر: إعراب القراءات (مقدمة المحقق) ١/ ٢٧. وفيه نُسب هذا القول للسبكي، وهو لابن الصلاح.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص: ٩، ١٣، ١٤، ١٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ١٤. وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٥، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٣٢، ٣٤.

أن جميع الأقوال والآراء عنده قد نسبت إلى أصحابه، وإنما المراد الكثير الغالب ؛ لأنه عمم نسبة بعض الآراء فيقول : وقال آخرون[1]، أو قال البصريون[2]، أو الكوفيون[3]، أو يعرضها بصيغة التمريض فيقول: «وقيل»[4].

وإن مما يحسب للمؤلف في هذا الباب، أني وجدته حين يكون القول فيه شيء من الغرابة، وهو مما اعترضت عليه العلماء، لا ينسبه لقائله مع معرفته به، ويقول : وقال آخرون، وكأنه أراد من وراء ذلك احترام العلماء والتلطف بهم، إذ ليس من طبعه الحدة والجور في مناقشة الآراء، ومما وقفت عليه في هذا الباب قوله: «وقال آخرون : رحمن بالعبرانية: رخمان، وأنشدوا بيت جرير:

أو تتركونَ إلى القسَّين هجرَتكم ومَسْحكم صُلْبَهم رَخمانَ قُربانا»[5]

وهذا القول نسبه ابن الأنباري في كتابه الزاهر إلى المبرد فقال:«وسمعت أبا العباس أيضاً، يقول: إنما جمع بين الرحمن والرحيم، لأن الرحمن عبراني فجاء معه بالرحيم العربي، وأنشد لجرير...» [6]، ونسبه الزجاج في معاني القرآن إلى أحمد بن يحيى المعروف بثعلب. وهو قول أنكره

---

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ٩.

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ٢٧.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ١٣.

(٥)إعراب ثلاثين سورة ص : ١٣.

(٦) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٥٤، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٤، والدر المصون١/ ٣٤، وينظر: التحرير والتنوير ١/ ١٦٩،

العلماء. قال القرطبي: «وهذا القول مرغوب عنه»[١]، وقال السمين الحلبي «ومن غريب ما نقل فيه أنه معرّب، ليس بعربي الأصل، وأنه بالخاء المعجمة، قاله: ثعلب، والمبرد...» [٢].

ومن ذلك قوله في إعراب (لا) من قوله تعالى ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾: « ولا: الواو حرف نسق، و(لا) قيل: صلة، والتقدير: والضالين، وقيل: (لا) تأكيد للجحد، وذلك أن (لا) لاتكون صلة إلا إذا تقدمها جحد...» [٣].

ومعلوم أن الذي قال إنّ (لا) هنا صلة أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت ٢١٥هـ مؤلف كتاب مجاز القرآن، وقد هاجمه كثير من العلماء بسبب هذا الرأي ورمي بالجهالة، منهم الفراء إذ قال في الردّ عليه « وقد قال بعض من لا يعرف العربية... وأن (لا) صلة في الكلام»[٤] . ولا شكّ أن ابن خالويه يعرف رأي أبي عبيدة ورأي الفراء، لأن كلامه ملخص من معاني القرآن للفراء، غير أنه لم يذكر أبا عبيدة تقديراً له، لأن قوله قد أنكره العلماء.

وفي المثال الأول يعرف أن الذي قال بأن (الرحمن) عبرانية، المبرد، لأن أول من نسب هذا القول للمبرد، ابن الأنباري في كتابه الزاهر، وكلامه في هذه المسألة ملخص منه.

لذا أرجح أنه لم ينسب مثل هذه الأقوال لأصحابها، لشهرتها أولاً، ثم تقديراً واحتراماً لقائليها لما وُجِّه إليهم من النقد بسببها.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١/ ١٠٤.

(٢) الدر المصون ١/ ٣٤.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٣٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٨.

أما من حيث دقته في النقل فقد رأيته ينقل النصوص بتصرف من غير التزام تام بعبارة العلماء، وإنما يلخصها ويعرضها بأسلوبه، لذا وقفت على بعض الاختلاف فيما نسبه لأبي عبيدة، حين قابلته مع ما جاء في المجاز. قال ابن خالويه : « قال أبو عبيدة . رحيم ورحمن لغتان، فرحيم فعيل من الرحمة، ورحمن: فعلان من الرحمة. قال: وذلك لاتساع اللغة عندهم..»[1] . والذي في مجاز القرآن «الرحمن: مجازه ذو الرحمة، والرحيم: مجازه الراحم، وقد يقدرون اللفظين من لفظ واحد، والمعنى واحد، وذلك لاتساع الكلام عندهم..»[2]. كما هو ملاحظ فإن أبا عبيدة لم يقل: هما لغتان.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ابن خالويه ومنهجه في توظيفها.

احتج ابن خالويه بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والآثار، وأقوال العرب من شعر ونثر، كما استشهد بأقوال العلماء، وإليك تفصيل ذلك.

١ – احتجاجه بالقرآن والقراءات :

استشهد بالقرآن في أكثر من عشرين موضعاً، لإقرار قواعد نحوية، ومسائل صوتية، وبيان كثير من معاني الكلمات ودلالاتها، فمن أمثلة استشهاده به في مسائل نحوية قوله : «فإن قيل: ما موضع الباء من (بسم الله)؟ ففي ذلك ثلاثة أجوبة... وقال البصريون: موضع الباء رفع بالابتداء، أو بخبر الابتداء، فكأن التقدير: أول كلامي بسم الله، أو باسم الله أول كلامي... قال الله تعالى وتبارك ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٣ . وينظر المصدر نفسه: ص ٣٣.

(٢) مجاز القرآن ١/ ٢١.

[الحج٧٢] أي: هي النارُ...»[١].

ومن أمثلة استشهاده على مسائل صوتية، قوله : « والأصل أعوذ بالإله، فحذفوا الهمزة اختصاراً، وأدغموا اللام في اللام، فالتشديد من أجل ذلك، كما قال تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف٣٨]، الأصل: لكن أنا، فحذفوا الهمزة اختصاراً، وأدغموا النون في النون»[٢].

أما أمثلة بيان معاني الكلمات ودلالاتها فكثيرة، من ذلك قوله: «وكل متمرّد من الناس وغيرهم يقال له شيطان؛ قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ [البقرة١٤]أي: إلى رؤسائهم المنافقين، والكفار، واليهود...» [٣]، وقوله : «والرَّجم أيضاً: القتل، كقوله عزّ وجلّ: ﴿لَنَرْجُمَنَّكُمْ ﴾ [يس١٨]، والرجم: الشتم، والرجم بالحجارة..» [٤].

أما القراءات فقد أكثر من الاستشهاد بها، ومرد ذلك، فيما أرى، يعود إلى ثلاثة أسباب هي:

الأول : كونه من أهل التصنيف في هذا الباب، فهو مؤلف كتاب (إعراب القراءات السبع وعللها).

الثاني: صحبته الطويلة لابن مجاهد، وتأثره به تأثراً كبيراً.

الثالث: سلامة موقفه من القراءات، فهي عنده دليل قاطع، وحجة لا

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٩، وينظر الصفحات١٥، ١٩، ٢١، ٢٨.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ٥، وينظر الصفحات ١٠، ١٢.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ٧، وينظر الصفحات: ٨، ١٢، ١٤، ١٦، ٢١، ٢٣، ٢٦، ٢٧.. وغيرها.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص: ٩، وينظر الصفحات١٥، ١٩، ٢١، ٢٨.

تدحض، ذلك لأنها سنّة، وقد صرّح بذلك، فقال: «ويجوز في النحو (مَالِكٌ يَومَ الدِّينِ) بالرفع على معنى (هو مالكٌ)، ولا يُقرأُ به؛ لأن القراءة سنة ولا تحملُ على قياس العربية»[١]. ثم إن من شروط القراءة المقبولة عنده ألاّ تخالف المصحف، وأن يكون لها إمام. قال : «واللغة الثالثة: مليك، ولم يقرأ به أحدٌ؛ لأنه يخالف المصحفَ، ولا إمامَ له»[٢].

لذا أخذت أوجه القراءات، بصنفيها الصحيح منها والشاذ، مكانها الطبيعي عنده، بين الشواهد النحوية، والأدلة اللغوية والصوتية، وقد زاد عدد القراء الذين احتج بقراءاتهم في الفاتحة فحسب، على الخمسة عشر قارئاً، منهم: ابن عامر، والحسن البصري، واليزيدي، وأبو عمرو، ومجاهد، وحمزة، ورؤبة، وإبراهيم بن أبي عبلة، وعيسى بن عمر، وأبو هريرة، رضي الله عنه، وأبو حيوة، وأنس بن مالك، ويعقوب، وابن كثير، وأيوب السختياني، والأعمش... وغيرهم[٣].

وكان أكثر احتجاجه بها لإثبات مسائل نحوية، وأخرى صوتية، ومن أمثلة ذلك قوله: «وقرأ أبو هريرة (مَالِكَ يوم الدِّينِ) على النداء المضاف، أي: يا مالك يوم الدين. وقرأ أبو حيوة (مَلِكُ يَومِ الدِّينِ). وقرأ أنس بن مالك (مَلَكَ يَومَ الدِّينِ) جعله فعلاً ماضياً. ويجوز في النحو (مالكٌ يومَ الدين) بالرفع على معنى : هو مالك...» [٤].

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٤.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص :٢٣.

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة على الترتيب: ص ٤، ٥، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٣، ٣٢، ٣٤، ٣٥.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص :٢٣-٢٤.

وقوله: «ويجوز في ﴿غَيرِ المغضوبِ﴾ النصبُ على الحال من الهاء والميم في عليهم، ويجوز النصبُ على الاستثناء، وقد قرأ بذلك ابن كثير في رواية الخليل بن أحمد» [١].

وقوله: « قرأ أيوب السختياني (ولا الضألين) بالهمزة، فقيل لأيوب: لم همزت؟ فقال: إن المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزتُ»[٢].

٢- احتجاجه بالحديث الشريف:

أما من حيث احتجاجه بالحديث الشريف فإن ابن خالويه لم يخل كتابه من ذلك، إلا أنه لم يكثر منه، فلم يذكر غير أربعة أحاديث فقط، واستشهاده بها لم يكن في صلب الموضوع، وإنما كانت بعيدة عن ذلك بعض الشيء، إذ ذكر الأول في سياق حديثه عن معاني كلمة (الشيطان) [٣]، وذكر الثاني في سياق حديثه عن أسماء الله الحسنى[٤]، والثالث في سياق حديثه عن الفرق بين الشكر والحمد[٥]، والرابع ذكره في سياق حديثه عن اللغات الواردة في كلمة (مالك)[٦].

ثم إنه لم يسند منها إلا حديثاً واحداً وهو الثالث، ثم إني لم أقف على الحديث الأول باللفظ الذي ذكره إلا في تفسير الطبري[٧]، وكأنه أخذه منه

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٣٣-٣٤، وينظر أيضاً ص:١٩، ٢٧، ٣٢، ٣٤،

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص : ٣٤.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ٨.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٤.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص : ٢٠.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٢.

(٧) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ٣٣٦.

ولم يشر إلى ذلك. وهو قوله: «وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (ما من نفسٍ مولودٍ يولدُ إلا والشيطان ينال منه تلك الطعنة، ولها يستهل الصبيُّ، إلا ما كان من مريم ابنة عمران، فإنها لما وضعتها قالت رب إني وضعتها أنثى، وإني أعيذها بك وذريّتها من الشيطان الرجيم، فَضُرِبَ دونها حجابٌ فطعنَ فيه)» [1].

٣- احتجاجه بالشعر والنثر.

أما من حيث استشهاده بالشعر؛ فقد كان ذلك ميدانه الرحب، لا يختلف بذلك عن كثير من النحاة واللغويين الذين سبقوه، لذا لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من شاهد شعري على الأقل، وقد بلغت نحواً من خمسين شاهداً، ساق عشرةً منها للاستدلال بها على مسائل نحوية، وساق الباقي لبيان معاني الكلمات ودلالاتها المعجمية. غير أنه كان لا يعنى بنسبة الأبيات لقائليها، إلا في القليل النادر، إذ لم ينسب منها إلا عشرة أبيات فقط.

أما الشواهد النثرية المأثورة عن العرب؛ فقد كانت هي الأخرى لها نصيب من الحضور إذ احتج بها في ثلاثة مواضع على مسائل لغوية[2].

٤- احتجاجه بأقوال العلماء:

اعتمد ابن خالويه في إعراب الفاتحة، على كثير من أقوال العلماء وآرائهم، ولاسيما شيخه ابن مجاهد، إذ احتج بأقواله في أكثر من أحد عشر موضعاً، وكان كثيراً ما يسأله عما يشكل عليه، كما اعتمد كثيراً على كتاب

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٨.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ٥، ١٤.

معاني القرآن للفراء؛ لأنه تلقاه بالرواية عن شيخه ابن مجاهد، وقد تـمّ بيـان ذلك مفصلاً عند الحديث عن مصادره.

ومن أمثلة ما يحتج به في هذا الباب قوله: «حدثني ابن مجاهد عن السِّمَّري عن الفراء، قال: يقال : شكرت لك، وشكرتك، وشكرت بك، بالباء، كما يقال: كفرت بك، وهذا الأخير نادر، والأولى هي اللغة الفصحى»[1]. وقوله: « وهذه الوجوه الأربعة في (الحمد) وإن كانت سائغة في العربية، فإني سمعت ابن مجاهد يقول: لا يقرأ بشيء من ذلك إلا بما عليه الناسُ في كلّ مصر».

كما احتج في بعض المواضع بأقوال الصحابي الجليل ابن عباس[2]، رضي الله عنه، واحتج بقول الشافعي[3].

سادساً: اهتمام ابن خالويه بالتعليل وإبداء الرأي:

إن قضية تعليل المسائل تشكِّل ظاهرة عند ابن خالويه تستوجب التوقف عندها[4]؛ لمعرفة طبيعة هذه المسائل، وهدفه من ذلك، وأسلوبه في التعليل. وعليه يمكننا القول:

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٠، وينظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٢٠، والنص فيه كالآتي: ((والعرب تقول: كفرتك، وكفرت بك، وشكرتك، وشكرت لك.))، وللوقوف على شواهد أخرى ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص:١٢، ٢٢، و٣٢،

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٣، ١٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٥.

(٤) أرى أن هذه الظاهرة عند ابن خالويه تستحق الدراسة في رسالة جامعية، تحت عنوان (التعليل النحوي والصرفي والصوتي في آثار ابن خالويه) أو (العلة وأثرها في تراث ابن خالويه).

أما من حيث الهدف؛ فكأنه قصد تزويد الناظر في كتبه؛ بالحجة والدليل على ما يُفترض السؤال عنه من قبل العلماء الأقران، ذلك لأن عصره قد تميز بالمناظرات العلمية، والجدل المنطقي، ومقارعة الأقران، فهو العصر الذي نضجت فيه ضوابط (علم أصول النحو) على يد أبي بكر بن الأنباري، ت ٣٢٨هـ، وأبي علي الفارسي، ت ٣٧٠هـ، وابن جني، ت ٣٩٢هـ. ولم يعد ينفع طالب العلم معرفة القواعد الضرورية من هذا الفنّ؛ لذا كان لزاماً على العلماء خوض غمار هذا الباب إثباتاً لأنفسهم، وتلبية لحاجة طلابهم؛ لذا عمد ابن خالويه إلى أسلوب الحوار والمجادلة في عرض مادته، فهو يقول لقارئه: «فإن قيل: لم شُددت اللام؟ فقل: للإدغام... فإن قيل: لِـمَ لم ينوّن؟ فقل لدخول الألف واللام؛ لأن التنوين والإضافة والألف واللام من دلائل الأسماء، فكل واحد يعاقب صاحبه»[(١)]. وقوله: «فإن قيل: لم أسقطت الألف من (بسم) والأصل: باسم؟ فقل: لأنها كثرت على ألسنة العرب عند الأكل، والشرب، والقيام، والقعود..» [(٢)]. وقوله: «إذا سأل سائل فقال: لم كسرت الباء في بسم الله ؟ فالجواب في ذلك أنهم لما وجدوا الباء حرفاً واحداً وعملها الجرّ ألزموها حركة عملها.» [(٣)].

أما من حيث المسائل التي عللها فقد علل مسائل نحوية، وصرفية، وصوتية، وبعض وجوه القراءات، ومسميات سورة الفاتحة.

فمن أمثلة تعليله للمسائل النحوية قوله: « بالله: جر بباء الصفة وهي زائدة

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٦.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ٩-١١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٦

... وموضع الباء نصب؛ لأنها قد حلت محلّ مفعول»[1]. وقوله: «(الحمد) : رفعٌ بالابتداء، علامة رفعه ضمّ آخره، فإن قيل: لم رُفعَ الابتداء؟ فقل: لأن الابتداء أوّل الكلام، والرفع أوّل الإعراب، فأتبع الأوّل الأوّلَ»[2].

ومن أمثلة تعليله لبعض المسائل الصرفية قوله: « والأصلُ: أَعوُذُ، على مثال: أفعُلُ، فاستثقلوا الضمّة على الواو، فنُقلت إلى العين فصارت أعُوذُ، وكذلك أقولُ وأزولُ، وما كان مثلَه فهذه علّته»[3].

ومن أمثلة تعليله للمسائل الصوتية قوله في معرض حديثه عن تشديد الشين من كلمة (الشيطان) : «.. فإن قيل: لم شدد الشين؟ فقل: أدغمت فيها اللام، واللام تدغم في أربعة عشر حرفاً... وإنما صارت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، وهي نصف حروف المعجم؛ لأنها أوسع الحروف مخرجاً، وهي تخرج من حافة اللسان، من أدناه إلى منتهى طرف اللسان، وفويق الضاحك والناب الرباعية والثنية، فلما اتسعت في الفم وقربت من الحروف أدغمت فيها. فاعرف ذلك، إن شاء الله»[4].

ومن أمثلة تعليله لوجوه القراءات قوله: « فأما ما رواه اليزيدي عن أبي عمرو: ﴿استَغْفِرلَّهُم﴾، و﴿اصطَبِرلِّعِبَادَتِهِ﴾، ونحو ذلك، فكان ابن مجاهد يضعفه لرداءته في العربية، ولأنّ الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الإظهارُ؛ لأنه

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ٥. وللوقوف على أمثلة أخرى ينظر: جواز دخول الباء على أول البسملة وليس قبلها ما تتعلق به: ص ١٠، وسبب كسرها ص ١٦،

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ٥. وللوقوف على أمثلة أخرى ينظر: ص ١١، قوله : الأسماء لا تتصرف..

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٦-٧. وللوقوف على مزيد من الأمثلة: ينظر: ص ٧، ٩.

رأس البصريين، فلم يكُ ليجتمع أهل البصرة على شيء وسيّدهم على ضدّه»[1].

وقوله: « وقرأ الحسن ورؤبة (الحمدِ لله) بكسر الدال، أتبعا الكسرَ الكسرَ، وذلك أن الدالَ مضمومة وبعدها لا الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضمّ إلى كسرٍ، فأتبعوا الكسرَ الكسر. »[2].

كما أنه علل سبب إطلاق ثلاثة أسماء على سورة الفاتحة من أصل أربعة[3]، فذكر أنها سميت: المثاني؛ لأنها تثنى في كل ركعة، وسُمِّيت: أم القرآن؛ لأنها أول كل ختمة ومبتدؤها، وسُمِّيت: فاتحة الكتاب ؛ لأنها تفتتح عند كلّ ركعةٍ[4]. ولم يذكر سبب تسميتها بالحمد لأن ذلك معلوم.

أما من حيث إبداء الرأي، فهو لا يفوّت الفرصة إن وجد لذلك سبيلاً، فقد أبدى رأيه صراحة في أكثر من موضوع، بأسلوب موضوعي، ومن غير أن يوجه أي انتقاد لمخالفه. من ذلك قوله في موضوع القراءات، التي لحّن أوجهاً منها كثير من النحاة: « القراءة سنة ولا تُحمَلُ على قياسِ العربية»[5]. وقوله في موضوع الأسماء الحسنى: «والذي أذهب إليه أنّ هذه الأسماء كلها صفات لله تبارك وتعالى، وثناء عليه، وهي الأسماء الحسنى..» [6]. وقوله في

(١) إعراب ثلاثين سورة ص:١٢- ١٣.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٨، وينظر أيضاً الصفحات: ١٩، ٢٣، ٣٤

(٣)لها أربعة أسماء مشهورة وهي : الحمد، والسبع المثاني، وفاتحة الكتاب، وأم القرآن. ينظر: معاني القرآن للنحاس ١/ ٤٧.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ١٧ -١٨.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٤.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٤.

موضوع البسملة أهي آية من الفاتحة أو لا : «والـذي صـحّ عنـدي فمـذهب الشافعي، رحمه الله، وإليه أذهب»[١].

سابعاً: أبرز معالم منهج ابن خالويه في كتابه:

١- شدة الاختصار.

٢- دلالـة مـصطلح الإعـراب عنـده أقـرب لـمدلولها اللغـوي منهـا إلى الاصطلاحي، ذلك لأنه قد ساق تحت هذا العنـوان مـسائل نحويـة وصرفية، وبلاغية، وصوتية.

٣- أعرب الاستعاذة والبسملة والفاتحة من غير أن يهمل أي لفظة.

٤- اتخذ من الألفاظ التي أعربها سبيلاً لشرح ما تثيره هذه الألفـاظ مـن موضوعات النحو الصرف.

٥- أكثر من الاستشهاد بالقرآن والقراءات، والشعر وأقوال العلماء.

٦- اهتم بتفسير الألفاظ الغريبة التي تَعرِضُ له.

٧- اهتم بالتعليل النحوي والصرفي وتوجيه القراءات.

٨- اعتمد أسلوب السؤال والجواب.

٩- التزم منهجه ولم يخرج بعيداً عنه.

١٠- شخصيته واضحة في الكتاب، فهو كثيراً ما يبدي رأيه في المسائل الخلافية.

١١- امتاز أسلوبه بالهدوء، واحترام الرأي الآخر وإن خالفه.

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٥.

المبحث الثاني
فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة
للإسفراييني، ت ٦٨٤هـ

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب

١ - التعريف بالمؤلف:

أما المؤلف فهو تاج الدين الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد بن السيف، المعروف بالفاضل الإسفراييني، ت ٦٨٤هـ، هذا الرجل، وإن ضنت مظان ترجمته بأخباره[1]، فإن علو كعبه، وسمو منزلته في علمي النحو واللغة لا ينكران، يشهد له بذلك ما وصل إلينا من كتبه كـ ((لباب الإعراب)[2]، و(ضوء المصباح) [3]،و(لب الألباب في علم الإعراب) [4]، و(فاتحة الإعراب) [5]، ويشهد له بذلك أيضاً ما أُفرد له من دراسات حديثة، كالدراسة الموسومة بـ (الإسفراييني ومنهجه في درس النحو) التي

(١) أقدم من ذكره السيوطي في البغية ١/ ٢١٩، وقال: لم أقف له على ترجمة، وينظر: مفتاح السعادة ١/ ١٨٧، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٣، وهدية العارفين ٦/ ١٣٤، والأعلام ٧/ ٣١، ومقدمات كتبه المحققة: لباب الإعراب، ولب الألباب، وفاتحة الإعراب ١/ ٩.

(٢) حققه الباحث بهاء الدين بن عبد الوهاب عبد الرحمن، ونشره في دار الرفاعي، بالرياض، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م. وحققه أيضاً طه محمد زيني بجامعة الأزهر، سنة ١٩٧٩م، وحققه عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، رسالة ماجستير، بجامعة الأزهر أيضاً، سنة ١٩٧٩م.

(٣) حققه : حسين بدري النادي، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، سنة ١٩٧٤م .ومحمد حسين، بجامعة دمشق، سنة ١٩٨٠م،

(٤) حققته الباحثة أسماء عبد الله الغامدي، بكلية التربية للبنات بأبها، سنة ١٤٢٣هـ،

(٥) هو موضوع دراستنا، سوف يأتي الحديث عنه. إن شاء الله.

أعدها الباحث محمد بدري عبد الجليل، لنيل درجة الماجستير، من كلية الآداب، في جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٨٦م. والدراسة الموسومة بـ (الإسفراييني وأثره في الدراسات النحوية)، التي أعدها الباحث أبو السعود حسّانين الشاذلي، لنيل درجة الدكتوراه، من كلية العلوم في جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٠ م. ولعل دراستنا هذه تبرز بعض جهوده العلمية في هذا المضمار، بإذن الله.

٢- التعريف بالكتاب وسبب تأليفه.

أما الكتاب فهو (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، كان أول من حققه حسن البدري النادي، وطبعه في دار الزيني للطباعة، بالقاهرة، سنة ١٩٧٨م[١]، ثم حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن، وطبعه بجامعة اليرموك، بالأردن، سنة ١٩٨١م، ثم حققه تحقيقاً علمياً رصيناً، الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، وطبعه في مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. وهذه الدراسة سوف تعتمد على هذه الطبعة، إن شاء الله.

أما من حيث الأسباب التي دعت الإسفراييني لوضع هذا الكتاب، فهو وإن لم يكن قد أعرب عنها بيد أن الناظر في كتابه، يدرك من وراء السطور رغبة المؤلف في تمهيد قواعد النحو العربي، وتذليل عقباته لطالبه، لأن النحو في نظره ما زال عسير الفهم، صعب الانقياد، ولا يزال الكثير من مسائله الغريبة لم تعلل، لذا قال في نهاية كتابه: « فمن هذا عرفتَ معرفة لا

(١) لم أقف عليها. وذكرت في معجم مصنفات القرآن / ١٨٩، ومعجم الدراسات القرآنية ١٠٩، وعلم إعراب القرآن ١٥١.

يحومُ الشك حولها أنّ هذا الكتاب قد مهّدتُ فيه قواعد الإعراب وأركانه، وأكدتُ مراهصه وبنيانه، ولم يخلُ أيضاً، من ضوابط المبنيات، كأسماء الأفعال، والموصولات، وغيرها من غرائب المسائل مؤكّدةً بالحجج والدلائل»[1].

ولعل من أسباب ذلك أيضاً رغبته في وضع كتاب ليس فيه إلا النحو الخالص، ويمتاز بالمنهج والأسلوب. هذا فضلاً عن رغبته في الأجر والثواب، وهذا أمر لا يكاد يخلو منه كتاب، وقد أفصح عن ذلك بقوله: «وأسأل الله تعالى أن يجعل ما لقيتُ فيه من كَدْحِ اليمين، وعَرَقِ الجبين، وملازَمَةِ السُّهادِ، ومُهاجَرَةِ الوِسادِ، سبباً للسَّلامة في الآجل، والغنيمة في العاجل»[2].

أما من حيث نسبة نجاحه في تحقيق هدفه، فقد حقق بعض جوانبه من حيث المنهج ؛ لأنه التزم بذلك التزاماً تاماً، أما تمهيد قواعد النحو، وتليين عريكتها، وتسهيل حزونها، ففي ذلك نظرٌ لأن الكتاب قائم على التعليل، وهو بحر واسع لا تكاد العلماء ترسو فيه على شاطئ، وليس على كثير من مسائله دليل قاطع، ذلك لأنَّ اللغة آية من آيات الله، ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ (الروم).

أما على صعيد الشهرة فهو وإن لم يكن قد بلغ من الشهرة، ما ينبغي أن

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨١.

(٢) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨٨.

يكون عليه، لكنه قد ساهم مع غيره من كتب المؤلف في تخليد ذكراه، وأثبت للناظر فيه أن مؤلفه عالم له مكانته بين علماء العربية الأفذاذ، وإن ضنّت بذكره المصادر.

ثانياً: قيمة كتاب الإسفراييني العلمية:

تكمن قيمة الكتاب العلمية في تميزه في جملة أمور منها:

- المنهج: فهو واحد من كتب قلائل اتخذت من إعراب الفاتحة منفذاً لوضع كتاب تام في النحو العربي، وفي ذلك شيء من الحرص والتميز في التأليف.
- الاعتماد الكبير على القرآن في الاستشهاد: فقد أربى عدد الآيات التي استشهد بها على مئتي آية. فضلاً عما اشتمل عليه من الشواهد الشعرية والنثرية ولا سيما الأمثال العربية.
- التخصص الدقيق: قصر مادته على موضوعات النحو الخالص، فلا وجود فيه لأي مسألة صرفية، أو صوتية أو غير ذلك، وقد قصد المؤلف ذلك، وألح عليه في أكثر من موضع، ولم يخرج عنه.
- التعليل : يغلب على الكتاب جانب التعليل لكثير من مسائل النحو الدقيقة. واشتمل على آراء متنوعة لكثير من علماء النحو البصريين والكوفيين.
- اشتماله على أقوال لبعض العلماء لا ذكر لها في غيره.

وإن مما يعدّ ميزة لهذا الكتاب، كونه لعالم نحوي فذّ من علماء القرن السابع الهجري، وليس بين أيدينا ما يكشف عن اتجاهه العلمي سوى كتبه، ولعل هذا الكتاب من أفضلها في هذا الباب، إذ تجلت فيه معالم شخصية

مؤلفه العلمية والثقافية والنفسية، بل تجاوز الأمر ذلك إلى بيان علمية والده وجده.

ثالثاً : أهم الموضوعات التي عالجها الإسفراييني في كتابه ومنهجه في عرضها.

حاول الإسفراييني أن يعالج في كتابه هذا جميع موضوعات النحو العربي، مجرداً من علائقه الصرفية والصوتية وغيرها، فليس فيه إلا النحو الخالص، وقد نص على ذلك صراحة في أكثر من موضع في كتابه، وعلى هذا فمصطلح الإعراب يعني عنده النحو الخالص ليس إلاّ، وفي ذلك يقول: « لقد مهدت في هذا الكتاب قواعد علم الإعراب، وأعربتُ عنها غاية الإعراب، وليّنت عريكتها، وسهّلت حزونها، وذللتُ قيادها، وقومتُ سنادها، غير آلٍ جهداً في تنقيحها وتسهيلها، ولا مدّخرٍ شيئاً من تعليلها، وإن أنت ترمقه بعين الإنصاف، ولا تنتدب لدواعي الخلاف، تجده مستوعباً لجميع أحكام الإعراب ودلائله، ومشتملاً على دقائقه وجلائله..».

ثم قال أيضاً بعد أن أنهى الحديث عن أبرز الموضوعات التي عالجها في الكتاب، ومواضعها منه :«فمن هذا عرفت معرفة لا يحوم الشكّ حولها، أنّ هذا الكتاب قد مهدت فيه قواعد الإعراب وأركانه، وأكدت مراهصه وبنيانه، ولم يخلُ أيضاً من ضوابط المبنيات، كأسماء الأفعال، والموصولات، وغيرها من غرائب المسائل مؤكّدة بالحجج والدلائل.

وأما ما لم أتعرض لذكره في هذا الكتاب من الأبواب التي جرت العادة بإيرادها في كتب الإعراب، كالتكسير، والتصغير، والنسبة، والإمالة،

والإدغام، والإعلال، والوقف وغيرها، فهو في الحقيقة كالدخيل على هذا العلم، وإنما العلم المتكفّل بتمهيد قواعدها، وتشييد مبانيها، والتفحص عن ألفاظها ومعانيها، علم التصريف، وغرضي من تأليف هذا الكتاب هو علم الإعراب وحده، وقد جمعت فيه معظمه»[١].

أما من حيث طريقة عرض المادة: فقد قدم لكتابه بمقدمة غير تقليدية، بيّن فيها فضل علم النحو وشرفه، والسبب الداعي إلى وضعه، وحدد مفهومه، ولم يشر فيها إلى سبب وضع كتابه هذا، ولا إلى معالم منهجه، ولم يشر أيضاً ولو بكلمة واحدة إلى سورة الفاتحة التي اتخذ من إعراب حروفها منفذاً لعرض أبواب النحو العربي، بل لم يتطرق إلى موضوع القرآن وعلاقته بالنحو أبداً، وهو أمر يثير شيئاً من الغرابة.

ثم بعد مقدمته تلك شرع بإعراب ألفاظ الاستعاذة، مبتدئاً بكلمة (أعوذ) لتكون له منفذاً، لبيان كلّ ما يتعلق بالفعل المضارع من قواعد النحو وأصوله، وما دار حوله من خلاف بين النحاة، فذكر بعض العلامات التي تميّزه عن غيره من الأفعال، وعلامات إعرابه، ومدى تأثره بالعوامل المعنوية واللفظية، وتحدث أيضاً عن الأدوات الناصبة له والجازمة، والفاعل وتقسيماته، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وولج في باب التنازع أيضاً، وقد استغرق ذلك نحواً من خمسين صفحة في الكتاب المطبوع.

ثم بعد أن فرغ مما يودّ قوله في هذا الباب، عاد إلى الأصل الذي منه

---

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨١.

انطلق، ليعرب الكلمة الثانية من ألفاظ الاستعاذة وهي (**بالله**) وينفذ من خلالها إلى موضوع آخر من موضوعات النحو العربي، تثيره هذه اللفظة، وهو الحديث عن حروف الجر ومعانيها، غير أنه قبل الشروع بذلك، يذكّر القارئَ بالمحور الرئيس للكتاب؛ ليتسنى له الانتقال إلى موضوع آخر، قد لا تكون له صلة بسابقه. فيقول: «ولنعد إلى ما كنا فيه»[1]. ثم إذا ما وصل إلى عبارة (من الشيطان الرجيم) من ألفاظ الاستعاذة، أشار إلى أن الجرّ قد سبق بيانه، وأخذ يفصّل القول بطبيعة الألف واللام من كلمة (الشيطان)، وما دار حولها من خلاف بين العلماء، وعند كلمة (الرجيم) تحدث عن الصفة وأغراضها، ثم من خلال بعض ما ضربه من الأمثلة على الصفة نفذ للحديث عن (إنّ) وأخواتها[2]، وذلك من خلال قوله: (إن الله هو السميع العليم)، وذلك لابتداء الكلام (بإن) ففتح المجال لنفسه لطرق هذا الباب، وعرضه كاملاً.

ثم إننا إذا ما مضينا مع المؤلف نجده عند البسملة يتحدث عن الإضافة وأنواعها، والممنوع من الصرف وما يتعلق به من مسائل، وعند قوله تعالى (الحمدُ لله) يتحدث عن أبواب كثيرة من أبواب النحو، منها العامل في المصدر، والمفعول له، والمبتدأ والخبر، وأفعال المدح والذم، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وهكذا يمضي في عرض أبواب النحو العربي من خلال ألفاظ الفاتحة، حتى يصل إلى التأمين، فينفذ من خلاله للحديث عن الأسماء المبنية وعلة بنائها، وأسماء الأفعال، ولعل نظرة عجلى على الفهرس

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٩١.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣١.

الذي صنعه المحقق، جزاه الله خيراً، تغني عن الإطالة في هذه الفقرة.

رابعاً: مصادر الإسفراييني، ومنهجه في الإفادة منها:

اعتمد الإسفراييني على عدد غير قليل من المصادر، في بناء مادة كتابه، إذ صرّح بأسماء بعضها، واقتصر في الأخرى على ذكر أسماء المؤلفين فقط، وربما أغفل ذكر الاثنين معاً. فمن الكتب التي صرح بذكرها : المقتضب والكامل للمبرد(١)، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس(٢)، والإيضاح للمطرزي(٣)،وشرح الكتاب للسيرافي(٤)، والخصائص لابن جني(٥)، والكشاف للزمخشري(٦)، وحواشي المفصل للزمخشري أيضاً(٧)، والمفتاح في شرح الإيضاح للمؤلف نفسه(٨).

وثمة كتب أخرى أفاد منها المؤلف ولم يسمها، واقتصر من ذلك على ذكر أسماء مؤلفيها، منها: كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والأصول في النحو لابن السراج، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية لابن الأنباري، والحجة للقراء السبعة لأبي

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٠، ٢/ ٥٠٤.
(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٥٩.
(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٤٩.
(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٥٥٩.
(٥) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٧٠.
(٦) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٤٣، ٢١٢، ٣٢٤.
(٧) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٧٦، ٨٤. وهذا الكتاب حققه الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن وهو تحت النشر في دار الرفاعي.
(٨) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٧، ٢٨٧، ٣٠٦.

علي الفارسي، والمحتسب، وسر صناعة الإعراب لابن جني، والمفصل للزمخشري، والمقتصد، والعوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، والنكت في القرآن لابن فضال المجاشعي، وشرح عيون الإعراب له أيضاً.

هذا على صعيد الكتب أما على صعيد الإفادة من أفواه الرجال، فلم يذكر أنه دارس أحداً من شيوخه في مسائل هذا الكتاب غير جدّه ووالده، وهو أمر سوف نبيّنه، إن شاء الله، في فقرة أخرى قريباً.

أما من حيث **التزامه بالتوثيق،** فقد يذكر الكتاب والمؤلف، وقد يذكر المؤلف فقط وذلك كثير، وقد يغفل الاثنين معاً، كما أشرنا قبل قليل، وهذا الأخير أمر يصعب حصره، ولكنه موجود وكثير، وخير مثال عليه كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، فقد أفاد منه كثيراً ولا سيما في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وقد أشار المحقق، الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري، جزاه الله خيراً، إلى مواضع تلك النقولات في الحاشية، بل أضاف في المتن بين معقوفتين ما سقط من نص الإنصاف[1]. وكذا فعل في كتابه أسرار العربية إذ لخص منه الأدلة السبعة التي ذكرها ابن الأنباري على كون الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وقد أشار المحقق الكريم إلى ذلك[2]، كما أنه نقل الكثير من الكشاف للزمخشري، والمقتصد للجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي. وقد يعمم قولاً مشهور النسبة كقوله في سياق حديثه عن علة رفع

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٤٤، ٢٤٦، ١٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩ وغيرها.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٣٩٧، وأسرار العربية ٧٩.

الفاعل ونصب المفعول بعد أن قدم تعليله : «وقد ذكرَ بعضهم بالضدّ من ذلك قائلاً: إن الفاعل أقلّ لكونه واحداً ليس إلاّ، والمفعول أكثرُ، لكونه واحداً فصاعداً إلى التسعة، فجُعل الرفع الذي هو أثقل للفاعل الذي هو أقل، والنصب الذي هو أخفّ للمفعول الذي هو أكثر طلباً للاعتدال»[١]، وهذا القول مشهور النسبة لعبد الله بن أبي إسحاق[٢].

أما طريقة أفادته من هذه الكتب، فهو إما بالنقل المباشر مع تصرف يسير في العبارة، وإما أنه يلخص الفكرة ويعرضها بأسلوبه، وإما أنه يلفِّق النص من كتابين أو أكثر.

وأحسب أنه من المناسب هنا عرض بعض نقولاته من المصادر، فمن أمثلة الطريقة الأولى قوله: « وهو يتحدث عن موضع الباء من البسملة : «وحكى أبو جعفر بن النحاس في معانيه عن البصريين أن تقديره: أوّل ما أبدأ بسم الله...»[٣].

ومن أمثلة الطريقة الثانية قوله: «ذكر المجاشعي أن الباء وما عملت فيه يجوز أن تكون في موضع الخبر على تقدير مبتدأ محذوف، تقديره ابتدائي باسم الله، فالباء متعلقة بالخبر المحذوف الذي هو نائب عنه، كأنه قيل: ابتدائي ثابت، أو مستقر باسم الله، وما أشبه ذلك»[٤].

(١)فاتحة الإعراب ١/ ٦٨.

(٢) ينظر: المنصف ١/ ١٩٠، والمقتصد٣٢٦، والدرر في شرح الإيجاز ٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥.

(٣) فاتحة الإعراب ١/ ١٥٩.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٥٨. والنُكَت في القرآن للمجاشعي ١/ ١٩.

وهنا أود القول: بأني رجعت إلى ما قاله المجاشعي في هذه المسألة؛ فوجدته قد نسب ذلك لعامة البصريين، وليس لنفسه كما قال الإسفراييني، قال ابن فضال المجاشعي: « ومما يسأل عنه، ما موضع الباء من (بسم الله)؟ والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك: فذهب عامة البصريين إلى أن موضع الباء رفع على تقدير مبتدأ محذوف، تمثيله : (ابتدائي كائن أو ثابت، أو ما أشبه ذلك، بسم الله، ثم حذفت هذا الخبر، وكان فيه ضمير فأفضى إلى موضع الباء، وهذا بمنزلة قولك: زيد في الدار. ولا يجوز أن تتعلق الباء بـ (ابتدائي) المضمرة لأنه مصدر، وإذا تعلقت به صار من صلته وبقي المبتدأ بلا خبر»[1].

ومن أمثلة الطريقة الثالثة قوله: « وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة (الحمدِ لله) بكسر الدال، ووجهها أنه استثقل أن يخرج من ضمّ إلى كسر، فكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، وهذه قراءة ضعيفة، لأنّ فيها إبطال الإعراب، وفيها مع ضعفها دلالة على شدّة ارتباط المبتدأ بخبره، حيث أجراهما مجرى الشيء الواحد في الإتباع. وقرئ (الحمدُ لُله) بضم اللام، كأنه كره الخروج من ضم إلى كسر فضمّ اللام إتباعاً لضمة الدال، وهذه القراءة أسهل من التي قبلها، إذ ليس فيها إبطال الإعراب كما كان في تلك، وفي هذه القراءة أيضاً دلالة على شدّة ارتباط المبتدأ بالخبر»[2]، فهذا النص ملفق من كتاب المحتسب لابن جني[3]، وكتاب النكت في القرآن للمجاشعي[4]، ولا أريد أن أذكر

(١) النكت في القرآن ١/ ١٩.

(٢) فاتحة الإعراب ١/ ٢٧٨.

(٣) ينظر : المحتسب ١/ ٣٧-٣٨.

(٤) ينظر: النكت في القرآن ٤٢.

النصين في أصليهما طلباً للاختصار.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها الإسفراييني ومنهجه في توظيفها.

إن الناظر في كتاب الإسفراييني هذا؛ يلاحظ اهتمامه الكبير بالأدلة والشواهد العربية الأصيلة، وذلك لتحقيق غايته من كتابه، وهي التأصيل لقواعد النحوي العربي، وتخليصه من كلّ ما هو دخيل عليه، من العلوم العربية الأخرى، كعلم الصرف، واللغة والأصوات وغيرها، كما تقدم، وإليك بيان منهجه في ذلك.

١ - احتجاجه بالقرآن والقراءات :

أولى الإسفراييني القرآن الكريم أهمية كبيرة في باب الاستشهاد، إذ زاد عدد المواضع التي احتج لها بآيات القرآن الكريم على مئتي موضع، وكلها مسائل نحوية صرفة، مما يزيد من أهمية الكتاب، ويعكس مدى اهتمام المؤلف وحرصه على قوة الدليل، وربط النحو بالقرآن، وهذه السمة المنهجية ليست في كتابه هذا فحسب، وإنما امتازت بها كتبه الأخرى[1].

ومن أمثلة اعتداده بالشاهد القرآني قوله في سياق حديثه عن حذف خبر لولا : « وكفاك دليلاً على عدم حذفِ الخبر هاهنا مطلقاً قوله تعالى : ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ﴾[النساء٨٣] مع أمثال له، فهذا شاهد عدلٌ على صدق هذه الدعوى...» [2].

أما القراءات فقد أورد جملة منها في كتابه، وقد نظرت فيما أورده من ذلك فوجدت عنايته بها تنحصر في أمور منها:

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٢٣٨.

(٢) ينظر: لباب الإعراب ٩١.

١- الاحتجاج بها على جواز وجه من وجوه الإعراب، له من القوة ما للأول. كقوله في سياق حديثه عن (إذن) : « وإذا أوقعتها بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[الإسراء٧٦]، وقرئ ﴿وإذًا لا يَلبثوا﴾ ...» [١]. وقوله: «والفعل بعد(أو) منتصب بإضمار (أن)، وذلك إذا كانت (أو) بمعنى (إلى) أو(حتى) أو (إلا) وإن لم تكن في معناها فلا يجوز فيما بعدها إلا الرفع، وقرئ قوله تعالى ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ [الفتح١٦]، ﴿أو يسلموا﴾، على النّصب بإضمار (أن)، والرّفع على الاشتراك بين (يسلمون) و(تقاتلون) أو على الابتداء على (أو هم يسلمون)» [٢].

٢- لبيان وجه نادر أو قليل من وجوه الإعراب، كقوله: «فإن قلت هلا جعلت اللام زائدة، كما في قوله تعالى في قراءة سعيد بن جبير ﴿إِلاَّ أَنَّهم لَيأكُلونَ الطعامَ﴾ بفتح الهمزة؟ قلنا: هذا قليل، لا يعتمل [٣] عليه غير ظاهر عندهم شاذ، لا يجيء إلا نادراً، فإذا كان له مندوحة في الكلام لا يحمل على الشذوذ» [٤].

٣- لبيان وجه من وجوه القراءة في كلمات الفاتحة التي هي عماد بحثه،

---

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٥٤. وينظر: الصفحات ١/ ١٤٩، ١٧٠، ٣٣٩، ٢/ ٤١٠، ٤١٣، ٤٢٤.

(٢) فاتحة الإعراب ١/ ٤٩. وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤١،

(٣) كذا هي في الأصل، وقد ذكر المحقق أنه أثبتها من نسخة (د). والراجح أنها (يُعتمد). ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣٧.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣٧.

وتوجيهه، وقد سبق التمثيل به قبل قليل، ولا نود أن نكرر ذلك[١].

أما من حيث نسبة وجوه القراءات إلى قارئيها، فهو لم يلتزم بـذلك، فقد نسب بعض الوجوه وأعرض عن بعض.

٢- احتجاجه بالحديث الشريف.

لم يعن الإسفراييني بالحديث الشريف عناية كبيرة، حاله في ذلك حال الكثير من النحاة المتقدمين، كما أنه لم يخل كتابه تماماً منه، وإن نظرة عجلى على الفهرس الذي صنعه المحقق الكريم جزاه الله خيراً، تفيدك أنه اعتمد على الحديث في ثمانية مواضع فقط من كتابه، وهو في هذا لا يورد من الحديث إلاّ موضع الشاهد فقط، ولم يروه عن أحد من الرواة، وإنما يكتفي بقوله : وقوله عليه السلام. وهي مشهورة متداولة في كتب النحاة،ولا بأس من ذكرها جميعاً لقلتها، وقِصَر ألفاظها. وهي:

- قوله عليه الصلاة والسلام : (ليس من البرّ الصيام في السفر) [٢] استشهد به في سياق حديث عن أل التعريف.
- وقوله : (واجعله الوارثَ منّا) [٣] ذكره في سياق حديثه عن عود الضمير على متأخر.
- وقوله : (نِعْمَ الإدامُ الخلُّ) [٤] ساقه دليلاً على الحقيقة النوعية، للدلالة على (الإدام) يشتمل على الخل وغيره.

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٧٨، ٣٣٥، ٢/ ٣٦٤، ٣٨٧،

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٢٢.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢١٨.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٥٣.

- وقوله (إنَّا معشرَ الأنبياءِ) [1] استشهد به بالنصب على الاختصاص.
- وقوله: (أَنهاكُم عَن قِيلٍ وقَال) [2] استشهد به في سياق حديثه عن تعريف كملة (الآن).
- وقوله : (لِتَقُومُوا مَصَافَّكم) و(لِتَأْخُذوا مَصَافَّكم) و (ولْتَزُرَّهُ) [3]، استشهد بها جميعاً في موضع واحد، وذلك في سياق حديثه عن الأمر باللام.
- وقوله : (سَلمَانُ مِنَّا أَهْلَ البَيتِ) [4] استشهد به بالنَّصب على الاختصاص.

٣- احتجاجه بالشعر والأمثال والأقوال:

احتج الإسفراييني بالشعر العربي، في نحو مئة وسبعين موضعاً، وبهذا تكون نسبة الاستشهاد بالشعر عنده أقل من استشهاده بالقرآن، الكريم، وهذه الشواهد هي من الشواهد المشهورة المتداولة في كتب النحاة، ومنهجه في عرضها، لا يختلف عما هو عليه في كتبه الأخرى، فهو لا ينسب الأبيات إلى قائليها إلا نادراً، كما لا يتقيد بذكر البيت كاملاً، بل قد يكتفي بشطر حيث موضع الشاهد، بل قد يكتفي بجزء الشطر، كما أنه لم يعن بنسبة الكثير منها إلى قائليها، وقد نسبها المحقق، جزاه الله خيراً إلا سبعة عشر بيتاً لم تنسب، لكنها متداولة في كتب النحاة. وقد نظرت في جملة ما

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٨١.
(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٣٧٨.
(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٤٢٥.
(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٤٨٨.

أورده من الشعر، فوجدت استشهاده بها يكون إما لتقرير قاعدة نحوية سائغة، أو وجه من الوجوه[١]، أو لبيان وجه نادر أو شاذ[٢]، أو لبيان معنىً من المعاني فيه شيء من الحكمة[٣]، أو يورده في سياق حديث أحد العلماء[٤].

أما احتجاجه بالأمثال والأقوال فهي الأخرى ليست بالقليلة، فقد قاربت الأربعين شاهداً.

٤ - احتجاجه بأقوال العلماء :

ذكرنا فيما سبق أن الإسفراييني قد اعتمد على أقوال عدد كبير من علماء النحو الأفذاذ في بناء مادة كتابه، وذكرنا جملة منهم، وقد نظرت في هذه الأقوال لمعرفة غرضه من ذكرها، وطريقة عرضه لها، فوجدته يسوقها في جملة مواضع منها:

- **للاحتجاج بها على ما يذهب إليه**، وفي هذا الباب أكثر من الاحتجاج بآراء الخليل وسيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، على أنه كان كثير الإعجاب من بين هؤلاء العلماء بالزمخشري، فقد كان كثير الأخذ برأيه، ويسميه فخر خوارزم، ووصفه بالعلامة، ولم يصف بذلك غيره، ومن أدلّة ذلك قوله في سياق حديثه عن جواز إضمار عامل الحال بعد أن عرض قول الزمخشري، ورأي المطرزي : «**والقول ما قالت حذام**» يريد

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٥٧، ٥٩، ٦٥، ٧١... وغيرها كثير.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٣، ١١٥،

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٩.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٢، ١٤٣.

بـذلك الزمخـشري[1]. ومـن ذلـك أيـضاً قولـه :« وكـذلك قـول الـداعي للمعرس: بالرفاء والبنين. معناه: أعرست ملتبساً بالرفاء والبنين، وهذا الوجه أعربُ، وأحسنُ، هكذا ذكره صاحب الكشاف»[2]. وقوله في مسألة أخرى : «والثاني هو الأوجه... هكذا ذكره فخر خوارزم في حواشيه»[3]، وغير ذلك من العبارات التي تؤكّد مدى إعجابه بالزمخشري.

كما أثبت بعض ما أفاده به جده ووالده[4] من توجيه المسائل، إذ ذكر رأي جده في ثلاث مسائل[5]، بل أبدى إعجابه بتعليله لبعض المسائل فقال بعد أن عرض رأي جده فيها : «انظر كيف أصاب المحزّ في تعليل هذه المسألة »[6]. ورجح قوله في بعض المسائل على قول الخليل والزمخشري وذلك في سياق حديثه عن (غدوة، وبكرة) فقال: « (غدوة، وبكرة، إذا أردت غدوة يومك وبكرته، أو غدوة غدك مما تعيّنه، فإنها لم ينصرفا للعلمية والتأنيث، والوجه المعتمد فيهما ما ذُكر في (سحر) لأن العدل عن اللام ثابت فيهما، إلا أن النحويين استغنوا بالتأنيث الظاهر عن العدل الغامض، هكذا ذكره جدي، رحمه الله.... وقد حكى الخليل في (غدوة وبكرة) الصرف ... وفي (ضحوة وعتمة) ترك الصرف... والأجود ما بدأنا

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٤٩.

(٢) فاتحة الإعراب ١/ ١٥٨.

(٣) فاتحة الإعراب ١/ ٢١٧.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٨٣، ١٤٤.

(٥) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٨٧، ٢٠٦، ٣٠٥

(٦) فاتحة الإعراب ١/ ٣٠٦.

به، والشيخ عبد القاهر قد اضطرب كلامه في (عشية وعتمة)»[١].

- **لبيان مذاهب العلماء في المسألة التي هو بصددها كونها تحتمل أكثر من وجه.** ومن أمثلة ذلك: **قوله** : «من حروف النصب (لن) وهي لتأكيد نفي المستقبل... وعند الخليل أن أصلها (لا أن)... وعند الفراء أن أصلها (لا) فألحقت بها نون خفيفة... وعند سيبويه هي حرف برأسها.» [٢] . ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن الحروف التي تنوب عن الحركات في المثنى والجمع : «.. فاعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الحروف –أعني الواو، والألف، والياء- فذهب صاحب الكتاب إلى أنها حروف الإعراب، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها دلائل الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف الإعراب،وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وقال بعضهم هذا ضعيف... وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها نفس الإعراب، وهذا ظاهر الفساد ؛ لأن سقوط الإعراب لا يخلّ ببناء الكلمة...»[٣].

ومنه قوله في سياق حديثه عن حرف الجر (من) « وتسمى (من) الاستغراقية، وقد يتصوَّرُ فيها أَيضاً معنى الابتداء، ... وقد أجاز الأخفش زيادة (من) في الواجب، واستشهد بقوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف ٣١]، وعند سيبويه هي للتبعيض، أي: بعضاً من ذنوبكم»[٤].

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٣٧١.

(٢)فاتحة الإعراب ١/ ٣٥.

(٣) فاتحة الإعراب ١/ ٣١٢.

(٤)فاتحة الإعراب ١/ ١٠٠.

- **لبيان الرأي المتفرد خلافاً لما عليه العلماء**، كقوله « وزيادة الباء في خبر المبتدأ عزيزة جداً، لا تكاد توجدُ، اللهم إلاّ ماحُكي عن الأخفش **أن الباء** في قوله تعالى ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[يونس٢٧] **زائدة**، والتقدير: مثلها. بدليل قوله في موضع آخر ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الشورى٤٠] »[1] ومن أمثلة ذلك: قوله: «والتاء لا تدخل إلاّ على اسم الله لانحطاط رتبتها عن رتبة الواو، وقد حكى الأخفش (تالرّحمن وتربّ الكعبة) »[2]. وقوله في سياق حديثه عن (جوارٍ) وأمثاله مما اعتل آخره : « وللشيخ عبد القاهر فيه مسلكٌ ظاهرٌ..»[3].

- **لمناقشتها وبيان الوجه الأقوى منها**. ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن الباء في (بسم الله)، بعد أن عر ض آراء العلماء فيها« والصواب أن الباء ههنا متعلقة بمحذوف، والتقدير : (جزاء سيئة واقع بمثلها، ويجوز أن يتعلق بجزاء،والخبر محذوف، والتقدير: جزاء سيئة بمثلها واقع، أوحاصل، ولا وجه للزيادة ما وُجد عنها مندوحة، فلهذا ضَعُفَ قولُ الكسائي عند المحققين»[4].

أما منهجه في عرضها فهو يعتمد على طريقة تلخيص الفكرة بعبارته، وليس على النقل الحرفي، ثم إنه غالباً ما يأخذ القول من كتاب العالم مباشرة،

(١) فاتحة الإعراب ١/ ١٥٩.
(٢) فاتحة الإعراب ١/ ١١٢.
(٣) فاتحة الإعراب ١/ ٢٠٤.
(٤) فاتحة الإعراب ١/ ١٦٠.

إن كانت كتبه متوافرة، وقد سبقت الإشارة إلى أنه ذكر جملة من الكتب التي اعتمد عليها. ثم إنه فيما يبدو لا يسلِّم بما نسب للعلماء في الكتب الأخرى من غير أن يتأكد من صحة ما نسب إليهم في كتبهم. مثال ذلك اعتراضه على ما نسبه عبد القاهر الجرجاني للزمخشري، إذ يقول في سياق حديثه عن (جوار) بعد أن عرض رأي عبد القاهر : « هذا ما كان الشيخ يقرره، وقد تمسّك فيه بنقل عن صاحب الكشاف. وأما نقلُ العلامة فخر خوارزم فهو مخالف لهذا النقل...» [(١)] . هذا يدلّ على أنه كان يتوثق مما نسب للعلماء من كتبهم.

سادساً: اهتمام الإسفراييني بالتعليل وإبداء الرأي:

بيّنا فيما تقدم أن الإسفراييني قد اعتمد على مصادر نحوية كثيرة في بناء مادة كتابه هذا، وساق عدداً كبيراً من أقوال كبار النحاة المتقدمين، وهو في ذلك لم يكن مجرد ناقل أو جامع لأقوالهم بغية تقديمها للمبتدئين من طلاب العربية، وإنما أراد من وراء ذلك أن يمهِّد قواعد النحو العربي التي ما زالت في نظره، حَزْنَةَ المسالك، شديدةَ العريكةِ، عصيَّةَ الانقيادِ، معوجّةَ السِّنادِ، تحتاج إلى شيءٍ من التنقيح، والتسهيل، والتعليل، وكأن النحو لا يزال مجنوناً في نظره، وليس لابن السراج حظٌ في تعقيله[(٢)]. وهذا أمرٌ أشارَ إليه في سياقِ حديثه عن صنيعه في كتابه فقال: «لقد مهّدت في هذا الكتاب قواعد علم الإعراب، وأعربت عنها غاية الإعراب، وليّنت عريكتها، وسهّلت

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) يقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج في أصوله. ينظر: معجم الأدباء ١٨/ ٢٠٠.

حزونها، وزللت قيادها، وقومت سنادها غير آلٍ جهداً في تنقيحها وتسهيلها، ولا مدّخرٍ شيئاً من تعليلها...» [١].

لذا فإن الناظر في هذا الكتاب سرعان ما يدرك أن مؤلفه لم يضعه للمبتدئين من طلاب علم النحو، وإنما للخاصة منهم، بمعنى أن مادة الكتاب تدور حول علل النحو، وتسويغ قواعده، بل لتعليل أدق مسائله، وهو ما يحتاجه الخاصة دون العامة، ذلك لأن التعليل، "هو المقياس الذي تتحدد بموجبه منزلة النحوي، ويعرف به مقدار علمه وسعة ثقافته" [٢]، إذا ما عقدت المناظرات، واحتدم النقاش.

ثم إن المؤلف وكأنه أراد من وراء ذلك أيضاً أن يقارع بكتابه هذا فحول علماء العربية، وأن يوجد لنفسه مكاناً بينهم، لذا خاض هذا المضمار الذي لا يقوى على المنازلة فيه إلا من ملك الأداة بحقها، وكان تركيزه منصباً على العلل القياسية، والجدلية [٣]، أو ما يُعرف بالعلل الثواني والثوالث [٤].

ومنهجه في عرضها يعتمد على أسلوب المجادلة والحوار، في كثير من

---

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨١.

(٢) علل النحو لابن الوراق (مقدمة التحقيق) ص : ٦٨.

(٣) قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أنواع هي: العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية. ينظر: ا لإيضاح في علل النحو ٦٤، والاقتراح ١٩٣.

(٤) ذهب بعض الباحثين إلى أن أوّل من قسم العلل كذلك، ابن مضاء القرطبي، ت ٥٩٢هـ، ونفى بعضهم ذلك نفياً قاطعاً، وذهب إلى أن هذا التقسيم كان في عصر مبكر، مستدلاً باستعمال ابن السراج، ت ٣١٦هـ، له. ينظر: علل النحو (مقدمة التحقيق) ٧٦.

المواضع، إذ يفترض شخصاً يجادله ويحاوره، فيصنع الاعتراض بنفسه، ثم يجيب عنه مستعملاً عبارة : فإن قلتَ، قلتُ. وذلك من مثل قوله: « فإن قلتَ بها ارتفع (أعوذُ)؟ وما العاملُ فيه الرَّفعَ؟ قلنا: اختلف النحويون في ارتفاع الفعل المضارع، والذي عليه أصحابنا أنّ ارتفاعه بعامل معنوي، وهو وقوعه بحيثُ يصحّ وقوعُ الاسم، وإنما أوجبَ وقوعه موقع الاسم ارتفاعه لوجهين...فإن قلتَ: الماضي قد وقعَ أيضاً موقع الاسم، فلمَ لم يرتفع؟ قلنا: إن العامل إنما يعمل بعد استحقاق الكلمة الإعراب، والماضي لم يستحق الإعراب، فلا أثرَ للعامل فيه بخلاف المضارع، فإنه يستحق الإعراب، كما ذكرنا.فإن قلت: فلم ارتفع الفعلُ المضارع في قولهم : كاد زيدٌ يفعلُ... قلنا: إن الأصل فيها أن يقال..»[1].

ومن ذلك قوله: «وقيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾[البقرة ٤٢]: يجوز أن يكون (تكتموا) مجزوماً، ومنصوباً، أما الجزم فلأنه معطوف على (تلبسوا) كأنه قيل: ولا تكتموا، وأما النصب فبإضمار (أن)، والجزم ههنا أولى، لأن تجويز النصب يؤدي أن يكون معناه، ولا تجمعوا بين اللبس والكتمان، حتى لو فعلوا أحدهما لكان جائزاً»[2].

وقد يعتمد أسلوب التعليل المباشر من غير مجادلة، كقوله: «وحقّ الفاعل الرفعُ، كما أن حقّ المفعول النصبُ، والمضاف إليه الجرّ، وإنما وزّع الحركات هكذا؛ لأن الحركات على ثلاثة أضرب، صاعدٌ عالٍ، ومنحدرٌ

(١) فاتحة الإعراب١/ ٣٧-٣٨.

(٢) فاتحة الإعراب١/ ٤٨

سافلٌ، ومتوسطٌ بينهما، وهذا من صناعة الموسيقى، وألحان الأغاني، فالصاعدُ العالي هو الرّفع، وهو أقوى الحركات؛ لأنه من الشفتين، ويحتاج فيه إلى تحرك عضوين، والسافل المنحدر هو النصبُ، وهو أضعفُ الحركات وأخفها؛ لأنه من أقصى الحلق، والمتوسط هو الجرّ؛ لأنه من وسط الحنك»[1].

أما من حيث إبداء الرأي فهو وإن كان قد اعتمد اعتماداً كبيراً على أقوال من سبقه من جهابذة علماء النحو وكتبهم، إلا أنه لا يبدو دائماً مجرد عارض لهذه الأقوال ومرتب لها، بل يرجح، ويصوب، ويخطئ، وإن كان في ذلك مخالفة للزمخشري الذي يلقبه بفخر خوارزم، فقد خطأ رأيه في سياق حديثه عن معنى (لن) الناصبة، إلا أنه لم يصرح باسمه تقديراً له، فقال: «وأما الثاني من حروف النصب فهو (لن) وهي لتأكيد نفي المستقبل... وعند قومٍ أنها للتأبيد، وليس بصواب؛ لأنها لو كانت للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها...» [2].

ومن ذلك ردّه لرأي السكاكي في سياق حديثه عن (يزيد) إذا كانَ علماً لاسم شخص، أمركَّب هو أم مفرد ؟ قال بعد أن انتهى من ذكر رأيه تاماً منسوباً إليه صراحة: «قلت: وهذا الاستدلال لا ينفك عن ضعف، ولم

---

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٦٧.

(٢) فاتحة الإعراب١/ ٥٢، هذا الرأي الذي خطأه ينسب للزمخشري . جاء في همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٣٦٦«وذهب الزمخشري في أنموذجه إلى أنها تفيد تأبيد النفي، قال : فقولك (لن أفعله) كقولك: (لا أفعله أبدا)،ومنه قوله تعالى : ﴿لن يخلقوا ذبابا ﴾. » وينظر: مغني اللبيب ٣٧٤.

يعر عن فسادٍ...»[١].

ومن ذلك أيضاً ردّه على بعض الباحثين المحدثين بالنسبة له، وهو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت ٦١٧هـ، صاحب التخمير، قال في الردّ عليه في سياق الحديث السابق الذكر :« وذكر الطرائفي –يعني صدر الأفاضل– أن (يزيد) مفرد على كلّ حال، إلا أنه في البيت نُقِلَ مع الإعراب، فلهذا لم يغيّر. وهذا وهمٌ، لما ذكرنا أن الإعراب لا يُستحقّ إلا بعد العقد والتركيب، وقد بنى هو هذا على زعمه الفاسد، بأن الفعل المضارع معرب حالة الإفراد؛ لأنه وضع أول ما وضع مرفوعاً، وهذا بَيّن الفساد...» [٢]. ومثل هذا في الكتاب كثير[٣] إلا أننا نقتصر على هذه الأمثلة طلباً للإيجاز والاختصار.

أما شخصيته فهي وإن ضنت بوصفها مظان ترجمته، فيمكن لقارئ كتبه أن يلمح معالمها من خلال السطور، فهي لا تخلو من مسحة غرور، واعتداد بالنفس، يلمح ذلك من خلال استعماله لضمير المعظم نفسه حين يبدي رأيه في مسألة، ويستعمل ضمير المفرد للمخاطب، فيقول: فإن قلتَ، قلنا، ويلمح ذلك أيضاً من عبارات الأحكام التي يطلقها على الرأي المخالف، فهو كثيراً ما يستعمل كلمة (وهذا خطأ، وهذا فاسد، وهذا وهم)، كما في الأمثلة المتقدمة.

ثم إنه يميل إلى نحاة البصرة، فيدافع عن مذهبهم، ويأخذ بآرائهم،

---

(١) فاتحة الإعراب ١/ ١٩٣.

(٢) فاتحة الإعراب ١/ ١٩٥-١٩٤.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٦، ٣٩، ٤٨، ٨٤، ٣٢٧،

ويجعل نفسه واحداً منهم، فيقول: وقال أصحابنا، وهو رأي أصحابنا.. وغير ذلك.

سابعاً: أبرز معالم منهج الإسفراييني في كتابه:

يتميز كتاب الإسفراييني من حيث المنهج بالأمور الآتية:

- قَصرُ مادة الكتاب على علم الإعراب وحده، فليس فيه موضوعات صرفية، أو صوتية أو بلاغية أو غير ذلك، مما جرت العادة على ذكره في كتب المعاني وإعراب القرآن، وبهذا يتميز عن سابقه.
- حرص المؤلف على ذكر جميع أبواب النحو بطريقة جديدة تختلف عما هي عليه في كتب النحاة، إذ عرضها من خلال ألفاظ الفاتحة. من غير أن يضع عناوين رئيسة لموضوعات النحو، ما خلا بعض المتفرقات أدرجها تحت عنوان (مسألة) أو (فائدة).
- إذا لم يجد منفذًا لبعض موضوعات النحو من خلال ألفاظ الفاتحة، ينفذ إليه من خلال بعض الأمثلة التي لها علاقة بالموضوع الذي أثارته ألفاظ الفاتحة، كما فعل عند حديثه عن (إنّ) وأخواتها، فقد نفذ إليها من خلال قوله (إن الله هو السميع العليم) [1]، حين ضرب ذلك مثلاً على الصفة، عند إعراب كلمة (الرجيم) من الاستعاذة[2].
- اهتم المؤلف اهتماماً كبيراً بالتعليل النحوي، والخوض في دقائق المسائل الخلافية، بل الغريبة أيضاً، مؤيدة بالحجج والبراهين.

---

(١) هذه ليست آية وإنما ضربها المؤلف صيغة من صيغ الاستعاذة، وقد نبه المحقق الكريم لذلك. ينظر: فاتحة الإعراب١/ ١٣١ حاشية ٢.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣١.

- اهتمامه بعزل النحو عن الصرف، لقناعته أنّ لكل علم منهما ضوابطه وقواعده، وبهذا يتميز تميزاً كبيراً عن منهج ابن خالويه الذي جمع بينهما
- إن مصطلح الإعراب عنده يساوي علم النحو ليس إلا، وما سواه دخيل عليه، وبهذا يكون علم الإعراب عنده أكثر خصوصية من حيث الدلالة عما هو عليه عند ابن خالويه.
- عمد المؤلف في نهاية الكتاب إلى وضع فهرس موضوعي مفصَّل، يشير فيه إلى مواضع أبواب النحو من كتابه، متخذاً من ألفاظ الفاتحة دليلاً على ذلك، ومن ذلك قوله: « الاسم المتمكن، لا يخلو، إما أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. أما المرفوع فعلى نوعين، أصل، وملحقٌ به. فالأصل هو (الفاعل) وقد عرفته في (الاستعاذة) . والملحق به خمسة أضرب: المبتدأ وخبره، وقد كشفت الغطاء عنهما عند قوله (الحمد لله)، وخبر إنّ وأخواتها، وقد ذكرته في (الاستعاذة)، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، وخبر (ما ولا) المشبهتين بـ (ليس)، وقد سبقت الإشارة إليهما عند قوله (ولا الضالين) ...» [(١)].
- أسهب المؤلف في استقصاء المسائل، والتفريعات، بحيث لا يترك شيئاً يخطر على بال نحوي في المسألة التي هو بصدد بيانها إلا ويذكره، وقد صرّح بذلك في بعض المواضع فقال: «فهذا أقصى ما يمكن في تقرير هذه المسألة»[(٢)].
- اتسم منهجه بتذكير القارئ بموضوع الكتاب الرئيس، إذا ما أوغل في

---

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٥٨٢.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٩١.

البعد عنه، ومن ذلك قوله: « وإذ استقصينا القولَ في وجوه إعراب المضارع، فلنعد إلى ما كنا فيه، فنقول: (أعوذ) فعل لا بدّ له من فاعل..»[1].

- احتج بالقرآن الكريم والقراءات، وبعض الأحاديث الشريفة، وأشعار العرب وأمثالها، وأقوال العلماء.

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٦.

المبحث الثالث

إعراب أم الكتاب لابن المنفلوطي، ت ٧٧٤هـ

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب.

١ - التعريف بالمؤلف.

أما المؤلف[١]: فهو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف، ولي الدين الدِّيباجي، يعرف بالمنفلوطي، أو بابن المنفلوطي[٢]، وكان يعرف أيضاً بابن خطيب مَلَوي[٣].

ولد سنة (٧١٣) للهجرة، ونشأ في دمشق، وأخذ العلوم عن جملة من علماء عصره، في مقدمتهم والده، والشيخ نور الدين الأردبيلي وغيرهما، وكان يتنقّل بين دمشق ومصر، ثم استقر بمصر، وفيها توفي ليلة الجمعة، في الخامس عشر من ربيع الأول، سنة (٧٧٤) عن إحدى وستين سنة[٤].

وكان له مكانة علمية متميزة بين أبناء عصره: قال ابن قاضي شهبة، ت٧٩٠هـ « وسمع من جماعة وتفقه وبرع في فنون العلم...»[٥].

---

(١) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٥/ ٣٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١١٢، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣٢. ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٢٧.

(٢) بعض مصادر ترجمته نصت على أنه يعرف: بابن المنفلوطي، ذكر ذلك ابن قاضي شهبة في الطبقات ٣/ ١١٢، وابن العماد في شذرات الذهب ٦/ ٢٣٢، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ٨/ ٢٢٧. وقال ابن حجر في الدرر الكامنة ٥/ ٣٣ يعرف بالمنفلوطي. وكذا جاء الأمر في مطلع النسخة الخطية رقم (٣٢١٦)، ويعرف أيضاً: بولي الدين المنفلوطي، والديباجي.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٥/ ٣٣.

(٤) الدرر الكامنة ٥/ ٣٣. وينظر: مصادر ترجمته المتقدمة.

(٥) طبقات الشافعية ٣/ ١١٢.

وقال ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ : « ...نشأ على قدم صدق في العبادة والأخذ عن أدب الشيوخ، وله اليد الطولى في المنطق والأصلين، والفقه، والتصوف. كثير التواضع...، وتجرد إلى الروم، وخدم جماعة من المؤمنين... ودرّس بالقبة المنصورية وغيرها، وكان قليل التكلف إذا لم يجد ما يركب مشى، كثير الإنصاف، خبيراً بدينه ودنياه...» [١]

وقال ابن العماد الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ «برع في التفسير والفقه، وكان حلو العبارة، حسن الوعظ، كثير العبادة، جمع، وألف، وأشغل، وأفتى، ووعظ، وكان من ألطف الناس وأظرفهم شكلاً وهيئة، وله تآليف بديعة الترتيب»[٢].

٢- التعريف بالكتاب:

لا يزال الكتاب فيما أعلم مخطوطاً، ويعمل على تحقيقه زميلنا الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود. وفي المكتبة الظاهرية بدمشق منه نسختان خطيتان، رقم الأولى (١٨٠٢)، وهي نسخة تامة، خطها جيد، تقع في (٢٣) ورقة، في كل صفحة (٢١) سطراً، لم يذكر فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ. ورقم الثانية (٣٢١٦)، وهي نسخة مختصرة جداً، تقع في (٨) ورقات فقط، في كل صفحة (٢١) سطراً، خطها رديء، اشتملت الورقة الأولى منها على اسم المؤلف والعنوان. لديّ نسخة منهما، وسوف أعتمد في هذه الدراسة على النسخة الأولى إن شاء الله تعالى.

(١) الدرر الكامنة ٥/ ٣٣.

(٢) شذرات الذهب ٦/ ٢٣٢.

ثانياً: قيمة الكتاب العلمية:

تكمن قيمة هذا الكتاب العلمية في كونه متناً مختصراً في النحو العربي الخالص، واضح العبارة، سهل الحفظ والاستظهار، جل شواهده وأمثلته من القرآن الكريم. ويتميز في طريقة عرضه ومنهجه، ويعكس جانباً من شخصية مؤلفه العقلية والثقافية. ويؤكدّ ما قاله ابن العماد في ترجمته بأنه: «كان حلو العبارة...له تآليف بديعة الترتيب»[١].

ثالثاً: أهم الموضوعات التي ذكرها ابن المنفلوطي في كتابه ومنهجه في عرضها:

لم يشر المؤلف إلى معالم منهجه في كتابه، ولم يذكر الأسباب التي دعته إلى تأليفه، بل لم يقدم له أصلاً، غير أن الناظر في الكتاب سرعان ما يدرك، أن مؤلفه قد مزج في بناء مادته بين المنهج التقليدي، الذي دأب عليه النحاة في تآليفهم، وبين منهج معربي سورة الفاتحة، إذ بدت معالم المنهج الأول في كثير من التعريفات، والتقسيمات، والمصطلحات، والشواهد، وأسماء الأبواب، وتسلسل المواد داخلها، كما أن بدايته كانت كبدايتها، إذ بدأ كلامه ببيان أقسام الكلام إلى: اسم، وفعل، وحرف، ثم راح يعرِّف كل قسم منها.

وأفاد من الثاني أسلوب النفاذ إلى أبواب النحو الرئيسة من خلال ألفاظ الفاتحة، مع التزام تام بإعراب جميع حروفها، مدرجاً معها الاستعاذة كمن سبقه. وكان منطلقه الأول من كلمة (أعوذ) التي اتخذها سبيلاً

---

(١) شذرات الذهب ٦/ ٢٣٢.

للحديث عن الفعل المضارع، وعلاماته، ونواصبه، وجوازمه، وما يتطلبه الأمر من فاعلية. ونفذ من خلال كلمة (بالله) إلى حروف الجر، والأسماء المبنية بناء أصلياً، والمبنية بناء عارضاً، والمنادى ومتعلقاته، والتوابع: كالعطف، والنعت، والبدل، والعدد التركيبي، والغاية المقطوعة عن الإضافة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والممنوع من الصرف، وجمع المؤنث السالم وما ألحق به. وتحدث عن علامات الحروف، وسبب بنائها من خلال (من) التي في لفظ الاستعاذة، أما كلمة (الرجيم) فكانت سبباً للحديث عن النعت.

أما البسملة فقد تحدث من خلالها عن قسمي الإضافة اللفظية والمعنوية، وجواز قطع النعت. وتحت لفظ (الحمد) تحدث عن العلم، والمبتدأ والخبر، وما يعمل عمل الأفعال من الأسماء، وأفعال القلوب والظن، وإنَّ وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والحروف المشبهات بليس، ونائب الفاعل، والأفعال المتعدية لأكثر من فعل.

وتحدث تحت لفظ (إياك نعبد) عن المفاعيل جميعاً، المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول معه، والمفعول فيه، والحال، والتمييز، والاستثناء، والبدل، وهكذا يستمر حتى يصل إلى لفظ (آمين) وبذلك يكون قد أنهى حديثه عن أبواب النحو كافة.

أما بقية حروف الفاتحة التي لم يذكر تحتها شيئاً مطولاً من أبواب النحو، فيعربها بإيجاز شديد محيلاً على ما تقدم ذكره ؛ لأنه قد سبق لها مثيل، ومن ذلك قوله: « (بسم) جار ومجرور، الجار: حرف الباء، والمجرور:

اسم. وعلامة جرّه كسرة آخره، وهي الميم، وفيه الأحكام الستة المتقدمة»[١]. ومن ذلك قوله تحت لفظ (الحمد) : « وفي الحمد من الأحكام ستة: اسم معرب بالحركات الثلاثة اللفظية، مرفوع، أما أنه مرفوع؛ فلأنه أحد المرفوعات الخمس، أعني المبتدأ، والخبر، والفاعل، وقد تقدم الكلام عليها.»[٢].

وبعد ذلك أحسب أنه قد آن الأوان لعرض جانب من نص الكتاب، ونختار ما قاله تحت أول كلمة من ألفاظ الاستعاذة؛ لأنها تشكل بداية الكتاب، وفيها الكثير من المسائل النحوية التي اتخذها المؤلف فيما بعد أصولاً يحيل القارئ إليها، عند ورود أمثالها. فمن ذلك قوله: «أقسام الكلام ثلاثة : اسم، وفعل، وحرف، لأن الكلمة إما أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، فإن لم تدلّ فهي الحرف، وإن دلت فإما أن تقترن بزمان معين أو لا، فإن اقترنت فهي الفعل، وإن لم تقترن فهي الاسم.

أعوذ: فعل: لأنها كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمان معين مضارع، لأنّ في أوله إحدى الزوائد الأربع، وتخلفها أخواتها وتقبل لم وأخواتها: الياء، والنون، والتاء.

معرب: لأنه لم يتصل به نون التوكيد، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف٣٢]، ولا نون النسوة، نحو ﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾[النور٣١].

بالحركات: لأنه لم يتصل به ألف اثنين نحو(يفعلان)، ولا واو الجماعة

(١) إعراب أم الكتاب ق ٧.

(٢) إعراب أم الكتاب ق ١٢.

نحو (يفعلون)، ولا ياء الإناث نحو (تفعلين) .

اللفظية: لأنه ليس بمعتل، وحروف العلة ثلاثة: الألف، والواو، والياء، نحو: (يخشى، ويغزو، ويرمي).

مرفوع: لأنه تجرد عن الناصب والجازم لفظاً، وتقديراً.

أما الناصب لفظاً: فأربعة : أن، ولن، وإذاً، وكي.

وأما الناصب: تقديراً : فـ(أن) المصدرية، بعد ستة أحرف ثلاثة من حروف الجر وهي: اللام، وكي، وحتى. وثلاثة من حروف العطف وهي: الواو، و أو، والفاء.

مثال اللام قوله تعالى ﴿لِيَغْفِرَ﴾[النساء١٣٧]، تقديره: لأن يغفر. ومثال : كي. ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾[الحشر٧]، تقديره : كي أن لا يكون. ومثال (حتى) ﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ﴾[الإسراء٩٠] تقديره: حتى أن تفجر. ومثال (الواو) ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[آل عمران١٤٢] تقديره : وأن يعلم. ومثال : أو. (لألزمنك أو تقضيني حقي) تقديره: أو أن تقضيني حقي. وأما الفاء فلا تقدر أن بعدها إلا في جواب نفي أو طلب.

وأما الجوازم لفظاً فخمسة: (لم ولما النافيتان، واللام ولا الطلبيتان، وإن الشرطية، وما حمل عليها من أدوات الشرط، فمن خاصتها أن تجزم فعلين الأول الشرط، والثاني: الجزاء. والمحمول عليها اثنا عشر: أين، وأنى، وإيان وأي، ومن، وما، ومتى، ومهما، وإذما، وإذاما، وكيفما، وحيثما.

والطلب: يشمل ثمانية أشياء : الأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض.

مثـال النَّفـي: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ [الأنعـام ٥٢].ومثال الأمر: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة١١٧]. ومثال النَّهي: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طـه٨١]. ومثـال الاسـتفهام: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف ٥٣] تقديره : فإن يشفعوا. وعلامة النصب : حذف النون . ومثال الدعاء: (رب ارزقني مالاً فأنفقه في سبيلك). ومثال التمني: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء٧٣]، ومثال الترجـي: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴿٤﴾﴾[عـبس]. ومثال العرض: (ألا تنزل عندنا فتصب خيراً) . ومثال التحضيض: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ﴾[طه١٣٤] وحروف التحضيض أربعة : لولا، ولو، ولم لا، وهلا.

وأما الجازم تقديراً : فإنْ الشَّرطية في جواب الطلب، بإسقاط الفاء، وقد تقدم أن الطلب يشمل ثمانية أشياء.

مثال الأمر: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ﴾ [نوح ١٠-١١]، فقوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ﴾. فعل مضارع مجزوم بـ(إنْ) الشَّرطية. تقديره: إِنْ استَغْفَرُوا يُرْسِلْ. ومثال الدعاء: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي﴾[مريم ٥-٦].

تنبيه: كُلُّ فِعلٍ لا بدَّ له من فاعلٍ إما ظاهر وإما مضمر، والمضمر إما بارز، وإما مستتر، والاستتار إما جائز، وإما واجب، والواجب في أربعة مواضع: في فعل الأمر مطلقاً، وفي المضارع إذا افتتح بالهمزة أو بالنون، أو

بالتاء.

ففاعل (أعوذ) : ضمير مستتر وجوباً.»[1] .

هنا ينهي المؤلف إعراب لفظة (أعوذ) من كلمات الاستعاذة ثم يشرع بإعراب كلمة (بالله) فينطلق من خلالها للحديث عن حروف الجرّ ومعانيها.

رابعاً: مصادر ابن المنفلوطي ومنهجه في الإفادة منها.

لم يذكر المؤلف أي كتاب من الكتب التي اعتمد عليها، ولم يذكر أي عالم من علماء النحو أو غيرهم، ولكني أرجح أن يكون قد اعتمد المؤلف على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ ؛ لأنه ساق في كثير من المواضع بعض شواهده الشعرية والنثرية، وعبارته قريبة من عبارته، وأسلوبهما في التفريع والتقسيم متشابه.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ابن المنفلوطي ومنهجه في توظيفها.

اعتمد ابن المنفلوطي على أربعة أنواع من الشواهد وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، والأمثلة المصنوعة.

أما اعتماده على القرآن الكريم فيأتي في المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد المواضع التي استشهد عليها بآيات من القرآن الكريم أكثر من مئة وستين موضعاً، وقد مرّ في نصه السابق الكثير من الأمثلة التي تشهد على ذلك، لذا لا حاجة بنا لتكرار الأمثلة هنا.

---

(١) إعراب أم الكتاب ق ١-٢.

وأما الحديث الشريف فقد استشهد منه بأربعة أحاديث فقط، وهي مشهورة ومتداولة في بعض كتب النحو، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: (خمسُ صلواتٍ كتبَهُنَّ اللهُ) [١]، وقوله: (أَمرٌ بمعروفٍ صَدَقةٌ، ونهيٌ عن مُنكَرٍ صَدَقةٌ) [٢]، وقوله: (لا أَحدَ أَغيرُ مِنَ الله) [٣]، وقوله: (تُسَبِّحونَ وَتُحَمِّدونَ وتُكَبِّرونَ اللهَ ثلاثةً وثلاثينَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ) [٤] .

وأما الشِّعر فلم يركن إليه كثيراً كما هو الشأن في معظم كتب النحو، بل لم يلجأ إليه إلا مضطّراً، وقد وقع ذلك منه في عشرة مواضع فقط، وهي من الأمثلة المشهورة المتداولة جلها في أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، ولم ينسب منها أي بيت لقائله، بل لم يقل قال الشاعر قط، وإنما يقتصر على قوله: (كقولهم)، أو (كقوله)، أو (نحو) ثم يذكر الشاهد الشعري، وكأنه أراد أن يخلي كتابه من الشعر كله، فلم يستطع، فأخلاه من أسماء الشعراء، وما به يلقبون[٥]. ولعل الذي قاده إلى ذلك شدة ورعه التي أشار إليها صاحب شذرات الذهب في ترجمته، وقد تقدم ذلك، وهو أمر لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

أما الأمثلة المصنوعة فهي الأخرى قليلة أيضاً، لا تكاد تذكر إلا إذا

---

(١) إعراب أم الكتاب ق ٩/ أ، وينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤٤.

(٢) إعراب أم الكتاب ق ٩/ أ، وينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤٤، ومغني اللبيب ٦٠٩،

(٣) إعراب أم الكتاب ق ١٢/ أ، وينظر: شرح الكافية الشافية، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥، ومغني اللبيب ٨٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٣٠.

(٤) إعراب أم الكتاب ق ١٣/ أ، وينظر: شرح شذور الذهب ٥٤١، وشرح قطر الندى ١٩٨.

(٥) ينظر: إعراب أم الكتاب ق ١١، ١٢، ١٦، ١٧.

تعذر وجود الشاهد في كتاب الله.

سادساً: اهتمام ابن المنفلوطي بالتعليل وإبداء الرأي:

لم يعن ابن المنفلوطي في كتابه بإبداء رأيه أو أي رأي لعالم آخر،كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما أنه لم يعن بالخلافات النحوية والبحث عن الأسباب التي ترجح قولاً على آخر، وإنما كانت عنايته منصبة على القواعد النحوية المسلّمة التي لا خلاف فيها؛ لغرض الإفادة العلمية لطالب العربية غير المختص، لذا اعتمد على علل تعليمية من شأنها أن ترسخ فهم القاعدة النحوية عند قارئها، وهذه الطريقة من أهم الأمور التي جعلتني أتوقّف عندها في هذا الكتاب؛ لأنها طريقة جديدة لم أرها في غيره من كتب النحو، وذلك أنه عند إعراب أي كلمة من ألفاظ الفاتحة، يذكر أولاً ما فيها من أحكام إعرابية جملة واحدة، ثم يبدأ بتفسير كل حكم من هذه الأحكام، ثم بعد ذلك يتخذ من هذه الأحكام مصطلحاً للإحالة عليها فيما بعد، من ذلك قوله عند إعرابه للاسم الكريم (بالله) من الاستعاذة : « بالله: جار ومجرور، الجار: حرف الباء، والمجرور الاسم الأعظم... وفي الاسم الأعظم من الأحكام ستة: اسم معرب بالحركات الثلاثية اللفظية مجرور. أما أنه اسم؛ فلأنه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. وأما أنه معرب؛ فلأنه ليس من المبنيات بناءً لازماً كالمضمرات، والمبهمات، والموصلات، وأسماء الصدور، وأسماء الأفعال، وبعض الظروف...وأما أنه معرب بالحركات الثلاث؛ فلأنه ليس من باب أحمد، ولا من باب مسلمات، أما باب أحمد فهو مما لا ينصرف...وأما أنه معرب بالحركات اللفظية؛ فلأنه لا مقصور ولا منقوص، ولا محكي، ولا متبع،

ولا مضاف إلى ياء المتكلم. وأما أنه مجرور؛ فلأن فيه الحرف، وهو أحد أسباب الجر الثلاثة، وهي : الحرف، والإضافة، والتبعية»[١].

ومن ذلك قوله في لفظة (من) من قوله ﴿مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ «وفي (من) من الأحكام أربعة: حرف مبني على حركة، وحركته فتحة. أما أنه حرف؛ فلأنه كلمة دلت على معنى في غيرها، وأما أنه مبني فلأن الحرف لاحظَّ لها في الإعراب. وأما أنه على حركة فلالتقاء الساكنين، أعني النون واللام، وأما أن حركته فتحة فطلباً للخفة، إذ لو كانت كسرة لكان انتقالاً من ثقيل إلى ثقيل، ولو كانت ضمة لكان انتقالاً من ثقيل إلى أثقل منه»[٢].

ثم بعد ذلك يتخذ من هذه الأحكام مصطلحات يحيل عليها فيما بعد[٣]، ومن ذلك قوله: «وفي قوله تعالى ﴿نَعْبُدُ﴾ الأحكام الستة، فعل مضارع، معرب بالحركات اللفظية، مرفوع. وفي الواو من قوله تعالى ﴿وَإِيَّاكَ﴾ الأحكام الأربعة: حرف مبني على حركة، وحركته فتحة. وفي ﴿إياك﴾و﴿نَسْتَعِينُ﴾ الأحكام المتقدمة. ﴿ٱهْدِنَا﴾ فعل وفاعل، ومفعول أول، ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ مفعول ثان. ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ نعت الصراط. وفي ﴿ٱهْدِنَا﴾ من الأحكام أربعة: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، أما أنه فعل أمر، فلما تقدم، وأما أنه أمر؛ فلأنه يفهم منه الطلب، ويقبل ياء المخاطبة، وأما أنه مبني؛ فلأنه يدلّ بصيغته على معناه وهو الاستقبال، وأما

(١) إعراب أم الكتاب ق ٢-٦.

(٢) إعراب أم الكتاب ق ٦-٧.

(٣) ينظر: إعراب أم الكتاب ق ٧، ١٦، ٢٠، ٢٢.

بناءه فلأنه معتل، والمعتل مبني على ما يجزم به مضارعه، وفي (نـا) الأحكـام الثلاثة، اسم مبني في محل نصب، وفي ﴿ٱلصِّرَٰطَ ﴾ الأحكام الستة، ونـصب لأنه تابع، وهو أحد المنصوبات الثلاث...» [1] .هـذا هـو منهجـه بالتعليـل، فهو كما تقدم، يعمل في العلل الأوائل، وفق منهج خاص شقه بنفسه.

سابعاً: أبرز معالم منهج ابن المنفلوطي في كتابه.

لعله من المفيد بعد هذه الجولة في ثنايا هذا المخطوط أن نلخـص أبـرز مـا يتميـز بـه مـن معـالم منهجيـة عـلى شـكل نقـاط؛ لتكـون أقـرب للحفـظ والاستذكار والمقابلة مع ما شاكله من الكتب التي هي قيد الدراسة، فنقـول : إن أبرز معالمه المنهجية ما يأتي:

- كثرة اعتماده على الشواهد القرآنية، وقلة اعتماده على الشعر العربي خلافاً لمـا جـرت عليـه العـادة في الكتـب النحويـة، مـع اعـتماد لا بـأس بـه عـلى الحديث الشريف.
- التركيز على قواعد النحو الضرورية التي تفيد طالب العربية المبتدئ.
- الابتعـاد عـن الخلافـات النحويـة التـي لا تفيـد طالـب العربيـة غـير المختص.
- شدة الاختصار، ووضوح العبارة، وسلاسـة الأسـلوب،، ويـسر الفهـم والاستيعاب..
- غياب شخصية المؤلف بشكل تام، فلا تكاد تلمح إلا من خلال المنهج.
- خلو الكتاب بشكل تام من أسماء الأعـلام سـوى رسـول الله، صـلى الله

(١) إعراب أم الكتاب ق ١٦-١٧.

عليه وسلم.

- اقتصار مادته على علم النحو فحسب، فليس فيه أية إشارة إلى علم آخر مما له تعلق بالنحو كالصرف، أو البلاغة، أو الصوت وغيرها.
- جمع في طريقة عرضه للمادة بين منهج النحاة التقليدي، ومنهج معربي الفاتحة.

هذه هي أبرز معالم منهج ابن المنفلوطي في كتابه (إعراب أم الكتاب)، وهي معالم فيها شيء من الجدة والتميز، تضع الكتاب في مرتبة خاصة به، وتصنع له كياناً مستقلاً، وشخصية متفردةً، بين ما هو مثله في بابه. وتستقطب مِن أهل العلم مَن لا يريد من النحو غيرَ ما يُقوِّمُ به لسانَه، ويُسدِّد بنانَه، وفيها ما له وما عليه؛ لأنه ليس له شخصية متميزة كما سبق.

المبحث الرابع
القواعد الحسان في إعراب أم القرآن
لابن النجار الدمشقي، ت ٨٦٧هـ

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب.

١ - التعريف بالمؤلف:

أما المؤلف(١) فهو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن داود، الدمشقي، الشافعيّ، المقرئ، الشهير بابن النَّجار. ولد بدمشق سنة ثمان وثمانين وسبع مئة تقريباً، وفيها نشأ وتعلم العلوم الشرعية، والعربية، وكان اهتمامه منصباً على علم القراءات فبرع فيها، فأقرأ وألف، وكان من أبرز شيوخه في هذا الفن ابن الجزري، ت ٨٣٣هـ، وصَدَقة المُسَحِّرائي. وكان نجاراً ماهراً،و يتقن الحساب، واشتغل في أدب الأبناء، والوعظ، وكان خَيِّراً، ثقة، مفتياً.

قال علم الدِّين السَّخاوي في ترجمته «محمد الشَّمس بن النَّجار الدِّمشقي. كان نجاراً بارعاً في صنعته، متقدماً فيها خصوصاً في الأشياء الدقيقة، ثم أعرض عنها وأقبل على القراءات فأخذها عن صدقة المسحرائي، وابن الجزري، بل واشتغل في فنون أدب الأبناء والوعظ، وكان

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع م٣/ ج ٦/ ٣٠٨، وحوادث الزَّمان ووفيات الشيوخ والأقران ٩٧، وشذرات الذهب ٧/ ٣١٠، والأعلام ٥/ ٣٣٤، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٥٩. وبحث ابن النجار الدمشقي وكتابه القواعد الحسان منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي ص ٢٨٩، ع١٠.

خيراً. وممن قرأ عنده القطب الخيضري وأفاد ترجمته»[١].

٢- التعريف بالكتاب.

الكتاب لم ينشر بعد، وقد انتهيت من تحقيقه على نسختين خطيتين تامتين، تقع الأولى في (٢٨) ورقة، في كل صفحة (١٥) سطراً، منسوخة بخط محمد مصطفى، في شهر ربيع الأول سنة ٩٧٨هـ، وتقع الثانية في (٢٢) ورقة، في كل صفحة (٢١) سطراً، لم يذكر فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ. وهو الآن تحت الطبع في دار البشائر بدمشق، أسأل الله، أن ييسر أمره، وينفع به طلاب العلم.

ثانياً: قيمة كتاب ابن النجار العلمية.

أما قيمته العلمية فهي تكمن في طبيعة مادته التي تقوم على خدمة كتاب الله، وطبيعة عرضها، وتنوع موضوعاته، وحداثة ظهوره لأنه لم ير النور بعد ولم يطلع عليه أهل العلم، ويلقي الضوء على جانب كبير من شخصية مؤلفه العلمية والثقافية، لأن معظم كتبه لم تطبع بعد. ثم إنه واحد من جملة كتب قلائل تميزت في ربط النحو العربي ربطاً مباشراً بسورة الفاتحة، وحسبه بهذه من ميزة، فهو نوع من التأليف يستحق أن يعنى به الباحثون، ويلتفت إليه الدارسون.

ثالثاً: أهم الموضوعات التي ذكرها ابن النجار في كتابه ومنهجه في عرضها.

قسم ابن النجار مادة كتابه على أربعة عناوين رئيسة هي: المقدمة، وإعراب

---

(١) الضّوء اللامع م٥/ ج١٠/ ١٠٧، رقم ٣٧٣. تجدر الإشارة هنا إلى أن السخاوي ترجم له مرتين، وقد نبهت على ذلك في مقدمة تحقيقي لكتاب ابن النجار القواعد الحسان، وفي البحث الذي نشرته عنه السابق الذكر.

الاستعاذة، والقول في البسملة، والقول في إعراب الفاتحة.

بيَّن في المقدمة سبب تأليف الكتاب، ونصَّ على تسميته، ولم يفصح فيها عن معالم منهجه، ثم بعد المقدِّمة بدأ بسرد مادة كتابه مبتدئاً بإعراب (الاستعاذة)، وتحت هذا العنوان حاول أن يعرّف القارئ بجملة من القواعد النحوية والصرفية مما له تعلق بلفظ الاستعاذة، من قريب أو بعيد.

إذ بيّن أول الأمر معنى الاستعاذة، واشتقاقها، ثم تحدث عن فعل المضارع وعلاماته، وكيفية إعرابه في جميع أحواله، وعن الفاعل وطبيعته، وعن الفعل الماضي وأنواعه معتلاً وصحيحاً، مجرداً ومزيداً، ثم قرر قاعدة في معرفة اسم الفاعل واسم المفعول، وقاعدة أخرى في معرفة النطق بفعل الأمر، وذكر جميع حروف الجر، وأشار إلى أنه سوف يفصّل القول في معانيها عند حديثه عن البسملة، وتحدث عن اشتقاق لفظ (الشيطان)، وأثبت قاعدة للتعريف بالنعت وأحواله.

ثم انتقل إلى البسملة فتحدث عن اشتقاق لفظ (اسم) وبين ما وقع فيه من خلاف، مع ترجيح الوجه الأقوى، وعرّف بالمضاف إليه، وفصل القول في معاني حروف الجر، وتطرق إلى بعض المسائل الصوتية فبيّن المواضع التي ترقق فيها لام لفظ الجلالة، والمواضع التي تفخم فيها، وما يدغم من الحروف في لام التعريف، وأشار أيضاً إلى بعض المسائل البلاغية.

وفي القسم الثالث من الكتاب، وهو (القول في إعراب الفاتحة) أفرغ ما في جعبته في هذا الميدان، إذ تحدّث عن المواضع التي تكون فيها الضمة علامة للرفع، ومتى تكون ظاهرة غير مقدرة، وتحدث عن المرفوعات، وفصّل القول في المبتدأ والخبر وما يتعلق في جواز حذف أحد أركانه

وعدمه، وأفرد فصلاً لبيان الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، كما تناول المواضع التي تنوب فيها الحروف عن الحركات، أو الحركات عن بعضها، كما هو الحال في الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، وجمع المؤنث السالم وما ألحق به، وما لا ينصرف، والأمثلة الخمسة، والفعل المضارع المعتل. مطلقاً عليها مصطلح أبواب النيابة، وتكلم أيضاً على جمع السلامة والتكسير، والضمائر المتصلة والمنفصلة، والفعل المضارع، وحروف العطف ومعانيها، والفعل الأمر، والمنصوبات (المفاعيل وشبه المفاعيل)، وعلامات النصب، والبدل وأنواعه، والأسماء الموصولة، وعمل اسم المفعول، وما يقوم مقام الفاعل، والتوابع كالتوكيد، والعطف. وتعرض لبعض وجوه القراءات في بعض الكلمات، وتناول بعض المسائل الصرفية والصوتية والدلالية. فضلاً عن إعراب ألفاظ الفاتحة التي هي عماد كتابه، ومنطلقه لبناء مادته.

هذا مجمل ما تناوله المؤلف من موضوعات نحوية في كتابه، وهي من الكثرة بحيث تكاد تغطي مجمل أبواب النحو العربي، عرضها المؤلف بأسلوب جديد يختلف عما هو مألوف في كتب النحو؛ لذا اقتضى هذه الدراسة، التي من شأنها أن تكشف عن منهجه في كيفية العرض، والانتقال من موضوع إلى آخر، وتناوُلِ موضوعٍ في مَوضعٍ دون سواه، وإرجاءِ آخر إلى مَوضِعٍ آخر، ومن شأن هذه الدراسة أيضاً أن تتلمس مواضع الإبداع والتقليد في منهجه، ومن ثَمَّ الحكم عليه سلباً وإيجاباً.

لذا أرى أنه من المفيد هنا أن نتوقّف وقفة مطوَّلة مع الفقرة الأولى من كتابه، وهي (إعراب الاستعاذة) التي استغرقت ست ورقات من

المخطوط، لتتضح للقارئ معالم منهجه.

ابتدأ ابن النجار كلامه في هذه الفقرة، التي هي الفقرة الأولى من كتابه، ببيان معنى الاستعاذة: بأنها استدعاء عصمة الله، وبيّن مكانتها من القرآن، ثم ذكر المصدر الذي اشتقت منه، ثم أعرب اللفظة الأولى منها وهي (أعوذ) فذكر أنه فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة، ومنه انطلق لسَوق الأدلة على فعليته، ثم على مضارعته، ثم قاده ذلك للكلام على طبيعة هذا الفعل وبيان العوامل التي تؤثر على حركته الإعرابية.

ثم بعد أن انتهى من ذلك ذكر أن فاعل (أعوذ) مستتر فيه تقديره: أنا. وقد فتحت له هذه المسألة نافذة للكلام على الفاعل وطبيعته من حيث الظهور والاستتار، والحركة الإعرابية، وعلاقته بالفعل، وغير ذلك.

ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن البنية الصرفية للفعل (أعوذ)، فبيّن أصل هذا الفعل، ووزنه، وما طرأ على بنيته من تغيير، وبيّن أن ماضيه (عاذ) وكونه معتل العين، قاده ذلك للحديث عن الاعتلال وأنواعه في الأفعال. ثم بيّن مصدره، واسم الفاعل والمفعول، ومن هنا نفذ لوضع قاعدة لمعرفتهما.

ثم بعد ذلك بيّن أن فعل الأمر منه (عذ) وقاده ذلك للكلام على طبيعة فعل الأمر وماهيته، وكيفية اشتقاقه والنطق به.

وهو بين هذا وذاك لم يفته أن يتوقّف هنيهة عند بعض المسائل البلاغية التي تولدت من سياق تركيب ألفاظ سورة الفاتحة، وقد يتوقف أيضاً عند بعض المسائل الصوتية، وربما الفقهية أيضاً، مما يضفي على النص طابع

التنوع المعرفي، والارتياح الذهني، وذلك حين يخرج القارئ من ميدان القوانين والقواعد النحوية والصرفية، إلى ميدان الصور البلاغية، والأنغام الصوتية التي تتولد عن النطق بأصوات الحروف التي تتشكل منها الكلمات.

فمن أمثلة المسائل البلاغية التي توقّف عندها قوله: «الحمد. أعمُّ من الشكر؛ لأن الحمد: هو الثناء على الله بجميل صفاته الذاتية وغيرها، والشكر: هو الثناء عليه بإنعامه. ولهذا يقال: حمدت فلاناً على علمه وشجاعته، ولا يقال: شكرته على علمه وشجاعته. فكل شكر: حمد، وليس كل حمد: شكرًا»[1].

وقوله «إن قيل: الرحمن أبلغ في الوصف من الرحيم، بالنقل عن الزجاج[2] وغيره، فكيف قدم الرحمن على الرحيم؟ وعادة العرب في صفات المدح أن يترقوا من الأدنى إلى الأعلى. فالجواب عنه من وجهين: **أحدهما** ما قاله الجوهري[3]، رحمه الله تعالى: أنهما بمعنى واحد، كـ«نديم وندمان»، فعلى هذا القول لا يَرِدُ السؤال. **والثاني**: إنما قُدِّمَ لمعنى لطيفٍ؛ وهو أن الاسم الكريم، أعني الجلالة، خاصّ بالباري، سبحانه وتعالى، لا

(١) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي، المعروف بالزّجاج، ت ٣١٦هـ. تنظر ترجمته في: مراتب النحويين ٣٥، وأخبار النحويين ١١٣، وطبقات النحاة واللغويين ١١١، وتحفة الأريب ١/ ٤٢١.

(٣) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد، الجوهري، صاحب الصحاح، ت ٣٩٣هـ. ينظر: الاغتباط فيمن رمي من الرواة بالاختلاط ٥٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة رقم ٥٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦، رقم ٩١٣.

يسمى به غيره، لا مفرداً ولا مضافاً، فقدم لذلك . و«الرحيم»: يوصف به غيره مفرداً أو مضافاً، فأخّر لذلك؛ لأنه يجوز أن يقال: رجل رحيم، ورحيم القوم. و«الرحمن»: يوصف به غيره مضافاً فيقال: «رحمان قومه»، ولا يوصف به مفرداً إلا الله تعالى، فوسَّطَ لذلك، والله أعلم»[1].

وقوله: « قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ بعد قوله:﴿الحمد لله﴾ خروج من الغيبة إلى الخطاب، وعكس هذا في الخروج من الخطاب إلى الغيبة،كقوله تعالى:﴿ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ (يونس ٢٢) وذلك شائع في كلام القوم نثراً ونظماً، وهو ضربٌ من البلاغة؛ لأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب؛ كان أحسن من إجرائه على أسلوب واحد تطريبًا لانبساط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه»[2].

ومن أمثلة المسائل الصوتية التي توقف عندها، تقريره قاعدة في كيفية نطق لام لفظ الجلالة، فقال: «قاعدة: اعلم أن الاسم الكريم يقع بعد الحركات الثلاث، وهي: الضمة، والكسرة، والفتحة، فإن وقع بعد كسر رُقِّقَ، وإن وقع بعد فتح أو ضم فخّم، كما أشار [إليه] الشاطبي[3]، رحمه الله تعالى»[4].

---

(١) القواعد الحسان: ق ٤٨.

(٢) القواعد الحسان: ق ٦٥.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن فِيْرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، ت ٥٩٠هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ١٦٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٧٠، وطبقات القراء ٢/ ٨٨٣، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٤) القواعد الحسان: ق٤٧.

ومن ذلك بيانه للحروف التي تدغم فيها لام التعريف، فقال: «تنبيه: اعلم أن لام التعريف تدغم في أربعة عشر حرفاً، منها تسعة تسمى المثلثات الثلاثة؛ لأنَّ كلَّ ثلاثة منها أخوات في المخرج. فالثلاثة الأولى: الطاء، والدال المهملتان، والتاء المثناة فوق. والثانية: الظاء، والذال، والثاء المثلثة. والثالثة: الصاد، والسين، والزاي، وتسمى هذه الثلاثة الأخيرة حروف الصفير. وبقي النون، واللام، والواو، والضاد، والشين المعجمتان، فهذه الأربعة عشر حرفاً لا يجوز فيهن إلا الإدغام، وتسمى هذه اللام الشمسية، أعني اللام المدغمة، وتظهر فيما عدا هذه الحروف المذكورة، وتسمى القمرية...» (١).

ومن ذلك إقراره قاعدة في كيفية النطق بحركة الهمزة في فعل الأمر فقال: «قاعدة: في معرفة النطق بحركة الهمزة في الأمر. إذا أردت ذلك فانظر إلى ماضيه؛ إن كان رباعياً؛ نطقت بالهمزة مفتوحة أبداً، وتكون همزة قطع، وإن كان ثلاثياً أو خماسياً أو سداسياً؛ نظرت إلى ثالث المضارع؛ إن كان مضموماً؛ نطقت بالهمزة مضمومة، وإن كان مكسوراً أو مفتوحاً؛ نطقت بالهمزة مكسورة، وتكون همزة وصل»(٢).

أما على صعيد الفقه فقد راح يفصِّل القول في رأي الفقهاء في موضوع القَسَم، وذلك في معرض حديثه عن حروف القسم(٣)، وقد ذكرت ذلك في الملاحظات على منهج المؤلف؛ لأنه خروج مفرط على

(١) القواعد الحسان: ق ٤٨.

(٢) القواعد الحسان: ق ٧٢.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٥.

موضوع الكتاب ومنهجه.

هذا هو منهج المؤلف وطريقته في سرد مادة كتابه، ولعل ما قدمناه يغني عن الإطالة، ولا سيما أننا أفردنا له بحثاً مستقلاً في هذا الباب.

رابعاً: مصادر ابن النجار ومنهجه في الإفادة منها:

لم يذكر ابن النجار من الكتب التي اعتمد عليها غير كتابين هما: التلقين لابن جني، ت ٣٩٢هـ، وكتاب (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) لمحمد بن أبي الفتح البعلي،ت ٧٠٩هـ، غير أن الناظر في كتابه يدرك أنه اعتمد على جملة كتب لم يسمها منها: الدرّ المصون للسمين الحلبي، والإنصاف لابن الأنباري، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، والجنى الداني في حروف المعاني، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم.

أما على صعيد الرجال فقد ذكر أسماء ستة وعشرين عالماً، سبعة عشر عالماً هم من أهل اللغة والنحو وهم: الخليل بن أحمد، ت ١٧٠هـ، وسيبويه، ت ١٨٠هـ، والأخفش الأوسط، ت ٢١٦هـ، والفراء ٢٠٧هـ، والمبرد ت ٢٨٥هـ، وثعلب ت٢٩١، وابن كيسان ت ٢٩٩، والزجاج ت ٣١٦هـ، وأبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، وأبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ، وابن درستويه ت٣٤٧هـ، وابن الخباز ت ٦٣٩هـ، وابن مالك ت ٦٧٢هـ، والجوهري ت ٣٩٣هـ، والبَلْخِي[1] ت ٣٢٢هـ، وأبو علي الشَّلوبين ت ٦٤٦هـ، وابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ. وستة من الفقهاء هم: الإمام

(١) هو أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، ت ٣٢٢هـ، له ترجمة في معجم الأدباء ٣/ ٦٤، وبغية الوعاة ١/ ٣١١، رقم ٥٨١

مالك ت ١٧٩هـ، والشافعي ت ٢٠٤هـ، وأحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، وإمام الحرمين ت ٤٧٨هـ، والرافعي ت ٦٢٣هـ، والنووي ت ٦٧٦هـ. ومحدّثين هما: البخاري، ومسلم ت ٢٦١هـ. ومقرئاً واحداً هو الشاطبي ت ٥٩٠هـ.

هذا بالإضافة إلى ستة وثلاثين قولاً، نسب ثمانية منها إلى جمهور البصريين، وتسعة أقوال إلى جمهور الكوفيين، وترك تسعة عشر قولاً غفلاً، فقال في ثلاثة منها: وقال آخرون، وعرض الباقي بصيغة التمريض «قيل».

ومن الأمثلة في هذا الباب قوله: «واختلف في الاسم الكريم هل هو جامد نطقت به العرب هكذا، أو مشتق؟ فذهب الخليل بن أحمد وجماعة إلى أنه اسم جامد علم مختص بالباري،سبحانه وتعالى، لا اشتقاق له، كأسماء الأعلام للعباد مثل: زيد، وعمرو.

وذهب آخرون إلى أنه مشتق، واختلف في اشتقاقه فقيل: هو مشتق من (أَلِهَ) بالفتح، إلاهةً، أي: عبدَ عبادَةً، والمعنى أنه سبحانه وتعالى مستحق للعبادة، دون غيره.

وقال المبرد: هو من قول العرب: (ألهت إلى فلان) أي: سكنت إليه...وقيل في اشتقاقه: غير ذلك»[1].

وهو بهذا الصنيع كأنه يرى أن الأهم هو نسبة القول إلى الرجال وليس إلى المصادر، وذلك لأنّ المصادر إنما ينقل بعضها عن بعض بهذه الطريقة، وهو منهج معروف مألوف عن المصنفين، ولاسيما أنه لم يأخذ عنهم بالنص.

---

(١) القواعد الحسان: ق ٤٧.

من هذا يظهر للقارئ أن ابن النجار قد بنى مادة كتابه من جملة غير قليلة من الكتب الأصول، كان قد خبرها وعلم ما فيها فأفاد منها إفادة الخبير العالم، غير أنه لم يسمها، وهو أمر درَج عليه معظم المؤلفين القدامى.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ابن النجار ومنهجه في توظيفها.

عُني المؤلف بالشاهد القرآني تمثيلاً واحتجاجاً، كما عني بالقراءات القرآنية صحيحها وشاذها، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العلماء، وذلك لتوضيح ما ينبغي توضيحه، وإقرار ما ينبغي إقراره من المسائل النحوية والصرفية التي عرضها في كتابه، وهو في هذا الباب يقدِّم القرآن الكريم على ما سواه، ثم الأمثلة المصنوعة، ثم الشعر.

أما على صعيد القرآن الكريم فقد أربى عدد الآيات التي استشهد بها على مئة وثلاث وعشرين آية، وهو في ذلك إما أنه يسوقها لتوضيح ما يذكره من قواعد النحو والصرف، كتمثيله بقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ (يوسف٣٢) لبيان أنّ الفعل المضارع إذا اتصل به إحدى نوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، بني على الفتح[1].

وإما لبيان المعنى اللغوي للفظة ما، كاستدلاله على معنى (الرجيم) بالمرجوم، أو المشتوم، إذ استدل على المعنى الأول بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا﴾ (الملك (٥)، واستدل على المعنى الثاني بقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾(مريم ٤٦).أي: لأشتمنك[2].

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤١.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٥.

وإما لبيان تعاور الألفاظ في الدلالة على المعاني داخل السياق، وذلك كقوله في معرض حديثه عن حرف الجر (من) : « اعلم أن «من» **حرف جر ولها معان: أحدها** أن تكون: **للتبعيض**، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ (البقرة ٨)....وتكون بمعنى «**عن**» كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ (الزمر٢٢)، أي: عن ذكر الله. وقال تعالى: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ (الأنبياء٩٧) أي: عن هذا. وتكون بمعنى: **الباء**. قال الله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ (الشورى ٤٥)...وتكون بمعنى «في» قال الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة ٩) . وتكون بمعنى «**عند**». قال تعالى: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ (آل عمران١٠)»[1].

وإما لبيان وجه من وجوه اللغة، كاستشهاده بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ على كسر نون (إن)، فقال: « على أَنَّ بعضَهم كسرَ نونَ «من» تشبيهاً لها بنونِ «إن» في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾(النساء١٧٦) وهو فصيح[2] لكنه قليل»[3].

وإما لإجازة وجه من وجوه النحو، كاستدلاله بقراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ (النساء ١)، بخفض (الأرحامِ) على

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٨-٥٦.

(٢) في (ب): قبيح. وهو تصحيف.

(٣) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٤.

جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[1]. واستدلاله بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ (الأعراف ١٠٥) في قراءة التخفيف. وفي الشاذ أيضاً: ﴿حَقِيقٌ بِأَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ على أن حرف الجر (على) قد يأتي بمعنى الباء[2].

وإما لبيان اشتقاق مسألة صرفية، كاستدلاله على أصل لفظ الجلالة (الله) بأن أصلها (إلـه) بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ (الزخرف ٨٤).

أما **القراءات القرآنية**[3]. فقد استشهد بالصحيح منها والشاذ فذكر سبعةً وثلاثين وجهاً في أربعة عشر حرفاً، ثمانية أحرف منها في سورة الفاتحة، والخمسة الأخرى من سور أخرى.

وهو في ذلك يحاول أن يذكر كل ما يعرفه من وجوه القراءات الواردة في ألفاظ سورة الفاتحة، صحيحها وشاذها، اللهم إلا في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ ﴾، وقوله: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، إذ ذكر أن في الحرفين قراءات كثيرة

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٧.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٠.

(٣) قضية الاحتجاج بالقراءات في الدرس النحوي، شغلت حيزاً كبيراً من دراسات الباحثين المحدثين؛ وذلك لتباين مواقف النحاة القدامى منها بين محتج بها على إطلاقها، وبين مخطّئ لبعض الوجوه المتواترة منها. للوقوف على جملة من آراء النحاة في هذا الأمر. ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٧١-٨٦، وأثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي ١١٧، وأثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ٨١، وظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ٣٠٢-٣١١، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٢٢٧،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ ج١/ ص٢٠.

اقتصر عن ذكرها جميعاً وتعليلها خوف التطويل[١].

ويوجه جميع وجوه القراءات الواردة في هذه الحروف، مبيناً الوجه الإعرابي لكل وجه منها، وكاشفاً النقاب عن معانيها اللغوية والدلالية[٢]، مع بيان الوجه الأقوى معتمداً بذلك على الدليل، ومن أمثلة في ذلك قوله: «وقرئ: ﴿ربَّ﴾ بالنصب، ويكون إما منصوباً: إما بإضمار فعل مقدر تقديره: أمدح، أو أعني، أو على النداء. وقرئ أيضاً: ﴿ربُّ﴾ بالرفع، ويكون رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو»[٣]. ومن أمثلته أيضاً قوله عند حديثه عن وجوه القراءات التي وردت في دال (الحمد) «والرفع أجود لما فيه من العموم والدلالة على ثبات المعنى واستقراره..» [٤].

كما أنه لم يعن بنسبة وجوه القراءات إلى أصحابها، عناية تامة، فقد نسب من كلّ ما أورده أربعة أوجه فقط، ثلاثة منها صحيحة[٥]، والآخر شاذ[٦]، ولم يلتزم التزاماً تاماً بالتنبيه على ما ذَكره من وجوه القراءات الشاذة، بل فعل ذلك صراحة في أربعة مواضع فقط[٧].

وأشار إلى بعض الوجوه الصحيحة بأنها اختيار الجمهور، من غير أن يعبّر صراحة بصحتها. كقوله في رفع الدال من كلمة (الحمد): «والرفع

---

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٣، ٧٣.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٧، ٦١، ٦٣، ٦٢،٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٤.

(٣) القواعد الحسان ق: ٦١.

(٤) القواعد الحسان ق: ٥٧.

(٥) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٣، ٦٧.

(٦) ينظر: القواعد الحسان ق: ٧٤.

(٧) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٠، ٦٤، ٧٣.

أجود... وهو اختيار سيبويه، رحمه الله، وعليه الجمهور»[1]. وقوله عند حديثه عن فتح النون الأولى، وكسرها من قوله تعالى: ﴿نستعين﴾: «والجمهور على فتح النون.. »[2]. وعند حديثه عن همز قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾: «وقرئ **﴿ولا الضألين﴾** بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب...لكن الجمهور على ترك الهمزة»[3].

اتخذ من القراءات بقسميها الصحيحة والشاذة، حجة له، ودليلاً قاطعاً في تقعيد قواعد النحو، إذ أجاز بعض وجوه النحو التي رفضها بعض النحاة، من ذلك احتجاجه بقراءة حمزة، وهي قراءة صحيحة متواترة، على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[4]، ومن ذلك إقراره بجواز العطف على اللفظ وعلى المحل، محتجاً بوجهين من القراءة لحرف واحد، أحدهما صحيح، والآخر شاذ، وفي ذلك يقول: «**ثم اعلم** أنه يجوز العطف على اللفظ وعلى المحلّ، فإذا قلت: «ليس زيد بكاتب ولا شاعر»، فلك في شاعر وجهان: أحدهما: العطف على اللفظ، وهو الجر. الثاني: العطف على المحلّ وهو النصب، لأن الأصل: ليس زيد كاتباً، والباء زائدة. ومن مثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ (التوبة ٣).قرئ برفع ﴿رسوله﴾ وبنصبه[5]، فمن رفعه عطفه

(١) القواعد الحسان ق: ٥٧.

(٢) القواعد الحسان ق:٦٧.

(٣) القواعد الحسان ق: ٧٤.

(٤) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٧.

(٥) قراءة الرفع هي القراءة الصحيحة المشهورة، وهي قراءة الجماعة، أما قراءة النصب: فقد =

على محلّ اسم الله تعالى؛ لأن موضعه رفع بالابتداء، و«أنَّ» طرأت عليه، ومن نصبه عطفه على اللفظ[(١)]، فاعرف ذلك»[(٢)].

احتج بوجه من وجوه القراءات لإثبات وجه آخر، من ذلك قوله: «وقرئ (**ولا الضألين**) بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب، حكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَـأْنٌّ﴾ (الرحمن ٣٩) بالهمزة، فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: شأبة، ودأبة. مهموزاً، لكن الجمهور على ترك الهمزة»[(٣)].

وبناء على ذلك نخلص إلى القول: إن ابن النجار له عِلْم وافر بالقراءات القرآنية، صحيحها وشاذها، وهي عنده حجة قاطعة في إثبات قواعد النحو العربي، وكأنه أراد من خلال اللجوء إليها بهذه السعة، أن يردّ عملاً لا قولاً على النحاة الذين كانت مواقفهم غير مرضية من القراءات القرآنية، كالمبرد والفراء وغيرهما، ويقف مع مَنْ يرى أن القراءات القرآنية حجة داحضة يجب الأخذ بها والركون إليها كأبي حيان، والسيوطي وغيره.

= رويت عن زيد عن يعقوب. في المستنير ٢/ ١٧٥، ومصطلح الإشارات٢٦٨، ونسبت للحسن البصري، في تفسير الطبري ٨/ ٧٠، وهي ليست في المفردة، ولا في المصطلح. ونسبت إلى: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي في البحر المحيط ٨/٥ . وينظر أيضاً: معجم القراءات ٣/ ٢٤٤.

(١) أي: اسم (إن) وهو لفظ الجلالة بعد نصبه، وأجاز الزمخشري أن تكون الواو بمعنى، (مع)، أي: برئ معه منهم. الكشاف ٣/ ١١.

(٢) القواعد الحسان ق:٦٧.

(٣) القواعد الحسان ٧٤.

أما على صعيد الحديث الشريف فلم يكثر ابن النجار من الاستشهاد بالحديث الشريف في كتابه، ولم يخله منه تماماً، وإنما احتج فيه ببعض المواضع شأنه في ذلك شأن الكثير من النحاة، وكان جملة ما احتج به من ذلك ستة مواضع أورد خمسة منها لبيان دلالة بعض الألفاظ داخل السياق، وأورد السادس لبيان مسألة فقهية تتعلق بحرمة القسم بغير الله، وهو خارج عن موضوعه. وهو في ذلك لم يعن بذكر سند الحديث الشريف أو راويه الأول، وإنما كان يكتفي بقوله: كقول النبي، صلى الله عليه وسلم، اللهم إلا في موضعين، إذ قال في أحدهما: روي عن ابن عباس، وفي الثاني: إلا أن البخاري ومسلماً رويا عن النبي، صلى الله عليه وسلم. ولم يعن ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، كما أنه لم يلتزم التزاماً تاماً بلفظ بعض الأحاديث، وكان عليه أن يلتزم ذلك؛ لأنه في صدد إثبات مسألة نحوية أو لغوية، ولا فائدة من الحديث إن لم يكن لفظه لفظ النبي، صلى الله عليه وسلم، ولم يسق الحديث كاملاً؛ وإنما يقتصر على ذكر عبارة منه فيها موطن الشاهد.

نخلص من هذا إلى أن ابن النجار، لم يول الحديث حقه، ولم يركن إليه كما ينبغي في الاحتجاج به في الدرس النحوي، كما هو الحال عند كثير من النحاة الذين تقدموا عليه، ولعل الذي جعل المؤلف يقصّر في هذا الجانب، والله أعلم، كونه مقرئاً وليس بمحدّث.

أما على صعيد الشاهد الشعري والنثري : فقد اعتنى ابن النجار بذلك كغيره من النحاة الذين اعتادوا الإكثار من الاستشهاد بالشعر في كتبهم، إذ ذكره في ثمانية وعشرين موضعاً، توزعت موضوعاتها على ما كان

مطرداً من القواعد النحوية والصرفية، والمسائل اللغوية، وكذا ما كان نادر الورود قليل الاستعمال. وابن النجار لا يتميز عن غيره من النحاة في هذا الباب، فقد عمد إلى الاستشهاد بما هو متداول بين النحاة من الأشعار، من غير عناية بنسبة القول إلى قائله، وإن كان مشهوراً، فلم ينسب منها سوى شاهدين اثنين فقط، أحدهما لجرير[١]، والآخر للأخطل[٢]، كما أنه لم يتم بعضها إذ اقتصر في سبعة منها على شطر البيت أو بعضه[٣].

أما عنايته بالشاهد النثري المنسوب إلى العرب فقد ركن إليه في أربعة مواضع فقط استشهد بها على ما هو نادر وقليل أو شاذ في كلام العرب.

أما على صعيد احتجاجه بأقوال العلماء فقد بلغ جملة ما نقله في كتابه من الأقوال والآراء، نحو مئة قول ورأي، نسب منها نحو أربعين قولاً لأصحابها، وأغفل نسبة الباقي، وكان سيبويه هو الأكثر حضوراً بين هؤلاء العلماء، إذ نسب إليه ستة أقوال، ونسب لشيخه الخليل بن أحمد أربعة أقوال، وكذا فعل مع ثعلب أحمد بن يحيى، أما الفراء، وابن هشام، فقد نسب لكل منهما ثلاثة أقوال، وأورد للمبرد قولين، ومثلهما للزجاج وأبي علي الفارسي، وأفرد ما تبقى للبقية.

وهو في ذلك إما أن يذكر هذه الأقوال للاحتجاج بها، وبيان ما هو أمثل فيما تعددت فيه الوجوه، أو وقع فيه خلاف، من ذلك اتخاذه من اختيار سيبويه مرجِّحاً لقراءة الرفع في قوله تعالى (الحمدُ لله) فقال:« والرَّفعُ

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٠.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٢.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٤، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٧٤.

أَجود. لما فيه من العمومِ والدلالة على ثبات المعنى واستقراره، وهو اختيار سيبويه، رحمه الله. وعليه الجمهور»[1].

وإما لبيان آراء العلماء فيما تعددت فيه الوجوه، أو وقع فيه خلاف من غير ترجيح رأي على آخر، لاحتمال المسألة تلك الوجوه. من ذلك بيانه لمعاني (رُبَّ)، فقال: « وأما «رُبَّ»: فمعناها: التقليل، وهو مذهب الأكثرين. وقال ابن درستويه، وجماعة: إنها للتكثير أبداً. وتوسط ابن هشام فقال: ترد للكثير كثيراً، وللقليل قليلاً»[2].

وإما لبيان الرأي المتفرد بالمخالفة وإظهار ضعفه، من ذلك عرضه لرأي ثعلب في أن (الرحمن) معرَّب من العبرانية، فقال: « (الرحمن) صفة لله، وهو اسم عربي، خلافاً لثعلب في تعريبه من العبرانية»[3].

أما على صعيد لهجات العرب فقد كانت له عناية بها إذ وجّه من خلالها بعض وجوه القراءات التي وردت في ألفاظ الفاتحة، كما أبان أنّ لبعض الألفاظ أكثر من لغة.

فمن أمثلة الأمر الأول: توجيهه لقراءة فتح همزة (إياك) بأنّ ذلك لغة مسموعة، ولمن قرأها (هياك) بقلب الهمزة هاء، بأنّ ذلك شائع في كلامهم[4]. وكذلك توجيهه لقراءة فتح النون الأولى من قوله تعالى (نستعين) وكسرها، بأن الفتح لغة قريش، والكسر لغة تميم، وأسد، وقيس،

(١) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٣.

(٣) القواعد الحسان: ق ٤٧.

(٤) ينظر: القواعد الحسان: ق ٦٤.

وربيعة[١]. وكذا (الصراط) بالصاد، إذ ذكر أن ذلك لغة قريش[٢]. ومن ذلك أيضاً قوله: «وقرئ ﴿ولاالضألين﴾ بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب..» [٣].

ومن أمثلة الأمر الثاني: ذكره أن في كلمة (اسم) خمس لغات[٤]، وفي (رُبَّ)عدة لغات[٥]، وفي كلمة (آمين) لغتان[٦]، وفي (الذي) أربع لغات[٧]، وفي (حاشا) ثلاث لغات[٨].

سادساً: اهتمام ابن النجار بالتعليل وإبداء الرأي:

اهتم ابن النجار اهتماماً واضحاً بالتعليل، إلا أنه لم يبلغ بذلك مبلغ الإسفراييني؛ لأنه قصر اهتمامه في ذلك على العلل التعليمية التي من شأنها أن تقرب فهم القاعدة للقارئ، من ذلك قوله في سياق حديثه عن فعل (أعوذ) من لفظ الاستعاذة: «ماضيه: «عاذ». وهو فعل مفرد ثلاثي مجرد، واوي معتلّ العين، ويقال له: الأجوف، وذو الثلاثة.أما كونه مفرداً ثلاثياً فواضح، وأما كونه مجرّداً؛ فباعتبار أنّه سَلِمَ من الزيادة على الحروف الأصلية التي تقابل بالفاء، والعين، واللام. وأما كونه واوياً؛ لأنّ ألفه

---

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٦٨.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧٠.

(٣) القواعد الحسان: ق ٧٤.

(٤) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٧.

(٥) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٣.

(٦) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧٥.

(٧) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧١.

(٨) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٢.

منقلبة عن واو كما يأتي بيانه. وأما كونه معتل العين؛ فلأن عينه حرف علة. وأما تسميته بالأجوف[1]؛ فباعتبار أن حرف العلة في جوفه، أي: في وسطه. وأما تسميته: بذي الثلاثة؛ فباعتبار أنك إذا رددته إلى نفسك وجدته على ثلاثة أحرف»[2].

كما اهتم بإبداء رأيه وموقفه صراحة في كثير من المسائل الخلافية، فرجح سبعة أقوال، وضعف ثمانية أخرى بألفاظ صريحة من مثل قوله: و هو ضعيف، وهو بعيد، وردّ هذا القول، من ذلك ترجيحه لرأي المبرد في اشتقاق كلمة (اسم) على رأي ثعلب، مع تعليل الترجيح، فقال: « واختلف في اشتقاقه فقال المبرد من البصريين: إنه مشتق من السمو، وهو العلو والارتفاع، فكأنه علم علا مسماه، فأوضحه وكشف معناه. وقال ثعلب من الكوفيين: هو مشتق من الوسم، والسمة، وهي العلامة، فكأنه علامة لما تحته. **والأول أقوى وأصح**؛ لأنه يصغر على سمي...» [3].

ومن ذلك ترجيحه للرأي الأول في تحديد العامل في (الرحمن الرحيم) من لفظ البسملة، فقال:« واختلف في العامل فيهما، فقيل: العامل فيهما هو العامل في موصوفهما. وقيل: العامل فيهما معنوي، وهو التبعية. **والأول أقوى**»[4].

ومن ذلك قوله: « **والأجود** أَنْ يُجَرَّ بـ«منذ» الماضي من الزمان

(١) من قوله: «فلأن... بالأجوف». سقط من (ب).

(٢) القواعد الحسان: ق ٤٢.

(٣) القواعد الحسان: ق ٤٦.

(٤) القواعد الحسان: ق ٤٧.

والحاضر»[١].

ومن ذلك ترجيحه لقراءة الرفع في قوله تعالى: (الحمدُ لله) مع التعليل فقال: « **والرَّفعُ أَجود**؛ لما فيه من العمومِ والدلالة على ثبات المعنى واستقراره...» [٢].

ومن ذلك تضعيفه تعليل أحد وجهي قراءة الكسر في قوله تعالى (الحمد لله)، فقال: « والثالثة: ﴿**الحمدِ**﴾: بالجرِّ[٣]، وفيه وجهان: أحدهما: اتباعاً لكسرة اللام من ﴿لله﴾ كما قالوا: المغيرة. فأتبعوا كسرة الميم للغين، **وهو ضعيف**..» [٤]. والأمثلَة على ذلك كثيرة نكتفي بما قدّمناه اختصاراً.

سابعاً: أبرز معالم منهج ابن ا النجار في كتابه.

١- تضمّن الكتاب الكثير من المسائل الخلافية[٥]التي من شأنها أن تفضي إلى إعلام القارئ بوجود أكثر من رأي في المسألة، وليس الغرض منها المناقشة والجدل.

٢- اتسم أسلوب الكتاب بالتنوع في عرض المادة، فضلاً عن تنوع الموضوعات، إذ مزج بين السرد والحوار، فقد كان مؤلفه يحاور نفسه بالسؤال والجواب، وينبه على ما يراه ضرورياً بلفظ (تنبيه)، ويقعِّد

---

(١) القواعد الحسان: ق ٥١.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٣) قراءة شاذة، نسبت إلى الحسن البصري. ينظر: مفردة الحسن البصري ١٩٩، والكشاف ١/ ١١٣، ونسبت أيضاً إلى زيد بن علي في المحرر الوجيز ١/ ٧٢.

(٤) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٥) ينظر: على سبيل المثال الورقات الآتية: ق ٥١،٥٣، ٥٧، ٦٤، ٦٨، ٧٢، ٧٣.

بعض القواعد، فقد سأل نفسه تسعة أسئلة وأجاب عنها[1]، ونبه اثني عشر تنبيهاً[2]، وقعّد ست قواعد[3].

٣- اتسمت عبارته بالبيان والوضوح.

٤- التزم بتعليل الكثير من المسائل، تعليلاً يفضي إلى الفهم. وإبداء الرأي في المسائل الخلافية وترجيح الأقوى منها.

٥- الإفراط في التفريع والإسهاب في الشرح حتى أفضى به ذلك للخروج خارج نطاق علوم العربية، إلى علوم الفقه.

٦- تكررت فيه عبارة (اعلم أن) أكثر من ثلاثين مرة، عند افتتاح المسائل، وتكررت عبارة (فافهم ذلك) أكثر من خمس عشرة مرة عند ختمها.

٧- اعتمد اعتماداً كبيراً على الشاهد القرآني، ولا سيما القراءات القرآنية فهي عنده دليل قاطع، وبرهان ساطع.

٨- أفاد من الحديث الشريف في بعض المواضع.

٩- اعتمد على كلام العرب شعراً ونثراً.

---

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٢.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٧٠.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٧٢.

المبحث الخامس
كتاب الإفصاح

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب.

١ - التعريف بالمؤلف.

أما المؤلف فلم أستطع البتّ به على وجه الدقة، على كثرة نسخ هذا الكتاب المخطوطة في مكتبات العالم؛ لأنها لم تحمل اسم مؤلفه، ولأن جميع من ذكره جهل نسبته، إلا عمر رضا كحالة فقد نسبه إلى (علي بن محمد القوشجي، السمرقندي، ت ٨٧٩هـ)، وهذه النسبة لا تثبت، لأن المؤلف قد ذكر السيوطي ت ٩١١هـ، وترحمّ عليه، فقال في نهاية إعرابه لسورة الفاتحة «وهذه الأحاديث الأربعة في الجامع الصغير للفاضل السيوطي، عليه رحمة الله القدير»[١]. ونقل أيضاً من كتابه تفسير الجلالين.

وذكره صاحب كشف الظنون فقال: «...لواحد من علماء الدولة المرادية،... صنفه لولد الشيخ أحمد بن يوسف السلانيكي بإشارته»[٢].

والذي أميل إليه أن مؤلف هذا الكتاب هو: أمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، تركي، من أهالي بيرة الفرات، المتوفى بعد سنة ١١٤٩هـ، لما جاء في نهاية المخطوط، وهو قوله: «وقد تم ما في هذا الشرح من الكلام، والحمد لله على التمام، والصلاة على سيد الأنام، وعلى آله الكرام، وأصحابه العظام، حشرنا الله معهم في دار السلام، على يد الفقير

---

(١)الإفصاح : ق ٣٤.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠(عن الشاملة).

الحقير، المعترف بالعجز والتقصير، أمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، الساكن في بلدة بيرة الفرات، في شهر جمادى الآخر، يوم الإربعاء، وقت الضحى، سنة تسع وأربعين ومئة وألف».

ذلك لقوله:«تم ما في هذا الشرح من الكلام»، ولم يقل مثلاً: تم النسخ، أو غير ذلك مما يستعمله النُّسَّاخ من العبارات، ثم إن من عادة المؤلفين تحقير أنفسهم، ولا سيما أن المؤلف تطغى عليه صبغة صوفية، ثم لِنقله عن علماء متأخرين كالسيوطي، ولأنّ المؤلف لم يُذكر في بداية المخطوط، إذ من عادة النساخ ذكر مؤلفي الكتب في مطالعها، ومن عادة المؤلفين ذكر أنفسهم في خاتمة كتبهم، كما فعل صاحبنا هذا، وهو أمر ألِفتُه من خلال صحبتي الطويلة للمخطوطات، والعمل في فهرستها وتحقيقها. هذا والله وأعلم.

٢- التعريف بالكتاب :

أما الكتاب فاسمه (الإفصاح) وهي تسمية نص عليها مؤلفه في مقدمته، وهو يشتمل على إعراب سورة الفاتحة والكافية في النحو لابن الحاجب، ولا يزال مخطوطاً، فيما أعلم، على كثرة نسخه في مكتبات العالم كما تقدم، والنسخة التي بين يدي تقع في (٨٩) ورقة، تشغل سورة الفاتحة منها (١٢) ورقة، ويقع الكتاب ضمن مجموع يبدأ من الورقة (٢٣). و هذه النسخة هي موضع الدراسة التي اقتضتها طبيعة الكتاب؛ لأن مؤلفه قد خص الفاتحة بالإعراب، دون غيرها من سور القرآن الكريم، ثم أتبعها بإعراب كتاب الكافية في النحو.

أما سبب تأليفه: فقد أشار المؤلف في مقدمة كتابه بأنه قد صنفه لولد

أحد العلماء إلاّ أنه لم يصرح باسمه، فيما يبدو لشهرته في وقته، واكتفى بوصفه، فقال بعد أن فرغ من اسم الكتاب : «... وسألت الله أن ينفع به الولد الأعزّ، وكلّ من يحاول الصلاح...»[١] ثم قال : « اعلم يا قابل العلم والخطاب، علم الله ما في ذلك الكتاب، إنه قد كان لي إشارة صحيحة إلى تصنيفه، بل عبارة صريحة في تأليفه، من قبل الشيخ الفاضل، والمرشد الكامل، فريد عصره، وحيد الزمان، وصاحب التحقيق والعرفان، المؤيد من عند الله الملك المنان، أسكنه الله سبحانه في أعلى الجنان، في جوار حبيب الرحمن، آمين يا مجيب يا مستعان، فامتثلت بموجب الإشارة المذكورة، وعملت بمقتضى العبارة المزبورة، وشكرت الله على توفيقي العناية المشكورة...»[٢].

وقد حاولت الوقوف على اسم هذا العالم، فوجدت حاجي خليفة[٣] يقول بأن المؤلف وضع كتابه هذا لولد الشيخ أحمد بن يوسف السلانيكي بإشارته، ولم أقف على ترجمة له، والمشهور في كتب التراجم بهذه النسبة من المعاصرين للمؤلف، أحمد بن لطف الله السلانيكي، الصديقي المولوي، المشهور بمنجم باشي، ت ١١١٣هـ[٤]. لعله المقصود.

ثانياً: قيمة كتاب الإفصاح العلمية.

أما من حيث قيمته العلمية: ونعني منه الفاتحة فقط، فهي تكمن في

(١) الإفصاح ق ٢٣.

(٢) الإفصاح ق ٢٣.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٢٧٠(الشاملة)

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٥٥، وهدية العارفين ١/ ١٦٧.(الشاملة)

تركيزه على ما لا يسع طالب العلم جهله من أمور فاتحة الكتاب، ولا سيما معاني ألفاظها اللغوية، ودلالاتها النحوية في سياقها الذي هي فيها، بشكل موجز ومختصر يفضي إلى الهدف بأيسر الطرق وأقصرها.

ثالثاً: أهم الموضوعات التي ذكرها مؤلف الإفصاح ومنهجه في عرضها.

الحق وإن كان المؤلف قد نصّ في مقدمة كتابه، على أن كتابه هذا موجز مختصر في إعراب الفاتحة، إلا أنه أقرب إلى التفسير منه إلى الإعراب بالمعنى الذي سبق بيانه في الكتب السابقة له، فهو بعد أن أنهى المقدمة التي أفصح فيها عن اسم الكتاب، وسبب تأليفه، ومصادره التي استقى منها مادته، شرع في بيان معاني ألفاظ الاستعاذة، وموقع كلّ منها الإعرابي في نحو صفحة واحدة تقريباً، ثم تناول البسملة في نحو خمس صفحات، ثم بقية كلمات الفاتحة التي استغرقت بقية الكتاب، وهو في ذلك لا يخرج بعيداً عن الجادة التي رسمها لنفسه، وهي تفسير ألفاظ الفاتحة على منهج المؤلفين القدامى، الذين يمزجون بين جملة من العلوم منها التفسير، والنحو، والصرف، والبلاغة، والقراءات.

أما منهجه في طريقة عرضها فهو بعد أن يذكر الكلمة التي يريد إعرابها، يبين معناها اللغوي، ثم موقعها الإعرابي، ثم يذكر ما فيها من مسائل أخرى صرفية أو بلاغية، أو وجه من وجوه القراءات، وذلك كقوله: «أعوذ بالله، أي: ألتجئ إليه، (من الشيطان) فَيعَال من شَطَنَ، إذا بعُد لبعده عن رحمة الرحمن، أو فعلان من شاط يشيط إذا هلك لهلاكه في الطغيان، (الرجيم) فعيل بمعنى المفعول، أي: المرجوم المطرود عن حضرة الحنان، والمرجوم: المطرود بالشهب بأمر المنان، وقيل: بمعنى فاعل، أي

الراجم بالوسوسة إلى قلب الغافل عن ذكر الديان. (فأعوذ) مضارع على صيغة المتكلم المستكن فيه، أعني: أنا. مرفوع المحلّ على الفاعلية عائد إلى المتكلم. والظرف الأول، أعني (بالله) متعلق بأعوذ على أنه مفعول به غير صريح له، والباء للالصاق، كما في أقسم بالله، والظرف الثاني، أعني (من الشيطان) متعلق بما تعلق به الأول، وكلمة (من) فيه لابتداء الغاية، يعني أبتدئ عَوَذِي...»[1].

ومن ذلك قوله في إعراب (الرحمن الرحيم) من البسملة: « الرحمن الرحيم: صفتان مشبهتان مبنيان من (رحم) بالكسر بعد جعله لازماً بمنزلة الغرائز بنقله إلى (رحم) بالضم، كما هو المشهور، وقيل: إن (الرحيم) ليس بصفة مشبهة بل هي صيغة مبالغة نصّ على ذلك سيبويه، في قولهم: هو رحيم فلاناً. والرحمة في اللغة: رقة القلب وانعطافه، ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها، والمراد بها ههنا التفضل والإحسان بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب، فإن أسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي هي انفعالات، والأول أبلغ من الثاني، زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، كما في (قَطَعَ)، و(قطّع)، وتقديمه عليه مع أن القياس يقتضي تأخيره عنه رعاية لأسلوب الترقي إلى الأعلى... وحذفت الألف من (الرحمن) في الخط تخفيفاً، ولم تحذف الياء من (الرحيم) خوفاً من اللبس بالرحم، وانجرارهما على أنهما نعتان لله تعالى على وجه المدح... وقيل الرحمن عطف بيان أو بدل من الله، والرحيم نعت الرحمن، ويجوز انتصابهما على المدح، بتقدير مبتدأ، أو فعل واجب الحذف، نحو هو، أو مُدح على لفظ

(١) الإفصاح ق ٢٣.

المجهول، الجملة الفعلية أو الاسمية منقطعة عما قبلها من جهة الإعراب، وهو ظاهر دون المعنى حيث تفيد المدح والثناء»[1].

وهكذا يمضي المؤلف في عرض مادة كتابه، من غير خروج عن منهجه الذي رسمه وهو التركيز على تفسير ألفاظ الفاتحة على منهج القدامى كما تقدم القول.

رابعاً: مصادر مؤلف الإفصاح، ومنهجه في الإفادة منها:

قال المؤلف في مقدمة كتابه: «فهذا مختصر في إعراب الفاتحة وكتاب الكافية، وذكر شيء من المعاني، جمعته من كتب التفاسير، والأحاديث، والقراءات، والصرف، وا للغات، والكلام، والآداب، والأصول، والمعاني»[2]. هذا يدل دلالة واضحة على عدد المصادر التي استقى منها المؤلف مادة كتابه، وتنوعها، وقد رصدت جملة منها صرَّح بذكرها في إعرابه للفاتحة، وهي: كتاب سيبويه، والتبيان لأبي البقاء العكبري، وتفسير القرطبي، والكشاف للزمخشري، وزاد المسير لابن الجوزي، والمطول للتفتازاني، وشرح الكافية للجامي، وشرح الشريف للكشاف، وتفسير الجلالين، والجامع الصغير للسيوطي، وتفسير ابن كمال الوزير. وثمة علماء آخرون ذكر أسماءهم ولم يذكر كتبهم كالشيخ عبد القاهر الجرجاني، والخطابي، وأبي علي الفارسي، وآخرون لم يصرح بأسمائهم واكتفى بالقول: «قال بعض أرباب الحواشي[3]،..وأفاد بعض أولي الألباب[4]».

---

(١) الإفصاح ق ٢٥.

(٢) الإفصاح : ق ٢٣.

(٣) الإفصاح : ق ٨٢.

(٤) الإفصاح : ق ٢٩.

ومنهجه في ذلك إما أن ينسب القول لصاحبه من غير ذكر المصدر كقوله: «وهو أحد قولي الشافعي على ما ذكره القرطبي، ونقل الخطابي أنه قول ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهم..» [١]، وقوله: «وعن أبي علي رحمه الله، أنه إذا ذكرت صفات المدح أو الذمّ وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف في الافتنان»[٢] .وإمَّا أنْ يذكر المؤلِّفَ والكتاب معاً، كقوله: «وقال الفاضل التفتازاني في المطول...» [٣]، و« قال ابن الجوزي في زاد المسير...»، وقال الفاضل شجاع الدين في الحاشية التي علقها على حاشية شرح العقائد للمولى الخيالي». وإما أنه يذكر المصدر فقط، كقوله: « ذُكر في تفسير الجلالين..» [٤]. وهو في ذلك قد ينقل القول نصاً، ويشير إلى نهايته، أو أنه يلخصه بعبارته.

خامساً: طبيعة الشواهد التي وردت في الإفصاح وكيفية توظيفها:

الحقُّ إنّ شواهد الإفصاح قليلة إذا ما قيست بالكتب السابقة له، ولا سيما الشواهد الشعرية فليس فيه بيت واحد من الشعر، أما على صعيد القرآن فقد استشهد به في نحو ثلاثة عشر موضعاً[٥]، احتج بها لبيان بعض وجوه الإعراب والمعاني، كما أنه ذكر جملة من وجوه القراءات ولاسيما في ألفاظ الفاتحة[٦]، ذكر بعضها للبيان والعلم، وذكر أخرى لبيان جواز بعض

(١) الإفصاح : ق ٢٥.

(٢) الإفصاح : ق ٢٥.

(٣) الإفصاح : ق ٢٦.

(٤) الإفصاح : ق ٢٤.

(٥) ينظر: الإفصاح : ق ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢.

(٦) ينظر: الإفصاح : ق ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢.

أوجه الإعراب.

وعلى صعيد الحديث الشريف، ذكر ثلاثة أحاديث فقط استدل بأحدها على أهمية البسملة في افتتاح الأعمال[1]، وبالآخر على فضل قراءة القرآن[2]، وبالثالث على أهمية الدار الآخرة بالنسبة للمؤمن[3].

سادساً: اهتمام مؤلف الإفصاح بالتعليل وإبداء الرأي:

لم يعن المؤلف بموضوع التعليل كما عني سابقوه، لأن غايته من وضع كتابه تختلف عن غاياتهم، فهو لم يقعِّد لعلم النحو، ولم يناقش مسائله الخلافية حتى يبدي رأياً فيه، وإنما كان همه منصرفاً لإفهام قارئه ما يراه ضرورياً من معاني كلمات الفاتحة ووجوه إعرابها، وبعض اشتقاقات ألفاظها، وبعض وجوه القراءات فيها، كما أنه لم يعنَ بإبداء رأيه، وإنما كان يكتفي بعرض أقوال العلماء وآرائهم، وإن عرضت له مسألة تحتاج لبيان بعض ما يشكل فيها، يعتمد في ذلك على أقوال العلماء، كقوله: « لِمَ لم يعتدّ أهل التفسير وأرباب البيان بالإضافة بمعنى في، وكانت رافعة لمؤنة؟ قلنا: لأن الاتساع فخامة المعنى، وكان بالاعتبار عندهما أولى، وأما النحوي فقد اعتدَّ بها لمقصود نظره في تصحيح العبارة عن ظاهرها. كذا في شرح الفاضل الشريف للكشاف»[4]. وإما أنه يعرض ذلك من غير نسبة لشهرته، وقد وقفت على نحو ثلاثة مواضع من هذا القبيل[5].

---

(١) ينظر: الإفصاح: ق ٢٤.

(٢) ينظر: الإفصاح: ق ٣٠..

(٣) ينظر: الإفصاح: ق ٣٢.

(٤) الإفصاح: ق ٢٩.

(٥) الإفصاح: ق ٢٥، ٢٦.

سابعاً: أبرز معالم منهج مؤلف الإفصاح في كتابه:

بناء على ما تقدم يمكن أن نلخص أبرز معالم منهج مؤلف كتاب الإفصاح في تصديه لإعراب الفاتحة بالنقاط الآتية:

١- وضوح التركيز على الفاتحة لبيان دلالات ألفاظها ومعانيها في السياق التي هي فيه، مستعيناً بذلك بجملة من العلوم النحوية والصرفية، والبلاغية، وعلم القراءات، وهذه هي غايته الرئيسة، وبهذا يخالف بعض من سبقوه الذين اتخذوا من الفاتحة سبيلاً لخدمة علم النحو.

٢- اصطباغ منهجه بصبغة المفسرين القدامى، فهو أقرب للتفسير منه إلى كتب النحو، وهو بهذا يختلف عن الكتب السابقة له في بابه.

٣- غياب التعليل والتحليل وإبداء الرأي القاطع، إلا على نطاق ضيق جداً.

٤- قلة الشواهد القرآنية، قياساً على من سبقه، إذ لم تتجاوز الثلاثة عشر موضعاً، وكذا الأمر بالنسبة للحديث الشريف، إذ لم يذكر غير ثلاثة منها، أما الشعر وأقوال العرب وأمثالها فقد غابت تماماً.

٥- إثارة موضوعات جانبية لها تعلق بسورة الفاتحة، ولا علاقة لها بالإعراب، كخوضه في خلاف العلماء حول عدد آيات سورة الفاتحة، وخلافهم في البسملة أهي آية من الفاتحة أو لا.

٦- التصريح في كثير من الأحيان بأسماء الكتب التي اعتمد عليها، ونسبة الأقوال إلى أصحابها.

٧- الإكثار من قوله :« اعلم أن» في بداية الفقرات.

٨- الاهتمام بذكر وجوه القراءات لأحرف سورة الفاتحة، المتواتر منها والشاذ، مع نسبة الكثير منها إلى أصحابها.

٩- ظهور بعض ملامح التصوف، والجدل القائم على المنطق وعلم الكلام.

١٠- الاهتمام بإعراب المفردات والجملة في سياقاتها.

المبحث السادس
الموازنة بين الكتب الخمسة التي هي قيد الدراسة

إننا ومن خلال ما تقدم، يمكن أن نوازن بين هذه الكتب من ناحيتين، الأولى من حيث التوافق، والثانية من حيث التميز والاختلاف، أما التوافق فيقسم إلى قسمين أيضاً، الأول: ما اتفقوا عليه جميعاً، والثاني: ما كان دون الإجماع.

أولاً: ما اتفق عليه الجميع:

١- اتفق جميع مؤلفي الكتب التي هي قيد الدراسة على اتخاذ سورة الفاتحة محوراً رئيساً ينظم عقد كتبهم، وهو ما جعلني أعقد هذه الدراسة للوقوف على الغاية من وراء ذلك.

٢- اتفقوا جميعاً على مصطلح(الإعراب) مضافاً إلى اسم من أسماء سورة الفاتحة، وإدراجه إما في العنوان الرئيس، وهو الأكثر، وإما في العنوان الشارح كما فعل صاحب الإفصاح.

٣- اتفقوا على تصدير القرآن الكريم في الاحتجاج والاستشهاد.

٤- احتجوا جميعاً بالحديث الشريف، ولكن على نطاق ضيق وتفاوت في مواضع الاستدلال.

٥- اتفقوا جميعاً على النفاذ من خلال ألفاظ الفاتحة لشرح وبيان ما يودون طرحه من الموضوعات النحوية، واللغوية والصرفية، وذلك على تفاوت بينهم في ذلك.

٦- اتفقوا جميعاً على إعراب الاستعاذة، وبيان معنى لفظة (آمين)، مع أنهما ليسا من القرآن.

٧- اتفقوا على استعمال أسلوب الحوار الذي يعتمد السؤال والجواب، على تفاوت بينهم من حيث الكثرة والقلة.

ثانياً: ما كان دون الإجماع:

١- اتفق جلهم، ماعدا الإسفراييني، على الاختصار والإيجاز.

٢- اتفق الإسفراييني وابن المنفلوطي، وابن النجار على كثرة التفريع، بحيث لا يكاد يشعر القارئ أنه يقرأ كتاباً في إعراب الفاتحة.

٣- اتفق الإسفراييني وابن المنفلوطي على تجريد كتابيهما من الموضوعات التي لا علاقة لها بالنحو الخالص.

٤- اتفق ابن النجار مع مؤلف الإفصاح على الخروج عن الموضوع الذي هو الإعراب إلى أمور أخرى شرعية.

٥- اتفق ابن خالويه، والإسفراييني، وابن النجار على تعليل المسائل الخلافية، وكان الأكثر تميزاً في هذا الباب الإسفراييني.

ثالثاً: التميز والاختلاف، وهو ما تفرد به أحدهم دون غيره.

ابن خالويه:

- تفرد بالتركيز على الأمور اللغوية وبيان معاني ألفاظ الفاتحة ودلالاتها، والألفاظ الغريبة التي تعرض له، أكثر من النحو.
- تفرد في التقدم، فهو أول من خص سورة الفاتحة بالإعراب، حَسْبَ ما رأيته من خلال بحثي في هذا الباب.

الإسفراييني:

- تفرد بالنص على تجريد كتابه من أي مسألة لا علاقة لها تعلقاً تاماً بالنحو العربي،

- تفرد في تعليل الكثير من المسائل النحوية الدقيقة، والتي هي موضع خلاف بين العلماء وأبدى فيها رأياً .
- تفرد كتابه بالسعة والشمول ودقة التخصص، فهو أكبر هذه المجموعة، وقد يعادلها مجتمعة.
- تفرد في وضع فهرس شامل لجميع الموضوعات النحوية التي عالجها.

ابن المنفلوطي:

- تفرد في عدم ذكر اسم أي إنسان، سواء كان عالماً، أو شاعراً أو غير ذلك عدا، رسول الله، صلى الله عليه وسلم. ويلاحظ تعمده في ذلك ولاسيما أسماء الشعراء، فلم يذكر حتى كلمة شاعر، وكان الأمر يقتضي ذلك أحياناً.
- تفرد بالتركيز على قواعد النحو الضرورية التي تفيد طالب العربية غير المختص، مع تلخيص كتابه من أي مسألة خلافية.
- تفرد في غياب شخصيته غياباً تاماً، فلا تكاد تلمح.
- جمع في عرض مادته بين منهج النحاة التقليدي، ومنهج معربي الفاتحة. إذ سرد الكثير من أبواب النحو متتابعة كما هي عليه في كتب النحاة التقليدية، بعد أن يلج إلى بعض أبوابه الرئيسة من خلال ألفاظ الفاتحة.

ابن النجار:

- امتاز بوضع الكثير من القواعد والفوائد، عقب شرحه للموضوعات وبيان القول فيها.
- تميز بكثرة تنوع الموضوعات التي تطرّق لها، إذ جعل كتابه أشبه بحديقة غَنَّاء، تريح القارئ، وتشدّه لطول المُكث.

مؤلف الإفصاح:

- تميز بالتركيز على تفسير ألفاظ الفاتحة، متخذاً من علوم العربية: نحوها وصرفها، وبلاغتها، سبيلاً لذلك، على عكس الكتب المتقدمة التي اتخذت من الفاتحة سبيلاً لفهم النحو.
- تميز بغياب الشاهد الشعري تماماً من كتابه.
- تميز بنسبة أقوال العلماء إلى أصحابها، والتصريح غالباً بأسماء الكتب التي نقل منها.
- تميز كتابه بظهور بعض ملامح التصوف والجدل المنطقي.

والخلاصة:إن مؤلفي هذه الكتب سلكوا طريقاً واحداً للوصول إلى غاياتهم، فما كان من توافق في مناهجهم فبسبب وحدة الطريق، وما كان من تفاوت واختلاف فبسبب اختلاف الغايات والأهداف، فضلاً عن تفاوت ثقافاتهم، ومتطلبات عصورهم.

الخـاتمـة

وفي الختام، وبعد حمد الله، والصلاة على رسوله الكريم، أقول: لعل من أهم ما توصل إليه هذا البحث أنه كشف النقاب عن منهج متميز من مناهج التأليف النحوي، بطريقة لم نألفها في غير هذا النوع من الكتب، فهي بمثابة حلقة وصل بين كتب النحو التي قعّدت للنحو بعيداً عن القرآن، أو أنها اعتمدت عليه على استحياء، وبين كتب المعاني والتفسير التي اتخذت من النحو أداة لتفسير كلمات القرآن وبيان معانيها، وكأن لسان حال هؤلاء الطائفة من المؤلفين يقول : ليس من الصعب أن نشرح ونبيِّن جميع قواعد النحو العربي من خلال سورة واحدة من القرآن، وبهذا يكون هذا البحث، بفضل الله، قد وقف على هذه الحلقة المفقودة، ونبَّه عليها.

ومن نتائجه أيضاً أن نبه على وجود طائفة من كتب النحو القرآني، إذا صح التعبير، لا تدلّ أسماؤها دلالة واضحة على فحواها، لذا فهي في منأى عن متناول أيدي الباحثين، لأن غير الناظر فيها، يعتقد أنها مجرد إعراب لألفاظ الفاتحة بالمفهوم الذي نعرفه اليوم، في حين أن ثلاثة منها كتب تامة في النحو العربي، ولكل واحد منها خصوصية لا يغني عنها الآخر.

ثم إني ومن خلال هذا البحث وجدت أن هذه المجموعة من الكتب تفيد ثلاث فئات من أهل العلم وطلابه، الفئة الأولى: وهم العامة، لتعلقها بسورة الفاتحة التي تهم كل مسلم، وهؤلاء يجدون بغيتهم فيما شاءوا من هذه الكتب. والفئة الثانية: وهم طلاب العربية غير المختصين الذين لا يريدون من العربية غير ما يقوِّم لسانهم، ويسدد بنانهم، وهذه الفئة تجد ضالتها عند ابن النَّجار، و ابن المنفلوطي، والفئة الثالثة: وهم أهل

الاختصاص، وهؤلاء يجدون ضالتهم عند ابن خالويه إذا ما راموا اللغة والمعاني، وعند الإسفراييني إذا ما راموا دقائق الأمور في مسائل الخلاف النحوي.

وبناء على ما تقدّم فإني أوصي طلاب العربية والباحثين في ميدانها الالتفات إلى هذه الطائفة من المؤلفات نظراً لأهميتها، كما أوصي بأهمية البحث عن مثيلاتها من كتب التراث، ولاسيما (الواضحة في إعراب الفاتحة) لعبد اللطيف البغدادي، الذي لا يزال في عداد المفقودات.

كما أنه من المفيد هنا أن نلفت أنظار الباحثين في علوم القرآن والتفسير إلى ضرورة دراسة الكتب التي تفردت بتفسير سورة الفاتحة في رسالة جامعية، تحت عنوان (كتب تفسير الفاتحة بيان وتأصيل)، ذلك لكثرة ما في هذا الباب من المخطوطات التي لا زالت تنتظر من يكشف النقاب عنها، ويلقي عليها الضوء من الباحثين والمهتمين.

وختاماً فالله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعيننا على خدمة كتابه العظيم، و التمسك بنهجه القيم، إنه أكرم مسؤول، وأفضل مأمول.

قائمة المصادر والمراجع

- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: د. مزيد إسماعيل نعيم، ورفائيل أنيس مرجان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، مجلد ٢٨، العدد ١/ ٢٠٠٦م.
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨م.
- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ت ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- إعراب أم الكتاب (مخطوط): ابن المنفلوطي، ولي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبرهيم بن يوسف العثماني الديباجي، ت ٧٤٤هـ. مصورتي.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، الحسين بن أحمد،ت ٣٧٠هـ، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، الحسين بن أحمد الهمذاني النحوي، ت ٣٧٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، (ت١٣٩٦هـ)، ط٧، دار العلم

للملايين، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل، ت ٨٤١هـ، تحقيق : علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- الإفصاح (مخطوط) : أمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، المتوفى بعد سنة ١١٤٩هـ. مصورة عن نسخة الأصل المحفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض، رقم (١٧٧).
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٥- ١٩٧٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت ٣٣٧هـ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة ١٩٥٩م.
- البديع: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، تحقيق: الدكتور جايد زيدان مخلف، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢م.
- التحرير والتنوير: محمد طاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: الدكتور حسن الملخ، والدكتورة سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ت ٧٥٤، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير الطبري: أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : القرطبي، محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ، تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران: ابن الحمصي، أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري، ت بعد ٩٢٤هـ، تحقيق: عبد العزيز فياض حرفوش، دار النفائس، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضمية، دار الحديث، القاهرة.
- الدرر في شرح الإيجاز: قطب الدين الكيذري، محمد بن الحسين، تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، نادي مكة الثقافي الأدبي، ١٣٢٥هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، ت ٨٥٢هـ، تحقيق، محمد عبد المعيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦هـ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ابن معصوم الحسيني، علي بن أحمد بن معصوم، ت ١١١٩هـ، قطر، الدوحة، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي (ت١٠٨٩هـ)، مكتبة القدس، القاهرة، ١٩٥٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي، الهمداني، ت ٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت٧٦١هـ، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، ط١، دمشق، ١٩٨٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، محمد بن الرحمن بن محمد، ت ٩٠٣هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، ت ٨٥١هـ، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤٠٧هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، عبد الوهاب بن علي، ت ٧٧١هـ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، دار الهجرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- طبقات الفقهاء الشافيعة: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، ت ٦٤٣هـ. تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٢م.
- طبقات القراء: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: الدكتور أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن محمد بن أحمد

بن عمر، ت ٧٥١هـ، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٤م.
- ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء: عبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العلمي العراقي، جمادى الأخرة، ١٤٠٦هـ - آذار ١٩٨٦م.
- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت ٣٢٥هـ، تحقيق: الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- علم إعراب القرآن تأصيل وبيان: الدكتور يوسف بن خلف العيساوي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣ هـ، تحقيق: برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣م.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة: تاج الدين الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ. تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، مطبوعات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.
- الفهرست : ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت ٣٨٠هـ، تحقيق: رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم،

مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط٢، ١٩٧٨م.

- القواعد الحسان في إعراب أم القرآن: ابن النجار، محمد بن أحمد بن داود الدمشقي، ت ٨٦٧هـ، مخطوط. مصورتي.
- كتاب الكليات: أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، ت ١٠٩٤هـ، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، ت١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- لباب الإعراب: تاج الدين الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ، تحقيق: الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت ٢١٠هـ، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٨٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، وزارة الأوقاف،

القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني، وزارة الأوقاف في قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٤م.
- المستنير في القراءات العشر: ابن سِوَار البغدادي، أحمد بن علي بن عبيد الله، ت٤٩٦هـ، تحقيق: الدكتور عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات: ابن القاصح علي بن عثمان بن محمد، ت٨٠١هـ، تحقيق: الدكتور عطية أحمد محمد الوهيبي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، ت ٣٣٨هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، مصورة عن طبعة مصر ١٩٥٥ – ١٩٧٢م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) : ياقوت الحموي، ت

٦٢٦هـ، دار المأمون، القاهرة، ١٣٥٥هـ.

- معجم الدراسات القرآنية: الدكتورة ابتسام مرهون الصفار، جامعة بغداد، ١٩٨٤م.
- معجم مصنفات القرآن الكريم: الدكتور علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ، تحقيق: الدكتور مازن المباك، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفتاح السعادة: طاش كبري زاده، القاهرة، ١٩٦٨م.
- مفردة الحسن البصري: أبو علي الأهوازي، الحسن بن علي بن إبراهيم، ت ٤٤٦هـ، تحقيق: الدكتور عمار أمين الددّو، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثاني، السنة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المقتصد في شرح الإيضاح : الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ت ٤٧١هـ، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
- المنصف في التصريف: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.
- النكت في القرآن: علي بن فضال المجاشعي، ت ٤٧٩هـ، تحقيق: الدكتور إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي،

إستانبول، ١٩٥٥م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

نسخ القرآن بالسنة

إعداد

د. محمد بن سريع بن عبد الله السريع

الأستاذ بقسم القرآن الكريم وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. محمد بن سريع بن عبدالله السريع

- حصل على رسالة الدكتوراه من كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بأطروحته (غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني لأحمد بن إسماعيل الكوراني من أول سورة الأنفال إلى آخر سورة إبراهيم – دراسة وتحقيق –).
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بأطروحته (تفسير أئمة الدعوة في نجد إلى بداية القرن الرابع عشر الهجري – جمع ودراسة –).
- رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان).

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ عمران/ ١٠٢

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ النساء/ ١

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا (٧٠) يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب: ٧٠-٧١.

وبعد/

فإن مبحث النسخ من المباحث الهامة في علوم القرآن الكريم، وهو من المباحث التي لها صلة وثيقة بعلم أصول الفقه – كما لا يخفى – .

وقد تنوعت الكتابات وتعددت في القديم والحديث في هذا الموضوع، لأهميته ولتوقف معرفة الأحكام عليه ؛ تنوعت الكتابات التي تناولت الموضوع عامة أو تناولت مسائل منه .

هذا وإن من المسائل المتعلقة بالنسخ: مسألة حكم نسخ القرآن بالسنة .

وقد أحببت أن أتناولها بالعرض والدراسة .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ – صلته بالأصلين – الكتاب والسنة – .

٢ – تباين وجهات نظر أهل العلم في هذه المسألة بشكل كبير، ما بين مانع لهذا النوع من النسخ وبين مجرٍ له على عدد غير قليل من الآيات .

٣ – الرغبة الشخصية في معرفة حكم هذه المسألة .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أقوال أهل العلم في حكم نسخ القرآن الكريم بالسنة سواء منها المتواترة أو الآحاد، مع بيان القول الراجح بحسب اجتهاد الباحث .

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس .

- المقدمة: وبينت فيها أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، وخطته والمنهج في كتابته .
- المبحث الأول: وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تعريف النسخ .

المطلب الثاني: مفهوم النسخ عند السلف .

المطلب الثالث: أقسام النسخ .

- المبحث الثاني: حكم نسخ القرآن بالسنة .
- الخاتمة: وبينت فيها أهم نتائج البحث .
- الفهارس: ١- فهرس المراجع .
  ٢- فهرس الموضوعات .

منهج البحث:

أسلك في هذا البحث المنهج المقارن، حيث أجمع أقوال أهل العلم مع أدلتها في مسألة (نسخ القرآن الكريم بالسنة) ثم أقارن بينها حتى أصل إلى القول الأقرب للصواب إن شاء الله، متبعاً في الكتابة الخطوات التالية:

١- خرجت الآيات القرآنية من سورها، مبيناً أرقامها .
٢- خرجت الأحاديث النبوية من كتب السنة، وإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منها .
٣- خرجت الآثار من مصادرها الأصلية .
٤- وثقت الأقوال والنقول عن أصحابها من مصادرها الأصلية .
٥- لم أترجم للأعلام طلباً للاختصار .
٦- أخرت ذكر بيانات المراجع إلى فهرس المراجع طلباً للاختصار .

هذا وأسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعل عملنا صالحاً، ولوجهه خالصاً، وأن يرزقنا فيه السداد، ويهدينا للصواب .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول:

المطلب الأول: تعريف النســخ .

المطلب الثاني: مفهوم النسخ عند السلف .

المطلب الثالث: أقسام النســخ .

المطلب الأول: تعريف النسـخ

في اللغة:

قال في القاموس: " نسخه كمنعه، أزاله وغيَّره وأبطله، وأقام شيئاً مقامه"[1] .

وفي اللسان: " والنسخ إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه " [2].

والنسخ في اللغة يطلق على أمرين:

الأول: نقل الشيء وتحويله من موضع إلى آخر مع بقائه هو في نفسه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الجاثية / ٢٩ .

الثاني: إزالة الشيء وإبطاله، كما تقول: نسخت الشمس الظل ونسخت الريح الأثر، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الحج / ٥٢

قال ابن حزم: " النسخ في اللغة موضوع بإزاء معنيين:

أحدهما: الزوال على جهة الانعدام .

والثاني: على جهة الانتقال " [3].

---

(١) القاموس المحيط (ص٣٣٤) (نسخ) .

(٢) لسان العرب (٣/ ٦١) (نسخ) .

(٣) الناسخ والمنسوخ (ص٦) .

وفي المفردات: " النسخ: إزالة الشيء بشيء يتعقبه كنسخ الشمس الظل والظل الشمس والشيب الشباب "[(١)].

النسخ في الاصطلاح:

تنوعت عبارات العلماء – رحمهم الله تعالى – في تعريف النسخ وبيان المراد به، ولن أستقصي تعريفاتهم[(٢)]، إذ هذا ليس من هدف البحث، لكنني أذكر ما أراه أقربها إلى الصواب والله ولي التوفيق .

أما تعريف النسخ في الاصطلاح عند العلماء فهو:

رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بخطاب شرعي متراخ عنه .

محترزات التعريف:

قولنا: " رفع حكم دليل شرعي " يخرج رفع الحكم العقلي أو البراءة الأصلية[(٣)] ونحوها، فإن رفعها لا يعد نسخاً ؛ لأن هذه البراءة ونحوها لا تعتبر حكماً شرعياً .

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن (ص٤٩٠) (نسخ) .

(٢) انظر في تعريف النسخ: الناسخ والمنسوخ لابن حزم (ص٧)، أحكام القرآن للجصاص (١/ ٥٩)، شرح الكوكب المنير (٣/ ٥٢٥)، المحصول (١/ ٤٤٣)، مناهل العرفان (٢/ ٧٢)، أحكام النسخ في الشريعة الإسلامية (ص١٠)، النسخ في القرآن الكريم مصطفى زيد الفقرة ١٢ وما بعدها، أصول الفقه لابن عثيمين (ص٧٧)، المهذب في أصول الفقه (٢/ ٥٣٠) .

(٣) البراءة الأصلية: نفي العدم الأصلي المعلوم، مثل براءة الذمة من التكاليف حتى يقوم الدليل على التكليف بأمر من الأمور .
انظر: روضة الناظر (٢/ ٥٠٤)، الإحكام للآمدي (٤/ ١٢٩)، المسودة (ص٤٨٨) .

ومثال ذلك: استباحة الناس الخمر في أول الإسلام، فإذا رفعت هذه الاستباحة فإن هذا الرفع لا يعتبر نسخاً، لأن الحكم السابق لم يثبت بدليل شرعي وإنما بالبراءة الأصلية .

قولنا: " أو لفظه " أي لفظ الدليل الشرعي، لأن النسخ إما أن يكون للحكم دون اللفظ أو بالعكس، أو لها جميعاً [1] .

قولنا: " بخطاب شرعي " يخرج غير الخطاب الشرعي من العقلي والعرفي والإجماع والقياس ونحو ذلك فإنها غير رافعة ولا ناسخة للحكم، وإنما الذي ينسخ هو الخطاب الشرعي .

قولنا: " متراخ عنه " يخرج ما ليس متراخياً عنه، لأنه يكون في هذه الحالة مقيداً أو مبيناً أو غاية وليس نسخاً .

المطلب الثاني: مفهوم النسخ عند السلف

كان ما سبق هو الاصطلاح الذي استقر للنسخ عند المتأخرين، أما السلف فقد كان النسخ يطلق عندهم على ما هو أشمل من ذلك، فقد كانوا

---

(١) أكثر الذين يتعرضون لتعريف النسخ – وغالبهم من الأصوليين – لا يذكرون رفع اللفظ، مع أنهم يذكرونه ضمن أنواع النسخ، وربما كان السبب في ذلك أن مادة الدرس الأصولي هي في تقرير أدلة الأحكام، ولذا كان انصرافهم إلى تقرير ذلك في التعاريف .

ومن الذين رأيتهم نصوا على (نسخ اللفظ) في التعريف المفسر الأصولي العلامة محمد بن عثيمين، ومنه استفدت هذا القيد في التعريف، وقد كان هذا بدلالة من أخي الدكتور: محمد الشايع – حفظه الله – .

يطلقونه على تخصيص اللفظ العام وتقييد المطلق وتبيين المجمل، كما كانوا يطلقونه على المعنى الخاص الذي استقر اصطلاحا عند المتأخرين .

وإلى ذلك أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث يقول: " وفصل الخطاب أن لفظ النسخ مجمل، فالسلف كانوا يطلقونه فيما يُظن دلالة الآية عليه من عموم أو إطلاق أو غير ذلك " . أهـ[١]

ويقول ابن القيم: " مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملته تارة وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر تارة أخرى، إما بتخصيص عام أو تقييد مطلق وحمله على المقيد وتفسيره وتبيينه حتى أنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر " . أهـ[٢]

ويقول الشاطبي: " يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين. " . أهـ[٣]

ولعل من الأمثلة على اتساع مفهوم النسخ عند السلف ما قاله ابن عباس – رضي الله عنهما – في قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾الشعراء: ٢٢٤-٢٢٦، قال: هو منسوخ بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/ ١٠١) .

(٢) أعلام الموقعين (١/ ٣٥) .

(٣) الموافقات في أصول الشريعة (٣/ ١٠٨) .

ﭐﻟﺼَّٰﻠِﺤَٰﺖِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ ﴾ الشعراء :٢٢٧[1]

وعن عكرمة وطاووس قالا: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ ٢٢٤ أَلَمۡ تَرَ أَنَّهُمۡ فِي كُلِّ وَادٖ يَهِيمُونَ ٢٢٥ وَأَنَّهُمۡ يَقُولُونَ مَا لَا يَفۡعَلُونَ ﴾ فنسخ من ذلك واستثنى فقال ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [2] .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله تعالى: إن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ النور/ ٤ منسوخ بقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ ﴾ النور / ٥ [3] .

فانظر كيف أطلق ابن عباس رضي الله عنهما والقاسم بن سلام رحمه الله النسخ على الاستثناء وهذا يدل على المعنى العام الواسع الذي كانوا يعتمدونه – رحمهم الله – للنسخ[4] .

يقول د. مصطفى زيد: " كان الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون من بعدهم يرون أن النسخ هو مطلق التغيير الذي يطرأ على بعض الأحكام،

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم (٨٧١) وصححه الألباني في صحيح الأدب برقم (٦٦٨).

وانظر: الدر المنثور (١١/ ٣٢٢) .

(٢) رواه ابن جرير (١٧/ ٦٧٩) .

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص٥٣) من المقدمة .

(٤) وقد أورد الشاطبي في الموافقات (٣/ ٨١) وما بعدها جملة من الأمثلة والروايات التي تدل على أن السلف – رحمهم الله – كانوا يعتمدون هذا المعنى الواسع للنسخ ويقولون به.

فيرفعها ليحل غيره محلها، أو يخصص ما فيها من عموم أو يقيد ما فيها من إطلاق، سواء أكان النص الناسخ عندهم متصلاً بالنص المنسوخ كما في الاستثناء والتقييد أم كان منفصلاً عنه متأخراً في النزول كما في رفع الحكم السابق كاملاً – وهو النسخ عند جميع الفقهاء والأصوليين – وكما في رفع الحكم عن بعض ما يشمله العام إذا تأخر نزول المخصص " . أ.هـ[١]

إذا تقرر هذا تبين لنا مقدار الخطأ البين الذي وقع فيه بعض الباحثين حين حكم على بعض السلف بأنهم كانوا مسرفين في القول بالنسخ قبل أن يتبين مرادهم من القول بالنسخ وقبل أن يتعرف على اصطلاحهم .

المطلب الثالث: أقسام النسخ

النسخ في دورانه بين الكتاب والسنة ينقسم أقساماً – من حيث وجود الناسخ والمنسوخ في أي منها – أربعه وهي:

الأول: نسخ القرآن بالقرآن:

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗ**﴾ المجادلة :١٢.

فقد نسخت بقوله تعالى: ﴿ **ءَأَشۡفَقۡتُمۡ أَن تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَٰتٖۚ فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ** ﴾ المجادلة / ١٣ .

---

(١) النسخ في القرآن الكريم (١/ ٧٩-٨٠) الفقرة (٩٨) .

وانظر: الآيات المنسوخة في القرآن الكريم (ص١٤-١٦) .

الثاني: نسخ السنة بالسنة:

ومثال ذلك قوله ﷺ: " كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، فإنها تذكركم بالآخرة "[1].

الثالث: نسخ السنة بالقرآن:

ومثال ذلك نسخ استقبال بيت المقدس في الصلاة الثابت في السنة بقوله تعالى: ﴿ **قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ** ﴾ البقرة/ ١٤٤.

الرابع: نسخ القرآن بالسنة:

وهذا النوع مختلف فيه بين أهل العلم، وهو موضوع بحثنا هنا [2].

---

(١) رواه مسلم كتاب الصلاة ٧/ ٤٦ "نووي".

(٢) انظر أقسام النسخ في: المستصفى (١/ ١٢٤)، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، الإحكام لابن حزم (٤/ ٤٧٧)، المحصول (١/ ٤٩٥)، روضة الناظر (١/ ٣٢١)، الجامع لمسائل أصول الفقه (ص ١٥٣- ١٥٦).

المبحث الثاني: حكم نسخ القرآن بالسنة .

أقوال العلماء في المسألة

اختلف العلماء – رحمهم الله تعالى – في حكم نسخ القرآن الكريم بالسنة النبوية وبيان اختلافهم كما يلي:

القول الأول: أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة مطلقاً، وهو مذهب الشافعي رحمه الله حيث يقول: " وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب، وأن السنة لا ناسخة للكتاب، وإنما هي تابع للكتاب" . أهـ[١]

وهو قول الإمام أحمد رحمه الله في رواية عنه [٢].

واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى [٣].

قال الشاطبي: " الأحكام إذا ثبتت على المكلف فادعاء النسخ فيها لا يكون إلا بأمر محقق ؛ لأن ثبوتها على المكلف أولاً محقق، فرفعها بعد العلم بثبوتها لا يكون إلا بمعلوم محقق، ولذلك أجمع المحققون على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن ولا الخبر المتواتر ؛ لأنه رفع للمقطوع به بالمظنون"[٤].

---

(١) الرسالة (ص١٠٦) . وانظر: شرح اللمع للشيرازي (١/ ٥٠١) .

(٢) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٢/ ٣٦٩)، روضة الناظر (١/ ٣٢٢)، المسودة (ص٢٠١) .

(٣) انظر: الفتاوى (١٧/ ١٨٤) .

(٤) الموافقات (٣/ ٧٩) وانظر: النسخ في القرآن الكريم، مصطفى زيد (ص٢١٤) وما بعدها .

القول الثاني: أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة فقط، وهذا هو قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى [1].

ورواية عن الإمام أحمد اختارها أبو الخطاب رحمه الله تعالى، وهو قول المالكية[2]، وكثير من الفقهاء والأصوليين[3]، والمتكلمين من المعتزلة والأشاعرة[4].

القول الثالث: أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة مطلقاً ؛ سواء منها المتواتر أو الآحاد.

وهذا القول رواية عن أحمد ذكرها ابن عقيل في كتابه الواضح[5] وهو قول أهل الظاهر [6].

واختاره الشنقيطي[7] وابن عثيمين[8] رحمهما الله تعالى.

---

(١) انظر: كشف الأسرار (٣/ ١٨٢)، ناسخ القرآن ومنسوخه لابن البازري (ص٢٠).

(٢) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول (ص ٢٤٦).

(٣) انظر: المستصفى (١/ ١٢٤)، روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٣٢٧) (مع العلم أن ابن قدامه يرجح القول الأول)، النسخ لمصطفى زيد(ص٢١٧).

(٤) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري (١/ ٤٢٤)، والمحصول (١/ ٥١٩)، وشرح المناهج في علم الأصول (١/ ٤٧٨).

(٥) انظر: (٢٤٦/ أ) نقلاً عن العدة (٣/ ٧٨٩).

(٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٥).

(٧) انظر: مذكرة أصول الفقه (ص٨٦)، الآيات المنسوخة في القرآن الكريم للشنقيطي (ص٣٧).

(٨) انظر: أصول الفقه (ص٧٩).

الأدلـــــــة:

استدل المانعون – أصحاب القول الأول – بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ**﴾ البقرة/ ١٠٦.

والاستدلال بالآية من وجوه:

الأول: أن الله تعالى وعد بأن يأتي بخير من المنسوخ أو مثله، والسنة ليست مثل القرآن فضلاً عن أن تكون خيراً منه[١] .

الثاني: قوله تعالى: ﴿**نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ**﴾ حيث ذكر سبحانه تفرده بالإتيان، وذلك إنما يصدق على القرآن [٢].

الثالث: قوله تعالى: ﴿**أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ**﴾ حيث يدل على أن النسخ منه سبحانه لا من غيره [٣].

ثانياً: قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ**﴾ يونس / ١٥.

" فأخبر سبحانه أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى إليه، ولم يجعل له تبديله

---

(١) انظر: الرسالة / ١٠٨، روضة الناظر (١/ ٣٢٤)، الإتقان (٤/ ١٤٣٧).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ١٥٦)، والمحصول (١/ ٥٢٣).

(٣) انظر: العدة (٣/ ٧٩٠).

من تلقاء نفسه " [1].

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ الرعد/ ٣٩، فأسند المحو - سبحانه - والإثبات لنفسه، وهذا يصدق على القرآن الكريم الذي هو كلامه [2].

رابعاً: قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل/ ٤٤، فالسنة مبينة للقرآن، والمبين لا يكون ناسخاً [3].

خامساً: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ

---

(١) الرسالة / ١٠٧ .

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٧) .

وقد اختلف المفسرون في المراد بهذه الآية على أقوال:

فقيل: هو الناسخ والمنسوخ، روي هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والقرظي وغيرهم .

وقيل: أنه الرزق والأجل والسعادة والشقاوة، وبه قال عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وأبو وائل والضحاك وغيرهم .

وقيل: يمحو من ذنوب عباده ما يشاء فيغفرها، ويثبت ما يشاء فلا يغفرها، وبه قال عكرمة .

وقيل: يمحو من ديوان الحفظة ما ليس فيه ثواب ولا عقاب، روي عن ابن عباس وبه قال الكلبي والفراء .

انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٦٦)، تفسير الطبري (١٣/ ٥٥٩)، تفسير البغوي (٤/ ٣٢٥)، زاد المسير(٤/ ٣٣٨) .

(٣) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ١٥٦) .

ﭐلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ النحل/ ١٠١-١٠٢.

فأخبر سبحانه أنه إنما يبدل الآية بالآية الأخرى لا بالسنة، فدل هذا على أن السنة لا تنسخ القرآن [١].

سادساً: ما روي عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كلامي لا ينسخ كلام الله، وكلام الله ينسخ بعضه بعضاً "[٢]

قالوا: " وهذا نص " [٣] في المسألة فوجب الرجوع إليه [٤].

سابعاً: أن السنة أضعف من القرآن من وجهين:

الأول: أن القرآن فيه إعجاز، وليست السنة كذلك .

الثاني: أن القرآن في قراءته ثواب وليست السنة كذلك [٥].

وإذا ثبت أنها أضعف فلا تقوى على نسخه ولا يصح ذلك .

وأما المجيزون، أصحاب القولين الثاني والثالث، فاستدلوا بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ** ﴾ النجم/ ٣-٤.

فبين أن السنة وحي كما أن الكتاب وحي، والأدلة المثبتة للنسخ إنما فيها اشتراط كون النسخ وحيا لا شيء آخر [٦].

---

(١) انظر: الرسالة / ١٠٨ والإحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٧) .

(٢) يأتي تخريجه قريباً .

(٣) العدة (٣/ ٧٩٤) .

(٤) انظر: روضة الناظر (١/ ٣٢٤) .

(٥) انظر: العدة (٣/ ٧٩٣) .

(٦) انظر: الإتقان (٤/ ١٤٣٧)، أصول الفقه وابن تيمية (٢/ ٥٣٩) .

ثانياً: الوقوع، وهو دليل الجواز وزيادة:

أ- نسخ آية الوصية، وهي قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ البقرة/ ١٨٠ بقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " [(١)].

نسخ إباحة كل ذي ناب من السباع ونحوها المنصوص عليها بالحصر الصريح في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ الأنعام: ١٤٥..

بالسنة في مثل قوله صلى الله عليه وسلم: " كل ذي ناب من السباع فأكله حرام " [(٢)].

جـ - نسخ الحبس والإيذاء الثابت بقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي

---

(١) أخرجه أبو داود كتاب الوصايا (٨/ ٧٢) "عون"، الترمذي في الوصايا (٦/ ٣٠٩) "تحفه" وانظر: الناسخ والمنسوخ للمقري (ص٤٠) .

(٢) رواه مسلم، كتاب الصيد، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع (رقم ١٩٣٣) . وانظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٧٦٤)، الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١١٦)، مذكرة أصول الفقه (ص٨٦)، الآيات المنسوخة في القرآن الكريم (ص٣٩) .

ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ﴿١٥﴾ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا ﴾ النساء/ ١٥-١٦ بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة رضي الله عنه: " خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ".

وقد أجاب المانعون عن أدلة هؤلاء فقالوا:

أولاً: أما آية الوصية فقد رفعت ونسخت بآية المواريث لا بهذا الحديث، وجاء الحديث بعد ذلك مؤكداً ومبيناً لا مؤسساً للحكم[١]، وقد روي ذلك عن ابن عمر وأبي موسى وسعيد بن المسيب والحسن ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وغيرهم[٢].

ثانياً: وأما قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ﴾ الآية، وقوله صلى الله عليه وسلم: " كل ذي ناب من السباع فأكله حرام " فليس هذا من النسخ، بل هو زيادة حكم من الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، ونظيره تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها مع قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ النساء/ ٢٤[٣]

أو هو من قبيل التخصيص، وتخصيص المتواتر بالآحاد لا مانع منه[٤].

---

(١) انظر: روضة الناظر (١/ ٣٢٥).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (٢/ ٦٩)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٦٨).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٧٦٦)، الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١١٦).

(٤) انظر: الآيات المنسوخة في القرآن الكريم (ص٤٠).

ثالثاً: وأما آية الحبس والإيذاء فليس فيها نسخ، وإنما فيها الأمر بالإمساك إلى الغاية، وهي حتى يجعل الله لهن سبيلاً، وليس ذلك بنسخ[1].

وعلى فرض نسخها فهي منسوخة بآية قد نسخ لفظها وبقي حكمها، وهي ما ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قال: " كان فيما أنزل آية الرجم فقرأناها ووعيناها وعقلناها، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده" .[2][3]

القول الراجح ومناقشة الأدلة

لعل القول الراجح - والله أعلم - القول بجواز نسخ القرآن بالسنة، وأما أدلة المانعين فيجاب عنها بما يلي:

الدليل الأول: الوجه الأول: أن قصر الخيرية على اللفظ فقط هو من التحكم، بل الخيرية عامة فقد تكون في اللفظ، وقد تكون في غيره كالأصلح في التكليف أو الأنفع في الثواب أو الأخف في الحكم أو الأكمل في التشريع، وهي كلها خيرية داخلة في الآية[4].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: " ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ يقول: خير لكم في المنفعة وأرفق بكم "[5].

---

(1) انظر: روضة الناظر ٣/ ٣٢٥.

(2) رواه البخاري كتاب الحدود ١٢/ ١٤٤"فتح"، ومسلم في الحدود ١١/ ١٩١"نووي".

(3) انظر: أصول الفقه وابن تيمية ٢/ ٥٤٧.

(4) انظر: المحصول (١/ ٥٢٧) .

(5) رواه ابن جرير (٢/ ٣٩٩) .

وقال قتادة: " ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ يقول: آية فيها تخفيف، فيها رخصة، فيها أمر، فيها نهي " [(١)].

وأما الوجه الثاني والثالث فيقال: بأننا لا ننازع بأن الناسخ جاء من الله تعالى، وهو وحي، ولكنه على لسان رسول الله ﷺ وهو السنة وهو داخل في اللفظ،ومن ادعى عدم دخوله فعليه الدليل، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ النجم/ ٣-٤[(٢)] .

الدليل الثاني: وهو احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ الآية ، يونس/ ١٥ .

فأجاب عنه ابن حزم رحمه الله تعالى فقال: " وهذا لا حجة فيه ؛ لأننا لم نقل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدله من تلقاء نفسه، وقائل هذا كافر، وإنما نقول: إنه عليه السلام بدله بوحي من عند الله تعالى، كما قال آمراً له أن يقول: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ الأنعام/ ٥٠ فصح بهذا أيضاً جواز نسخ الوحي بالوحي، والسنة وحي فجائز نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن " . أهـ [(٣)].

وقال إمام الحرمين رحمه الله تعالى في معرض الرد على من استدل بهذه الآية: " قيل لهم: هذه الآية بأن تكون دليلا عليكم أولى، فإنه صلى الله عليه

---

(١) رواه ابن جرير (الموضع السابق) .

(٢) انظر: المحصول (١/ ٥٢٨) .

(٣) الإحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٥)، وراجع: المحصول (١/ ٥٢٨) .

وسلم يبين أنه لا ينسخ القرآن من تلقاء نفسه، وإنما متبع للوحي فدل ذلك على غير ما تعتقده نفياً وإثباتاً فإنا نقول: لا يقول صلى الله عليه وسلم في إثبات الشرائع من تلقاء نفسه وإنما يقول ما يقول عن الله مبلغاً ما ثبت من أوامره لديه وحياً، فبطل استرواحهم إلى هذه الآية " . أهـ[1].

الدليل الثالث: وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ الآية، الرعد/ ٣٩

فيجاب عنه: بأن هذا لا وجه له ؛ لأننا جميعاً نقول بأن الناسخ هو الله تعالى، وهو الآمر لرسوله صلى الله عليه وسلم المنزل له ذلك، فهو سبحانه الذي يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء لا خلاف في ذلك، والناسخ قد يكون قرآناً أو يكون سنة إذ هي وحي منزل من الله تعالى .

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: " وهذه الآية حجة لنا عليهم في أنه تعالى يمحو ما يشاء بما شاء على العموم، ويدخل في ذلك السنة والقرآن " . أهـ[2].

الدليل الرابع: وأما قولهم إن السنة مبينة لا ناسخة استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل / ٤٤ .

فيجاب عنه: بأن البيان بالمفهوم الشرعي الوارد في النصوص يشمل النسخ إذ هو معنى عام يشمل كل بيان من تخصيص وتقييد وتوضيح ونسخ وتفسير ونحو ذلك .

---

(١) التلخيص (٢/ ٨٩٤) .

(٢) الإحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٧) .

أما إن أرادوا بالبيان[١] المعنى الاصطلاحي الذي هو قسيم الإجمال فهذه محاكمة للنصوص بالاصطلاح الحادث فلا يسلم ذلك [٢].

الدليل الخامس: وأما قولهم أن الآية لا تبدل إلا بآية لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾ النحل/ ١٠١-١٠٢ .

فقد قال ابن حزم رحمه الله تعالى: " وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه لم يقل تعالى: إني لا أبدل آية إلا مكان آية، وإنما قال لنا: إنه يبدل آية مكان آية . ونحن لم ننكر ذلك بل أثبتناه، وقلنا: إنه يبدل آية ويفعل أيضاً غير ذلك وهو تبديل وحي غير متلو مكان آية ببراهين أخرى " . أهـ [٣].

الدليل السادس: وأما حديث جابر رضي الله عنه فلا تقوم بمثله حجة فقد حكم عليه الإمام الذهبي رحمه الله بالوضع، لأن فيه محمد بن داود القنطري[٤]وهو هالك، قال رحمه الله في الميزان: " تفرد به القنطري وبالذي قبله، وهما موضوعان " . أهـ [٥].

---

(١) المجمل: ما احتمل أمرين لامزيه لأحدهما على الآخر . كالألفاظ المشتركة مثل العين ونحوها .
المبين: الدليل الذي يتوصل به إلى إخراج الشيء من الإشكال إلى الوضوح .
ولهما تعاريف أخرى . انظر: الروضة (٢/ ٥٧٠ وَ٥٨٠) .

(٢) راجع الإحكام للآمدي (٣/ ١٥٢) .

(٣) الإحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٧) .

(٤) محمد بن داوود القنطري، روى عنه آدم بن أبي إياس وجبرون بن واقد، وعنه: القاسم بن زكريا وابن صاعد، توفي عام ٢٥٨هـ .
انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٤٠)، لسان الميزان (٥/ ١٦١) .

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٣٨٨) .

وفيه أيضاً جبرون بن واقد الأفريقي[١]قال عنه الذهبي: " متهم " [٢].

قال في الكامل عن هذا الحديث: " إنه حديث منكر" [٣].

الدليل السابع: أما قولهم إن السنة أضعف من القرآن .. الخ فيجاب عنه: بأننا لا ننازع في أفضلية القرآن على السنة، وأنه مقدم لهذه الوجوه وغيرها، ولكن هذه الوجوه غير مؤثرة في النزاع، وكون السنة أضعف لهذه الوجوه لا يمنع العمل بها ونسخ الكتاب بها ما دامت وحياً، فهذا الاحتجاج خارج محل النزاع .

ثم إنها وإن كانت فارقته في هذه الوجوه إلا أنهما يستويان في أنهما جميعاً من الله تعالى، وفي وجوب الطاعة لها جميعاً، كما قال تعالى: ﴿ **مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ** ﴾ النساء / ٨٠ وقال سبحانه: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ** ﴾ النساء/ ٥٩ وغير ذلك [٤].

الرد على اعتراضات المانعين على أدلة المجيزين

وبهذه الإجابات يتبين لنا رجحان القول بجواز نسخ القرآن بالسنة، وأما

---

(١)جبرون بن واقد الافريقي، أبو عباد، من أهل المغرب، روى عن مخلد بن حسين وابن عيينة، روى عنه محمد بن داوود وغيره .

انظر: الكامل (٢/ ١٨٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٨٧) .

(٢) الميزان (١/ ٣٨٧) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال(٢/ ١٨٠) .

وانظر: مذكرة أصول الفقه (ص٨٥) .

(٤) انظر: الإحكام لابن حزم (٤/ ٥٠٦) .

إجابة المانعين عن أدلة المجيزين فهي كما يلي:

أما جوابهم عن آية الوصية وأن الناسخ لها إنما هو آية المواريث والحديث إنما هو مبين للناسخ وليس ناسخاً، فالحق أن كل فريق يتجاذب المسألة إلى صفه، ولم يتبين لي –حسب علمي القاصر – فيها شيء، فهي محتملة .

أقصد أنه من المحتمل أن تكون آية المواريث هي الناسخة وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أكد الحكم وفسره وزاده وضوحاً وبياناً .

كما أنه من المحتمل أن تكون آية المواريث لم تتعرض لقضية الوصية مطلقاً، وإنما فيها بيان أنصبة الورثة فلما نزلت الآية بتحديد ذلك جاء نسخ الوصية بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

فالناسخ قد يكون هو آية المواريث بذاتها وقد يكون هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بت الحكم بعد أن نزلت أنصبة المواريث فقال: "إن الله أعطى كل ذي حق حقه" ثم نسخ صلى الله عليه وسلم الحكم السابق في آية الوصية فقال: " فلا وصية لوارث "[1] .

ومثله ما يقال من نسخ قوله تعالى: ﴿ **قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ** ﴾ الآية ، فإنه ليس بصريح بحيث لا يمكن حمله على غير النسخ .

وأما حديث عبادة رضي الله عنه في حد الزنا فهو ظاهر في نسخ آية الحبس والإيذاء والله أعلم .

---

(١) سبق تخريجه .

وأما اعتراضهم على ذلك بأن الآية كانت مغياة فلا يصح، لأن الحكم المغيا كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾البقرة/ ١٨٧ يختلف عن محل النزاع فتلك عبادة مستمرة متكررة محددة بوقت معين، أما آية الحبس الإيذاء فقد أفادت حكماً يعمل به حتى يأتي ما ينسخه ويغيره، واستمر العمل بالآية ولم يرفع حتى جاء الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم فغيَّر الحكم وبدله، فدلَّ على أن الناسخ هو الحديث .

ثم " لو سلمنا ما قيل من أنه غاية أليس النسخ: هو رفع الحكم الشرعي الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه، و أليس الحكم الأول في الآية واجباً العمل به ما لم يأت ما يرفعه، وإذا جاء نص يرفعه ويزيله وجب المصير إليه وترك الأول، وإذا كان الأمر كذلك فإن حكم الحبس والأذى قد رُفع وأزيل بنص قول الرسول صلى الله عليه وسلم " خذوا عني خذوا عني ..الحديث " [(١)]فأنتم تسمونه غاية ونحن نسميه نسخاً والحقيقة واحدة" [(٢)].

وأما قولهم إن الناسخ له آية نسخ لفظها فإن هذا تهرب عن النسخ بالسنة ليس له داع، وذلك لأن حديث عبادة صريح في النسخ، وقد قال صلى الله عليه وسلم في صدره: " خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا " فلو لم يكن النسخ قد ورد بهذا الحديث لم يكن لهذه الجملة فائدة ولكانت لغواً وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم منزه عن اللغو .

(١) سبق تخريجه.

(٢) أصول الفقه وابن تيمية (٢/ ٥٤٩) .

وبهذا يتضح أن آية الحبس والإيذاء قد نسخها حديث عبادة رضي الله عنه وهذا هو الصحيح والله أعلم، وبه يتبين جواز نسخ القرآن بالسنة وأن هذا لا يعارض الأدلة ولا يقدح في قدسية القرآن .

وقد قال إمام الحرمين: " إذا سلمت جوازه– أي جواز نسخ القرآن بالسنة– وأورد عليك ما ظاهره نسخ القرآن بالسنة فينبغي أن لا تحمله على الوجوه البعيدة " . أهـ [١].

هل يشترط التواتر في الناسخ ؟

إذا ترجح لدينا جواز نسخ القرآن بالسنة فيبقى الخلاف بعد ذلك بين أصحاب القولين الثاني والثالث، أي هل يشترط في الناسخ من السنة التواتر أم أنه لا فرق بين المتواتر والآحاد ؟ منع من ذلك جماعات من أهل العلم، وحجتهم في ذلك أن القرآن الكريم قطعي، والآحاد ظني، والظني لا ينسخ القطعي [٢].

والصحيح والله أعلم: أنه لا فرق بين المتواتر والآحاد ؛ لأن الجميع وحي ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح فوجب العمل به والمصير إليه .

" والتواتر شيء زائد على الثبوت، ومادام الأمران مشتركين في الصحة المطلقة فما المانع من رفع أحدهما الآخر " [٣].

---

(١) التلخيص (٢/ ٨٩٥) .

(٢) انظر: الموافقات (٣/ ٧٩) .

(٣) الآيات المنسوخة في القرآن الكريم (ص٤١) .

والعمل بخبر الواحد أصل عظيم قال به الأئمة المحققون من علماء الأمة[1]، وليس مع من فرق بين المتواتر والآحاد في الفروع أو الاعتقاد دليل قاطع يجب المصير إليه، وقد تظاهرت الدلائل الشرعية على وجوب العمل به والانقياد لحكمه .

قال الإمام البخاري في صحيحه: " كتاب أخبار الآحاد . باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الآذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام . وقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية . وقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾ . وكيف بعث النبي صلى الله عليه وسلم أمراءه واحداً بعد واحد فإن سها أحد منهم رُدَّ إلى السنة ". أهـ [2].

قال ابن حجر: " وقد شاع فاشياً عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير نكير فاقتضى الاتفاق منهم على القبول " . أهـ [3].

قال ابن قدامه رحمه الله تعالى في الاستدلال على قبول خبر الواحد:

ولنا دليلان قاطعان:

أحدهما: إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قبوله، فإنه قد اشتهر

---

(١) راجع المسودة في أصول الفقه (٢/ ٥٥٦) .

(٢) صحيح البخاري، كتاب أخبار الآحاد (١٣/ ٢٣١) فتح الباري) .

(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٣٤) .

ذلك عنهم في وقائع لا تنحصر، إن لم يتواتر آحادها حصل العلم بمجموعها . ثم أخذ في سرد الوقائع عنهم في قبول خبر الواحد .

ثم قال: **الدليل الثاني**:

ما تواتر من إنفاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراءه ورسله وقضاته وسعاته إلى الأطراف لتبليغ الأحكام والقضاء وأخذ الصدقات وتبليغ الرسالة، ومن المعلوم أنه كان يجب عليهم تلقي ذلك بالقبول ليكون مفيداً،والنبي صلى الله عليه وسلم مأمور بتبليغ الرسالة ولم يكن ليبلغها بمن لا يكتفي به "[1]

وقال الشنقيطي: " التحقيق الذي لا شك فيه هو جواز وقوع نسخ المتواتر بالآحاد الصحيحة الثابت تأخيرها عنه، والدليل: الوقوع .

أما قولهم أن المتواتر أقوى من الآحاد، والأقوى لا يُرفع بما هو دونه فإنهم قد غلطوا غلطاً عظيماً مع كثرتهم وعلمهم، وإيضاح ذلك: أنه لا تعارض البتة بين خبرين مختلفي التاريخ لإمكان صدق كل منهما في وقته، وقد أجمع جميع النظار أنه لا يلزم التناقض بين القضيتين إلا إذا اتحد زمنهما، أما إن اختلفا فيجوز صدق كل منهما في وقتها، فلو قلت: النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس . وقلت أيضاً: لم يصل إلى بيت المقدس، وعنيت بالأولى ما قبل النسخ وبالثانية ما بعده لكانت كل منهما صادقة في وقتها " . أهـ [2].

(١) روضة الناظر (١/ ٣٧٠) .

(٢) مذكرة أصول الفقه ٨٦ .

وبهذا يتبين لنا أن خبر الواحد إذا صح جاز أن ينسخ القرآن إذا اكتملت الشروط اللازمة للنسخ وما توصلت إليه هو اجتهاد مني أرجو أن أكون قد وفقت فيه للحق، وإن يكن غير ذلك فإني أستغفر الله وأتوب إليه . والله أعلم وهو سبحانه الهادي إلى الصواب .

الخاتمة

الحمدلله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد/

فقبل ختام هذا البحث يحسن أن أذكر أبرز المعالم التي وردت فيه على سبيل الإجمال فأقول وبالله التوفيق:

١- أهمية مباحث النسخ، وعظيم الحاجة إلى تحرير مسائله .

٢- الفرق بين مفهوم النسخ عند السلف، ومفهوم النسخ عند من جاء بعدهم .

٣- اختلف العلماء - رحمهم الله - في حكم نسخ القرآن الكريم بالسنة النبوية على أقوال عدة:

الأول: عدم نسخ القرآن بالسنة مطلقاً .

الثاني: جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة فقط .

الثالث: جواز نسخ القرآن بالسنة مطلقاً .

٤- الذي يظهر - والله أعلم- جواز نسخ القرآن الكريم بالسنة مطلقاً ؛ المتواترة والآحاد .

هذا وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المراجع

- أحكام الفصول في أحكام الأصول . أبو الوليد الباجي ت: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي ط. الأولى ١٤٠٧هـ.
- أحكام القرآن . أبو بكر الجصاص، ت: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت .
- أحكام القرآن . أبو بكر بن العربي، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت .
- أحكام النسخ في الشريعة الإسلامية . محمد وفا، دار الطباعة المحمدية . ١٤٠٤هـ.
- أصول الفقه وابن تيمية . صالح بن عبد العزيز المنصور، ط. الثانية ١٤٠٥هـ.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين . ابن قيم الجوزية، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد . دار الجيل ١٩٧٣م .
- الإتقان في علوم القرآن . جلال الدين السيوطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة .
- الإحكام في أصول الأحكام . ابن حزم الأندلسي، مراجعة: لجنة بإشراف الناشر . دار الحديث . القاهرة ط. الثانية ١٤١٣هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام . علي بن محمد الآمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي . المكتب الإسلامي ط. الثانية ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه . مكي بن أبي طالب، ت: أحمد

حسن فرحات، ط الثانية، دار المنار، جدة، ١٤٠٦هـ.

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار . أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي ط. الثانية ١٤١٠هـ.
- الآيات المنسوخة في القرآن الكريم . عبد الله بن محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة .
- تفسير القرآن العظيم . عماد الدين إسماعيل بن كثير، ت: مقبل بن هادي الوادعي، دار الأرقم، الكويت الأولى، ١٤٠٥هـ.
- التمهيد في أصول الفقه . أبو الخطاب الكلوذاني، تحقيق: مفيد أبو عمشه، دار المدني، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
- تهذيب التهذيب . ابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط. الأولى ١٣٢٧هـ.
- جامع البيان في تأويل آي القرآن . محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة ١٤٠٣هـ.
- الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- الجامع لمسائل أصول الفقه . عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى ١٤٢٠هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور . جلال الدين السيوطي، ت: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- الرسالة . محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر .

- روضة الناظر وجنة المناظر . موفق الدين بن قدامه المقدسي، ت: عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض ط. الثانية ١٤١٤هـ.
- زاد المسير في علم التفسير . ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، ط الثالثة ١٤٠٤هـ.
- سنن أبي داوود "عون" الإمام أبو داوود السجستاني، ضبط وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط الثانية ١٣٨٩هـ.
- سنن الترمذي "تحفة" أبو عيسى الترمذي، دار الذكر، ط. الثانية ١٣٩٩ه حققه وراجع أصوله: عبد الرحمن محمد عثمان .
- شرح الكوكب المنير . ابن النجار الحنبلي، ت: محمد الزحيلي، نزيه حماد، دار الفكر الأولى ١٤٠٢هـ.
- شرح المنهاج للبيضاوي في أصول الفقه . محمود بن عبد الصمد الأصفهاني، ت: عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض ط. الأولى ١٤١٠هـ.
- صحيح البخاري "فتح الباري" محمد بن اسماعيل البخاري، دار المعرفة، بيروت، توزيع مكتبة الباز مكة المكرمة .
- صحيح مسلم "النووي" . مسلم بن حجاج النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
- العدة في أصول الفقه . القاضي أبو يعلي الفراء الحنبلي، ت: أحمد سير مباركي . مؤسسة الرسالة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- القاموس المحيط . الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، الرسالة، ط الثانية

١٤٠٧هـ.

- الكامل في ضعفاء الرجال . أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، ط الثالثة ١٤٠٩هـ.
- كتاب التلخيص . إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني ت: عبد الله جولم النيبالي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى شعبة أصول الفقه "الجامعة الإسلامية" المدينة المنورة عام ١٤٠٧هـ.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . علاء الدين البخاري، دار الكتاب العربي ١٣٩٤هـ.
- لسان العرب . جمال الدين ابن منظور الأفريقي، دار صادر .
- لسان الميزان. ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب الإسلامي، مصر، الأولى .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . جمع: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .
- المحصول في أصول الفقه . فخر الدين الرازي، ت: طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط. الأولى ١٣٩٩هـ.
- مذكرة أصول الفقه . محمد الأمين الشنقيطي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة .
- المستصفى في أصول الفقه . محمد بن محمد الغزالي، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- المسودة في أصول الفقه . آل تيمية، جمع: أحمد بن محمد بن عبد الغني الحراثي ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني .

- المصفى بأكف أهل الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ . ابن الجوزي، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٦هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن . الراغب الأصفهاني، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت .
- مناهل العرفان في علوم القرآن . محمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية .
- الموافقات في أصول الشريعة . أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١١هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال . شمس الدين الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة .
- ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه . هبة الله ابن البارزي، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط الرابعة ١٤٠٨هـ.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز . أبو عبد القاسم بن سلام، ت: محمد المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى ١٤١١هـ.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم . ابن حزم، ت: عبدالغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٠٦هـ .
- الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل . هبة الله بن سلامة المقري، ت: حاتم زهير الشاويش ومحمد كنعان، المكتب الإسلامي، ط الثانية ١٤٠٦هـ.

المقدم والمؤخر في القرآن الكريم من خلال زاد المسير
– جمع ودراسة –

إعداد

د. علي بن جريد بن هلال العنزي

الأستاذ المساعد في قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الحدود الشمالية

د. علي بن جريد بن هلال العنزي

- أستاذ مساعد في كلية الآداب قسم الدراسات الإسلامية جامعة الحدود الشمالية
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى، بأطروحته: أقوال الإمام ابن قتيبة في التفسير من أول القرآن إلى نهاية سورة الأنبياء– جمع ودراسة.
- حصل على درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى، بأطروحته : اختيارات ابن حزم التفسيرية من أول سورة التوبة، إلى نهاية آية٦٣.
- عضو الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

الملخص

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا البحث بعنوان"المقدم والمؤخر في القرآن الكريم من خلال زاد المسير- جمع ودراسة".

هدفي فيه: جمع ما قيل: فيه مقدم ومؤخر في القرآن الكريم، وذلك من خلال أحد كتب التفسير- لا جميعها- التي تعنى بالجمع والاستقصاء، ليكون هذا البحث لبنة مباركة –إن شاء الله تعالى- لسلسلة بحوث في هذا الميدان.

اخترت تفسير الإمام ابن الجوزي"زاد المسير" أنموذجا أجمع من خلاله مادة البحث؛ لأن استقصاء جميع ما قيل: فيه تقديم وتأخير لا يسعه بحث كهذا.

تطرقت في مقدمته إلى نوعي التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ذاكرا لهما، ومبيناً الفرق بينهما.

بينت أن النوع الذي أبحث فيه، هو: فهو ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير زال الإشكال واتضح المعنى.

ذكرت بعضا من فوائد هذا القسم.

ثم تلا ذلك دراسة الآيات التي نقل الإمام ابن الجوزي فيها القول بالتقديم والتأخير.

اعتنيت في ثنايا الدراسة بتوثقة نسبة القول إلى قائله، وبيان وجه

القول، ثم مناقشته، وعرض الأقوال المعارضة لهذا القول.

اقتصرت في الدراسة على الأقوال التي تعارض القول بالتقديم والتأخير فحسب.

كان من اهتمامي -والفضل لله- ذكر القول الراجح في الآية الكريمة، وذلك من جهة القول بالتقديم والتأخير.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وصفيه وخليله صلى عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وعلى زوجاته أمهات المؤمنين وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيراً.

أما بعد: فهذا جزء لطيف في فن من أفانين الكتاب العزيز، وعلم من علوم القرآن الكريم، ألا وهو:"المقدم والمؤخر في القرآن الكريم من خلال زاد المسير- جمع ودراسة" وهو فن لطيف، لا ينبغي للمفسر إغفاله، ولا يحسن بالطالب للتأويل إهماله، إذ فيه حل لإشكال يقع، ودفع لإيراد يرد، كما أن موضوعه الذي يبحث فيه، ومضماره الذي يجري فيه: كتاب الله تبارك وتعالى، وناهيك بهذا شرفاً وفضلاً، وحسبك به ذخراً ومجداً، فخير ما شغلت به الأوقات، وأفنيت فيه الساعات، وصرفت إليه الهمم والغايات كتاب ربنا ﷻ.

واعلم أن "المقدم والمؤخر في الكتاب العزيز" على قسمين اثنين، كما قال السيوطي ~ في كتابه"الإتقان"[1].

أما القسم الأول: فهو ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير زال الإشكال واتضح المعنى.

(١) انظر:"الإتقان"(٣/ ٣٢).

وهذا إنما يكون في الجملة نفسها، بأن يقدم بعض الكلام على بعض، فربما وقع الإشكال على القاري بسبب هذا، فإذا عرف نسق الجملة وترتيبها زال الإشكال بحمد الله.

كمثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾(طه:١٢٩). فإن تركيب الجملة:

ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاماً، فقدمت جملة: ﴿ لَكَانَ لِزَامًا ﴾ على ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ فربما ظن ظان أن الأخيرة معطوفة على﴿ لَكَانَ لِزَامًا ﴾"، وليس الأمر كذلك.

وفي هذا النوع يقال: قدمت الكلمة أو الجملة وحقها التأخير.

قال السيوطي: "وهو جدير أن يفرد بالتصنيف"[(١)].

وصدق ~ ، وهذا ما أردت، وعليه عزمت بعون ربي وقوته، والله المسئول أن ييسر لي، وأن يسدد قولي وقلمي، ويهديني لما يرضيه عني.

والحديث عن هذا النوع ليس بدعاً من القول، فقد تعرض له السلف، وأثبتوه في آيات عدة، وسيأتي -بمشيئة الله تعالى- في ثنايا هذا البحث ذكر جمل وافرة من كلام أسلافنا، وإثباتهم له في عدد من الآيات الكريمات.

وقد يقول قائل، ويعترض معترض: ما السر في هذا التقديم والتأخير؟ ولم لا يتأت الحديث بدونه، طالما أنه في بعض الأحايين يكون سبباً للإشكال، وطريقاً للالتباس؟

فأقول: هذا السؤال غير وارد؛ فالله يفعل ما يشاء، ويقضي ما يختار

(١) المصدر السابق.

﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾(الأنبياء:٢٣).

غير أن هذا لا يمنع تلمس الحكم، وطلب العلل لهذا الأمر، فمما يظهر-والله تعالى أعلم-:

- أن في هذا حثاً على طلب علم الكتاب العزيز، فلما يغلق على القارئ، ويصعب الفهم على التالي للقرآن، يدفعه هذا لطلب المعنى، ودرك المراد من الكلام، وفي هذا من الأجر ما الله به عليم، وفيه من الفوائد وكريم العوائد ما لا يدرك حدا وعداً.
- فيه ابتلاء الله لعبيده، وامتحانه لخلقه، فالمؤمن يعلم أنه من اللطيف الخبير، وأن الخطأ غير وارد البتة، وأما المنافق فيقول: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾(البقرة:٢٦).
- قد يكون لهذا التقديم والتأخير في تركيب الجملة داعٍ بلاغي، أو سر جمالي لا يدركه إلا من أوتي علماً وذكاءً.
- في الوقوف عليه ومعرفته معرفة لعلة قول مفسر وإطلاع على سبب مذهب مؤول، ومن ثم الحكم على القول بناء على تقييم علته وسببه الذي خرج منه.

القسم الثاني من أقسام المقدم والمؤخر: ما لم يكن فيه التقديم والتأخير سبباً للإشكال في فهم المعنى، وهذا كثير في القرآن الكريم، وهو أكثر من القسم السابق بكثير، كمثل تقديم الجن على الإنس، وتقديم الإنس على الجن، وتقديم السموات على الأرض، وعكس ذلك، وتقديم الليل على النهار والعكس.

ولا يقال في هذا النوع: قدمت الكلمة أو الجملة وحقها التأخير، إنما

يكون البحث عن سر تقديم الكلمة على أختها، أو الجملة على صاحبتها.

ونستطيع أن نجعل هذا القسم على قسمين اثنين، هما:

- **أحدهما**: أن توجد كلمتان أو جملتان في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ففي موضع تقدم أحدهما، وفي موضع آخر تقدم الأخرى.

  وهذا كثير في الكتاب العزيز، كمثل تقديم الجن على الإنس، ففي اثني عشر موضعاً قدمت الجن على الإنس، وفي مواطن أربع قدمت الإنس على الجن[1].

  وهذا يعتني به المصنفون في متشابه القرآن الكريم، وكذا الباحثون عن الأسرار البلاغية، ويعد الخطيب الإسكافي[2] وابن الزبير الغرناطي[3] من أبرز من صنف فيه ودون.

- **ثانيهما**: ألا توجد لفظة مع صاحبتها إلا وهي مقدمة عليها، كمثل النخيل والأعناب أو العنب، فحيث ذكرا قدم النخيل على العنب، وكمثل: محمد ونوح عليهما الصلاة والسلام، فحيث ذكرا: قدم محمد

(١) وهذا عدٌّ تقريبي، أرجو أني أصبت فيه، فمرادي التمثيل بادئ ذي بدء.

(٢) هو محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الأصبهاني اللغوي، خطيب الري، قال الحموي: "الأديب اللغوي، صاحب التصانيف الحسنة، أحد أصحاب ابن عباد الصاحب" توفي سنة عشرين وأربعمائة.

انظر ترجمته في: "معجم الأدباء"(٥/ ٣٥٢)،"الوافي بالوافيات"(٣/ ٢٧١).

(٣) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد ابن الزبير الغرناطي، أبو جعفر، علامة عصره في الحديث والقراءة، تصدر لإقراء كتاب الله تعالى، وإسماع الحديث وتعليم العربية، وتدريس الفقه، عاكفا على ذلك عامة نهاره مثابرا على إفادة العلم ونشره انفرد بذلك وصارت الرحلة إليه وهو من أهل التجويد والإتقان، توفي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة.

انظر ترجمته في:"الدرر الكامنة"(١/ ٩٦).

على نوح عليهما الصلاة والسلام.

وبعد؛ فقد استعنت الله تعالى- ونعم المعين لمن استعان به- في جمع ما يتعلق بالقسم الأول، ودراسته، فأحصيت -بحول الله وقوته- جميع ما يندرج تحت هذا النوع، وأودعته بحثي هذا، واخترت كتاب :"زاد المسير"أنموذجاً ومرجعاً لجمع جميع ما يندرج تحت هذا النوع، إذ من المعلوم أن ابن الجوزي في كتابه هذا قد جمع فأوعى،وإن كان قد فاتته أشياء، فكل ما قال عنه، أو نقله عن غيره: إنه من قبيل "المقدم والمؤخر" أوردته في بحثي هذا. ثم إني في هذا البحث سرت على المنهج الآتي:

- أقوم بعد نقل القول بالتقديم والتأخير في الآيات الكريمات بتوثيق هذا القول وعزوه إلى قائله.
- أعتني بذكر حجة هذا القول وبيان وجهه، فإن وجدتها أثبتها مع عزوها، وإلا اجتهدت في استخراجها.
- دراسة ما قيل وما ادعي من التقديم والتأخير، وعرضه على أقوال النقاد والمحققين؛ ليتبين صدق الدعوى من خطئها.
- النص على حكم هذا القول، وبيان صحته أو ضعفه.
- أحاول جهدي أن تكون المعارضة بين من قال بالتقديم وبين من قال بعدمه، فإذا انتهيت من هذه النقطة عرجت على معنى الآية على سبيل الاختصار، راجياً من الله العون والتسديد.
- رتبت الآيات في البحث على ترتيبها في المصحف الشريف.
- قمت بتخريج الأحاديث والآثار وعزوها إلى مصادرها الأصلية.

هذا، وقد اجتهدت فيه قدر الطاقة، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل فالله بريء منه ورسولُه ﷺ، والله أسأل أن يرزقنا حسن القول والعمل، وأن يتقبل منا، ويتجاوز عن تقصيرنا وتفريطنا، إنه سميع قريب.

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه

د. علي بن جريد بن هلال العنزي
عضو هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية

قال تعالى: ﴿الٓمٓ ١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾(آل عمران: ١-٤).

قال السدي ~ :

في الآية تقديم وتأخير، تقديره: وأنزل التوراة والإنجيل والفرقان فيه هدى للناس[1].

وهذا القول من هذا الإمام يعد من مفاريده، فلم أجد من وافقه عليه،ولعل السبب الذي دفع بالإمام إلى هذا القول،هو: أن الفرقان منزَّلٌ من عند الله تعالى، كما هو نص الآية الكريمة، وقد ذكرت كتب منزلة في الجملة السابقة لهذه الجملة، فنسق الجملتين يكون-كما رأى السدي- على هذا النحو: وأنزل التوراة والإنجيل والفرقان فيه هدى للناس.

والحق أن هذا لا يترتب عليه كبير معنى، فسواء قلنا بالتقديم والتأخير أو لم نقل، فالفرقان منزل من عند الله تعالى؛ فالله جل شأنه قد نصَّ على تنزيله ﴿وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ وهذا المعنى يتحقق أيضاً في قول السدي- في الآية تقديم وتأخير- وهذا واضح بحمد الله تعالى، غير أن في التنصيص على إنزال الفرقان إظهار اعتناء به، وبيان لعظمة أمره، وتفخيم لشأنه، فلا نقول: في الآية تقديم وتأخير.

وهذا، كقوله ﷺ "وتؤمن بالقدر خيره وشره" بعد قوله:"الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر"[2].

---

(١) انظر:"تفسير البغوي"(٢/ ٦)، "زاد المسير"(١/ ٣٥٠)،"تفسير الخازن"(١/ ٣١٨).

(٢) أخرجه مسلم(٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن خلال عرض أقوال المفسرين يتبين لنا بعض أسرار ذكر إنزال الفرقان، ولم لم يعطف على ما سبق، فيقول أبو حيان مبيناً وجه هذا بناءً على القول بأن الفرقان هو القرآن، يقول:

"وكرر ذكره بما هو نعت له ومدح من كونه فارقاً بين الحق والباطل، بعدما ذكره باسم الجنس؛ تعظيماً لشأنه، وإظهارا لفضله. واختار هذا القول الأخير ابن عطية"[١] .

ويقول الشوكاني أيضاً: "﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ أي: الفارق بين الحق والباطل وهو القرآن، وكرر ذكره تشريفاً له، مع ما يشتمل عليه هذا الذكر الآخر من الوصف له بأنه يفرق بين الحق والباطل"[٢].

ويقول البيضاوي مبيناً السبب بناءً على أن الفرقان هو جميع الكتب الإلهية:

"﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ يريد به جنس الكتب الإلهية، فإنها فارقة بين الحق والباطل، ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة؛ ليعم ما عداها، كأنه قال: وأنزل سائر ما يفرق به بين الحق والباطل"[٣].

وعلى هذا؛ فلا ينبغي أن نقول: إن في الآية تقديما وتأخيراً، فأرباب هذين القولين: من فسر الفرقان بالقرآن، ومن فسره بالكتب الإلهية،

---

(١) "البحر المحيط"(٣/ ١٧)، وانظر: المحرر الوجيز(/ ٣٩٩).

(٢) "فتح القدير"(١/ ٣٩٥)، وانظر:"زهرة التفاسير"لأبي زهرة(٢/ ١١٠٢)، ففيه وجه آخر.

(٣) تفسير البيضاوى (٢/ ٤)، وانظر: "الكشاف" (١/ ١٧٤)، "تفسير الرازي" (٧/ ١٦١)، "البحر المحيط"(٣/ ١٧)، "روح المعاني" (٣/ ٧٧).

جميعهم يذكرون بعض ما أدركوه من علة لتكرار لفظ التنزيل، الأمر الذي لا يبلغه قول السدي، والذي قصاره أن الفرقان في الأصل معطوف على الإنجيل.

وإذا ما نظرنا إلى قول الرازي في معنى الآية علمنا يقينا رده لقول السدي، قال الرازي:

"والمختار عندي في تفسير هذه الآية وجه رابع، وهو أن المراد من هذا الفرقان المعجزات التي قرنها الله تعالى بإنزال هذه الكتب، وذلك؛ لأنهم لما أتوا بهذه الكتب وادعوا أنها كتب نازلة عليهم من عند الله تعالى افتقروا في إثبات هذه الدعوى إلى دليل حتى يحصل الفرق بين دعواهم وبين دعوى الكذابين، فلما أظهر الله تعالى على وفق دعواهم تلك المعجزات حصلت المفارقة بين دعوى الصادق وبين دعوى الكاذب، فالمعجزة هي الفرقان، فلما ذكر الله تعالى أنه أنزل الكتاب بالحق، وأنه أنزل التوراة والإنجيل من قبل ذلك، بين أنه تعالى أنزل معها ما هو الفرقان الحق، وهو المعجز القاهر الذي يدل على صحتها، ويفيد الفرق بينها وبين سائر الكتب المختلفة، فهذا هو ما عندي في تفسير هذه الآية"[1].

قال تعالى: ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾(آل عمران:٤٣).

موضع التقديم والتأخير في هذه الآية الكريمة هو تقديم السجود على الركوع، فما السر؟ هل هو من باب التقديم والتأخير في الآية الكريمة، أم

---

(١) "تفسير الرازي"(٧/ ١٦١-١٦٢).

هو شيء آخر؟.

هذا ما نتناوله بالبحث -إن شاء الله تعالى-.

فأقول مستعيناً بالله تعالى: ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا من باب المقدم والمؤخر في القرآن، فقدم السجود والمراد تأخيره[١].

وقد يؤيد هذا القول: ما رواه ابن أبي داود[٢] عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقرؤها: "واركعي واسجدي في الساجدين".

لكن القراءة شاذة لمخالفتها المصحف، وسندها ضعيف جداً، فمن رواتها: جويبر بن سعيد الأزدي البلخي، قال ابن حجر[٣]: ضعيف جداً، وقال[٤]: واه.

وهذا القول هو معنى قول من قال من أهل العلم: الواو لا تقتضي ترتيباً، أي: فالسجود مقدم، وعلى هذا؛ فالمعنى: اركعي مع الراكعين واسجدي.

غير أن أكثرهم لم يصرح بقضية التقديم والتأخير في الآية الكريمة، ولذا فرق بين القولين ابن الجوزي ~ [٥].

وقد وجدت الواحدي ~ ينص على التقديم والتأخير في الآية الكريمة، فيقول:

(١) ذكر هذا القول ابن الجوزي في: "زاد المسير" (١/ ٣٨٨).

(٢) في "كتاب المصاحف" (١/ ٢٩٤)، وانظر: "الدر المنثور" (٣/ ٥٤٢).

(٣) في "التقريب" ترجمة رقم (٩٩٤).

(٤) في "العجاب" (١/ ٢١١).

(٥) في: "زاد المسير" (١/ ٣٨٨).

"قدم السجود لفظاً، وهو مؤخر في المعنى، والواو: لا توجب ترتيباً عند النحويين"[1].

وممن ذهب إلى هذا: الإمام القرطبي، حيث قال:

"قدم السجود هاهنا على الركوع؛ لأن الواو لا توجب الترتيب"[2].

وهو اختيار الزجاج[3].

وقيل: قدم السجود على الركوع؛ لأنه كذلك في شريعتهم[4].

وعليه؛ فلا تقديم في الآية ولا تأخير، بيد أن مثل هذا يحتاج إلى دليل، ولا دليل، ولذا؛ قال ابن القيم ~ عنه:"وهذا قائل ما لا علم له به"[5].

ولم ير الإمام الطبري أن في الآية تقديما وتأخيرا، حيث قال في معنى الآية:

"فتأويل الآية إذًا: يا مريم أخلصي عبادةَ ربك لوجهه خالصًا، واخشعي لطاعته وعبادته مع من خشع له من خلقه، شكرًا له على ما أكرمك به من الاصطفاء والتَّطهير من الأدناس، والتفضيل على نساء عالم دَهرك"[6].

---

(١) "الوسيط"(١/ ٤٣٦)، وانظر:" أحكام القرآن" للجصاص(٢/ ٢٩٤).

(٢) "الجامع لأحكام القرآن"(٥/ ١٢٩)، وانظر: "تفسير البغوي"(٢/ ٣٧)،"تفسير الرازي" (٨/ ٤٤)، "تفسير البيضاوي" (٢/ ١٦)، "روح المعاني" (٣/ ١٥٧).

(٣) انظر:"معاني القرآن"للزجاج(١/ ٤١٠).

(٤) انظر: "تفسير البغوي"(٢/ ٣٧)، "زاد المسير"(١/ ٣٨٨)، "تفسير البيضاوي" (٢/ ١٦)، "روح المعاني"(٣/ ١٥٧)، "فتح القدير"(١/ ٤٢٩).

(٥) "بدائع الفوائد"(١/ ١٤١).

(٦) "جامع البيان"(٥/ ٤٠٠).

وكذا العلامة ابن القيم لم ير هذا الرأي، واختار أنَّ السبب في تقديم السجود على الركوع، هو: أنه"ذكر الأعم، ثم ما هو أخص منه، ثم ما هو أخص من الأخص، فذكر القنوت أولاً وهو الطاعة الدائمة، فيدخل فيه القيام والذكر والدعاء وأنواع الطاعة، ثم ذكر ما هو أخص منه وهو السجود الذي يشرع وحده، كسجود الشكر والتلاوة ويشرع في الصلاة، فهو أخص من مطلق القنوت، ثم ذكر الركوع الذي لا يشرع إلا في الصلاة، فلا يسن الإتيان به منفرداً، فهو أخص مما قبله، ففائدة الترتيب: النزول من الأعم إلى الأخص إلى أخص منه، وهما طريقتان معروفتان في الكلام: النزول من الأعم إلى الأخص، وعكسها، وهو: الترقي من الأخص إلى ما هو أعم منه إلى ما هو أعم"[1].

ومرة[2] رأى أن سبب التقديم: كون السجود أفضل.

ولا تنافي بين هذين القولين، فالجمع بينهما أولى، ومعنى هذين القولين: أن الآية على نسقها، فلا تقديم فيها ولا تأخير، ثم بينا-القولان- سبب تقديم السجود.

ولعل هذا أوجه ما ذكر من الأقوال، والله تعالى أعلم.

﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ

(١) "بدائع الفوائد"(١/ ١٤١-تحقيق العمران).

(٢) المصدر السابق(١/ ١١٣)، وانظر: "المحرر الوجيز" (٣/ ٨٤)، "روح المعاني" (٣/ ١٥٧)، "فتح القدير" (١/ ٤٢٩).

مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾آل عمران: ٥٥

موضع التقديم والتأخير في الآية الكريمة: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

قال جمع من العلماء: في الآية تقديم وتأخير، فيكون معنى الآية الكريمة:

"إني رافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد أن تنزل من السماء"[(١)].

وممن قال بهذا القول: قتادة[(٢)] ومقاتل[(٣)] والسمرقندي والخطابي والفراء والزجاج[(٤)].

وعلى هذا القول؛ فالتوفي بمعنى الموت، وعيسى عليه السلام حال رفعه إلى السماء لم يمت.

وهذا القول غير صحيح؛ فهو خلاف الأصل، فالأصل عدم ادعاء

---

(١) قاله القرطبي في تفسيره (٥/ ١٥٢)، وهكذا ابن الجوزي في "زاد المسير" (١/ ٣٩٧).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٢/ ٦٦١).

(٣) انظر: "تفسير مقاتل بن سليمان" (١/ ١٧٢).

(٤) انظر: "تفسير السمرقندي" (١/ ٢٤٣)، "غريب الحديث" للخطابي (٢/ ١٥٧)، وانظر: "تفسير الثعلبي" (٣/ ٨١). وأما الفراء فقد نسب إليه هذا القول غير واحد من المفسرين كالقرطبي (٥/ ١٥٢) وابن الجوزي (١/ ٣٩٧)، وفي هذه النسبة نظر بين؛ إذ أنه ~ لم يتبنَّ هذا القول، بل حكاه بصيغة التمريض، فقال في "معاني القرآن" (١/ ٢١٩): "يقال" ثم حكاه، ثم ذكر القول الأول كمعنى محتمل للآية الكريمة، وأما الزجاج، فقد نسبه له ابن الجوزي، وفيه نظر أيضاً، فقد ذكر الزجاج في "معاني القرآن" (١/ ٤٢٠) قولين في الآية، ولم يرجح.

التقديم والتأخير في الكلام. والمعنى واضح بدون هذه الدعوى، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن التوفي بمعنى الموت غير أنهم لم يقولوا: إن في الآية الكريمة تقديماً وتأخيراً، ويروى هذا القول عن ابن عباس[١]، واختاره من المعاصرين محمد عبده وابن عاشور[٢].

ودليل هذا القول أنَّ الوفاة تطلق على الموت، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ (السجدة:١١)، وقوله: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ (يونس:٤٦).

قال الشوكاني ناقداً هذا القول: "وفيه ضعف"[٣].

ولعل السبب في تضعيف هذا القول أنه ينافي الأحاديث التي فيها نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، والتي تثبت نزوله حياً، وإذا قلنا بموته قبل الرفع لزم منه موت عيسى موتتان، وهذا مناف لقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾(الدخان:٥٦).

ويوافق القول الأول في النتيجة -كون عيسى عليه السلام لم يمت حال رفعه- قولان آخران:

القول الأول: أن المراد بالتوفي القبض،أي: قابضك، كما تقول:

---

(١) أخرجه الطبري(٣/ ٢٩٠)، وابن أبي حاتم (٢/ ٦٦١)، وعزاه في"الدر المنثور" (٢/ ٢٢٤) إلى ابن المنذر، وقد نص القرطبي –ووافقه الألوسي- أنَّ الصحيح عن ابن عباس في تفسير التوفي: أن الله تعالى رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم.

(٢) انظر:"تفسير المنار"(٣/ ٣١٦)، "التحرير والتنوير"(٣/ ٢٥٨).

(٣) "فتح القدير"(١/ ٣٤٥).

استوفيت وتوفيت حقي من فلان، أي: قبضته، ولا يلزم من ذكر الوفاة: الموت، فالتوفي في اللغة: أخذ الشيء وافياً تاماً.

قال الإمام السمعاني:"وهو صحيح عند أهل اللغة، فيقال: توفيت حقي من فلان، أي: قبضت"[1].

وهذا المذهب هو قول: الحسن[2] وابن جريج[3] وابن زيد[4].

وهو اختيار الطبري والواحدي والقرطبي والسيوطي والألوسي والقاسمي[5].

القول الثاني: أن المراد بالوفاة ههنا: وفاة النوم،كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ﴾ (الأنعام:٦٠)، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِى لَمۡ تَمُتۡ فِى مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الزمر:٤٢).

ونسبه ابن كثير للأكثرين[6]، وهو قول الربيع بن أنس[7].

---

(١) "تفسير السمعاني"(١/ ٣٢٤)، وانظر:كلام العلامة الشنقيطي في"أضواء البيان" (٧/ ١٣٢).

(٢) أخرجه الصنعاني في تفسيره(١/ ١٢٢)، والطبري(٣/ ٢٩٠)، وابن أبي حاتم (٢/ ٦٦١).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٢/ ٦٦٢).

(٤) أخرجه الطبري(٣/ ٢٩٠).

(٥) انظر: :" جامع البيان"(٣/ ٢٩١)، "الوجيز"للواحدي(١/ ٢١٣)، "الجامع لأحكام القرآن " (٥/ ١٥٢)، "تفسير الجلالين" (١/ ٧٤)، "روح المعاني"(٣/ ١٧٩)،"تفسير القاسمي" (٢/ ٣٢٤).

(٦) في تفسيره: (١/ ٣٦٧)، وقال الشوكاني في:"فتح القدير"(١/ ٣٤٥):"وبه قال كثيرون".

(٧) أخرجه الطبري(٣/ ٢٨٩).

واختاره من المتأخرين الشيخ ابن عثيمين[١].

وهذان القولان متقاربان، وكلاهما فيه نفي الموت عن عيسى حال الرفع، وفيه قبض عيسى عليه السلام، غير أن من قال بالنوم أضاف معنى جديداً لا ترده اللغة، بل تعضده وتنصره.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾آل عمران: ٧٢ - ٧٣

ذكر ابن الجوزي[٢] ~ خلاف العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾

وكان من جملة الأقوال التي ذكرها: أن في الكلام تقديما وتأخيراً، ليكون التقدير:

ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم.

فأخرت أن، وهي مقدمة في النية، على مذهب العرب في التقديم والتأخير.

"ومعنى ذلك: أنهم قالوا لضعفائهم: لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثلما أوتيتم من علم ورسالة وشرف، إلا لمن تبع دينكم، فصدقوا أن يؤتى مثلما أوتيتم"[٣].

---

(١) انظر: "تفسير سورة آل عمران" للشيخ (١/ ٣٣٩).

(٢) في زاد المسير (١/ ٤٠٧).

(٣) قاله الإمام مكي في الهداية إلى بلوغ النهاية (٢/ ١٠٤٥).

ولم ينسب ابن الجوزي هذا المذهب لأحدٍ، ولم أجده منسوباً عند من ذكره[1].

وهناك قول آخر قد يظن الناظر أنه لا فرق بينه وبين القول السابق، وهو:

المعنى: ولا تصدقوا إلا من تبع دينكم، ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مما أوتيتم من العلم، وفلق البحر والمن والسلوى وغير ذلك، ولا تصدقوا أن يجادلوكم عند ربكم؛ لأنكم أصح ديناً منهم، فيكون هذا كله من كلام اليهود بينهم.

والفرق بين القولين ظاهر، ففي الأول كان موضع إلا من تبع دينكم بعد ولا تصدقوا، ولا تصدقوا إلا من تبع دينكم، بينما هي في الثاني بعد مثلما أوتيتم: ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم. هذا من جهة نظم الكلام.

لكن يظهر خلاف آخر من جهة أخرى، وهي: أن أرباب القول الثاني أرادوا الإضمار، إضمار الفعل: ولا تؤمنوا، ولهذا تتكرر عندهم في الجمل الثلاث: ولا تصدقوا إلا من تبع دينكم، ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مما أوتيتم ... ولا تصدقوا أن يجادلوكم عند ربكم.

وليس الأمر كذلك في القول الأول، فالنهي عن الإيمان إلا لمن تبع الدين لا ذكر له، بل النهي منصب على الإيمان أن يعطى أحد كما أعطيت يهود، فقال أرباب هذا القول:

---

(١) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٢/ ١٠٤٥).

ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم.

إذا علم هذا، فحقيقة القول الثاني أنَّ فيه إضماراً فقط، ولا تقديم فيه ولا تأخير، بخلاف القول الأول، ففيه تقديم وتأخير.

وهذا القول-الثاني- فيه أن الآية على نسقها، غير أن فيه إضمار الفعل "ولا تؤمنوا".

وهذا معنى قول مجاهد[١]، وإليه ذهب الطبري وابن أبي زمنين والواحدي والسعدي[٢].

وقدم هذا المعنى الزمخشري [٣].

وبناء على هذا القول-وكذا سابقه- تكون الجمل الثلاث من كلام اليهود، وجملة: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ جملة معترضة من كلام ربنا ﷻ.

وقيل[٤]: الآية على نسقها، وقيل: المعنى: لئلا يؤتى أحد، و"لا" فيه مضمرة، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ (النساء:١٧٦) أي: لئلا تضلوا، يقول: لا تصدقوهم لئلا يعلموا مثل ما علمتم، فيكون لكم الفضل عليهم في العلم، ولئلا يحاجوكم عند ربكم فيقولوا: عرفتم أن ديننا حق.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره(٥/ ٥٠١).

(٢) جامع البيان(٥/ ٥٠٥)، تفسير ابن أبي زمنين (١/ ٢٩٦)، الوسيط للواحدي (١/ ٤٥٠)، تفسير السعدي(ص:١٣٤).

(٣) انظر: الكشاف (١/ ٥٦٩).

(٤) انظر: زاد المسير(١/ ٤٠٧)، تفسير البغوي (٢/ ٥٤)، البحر المحيط (٢/ ٣٧٨)، التحرير والتنوير (٣/ ٢٨١).

وهذا معنى قول ابن جريج[1].

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن هذه الجملة من قول الله تعالى لا من قول اليهود، فيكون قول اليهود انتهى عند: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ ثم جاء الرد عليهم من الله تعالى يأمر نبيه ﷺ أن يقول لهم: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾آل عمران: ٧٣.

وعلى هذا القول فلا تأخير في الآية ولا تقديم.

وإليه ذهب السدي وقتادة[2] وأبو حيان وقدمه البيضاوي[3]. لكن يرد على هذا القول أن الله تعالى أمر نبيه أن يرد عليهم بقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾آل عمران:٧٣، فهذا يدل دلالة واضحة على أن ما قبله مردود عليه، فيكون من كلام اليهود.

والراجح -والعلم عند الله تعالى- ما ذهب إليه ابن جرير، لوضوح هذا المعنى وقربه من فهم السامع، وقلة الإضمار فيه مع اتساقه من النظم، قال الإمام الطبري:

"وإنما اخترنا ذلك من سائر الأقوال التي ذكرناها؛ لأنه أصحها معنًى، وأحسنُها استقامةً، على معنى كلام العرب، وأشدُّها اتساقًا على نظم الكلام وسياقه. وما عدا ذلك من القول، فانتزاع يبعُد من الصحة، على استكراه

(١) انظر: جامع البيان(٥/ ٥٠٣).

(٢) انظر: جامع البيان(٥/ ٥٠٣)، المحرر الوجيز(١/ ٤٥٦).

(٣) انظر: البحر المحيط (٢/ ٥١٨)، تفسير الرازي(٨/ ١٠٦)، تفسير البيضاوي(٢/ ٥٣)، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١١٠).

شديدٍ للكلام"[١].

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ آل عمران: ١٥٢ .

موضع التقديم والتأخير في الآية الكريمة -عند من يراه-[٢]: قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ .

قال الفراء: "يقال: إنه مقدم ومؤخر، معناه: حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم، وهذه الواو معناها السقوط"[٣].

وعلى هذا القول؛ فجواب إذا: "فَشِلْتُمْ" فليس هو بمحذوف.

وقد ضعف هذا القول أبو حيان[٤].

ولعل سبب ضعفه هو أن الواو لا تزاد في الكلام، قال الرازي:

---

(١) جامع البيان(٥/ ٥٠٦).

(٢) انظر: "زاد المسير"(١/ ٤٧٦).

(٣) "معاني القرآن"للفراء(١/ ٢٣٨)، وقد عزا ابن الجوزي والقرطبي والخازن هذا القول للفراء، وفيه نظر، كما ترى. انظر: "تفسير البغوي"(٢/ ١١٩)، "زاد المسير" (١/ ٤٧٦)، "الجامع" للقرطبي(٥/ ٣٦١)، "لباب التأويل في معاني التنزيل" (١/ ٤٣٤)، "فتح القدير" (١/ ٣٨٩).

(٤) انظر: "البحر المحيط"(٣/ ٨٤)،

"واعلم أن البصريين إنما لم يقبلوا هذا الجواب؛ لأن مذهبهم أنه لا يجوز جعل الواو زائدة"[(١)].

ويضاف إلى هذا: مخالفة هذا القول للأصل، فالأصل عدم التقديم والتأخير، والكلام مستقيم بدونه، فلا ينبغي والحالة هذه القول به.

وقد ذهب جمع من العلماء إلى أنه لا تقديم في الآية ولا تأخير، والمعنى:

"﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ﴾ حتى إذا جبنتم ووخمتم ﴿وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ يقول: واختلفتم في أمر الله، ﴿وَعَصَيۡتُم﴾ يقول: وخالفتم نبيكم، فتركتم أمره وما عهد إليكم. وإنما يعني بذلك الرماة الذين كان أمرَهم ﷺ بلزوم مركزهم ومقعدهم من فم الشِّعب بأُحُد بإزاء خالد بن الوليد ومن كان معه من فرسان المشركين، الذين ذكرنا قبلُ أمرَهم"[(٢)].

قال ابن عاشور: "والفشل: الوهن والإعياء، والتنازع: التخالف، والمراد بالعصيان هنا: عصيان أمر الرسول، وقد رتبت الأفعال الثلاثة في الآية على حسب ترتيبها في الحصول، إذ كان الفشل، وهو ضجر بعض الرماة من ملازمة موقفهم للطمع في الغنيمة، قد حصل أولاً، فنشأ عنه التنازع بينهم في ملازمة الموقف وفي اللحاق بالجيش للغنيمة، ونشأ عن التنازع تصميم معظمهم على مفارقة الموقف الذي أمرهم الرسول عليه الصلاة والسلام بملازمته وعدم الانصراف منه، وهذا هو الأصل في

(١) "تفسير الرازي"(٩/ ٣٠).

(٢) قاله الطبري في"جامع البيان"(٦/ ١٣٦)، وانظر: "الوسيط" للواحدي (١/ ٥٠٤)، "الوجيز" (١/ ٢٣٧)، "تفسير السمعاني"(١/ ٣٦٧)، "تفسير البيضاوي" (٢/ ١٠٣)، "البحر المحيط" (٣/ ٨٤)،"تفسير الجلالين"(ص٨٧).

ترتيب الأخبار في صناعة الإنشاء ما لم يقتض الحال العدول عنه"[١].

وهذا القول هو الصحيح -إن شاء الله تعالى-: أنه لا تقديم في الآية ولا تأخير، والكلام على نسقه.

وعلى هذا؛ فجواب إذا محذوف، تقديره: انهزمتم، أو امتحنتم ونحوه[٢].

قال السيوطي:"وجواب إذا، دل عليه ما قبله: أي منعكم نصره"[٣].

وقيل: إن حتى بمعنى إلى، أي: قد نصركم إلى أن كان منكم الفشل والتنازع[٤].

وعلى هذا؛ فليس هناك جواب لـ" إذا ".

وقد ضعف أبو حيان هذا القول[٥].

قال تعالى:﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾آل عمران: ١٩٣

موضع التقديم والتأخير -عند من يراه-: أن قوله: ﴿يُنَادِي﴾ متقدم على ﴿لِلۡإِيمَٰنِ﴾ والمعنى على هذا: سمعنا مناديا للإيمان ينادي.

---

(١) "التحرير والتنوير"(٤/ ١٢٨).

(٢) انظر:"المحرر الوجيز"(٣/ ٢٦٣-تحقيق المجلس العلمي بفاس)، "تفسير البيضاوي" (٢/ ١٠٣)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (١/ ١٢٠)، "الدر المصون"(٣/ ٤٣٧)،"تفسير أبي السعود"(٢/ ٩٩)، "فتح القدير"(١/ ٣٨٩).

(٣) "تفسير الجلالين"(ص٨٧)، وانظر: "الكشاف"(١/ ٤٥٣)، "تفسير الرازي" (٩/ ٣٠).

(٤) انظر: "تفسير الرازي"(٩/ ٣٠)،"الجامع لأحكام القرآن"(٥/ ٣٦٢)، "الدر المصون" (٣/ ٤٣٧)، "فتح القدير" (١/ ٣٨٩).

(٥) انظر: "البحر المحيط"(٣/ ٨٤).

وقد عزا ابن الجوزي وغير واحد هذا القول إلى أبي عبيدة[1].

ورأى الأكثر أن الآية على نسقها، ثم إن البعض منهم رأى أن ينادي بمعنى يدعو، ولذا عديت بإلى، وقد جاء في القرآن تعدية الفعل يدعو بإلى، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ (يوسف:١٠٨)، وقوله:﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ﴾(البقرة: ٢٢١)، وقوله:﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ (يونس:٢٥).

وهذا أصح المعاني وأقواها، قال ابن عطية:

"ولما كانت "يُنَادِى " بمنزلة يدعو حسن وصولها باللام بمعنى إلى الإيمان"[2].

وهذا مذهب جمع من العلماء منهم: الطبري وابن كثير والجلال المحلي[3].

قال البيضاوي: "والنداء والدعاء ونحوهما يعدى بإلى واللام؛ لتضمنها معنى الانتهاء والاختصاص"[4].

وذهب آخرون ممن رأى أن الآية على نسقها إلى أن اللام بمعنى إلى.

---

(١) انظر: "زاد المسير"(١/ ٥٢٨)،" تفسير الرازي"(٩/ ٥٥٦)،"الجامع لأحكام القرآن" (٥/ ٤٧٦) وفي هذه النسبة نظر؛ لأنه في "مجاز القرآن"(١/ ١٦٣) تبنى القول بأن اللام بمعنى إلى، ثم قال:"ويجوز: إننا سمعنا مناديا للإيمان ينادي".

(٢) "المحرر الوجيز"(١/ ٥٥٦).

(٣) انظر:"جامع البيان"(٦/ ٣١٦)، "تفسير ابن كثير"(٣/ ٢٩٨)، تفسير الجلالين (ص:٩٥).

(٤) "تفسير البيضاوي"(٢/ ٥٥٦).

وإلى هذا ذهب البغوي والماوردي والخازن والشوكاني[١].

والذاهبون إلى هذا القول، قالوا: إن اللام تأتي بمعنى إلى،كما في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ (المجادلة:٨). وقوله:﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ (المجادلة:٣)، وقوله:﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾(الزلزلة:٥).

قال الرازي: " والسبب في إقامة كل واحدة من هاتين اللفظتين مقام الأخرى: أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص حاصلان جميعا"[٢].

ولم يرتضه الطبري ولا القرطبي فحكياه بصيغة التمريض[٣].

ويرده من قال: إن الأحرف لا تتناوب، ثم إن ينادى يعدى باللام، فلا حاجة إلى القول بأنها بمعنى إلى.

وهذا المذهب قريب من المذهب السالف، ولذا نجد أبا حيان يجمع بينهما، فيقول:

" واللام متعلقة بينادي، ويعدى نادى ودعا وندب باللام وإلى، كما يعدى بهما هدى لوقوع معنى الاختصاص، وانتهاء الغاية جميعاً، ولهذا قال بعضهم : إن اللام بمعنى إلى، لما كان ينادي في معنى يدعو، حسن وصولها باللام بمعنى : إلى"[٤].

وآخرون رأوا أن اللام للتعليل، والمعنى : سمعنا مناديا ينادي ليؤمن

---

(١) انظر:"تفسير البغوي"(٢/ ١٥٣)، "النكت والعيون"(١/ ٤٤٣)، "لباب التأويل" (١/ ٤٦٨)، "فتح القدير"(١/ ٤١١).

(٢)" تفسير الرازي"(٩/ ٥٥٦).

(٣) انظر:"جامع البيان"(٦/ ٣١٦)،"الجامع لأحكام القرآن"(٥/ ٤٧٦).

(٤) "البحر المحيط"(٣/ ١٤٨).

الناس، أي كان ينادي لهذا الغرض.

واختار هذا ابن عاشور والقاسمي[(١)].

والراجح من الأقوال ما أسلفنا، من أن ينادي بمعنى يدعو، وهي تتعدى باللام، فلا حاجة إلى القول بأنها بمعنى إلى ولا كونها للتعليل، قال الألوسي:

" ولما كان النداء مخصوصاً بما يؤدي له ومنتهياً إليه تعدى باللام وإلى تارة وتارة، فاللام في للإيمان على ظاهرها، ولا حاجة إلى جعلها بمعنى إلى أو الباء، ولا إلى جعلها بمعنى العلة كما ذهب إليه البعض"[(٢)].

قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۚ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النساء:٢٥).

موضع التقديم والتأخير في الآية الكريمة –عند من يراه–[(٣)]، هو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾.

---

(١) انظر: " التحرير والتنوير"(٤/ ١٩٩)، "تفسير القاسمي"(٤/ ١٠٧٠)، وانظر: " تفسير الرازي" (٩/ ٥٥٦)،"الجامع لأحكام القرآن"(٥/ ٤٧٦)، "البحر المحيط"(٣/ ١٤٨).

(٢) "روح المعاني"(٤/ ١٦٣).

(٣) انظر: زاد المسير (٢/ ٥٧).

فيرى ابن جرير أن قوله:﴿ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٍ ﴾ مؤخر قدم عليه﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُمۚ ﴾ ويكون:بعضكم مرفوع بالفعل المقدر: فلينكح، أي: فلينكح بعضكم من بعض.

قال ابن جرير الطبري ~ :"وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم، وتأويل ذلك: ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات فلينكح بعضكم من بعض، بمعنى: فلينكح هذا فتاة هذا.

فالبعض مرفوع بتأويل الكلام ومعناه، إذ كان قوله: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم ﴾في تأويل: فلينكح مما ملكت أيمانكم، ثم رد بعضكم على ذلك المعنى، فرفع.

ثم قال جل ثناؤه: ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُمۚ ﴾ أي: والله أعلم بإيمان من آمن منكم بالله ورسوله وما جاء به من عند الله، فصدق بذلك كله منكم، يقول: فلينكح من لم يستطع منكم طولاً لحرة من فتياتكم المؤمنات، لِيَنْكِح هذا المُقتِر الذي لا يجد طولاً لحرة من هذا الموسر فتاتَه المؤمنة التي قد أبدت الإيمان، فأظهرته، وكلوا سرائرهن إلى الله، فإن علم ذلك إلى الله دونكم، والله أعلم بسرائركم وسرائرهن "[1].

(١) "جامع البيان"(٦/ ٦٠١-٦٠٢)، وكأن هذا القول مذهب مقاتل بن حيان، انظر"الدر المنثور" (٤/ ٣٣٩)، وهو ما يفهم من عبارة مقاتل بن سليمان حيث قال كما في تفسيره (١/ ٢٢٤) : " بعضكم من بعض"يتزوج هذا وليدة هذا، وهذا وليدة هذا".
وهذا هو مذهب ابن جرير في الآية الكريمة.

ويلزم على هذا القول لازمان اثنان،هما: التقديم والتأخير، واللازم الثاني: التقدير، وهو تقدير الفعل:فلينكح، الرافع لبعضكم.

وكلا الأمرين لا داعي له؛ لاستقامة الكلام بدونه، ولعله لأجل هذا، قال ابن عطية عن هذا القول: "وهذا قول ضعيف"(١).

وقال الألوسي:"ولا ينبغي أن يخرج كتاب الله تعالى الجليل على ذلك"(٢).

بل شنع عليه أبو حيان تشنيعا بالغاً، فقال:

" ومن أغرب ما سطروه في كتب التفسير ونقلوه عن قول الطبري(ثم ذكره، ثم قال:) وهذا قول ينزه حمل كتاب الله عليه؛ لأنه قول جمع الجهل بعلم النحو وعلم المعاني، وتفكيك نظم القرآن عن أسلوبه الفصيح، فلا ينبغي أن يسطر ولا يلتفت إليه"(٣) .

ويرى جمع من العلماء أن الآية على نسقها، فلا تقديم فيها ولا تأخير، منهم الزجاج والواحدي والبغوي وابن كثير والقرطبي والبيضاوي(٤).

وعلى هذا القول، فبعضكم مرفوع على الابتداء، وليس بفعل مقدر كما قال الطبري، وقد أوضح جمع من العلماء سر مجيء هاتين الجملتين ههنا، قال الشوكاني:

---

(١) "المحرر الوجيز"(٤/ ٨٤).

(٢) "روح المعاني"(٥/ ٩).

(٣) "البحر المحيط"(٣/ ٢٣١).

(٤) انظر: "معاني القرآن"للزجاج(٢/ ٤١)،"الوسيط"(٢/ ٣٦)، "تفسير البغوي" (٢/ ١٩٧)، "تفسير ابن كثير" (٣/ ٤٣٠-نسخة أولاد الشيخ)،"الجامع لأحكام القرآن" (٦/ ٢٣٣)، "تفسير البيضاوي"(٢/ ١٧٣).

"قوله:﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُم ﴾ فيه تسلية لمن ينكح الأمة إذا اجتمع فيه الشرطان المذكوران، أي: كلكم بنو آدم، وأكرمكم عند الله أتقاكم، فلا تستنكفوا من الزواج بالإماء عند الضرورة، فربما كان إيمان بعض الإماء أفضل من إيمان بعض الحرائر، والجملة اعتراضية.

وقوله:﴿ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ ﴾ مبتدأ وخبر، ومعناه: أنهم متصلون في الأنساب؛ لأنهم جميعا بنو آدم، أو متصلون في الدين؛ لأنهم جميعاً أهل ملة واحدة وكتابهم واحد ونبيهم واحد، والمراد بهذا توطئة نفوس العرب؛ لأنهم كانوا يستهجنون أولاد الإماء، ويستصغرونهم ويغضون منهم"[(١)].

وفي "تفسير المنار" تضعيف لقول من قال من المفسرين: إنهم متصلون في النسب،قال:

"وهو ضعيف كما ترى، فالإيمان هو المراد، إذ لا ينبغي للمؤمن أن ينكح من اجتمع فيها نقص الشرك، ونقص الرق"[(٢)].

وعندي أنَّ هذا لا يعد سبباً لضعف هذا القول، ذلك؛ لأن تذكير الناس بوحدة الأصل من أساليب الشرع في نبذ اعتقاد التفاوت بين الناس، وإثبات عدم التفاضل بينهم في النسب، ولذا، قال النبي ﷺ: " إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية، إنما هو مؤمن تقي، وفاجر شقي، الناس كلهم بنو آدم، وآدم خلق من تراب"[(٣)].

---

(١) "فتح القدير" (١/ ٤٥٠)، وانظر:"التسهيل لعلوم التنزيل" (١/ ١٣٨)، "تفسير أبي السعود" (٢/ ١٦٧)، "حاشية زاده" (٢/ ١٢٧)، "روح المعاني" (٥/ ٩)،"تفسير المنار" (٥/ ٢١).

(٢) "تفسير المنار"(٥/ ٢١).

(٣) أخرجه أحمد(٢/ ٣٦١) والترمذي(٣٩٥٥) وأبو داود(٥١١٦) من حديث أبي هريرة =

بل إذا قلنا بهذا القول نتجت عندنا فائدة أخرى، كشف عنها ابن عاشور بقوله:

" وقوله: ﴿ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ تذييل ثان أكد به المعنى الثاني المراد من قوله: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم ﴾ فإنه بعد أن قرب إليهم الإماء من جانب الوحدة الدينية قربهن إليهم من جانب الوحدة النوعية، وهو أن الأحرار والعبيد كلهم من بني آدم فـ(من) اتصالية"[1].

فلا مانع من حمل الآية على سائر المعنيين؛ إذ لا تضاد بينهما.

فالقول الصحيح أن الآية على نسقها، وإدعاء التقديم والتأخير وكذا التقدير لا مبرر صحيح له، والمعنى تام بدونه، فلا يقال به، والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (النساء:٨٣).

نجد أن لأهل العلم في موضع التقديم والتأخير في الآية الكريمة قولين اثنين، غير أنهم متفقون على أنَّ المؤخر هو قوله تعالى: ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ثم اختلفوا بعد ذلك في موضعه من جهة المعنى[2]، فقال طائفة من العلماء: الاستثناء عائد على الإذاعة، والتقدير: أذاعوا به إلا قليلاً منهم، وهم أهل

= ﷺ وقال الألباني في "الترغيب والترهيب"(٢٩٦٥): "حسن صحيح".

(١) "التحرير والتنوير"(٥/ ١٥).

(٢) انظر: زاد المسير (٢/ ١٤٨).

الإيمان.

وهذا قول ابن عباس[١] وابن زيد[٢] واختاره ابن جرير والفراء[٣]، وعزاه القرطبي لجماعة من النحويين منهم: الكسائي والأخفش وأبو عبيد[٤].

قال الفراء مفصحاً عن وجه هذا القول: "لأن علم السرايا إذا ظهر، علمه المستنبط وغيره، والإذاعة قد تكون في بعضهم دون بعض، فلذلك استحسنت الاستثناء من الإذاعة"[٥].

ورأى بعض أهل العلم: أن الاستثناء ﴿إِلَّا قَلِيلًا ﴾"، عائد على جملة: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ ﴾.

والمعنى على هذا، كما قال ابن قتيبة -وهو ممن يرى هذا الرأي- :"أراد: لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلاً، ولولا فضل الله عليكم ورحمته، لاتبعتم الشيطان"[٦].

وهذا المذهب في الآية الكريمة هو مذهب الحسن[٧] وقتادة[٨]، واختاره

---

(١) أخرجه الطبري (٧/ ٢٦٣) وابن أبي حاتم(٣/ ١٠١٧) وعزاه في "الدر المنثور" (٤/ ٥٥٢) إلى ابن المنذر.

(٢) أخرجه الطبري (٧/ ٢٦٣).

(٣) انظر: "معاني القرآن"للفراء(١/ ٢٧٩)، "جامع البيان" (٧/ ٢٦٥)،

(٤) "الجامع لأحكام القرآن "(٥/ ٢٩٢)، وانظر:"معاني القرآن"للأخفش(١/ ٣٧٨).

(٥)"معاني القرآن" للفراء(١/ ٢٨٠).

(٦) "تأويل مشكل القرآن"(ص٢٠٩).

(٧) عزاه إليه ابن الجوزي في :"زاد المسير"(٢/ ١٤٨).

(٨) أخرجه الطبري (٧/ ٢٦٢).

يحيى بن سلام [١]، وعزاه الزجاج لأهل اللغة كلهم [٢].

القول الثالث: أنه- الاستثناء- راجع إلى إتباع الشيطان، وعلى هذا؛ فالتقدير: لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً منكم.

ووجه هذا القول: أن صَرْف الاستثناء إلى ما يليه ويتصل به أولى من صرفه إلى الشيء البعيد عنه [٣].

وأهل هذا القول اختلفوا في معنى الآية، فذهب بعضهم إلى أن القلة بمعنى العدم، والقلة تأتي بمعنى العدم في لسان العرب [٤]، فيكون المعنى، أي: لاتبعتم الشيطان كلكم.

وبه قال الثعلبي [٥].

لكن هذا المعنى انتقد؛ لأنه وإن كان وارداً، إلا أن في الآية ما يرده، قال ابن عطية:

"لأن اقتران القلة بالاستثناء يقتضي حصولها" [٦].

قال أبو حيان: "وهذا الذي ذكره ابن عطية صحيح" [٧].

ويزاد وجه آخر، وهو أنه لغة نادرة، والقرآن لا يفسر بالنوادر من لغة

---

(١) انظر: "تفسير ابن أبي زمنين"(١/ ٣٩١).

(٢) انظر: "معاني القرآن" للزجاج(١/ ٨٤).

(٣) انظر:"تفسير الرازي"(١٠/ ١٦١)، "تفسير الخازن"(١/ ٥٦٥).

(٤) انظر:"جامع البيان" (٧/ ٢٦٥)،"تفسير ابن كثير"(٤/ ١٧٨)، "البحر المحيط" (٣/ ٣٢٠)، "أضواء البيان" (٥/ ٣١٥).

(٥) انظر:"تفسير الثعلبي"(٣/ ٣٥١).

(٦) "المحرر الوجيز"(٢/ ١٩٢).

(٧) "البحر المحيط"(٣/ ٣٢٠).

العرب.

ولعله لهذا وغيره، قال الشيخ الشنقيطي:"وهذا القول ليس بظاهر كل الظهور"[(١)].

وذهب آخرون إلى حملها على العموم، فقال:

لولا فضل الله بإرسال النبي ﷺ إليكم؛ لضللتم إلا قليلاً منكم، كانوا يستدركون بعقولهم معرفة الله، ويعرفون ضلال من يعبد غيره كقس بن ساعدة.

قال ابن جزي الكلبي: "وهو الذي يقتضيه اللفظ"[(٢)].

واختار هذا الواحدي وابن عطية والزمخشري والبيضاوي والنسفي والشوكاني والقاسمي وصاحب المنار[(٣)].

وآخرون فهموا: أن المراد إتباع الشيطان في قضية خاصة، وهي دون الكفر.

قال الضحاك في قوله: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ قال: هم أصحاب النبي ﷺ كانوا حدثوا أنفسهم بأمور من أمور الشيطان إلا طائفة منهم[(٤)].

(١) "أضواء البيان"(٥/ ٣١٥).

(٢) "التسهيل لعلوم التنزيل"(١/ ١٥٠).

(٣) انظر:"الوجيز" للواحدي(١/ ٢٧٨)، "المحرر الوجيز" (٢/ ١٩٢)، "الكشاف" (١/ ٥٧٣)، "تفسير البيضاوي" (٢/ ٢٢٦)، "تفسير النسفي"(١/ ٢٣٧)، "فتح القدير" (١/ ٤٩١)، "تفسير القاسمي"(٣/ ٢٣٦)،"تفسير المنار"(٥/ ٣٠٢).

(٤) أخرجه الطبري (٧/ ٢٦٤)، وابن أبي حاتم(٣/ ١٠١٧).

ومن أهل هذا القول من ذهب إلى أن المراد بفضل الله وبرحمته في هذه الآية هو نصرته تعالى ومعونته، فبين تعالى أنه لولا حصول النصر والظفر على سبيل التتابع؛ لاتبعتم الشيطان، وتركتم الدين، إلا قليل منكم، وهم أهل الإيمان[1].

قال الرازي: " وهذا أصح الوجوه وأقربها إلى التحقيق "[2].

لكن يشكل على هذا القول أن عدم إتباع الشيطان قليله وكثيره هو من رحمة الله وفضله، فكيف يقال: إن الاستثناء عائد إلى إتباع الشيطان، إذ معنى هذا: أن البعض قد يهتدي بعقله وفضله وذكائه، لا بفضل الله تعالى ورحمته، ولذا "أنكر هذا القول أكثر العلماء إذ لولا فضل الله ورحمته؛ لاتبع الناس كلهم الشيطان"[3].

وانظر قوله الله تبارك وتعالى، وكيف أن ربنا يؤكد على أن عدم إتباع الشيطان هو محض فضله فيقول تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ (النور: ٢١).

والذي يترجح لي هو أن الاستثناء عائد على الإذاعة، وذلك؛ أنه مؤيد بقول الصحابي الجليل ابن عباس { .

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

---

(١) حكاه الرازي في تفسيره(١٠/ ١٦٢) عن أبي مسلم الأصفهاني.
(٢) المصدر السابق.
(٣) قاله المهدوي، نقله القرطبي في تفسيره (٦/ ٤٨٠)، وانظر: "أضواء البيان"(٥/ ٣١٥).

ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ المائدة: ٦

موضع التقديم والتأخير -عند من يراه- هو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ بعد قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ ﴾.

قال ابن الجوزي: " وقال قوم: في الآية تقديم وتأخير، ومعناها: إذا قمتم إلى الصلاة من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم"[١].

وقد نسب أبو حيان[٢] هذا القول إلى زيد بن أسلم والسدي[٣]، والذي نجده عنهما هو أنهما قالا: المراد: إذا قمتم من النوم إلى الصلاة.

وقد فهم ابن عطية أن هذا منهما يعني التقديم والتأخير في الآية الكريمة، فقال:

"وفي الآية على هذا التأويل تقديم وتأخير، تقديره: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ من النوم ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ

(١) "زاد المسير"(٢/ ٣٣٠).
(٢) انظر: "البحر المحيط"(٣/ ٤٤٩).
(٣) أخرجه عنهما الطبري في تفسيره (٨/ ١٥٦).

﴿لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ يعني الملامسة الصغرى "فاغسلوا" فتمت أحكام المحدث حدثا أصغر، ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ فهذا حكم نوع آخر ثم قال للنوعين جميعاً "وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا". وقال بهذا التأويل محمد بن مسلمة من أصحاب مالك ~ وغيره"[1].

وهذا الفهم قد ينازع فيه ابن عطية، فلا يلزم من ذكر النوم وجود التقديم والتأخير، وغاية ما صنع زيد والسدي أن نصوا على نوع الحدث، إذ من عادة السلف ذكر بعض أفراد العام، فهم موافقون لقول الكثيرين من السلف: إن المراد: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون، فهذان القولان متقاربان جدا، ولم يقل ابن عطية ولا غيره:إنه يلزم على قول من قال:إذا قمتم وأنتم محدثون التقديم والتأخير في الآية الكريمة.

وهذا الذي ذكرته من الفهم لقول زيد هو ما فهمه ابن كثير، فإنه قال:

" قال كثيرون من السلف في قوله:﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ يعني: وأنتم محدثون، وقال آخرون: إذا قمتم من النوم إلى الصلاة وكلاهما قريب"[2].

وعلى كلٍ، فالجمهور على خلاف دعوى التقديم والتأخير في الآية الكريمة، والظاهر أن الدافع لهذا القول: هو أن الله أمر بالوضوء عند القيام للصلاة، وهذا يفيد الوجوب مطلقا سواء كان القائم محدثاً أم غير محدث،

---

(١) "المحرر الوجيز"(٢/ ١٦١)، وأخذه عنه القرطبي في"الجامع لأحكام القرآن" (٧/ ٣٢٧)، ولم يعزه له.

(٢) "تفسير ابن كثير" (٥/ ٨٥).

فإذا قيل بهذا القول حل الإشكال.

لكن الأصل عدم التقديم والتأخير، وادعاؤه مع إمكان دفع الإشكال بغيره لا يقبل، مع أن فيه أيضاً إضماراً، وقد ذكر أهل العلم وجوهاً متعددة لإيضاح الأمر بالوضوء عند إرادة الصلاة، يقول البغوي: "وظاهر الآية يقتضي وجوب الوضوء عند كل مرة يريد القيام إلى الصلاة، لكن أعلمنا ببيان السنة وفعل النبي ﷺ أن المراد من الآية: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ وأنتم على غير طُهر، قال النبي ﷺ: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ""[1].

وقد جمع النبي ﷺ يوم الخندق بين أربع صلوات بوضوء واحد[2]"[3].

وبهذا القول في فهم الآية قال كثيرون من السلف: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون[4]، وهو اختيار ابن جرير الطبري[5].

---

(١) أخرجه البخاري(٦٤٤٠) ومسلم(٣٣٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرج مسلم (٤١٥) من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه، فقال له عمر: لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه؟! قال: « عمدا صنعته يا عمر ».

فظاهره أنه صلى خمس صلوات، وأما تحديده بالأربع، فقد جاء في حديث آخر، وهو ما في الترمذي (١٦٤) والنسائي(٦٥٦) من حديث ابن مسعود أن المشركين شغلوا النبي ﷺ يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله – قال – فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء.

(٣) "تفسير البغوي"(٣/ ٢٠)، وانظر: "تفسير السمعاني"(٢/ ١٥).

(٤) "تفسير ابن كثير"(٥/ ٨٥)، بل إن ابن العربي في "أحكام القرآن"(١/ ٥٦٢) نقل اتفاق المفسرين على هذا الوجه وانظر:"المحرر الوجيز"(٢/ ١٦١)،"الجامع لأحكام القرآن" (٧/ ٣٢٧)، "لباب التأويل في معاني التنزيل"(٢/ ١٧)، "البحر المحيط" (٣/ ٤٤٩)، "التحرير والتنوير" (٦/ ١٢٨).

(٥) انظر:" جامع البيان" (٨/ ١٥٦).

وعلى هذا؛ ففي الآية إضمار، قال ابن الجوزي:

"فصار الحدث مضمراً في وجوب الوضوء، وهذا قول سعد بن أبي وقاص وأبي موسى الأشعري وابن عباس والفقهاء"(١).

وهذا الإضمار قد دل الدليل عليه، فلا مانع من القول به، وهو أولى من إضمار النوم؛ لكونه عاماً في كل حدث. قال أبو السعود:

"فالوجه أن الخطاب خاص بالمحدثين بقرينة دلالة الحال واشتراط الحدث في التيمم الذي هو بدله"(٢).

وأضاف أبو حيان دليلاً آخر على المحذوف، فقال:

"ويدل على هذا المحذوف مقابلته بقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾ وكأنه قيل: إن كنتم محدثين الحدث الأصغر فاغسلوا هذه الأعضاء، وامسحوا هذين العضوين"(٣).

فهذا وجه قوي في توجيه الأمر الوارد في الآية الكريمة، وقد قال القرطبي ~ عن هذا الوجه والوجه السابق الذي فيه التقديم والتأخير: "وهذان التأويلان أحسن ما قيل في الآية"(٤).

وفيه وجه آخر، وهو: أن الآية آمرة بالوضوء عند القيام إلى الصلاة، ولكن هو في حق المحدث واجب وفي حق المتطهر ندب، فهو أعم مما سبق، فيشمل الوجوب والاستحباب(٥).

---

(١) "زاد المسير"(٢/ ٢٩٩).

(٢) "تفسير أبي السعود"(٣/ ١٠)، وانظر: "روح المعاني"(٦/ ٦٩).

(٣) "البحر المحيط" (٣/ ٤٤٩).

(٤) "الجامع لأحكام القرآن"(٧/ ٣٢٧).

(٥) قال ابن عطية في" المحرر الوجيز"(٢/ ١٦٠):"وروي أن علي بن أبي طالب كان يفعل =

وفيه نظر لا يخفى؛ لأن الأمر إما أن يكون واجباً وإما أن يكون مستحباً، ولا يكون واجباً ومستحباً في آنٍ واحدٍ، ولهذا وغيره ضعفه غير واحد من العلماء[١].

وقد قيل: إن الأمر بالوضوء لكل صلاة كان واجباً في ابتداء الإسلام ثم نسخ [٢].

وهذا ضعيف؛ لأن سورة المائدة من آخر ما نزل، فبعيد أن يحدث النسخ مرتين، وقد ضعفه البيضاوي وغيره [٣].

قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًاۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾المائدة: ٤٤

موضع التقديم والتأخير عند من يراه: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ ﴾.

فالمعنى على هذا: إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور للذين هادوا يحكم

= ذلك، ويقرأ الآية، وروي نحوه عن عكرمة، وقال ابن سيرين: كان الخلفاء يتوضؤون لكل صلاة".

وانظر:" جامع البيان" (٨/ ١٥٦)، "الجامع لأحكام القرآن"(٧/ ٣٢٣)،"تفسير ابن كثير"(٥/ ٨٥).

(١) وانظر: "روح المعاني"(٦/ ٦٩).

(٢) انظر: "زاد المسير"(٢/ ٢٩٩)، "تفسير ابن كثير"(٥/ ٨٥)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (١/ ١٧٠).

(٣) انظر:"تفسير البيضاوي"(٢/ ٢٩٨).

بها النبيون والربانيون والأحبار [(١)].

وقد جوز الزجاج والنحاس هذا الوجه[(٢)].

فرأى أصحاب هذا القول أن قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ متعلق بقوله: ﴿ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ فكأنهم قالوا: التوراة فيها هداية ونور لكنها لليهود دون غيرهم، كما أن معنى الجملة التي تليها تام لا نقص فيه حين نجعل ﴿ لِلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ متعلق بالجمل السابقة وتكون الجملة: يحكم بالتوراة الأنبياء والربانيون والأحبار، فهذه وظيفتهم، فلعلهم لهذا قالوا بالتقديم والتأخير.

ويناقش هذا بأن التوراة هدى ونور حتى للأنبياء، فليست هي خاصة باليهود، ولست بهذا أقولهم ما لم يقولوا، ثم أمضي في رده، غير أن هذا ظاهر قولهم -والله أعلم-.

ولهم أن يجيبوا بقولهم: أنبياؤهم منهم، فأقول: هذا صحيح، ويبقى الاعتراض الآخر قائم وهو: أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

كما أن في هذا القول فصل بين المصدر ومعموله، وهذا لا ينبغي في الكلام الفصيح، فكيف بالقرآن الكريم الذي فصاحته في الذروة[(٣)].

---

(١) انظر: "زاد المسير"(٢/ ٣٦٤)، "الجامع لأحكام القرآن"(٧/ ٤٩٥)، "لباب التأويل في معاني التنزيل" (٢/ ٥٦)، "اللباب في علوم الكتاب"(٧/ ٣٤٦)، "تفسير أبي السعود" (٣/ ٤١).

(٢) انظر: "معاني القرآن"للزجاج(٢/ ١٧٨)، "معاني القرآن"للنحاس(٢/ ٣١٢)، "تفسير الرازي"(١٢/ ٤).

(٣) انظر: "تفسير أبي السعود"(٣/ ٤١)، "روح المعاني"(٦/ ١٤٤).

وآخرون بل هم السواد الأعظم من أهل التفسير رأوا أن الآية ليس فيها تقديم وتأخير، ومعناها على ما هو واضح من السياق: إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها أنبياء الله تعالى لليهود وكذا يحكم بها الربانيون والأحبار[١].

وفي هذا القول بيان أن التوراة خاصة باليهود؛ لأنها شريعة خاصة بهم لا عامة.

وجعلها ابن جزي محتملة للمعنيين، فقال:

"للذين هادوا" متعلق بيحكم، أي: يحكم الأنبياء بالتوراة للذين هادوا، ويحملونهم عليها، ويتعلق بقوله: فيه هدى ونور"[٢].

والقول السابق أولى، والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴾ (المائدة:١٠١).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[٣]: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَا﴾ مؤخرة، وموضعها في المعنى بعد قوله: "تَسُؤۡكُمۡ"

(١) انظر: "تفسير مقاتل بن سليمان" (١/ ٣٠٢)، "جامع البيان"(٨/ ٤٤٩)، "الوجيز" (١/ ٣٢٠)، "المحرر الوجيز" (٥/ ١١٠)،"الجامع لأحكام القرآن"(٧/ ٤٩٥)، "تفسير ابن كثير" (٥/ ٢٢٧)، "تفسير البيضاوي"(٢/ ٣٢٨)، "البحر المحيط"(٣/ ٥٠٣)،"الدر المصون"(٥/ ٣٠٨)،"التحرير والتنوير"(٦/ ٢٠٩).

(٢) "التسهيل لعلوم التنزيل"(١/ ١٧٨).

(٣) انظر: "زاد المسير"(٢/ ٤٣٥).

واعلم أن سبب الخلاف في الآية الكريمة ناتج عن الخلاف في معنى كلمة "عفا"، فمن قال من أهل العلم: إن معنى عفا: ترك وسكت عن حكمها، فلم يذكر فيها حلالاً ولا حراماً، من قال بهذا لزمه القول بالتقديم والتأخير في الآية الكريمة[1]، وعلى هذا؛ فالضمير في: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ عائد على الأشياء، وتكون الجملة صفة للأشياء.

وبهذا قال مقاتل بن سليمان وابن عطية وابن الجوزي والشاطبي والسعدي[2].

وقدمه البيضاوي[3]، وقال الشوكاني عنه:"وهذا معنى صحيح"[4].

ويؤيده: أن موضوع الآية الأشياء التي لم ينزل فيها نص، فكان الأولى حمل الضمير في ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ عليها، وعوده إليها.

غير أن ما ذكرنا من قاعدة "الأصل انتظام الكلام وعدم التقديم والتأخير يرد هذا القول"، وبهذا رده الرازي، فقال عن هذا القول: "وهذا ضعيف؛ لأن الكلام إذا استقام من غير تغيير النظم لم يجز المصير إلى التقديم والتأخير"[5].

كما أن هذا القول رُدَّ أيضاً بسبب النزول، إذ أن الآية نزلت بسبب

---

(١) انظر:"زاد المسير"(٢/ ٤٣٥)،"الجامع"للقرطبي(٨/ ٢٣٥)،

(٢) انظر: "تفسير مقاتل بن سليمان"(١/ ٣٢٥)،"المحرر الوجيز"(٥/ ٢٠٩)، "تذكرة الأريب في تفسير الغريب" (١/ ١٥٠)، "الموافقات"(١/ ١٦٣)،"تفسير السعدي" (٢٤٦).

(٣) "تفسير البيضاوي"(٢/ ٣٧١).

(٤) "فتح القدير"(٢/ ٨١).

(٥) "تفسير الرازي"(١٢/ ٨٩).

سؤالهم عن الحج كل عام، فـ"هذا يقتضي أن يكون الحج قد فرض أولاً، ثم نسخ بطريق العفو"[(١)].

وهذا ليس بلازم؛ لأن السؤال لم يكن عن الحج، ولكنه كان عن تكرار الحج.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن الضمير في: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ عائد على المسألة، أي: عفا عن مسألتكم التي سألتم النبي ﷺ، وتكون الجملة استئنافية، وهذا المعنى يؤيده سبب النزول:

وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن أنس قال خطب النبي ﷺ خطبة ما سمعت مثلها قط، فقال رجل : من أبي؟ قال: فلان فنزلت هذه الآية ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾[(٢)].

واختار هذا القول جمع من أهل العلم، منهم:

الطبري والواحدي والزمخشري والخازن وابن كثير والسيوطي وأبو السعود والشوكاني[(٣)].

وهذا القول هو الراجح في معنى الآية الكريمة.

وذكر ابن عاشور في الآية احتمالاً لم أره لغيره، ثم استظهره، فقال:

"وقوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ يحتمل أنّه تقرير لمضمون قوله: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ

---

(١) "روح المعاني"(٧/ ٤٠)، وانظر: "تفسير أبي السعود"(٣/ ٨٥).

(٢) أخرجه البخاري(٤٦٢١)، ومسلم(٢٣٥٩).

(٣) "الوجيز" للواحدي"(١/ ٣٣٧)، "الكشاف"(١/ ٧١٧)، "لباب التأويل في معاني التنزيل" (٢/ ٩٩)، "تفسير ابن كثير" (٥/ ٣٨٥)، "تفسير الجلالين"(ص١٥٧)، "تفسير أبي السعود"(٣/ ٨٥)،"فتح القدير"(٢/ ٨١).

﴿عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ أي: أنّ الله نهاكم عن المسألة وعفا عنكم أن تسألوا حين ينزّل القرآن. وهذا أظهر؛ لعود الضمير إلى أقرب مذكور باعتبار تقييده (حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ) [1].

قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام: ١.

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[2]، هو في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾، حيث قدمت كلمة ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ على: ﴿يَعْدِلُونَ﴾.

قال أبو عبيدة: "(بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) مقدم ومؤخر، مجازه: يعدلون بربهم، أي: يجعلون له عِدْلاً، تبارك وتعالى عما يصفون"[3].

وعلى هذا؛ فالباء في ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ متعلقة بـ﴿يَعْدِلُونَ﴾ ومعنى يعدلون، أي يجعلون له عدلا ومساوياً، أي: يشركون في عبادته، ويجعلون معه آلهة أخرى، تعالى الله عما يصفون.

قال الإمام البغوي: " وأصله من مساواة الشيء بالشيء، ومنه العدل، أي: يعدلون بالله غير الله تعالى، يقال: عدلت هذا بهذا إذا ساويته"[4].

وإلى هذا المعنى -من غير القول بالتقديم والتأخير- ذهب جل

---

(١) "التحرير والتنوير" (٨/ ٦٨).

(٢) انظر: "زاد المسير" (٣/ ٢).

(٣) "مجاز القرآن" (١/ ٢٣٧)، وانظر هذا القول في "زاد المسير" (٣/ ٢).

(٤) "تفسير البغوي" (٣/ ١٢٦).

المفسرين، وهو الصحيح في معنى الآية، وممن اختاره الطبري والنحاس وابن أبي زمنين والبغوي والزمخشري والرازي والقرطبي والخازن وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن عاشور والقاسمي[(١)].

ولم أر من نص من هؤلاء على التقديم والتأخير في الآية الكريمة، والأولى ألا يقال به؛ لأنه خلاف الأصل، ولأن تقديم لفظ الجلالة فيه من الدلالة على المقصود ما ليس في تأخيره، فالمجيء به في هذا الموضع من أنسب ما يكون، فلا ينبغي القول بتأخيره، قال أبو السعود:

"ووضع الرب موضع ضميره تعالى؛ لزيادة التشنيع والتقبيح، والتقديم لمزيد الاهتمام والمسارعة إلى تحقيق مدار الإنكار والاستبعاد، والمحافظة على الفواصل"[(٢)].

وذهب بعض العلماء[(٣)] ممن رأى أن الآية على نسقها إلى أن الباء في ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ متعلقة بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ويكون على هذا معنى ﴿يَعْدِلُونَ﴾ من العدول، وهو: الميل والانحراف، والباء بمعنى عن، كما

---

(١) انظر: "جامع البيان"(٩/ ١٤٦)، "معاني القرآن" للنحاس(٢/ ٥١٥)، "تفسير ابن أبي زمنين" (٢/ ٥٨)، "الكشاف" (٢/ ٣٢١)، "تفسير الواحدي"(١/ ٣٤٤)، "المحرر الوجيز" (٢/ ٢٦٦)، "تفسير الرازي" (١٢/ ١٢٦)، "الجامع لأحكام القرآن" (٨/ ٣١٧)، " مجموع فتاوى ابن تيمية"(١٧/ ١٣٧)، "بدائع التفسير" (١/ ٣٤٠)، "تفسير ابن كثير" (٦/ ٨)، "التحرير والتنوير"(٧/ ١٢٨-١٢٩)، "تفسير القاسمي" (٦/ ٢٢٣٩).

(٢) "تفسير أبي السعود"(٣/ ١٠٥)، وانظر: "فتح القدير"(٢/ ٩٨).

(٣) انظر: هذا القول في: "لباب التأويل في معاني التنزيل"(٢/ ١١٧)، "البحر المحيط" (٤/ ٧٤)، "تفسير المنار" (٧/ ٢٩٦)، "أضواء البيان"(٢/ ٢١٣).

في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ (الإنسان:٦) أي: منها.

والمعنى: ثم الذين كفروا عن ربهم يميلون وينحرفون.

ويقال: هذا خلاف الأصل ولا حاجة إلى القول بأن الباء بمعنى عن، قال ابن عاشور:

"ومعنى"يَعۡدِلُونَ ":يسوون، والعدل:التسوية، تقول: عدلت فلانا بفلان، إذا سويته به، كما تقدم في قوله: ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾ المائدة:٩٥ فقوله: ﴿بِرَبِّهِمۡ﴾ متعلق بـ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ ولا يصح تعليقه بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لعدم الحاجة إلى ذلك"[1].

كما أن القول الأول –يعدلون بمعنى يشركون- يشهد له ظاهر القرآن، كما في قوله تعالى عن المشركين: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (الشعراء:٩٧-٩٨)، وكقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ﴾ البقرة:١٦٥) في آيات كثيرات.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ﴾ الأنعام: ٣

يرى بعض المفسرين أنَّ في الآية تقديماً وتأخيراً،ويكون المعنى: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السماوات والأرض[2].

(١) "التحرير والتنوير"(٧/ ١٢٨-١٢٩).

(٢) انظر:"زاد المسير"(٣/ ٤)، ولم يعزه لأحد بل قال:"ذكره بعض المفسرين"، وعزاه =

قال النحاس: "ومن أحسن ما قيل فيه: أن المعنى: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض"[(١)].

وقد انتقد هذا القول بأمرين اثنين، أولهما: أنه يلزم من هذا القول أن يكون الخطاب موجه لجميع الخلق، فيكون ترتيب الكلام: وهو الله يعلم يا جميع المخلوقين سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض؛ لأن الإنس لا سر ولا جهر لهم في السماء.

أفاده ابن عطية[(٢)].

وقال ابن عاشور:" ولا يجوز تعليق ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ﴾؛ لأن سر الناس وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض خاصة دون السماوات، فمن قدر ذلك، فقد أخطأ خطأ خفيا"[(٣)] .

والثاني منهما: ما قاله أبو حيان:

"وهذا يضعف؛ لأن فيه تقديم مفعول المصدر الموصول عليه، والعجب من النحاس حيث قال: هذا من أحسن ما قيل فيه"[(٤)] .

وقيل أيضاً: فيه تقديم وتأخير لكن على غير ما ذكر، وبيانه:أن الوقف

= السمعاني في تفسيره(٢/ ٨٧) والبغوي في"معالم التنزيل" (٢/ ١٢٧) والماوردي في "النكت والعيون"(٢/ ٩٤) إلى الزجاج، وفيه نظر، فالزجاج رأى-كما في"معاني القرآن(٢/ ٢٢٨)- أن الآية على نسقها، وانظر هذا القول في: "تفسير البيضاوي" (٢/ ٣٩١)، "تفسير ابن كثير"(٦/ ١٠).

(١) "إعراب القرآن"(٢/ ٥٦).

(٢) انظر:"المحرر الوجيز"(٢/ ٣٧٩).

(٣) "التحرير والتنوير"(٧/ ١٣٣).

(٤) "البحر المحيط"(٥/ ٨٨).

تام عند قوله ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ثم يستأنف ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ليكون المعنى: وهو الله في السماوات، ويعلم سركم وجهركم في الأرض. ففيها -على هذا القول تقديم وتأخير، حيث أخرت جملة: ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ عن: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾.

وهذا القول في الآية الكريمة عزاه غير واحد لابن جرير، منهم ابن الجوزي والخازن وابن كثير والشوكاني[1].

وفيه نظر بين، فإن ابن جرير نصَّ على المعنى بعبارة واضحة، وهي خلاف ما نسب إليه فقال: " قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: إن الذي له الألوهةُ التي لا تنبغي لغيره، المستحقَّ عليكم إخلاصَ الحمد له بآلائه عندكم، أيها الناس، الذي يعدل به كفاركم مَن سواه، هو الله الذي هو في السماوات وفي الأرض يعلم سِرَّكم وجَهْركم، فلا يخفى عليه شيء"[2].

وعلى كلٍ، فهذا قول قيل في معنى الآية الكريمة، وفيه بعد بين؛ إذ يفتقر لدليل على الوقف أولاً، ثم التقديم الثاني، كما أنَّه لا حاجة تدعو إلى مثل هذا.

وفي الآية قولٌ ثالثٌ، وهو: الآية على نسقها، والمعنى:

وهو المألوه المعبود في السموات وكذا في الأرض، يعلم سركم وجهركم، وعلى هذا؛ فيكون قوله: ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ خبرًا أو

(١) انظر: "زاد المسير"(٣/ ٤)، " لباب التأويل في معاني التنزيل"(٢/ ١١٨)، "تفسير ابن كثير"(٦/ ٨)، "فتح القدير" (٢/ ٩٩).
(٢) "جامع البيان"(٩/ ١٥٥).

حالاً"[١].

وقد جاء هذا المعنى المذكور في هذه الآية منصوصا عليه في آية الزخرف، وهي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ (الزخرف:٨٤)، وخير ما يفسر به كتاب الله كتاب الله.

قال ابن المنير[٢] : "وما هاتان الآيتان الكريمتان- يعني هذه الآية وآية الزخرف، وهي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤]- إلاَّ تَوْأَمَتَان، فإن التمدح في آية الزخرف، وقع بما وقع التمدح به هاهنا من القدرة على الإعادة والاستئثار بعلم الساعة والتوحد في الألوهية، وفي كونه تعالى المعبود في السماوات والأرض"[٣] .

وهذا هو الراجح في معنى الآية الكريمة،" وهو قول محققي أهل التفسير"[٤].

وممن اختاره الطبري والزجاج وابن الأنباري والواحدي وابن عطية وابن الجوزي والقرطبي وابن جزي وابن كثير والقاسمي وابن عاشور

---

(١) قاله ابن كثير في تفسيره(٦/ ٩)، وانظر: "التبيان في إعراب القرآن"(١/ ٤٨٠)،"تفسير المنار"(٧/ ٣٠٠).

(٢) أبو العباس، أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم الإسكندري، ناصر الدين ابن المنير(بضم الميم وفتح النون، ثم مثناة تحتية مشددة مكسورة) ولد سنة(٦٢٠)، وتوفي سنة(٦٨٣) وكان إماما بارعا في علوم كثيرة، وله مصنفات مفيدة وتفسير نفيس، انظر:" فوات الوفيات"(١/ ١٨٥)، "طبقات المفسرين"للأدنه وي(١/ ٢٥٢).

(٣) "الانتصاف من الكشاف، "(٢/ ٣٢٣- حاشية الكشاف).

(٤)قاله ابن القيم في"بدائع الفوائد"(٣/ ٣٠٣).

والشنقيطي والسعدي وغيرهم[(١)].

وفي الآية أقوال أخرى، غير أن ما ذكر هو أقواها، وأرجحها آخرها، كما أن الإفاضة فيها يخرجنا عن مقصودنا، والله تعالى أعلم .

قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف:١٨٧).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه، هو أن قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ ﴾ أخرت عن قوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ والتقدير على هذا القول: يسألونك عن الساعة أيان مرساها يسألونك كأنك حفي عنها.

قال أبو جعفر النحاس: "قد ذكرنا قول أهل التفسير إن المعنى على التقديم والتأخير"[(٢)].

قال ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ ﴾ فيه أربعة أقوال:

"أحدها: أنه من المقدم والمؤخر، فتقديره: يسألونك عنها كأنك حفي، أي: بر بهم كقوله: "إنه كان بي حفيا" قال العوفي عن ابن عباس[(٣)] وأسباط

---

(١) انظر: "جامع البيان"(٩/ ١٥٥)،"معاني القرآن" للنحاس(٢/ ٤٠٠)، "الوجيز" للواحدي(١/ ٣٤٤)، "تفسير السمعاني"(٢/ ٨٧)، "تذكرة الأريب في تفسير الغريب" (١/ ١٥٥)، "الجامع لأحكام القرآن"(٨/ ٣٢٣)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٢/ ٢)، "تفسير ابن كثير" (٦/ ٨)، "تفسير القاسمي(٦/ ٢٢٤٣).

(٢) "إعراب القرآن"للنحاس(٢/ ١٦٦)، وانظر: "معاني القرآن"للنحاس(٣/ ١١١).

(٣) أخرجه الطبري"(١٠/ ٦١١).

عن السدي[١]: كأنك صديق لهم"[٢].

وهو قول قتادة ومجاهد وعكرمة أيضاً[٣].

وعلى هذا؛ فكأن سبب القول بالتقديم والتأخير، هو تأويل الحفي في الآية بالبَرِّ.

وهذا معارض بأن الله قال:"حفي عنها" ولم يقل حفي بهم، فهذا القول لا يساعده النظم القرآني، بل يرده، ولذا قال إبراهيم عليه السلام عن ربه جل جلاله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴾ مريم: ٤٧.

ومثل هذا القول في التقديم والتأخير قول السمعاني حيث فسر الحفي بالمسرور، فقال:

"أي كأنك مسرور بسؤالهم عنها، يقال: تحفيت فلاناً في المسألة إذا سألته وأظهرت السرور في سؤالك، فعلى هذا تقدير الآية : يسألونك عنها كأنك حفي بسؤالهم"[٤].

وهذا يلزم منه كون عن بمعنى الباء، وهو خلاف الأصل من غير ضرورة تدعو إليه، أو تلح عليه.

وهذا القول كسابقه معارض بأن الأصل عدم ادعاء التقديم والتأخير في النظم القرآني، إلا أن يكون ثمة داع يدعو إليه، وهو ههنا مفقود.

---

(١) أخرجه الطبري (١٠/ ٦١٢).

(٢) "زاد المسير"(٣/ ٢٩٨)، وانظر:"جامع البيان"(١٠/ ٦١١)، "النكت والعيون" (٢/ ٢٨٥)، "الجامع" للقرطبي (٩/ ٤٠٦) فقد ذكروا التقديم والتأخير عند ذكرهم لتفسير من فسر الحفي بالبر.

(٣) أخرج الآثار عنهم الطبري (١٠/ ٦١١).

(٤) "تفسير السمعاني"(٢/ ٢٣٧-٢٣٨).

وفي الآية قول آخر، وهو: أن المعنى: كأنك عالم بها.

واختار هذا القول الواحدي والقرطبي [1].

ونحو هذا القول قول من قال: "كأنك استحفيت بالسؤال عنها حتى علمتها، أي: أكثرت المسألة عنها، يقال : أحفى في سؤاله وألحف وألح، كله بمعنى" [2].

وهذا قول مجاهد [3].

واختاره البغوي والسيوطي والسعدي [4].

ولا فرق بين هذين القولين، فلا ينبغي ذكرهما قولين متباينين [5]، قال الزمخشري:

"كأنك عالم بها، وحقيقته: كأنك بليغ في السؤال عنها؛ لأنّ من بالغ في المسألة عن الشيء،

والتنقير عنه، استحكم علمه فيه ورصن، وهذا التركيب معناه المبالغة، ومنه إحفاء الشارب، واحتفاء البقل: استئصاله، وأحفى في المسألة، إذا ألحف" [6].

---

(١) انظر: "الوجيز" للواحدي(١/ ٤٢٤)، "الجامع"للقرطبي(٩/ ٤٠٦).

(٢) "عمدة الحفاظ"(١/ ٤٣٤).

(٣) "انظر:"تفسير مجاهد"(ص٢٥١)، وقد قال ابن كثير في تفسيره(٣/ ٥٢٠) إنه الصحيح عن مجاهد.

(٤) انظر: "تفسير البغوي"(٣/ ٣١٠)، "تفسير الجلالين"(ص٢٢٢)، "تفسير السعدي" (ص٣١١).

(٥) كما فعل ابن الجوزي، وأما الإمام الطبري فجعلهما قولا واحداً.

(٦) "الكشاف"(٢/ ١٧٣)، وانظر: "تفسير السمعاني"(٢/ ٢٣٨)، "تفسير الرازي" (١٥/ ٦٧)، "تفسير أبي السعود"(٣/ ٣٠١).

قال الألوسي:"والمعنى المراد هنا متفرع على المعنى الأول[١]؛ لأن من بحث عن شيء، وسأل عنه استحكم علمه به، فأريد به لازم معناه مجازاً أو كناية"[٢].

وهذا القول هو الراجح في معنى الآية الكريمة؛ لأن السياق يؤيده، ثم إن في حملنا الآية على هذا المعنى فائدة، وهي نفي أن يكون نبينا ﷺ معتنٍ بخبر الساعة وزمن وقوعها، بخلاف ما إذا حملناه على البر بقريش للصلة والقرابة، فما الفائدة إذا قلنا: سألوه لكونه ﷺ براً بهم وقريباً منهم.

ويؤيده[٣]: أن الله قال بعد هذه الجملة: ﴿قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ مما يفيد أن الحفي بمعنى العالم،أي: يسألونك كأن عندك علماً منها، ولكن علمها عند الله تعالى .

قال الشوكاني لما ذكر أنَّ المعنى: إما عالم بها أو أحفيت بالمسألة، فعلمتها، قال:

"والأول هو معنى النظم القرآني على مقتضى المسلك العربي" [٤].

ويؤيد هذا القول قراءة ابن عباس:"كأنك حفي بها"[٥].

ونلحظ في الآية أن لفظة حفي عديت بعن ولم تعد بالباء، والسر -والعلم عند الله تعالى-:

لأن "السؤال يوصل بعن مرة، وبالباء مرة، فيقال: سألت عنه، وسألت

(١) يعني المبالغة في السؤال مبنية على المعنى الذي ذكره أولاً، وهو: أن حفياً بمعنى عالم.

(٢) "روح المعاني"(٩/ ١٣٣).

(٣) انظر:"تفسير ابن كثير"(٦/ ٤٧١).

(٤) "فتح القدير "(٢/ ٢٧٣).

(٥) انظرها في "المصاحف"لابن أبي داود(ص١٩٤).

به، فلما وضع قوله: "حفي" موضع السؤال وصل بأغلب الحرفين اللذين يوصل بهما السؤال وهو عن"[1].

وقد جعل السمرقندي[2] بناء على هذا القول في الآية تقديما وتأخيراً، ولم أره صريحاً لغيره، وما ذكره ليس بلازم، ولم يذكره جل المفسرين، بل قال النحاس:

"وقال محمد بن يزيد: المعنى: يسألونك كأنك حفي بالمسألة عنها، أي: ملح يذهب إلى أنه ليس فيه تقديم ولا تأخير"[3].

قال تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾(التوبة:٥٥).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[4]: أنَّ قوله:﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ مؤخر وفي المعنى:هي بعد قوله:﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ﴾.

والمعنى: ولا تعجبك أموالهم وأولادهم في الدنيا؛ إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الآخرة.

وهذا مذهب ابن عباس[5] ومجاهد[1] وقتادة[2] والسدي[3] وابن

---

(١) قاله الطبري في تفسيره (١٠/ ١٢٥)، وانظر:" تفسير البيضاوي"(٣/ ٨٠).

(٢) انظر:"بحر العلوم" للسمرقندي(١/ ٥٨٥)، وربما فهم هذا من عبارة مقاتل بن سليمان في تفسيره(١/ ٤٢٧) وكذا ابن جزي في التسهيل(١/ ٥٤٤).

(٣) "إعراب القرآن"للنحاس(٢/ ١٦٦).

(٤) انظر: "زاد المسير"(٣/ ٤٥٢).

(٥) أخرج الطبري (١١/ ٥٠٠) عن ابن عباس قوله:" إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا" في =

قتيبة[٤] والسمرقندي[٥].

وبهذا قال أكثر أهل العربية، كما حكاه عنهم النحاس[٦]، وممن ذهب إليه منهم: الفراء والزجاج[٧].

ولعل الدافع لهذا القول: أن المال والولد من جملة النعم، فكيف يكون عذاباً، لكن إذا قيل بهذا القول اندفع هذا الإيراد[٨].

وقد نوقش هذا القول: بأن الأصل في الكلام عدم التقديم والتأخير إلا من ضرورة، ولا ضرورة ههنا.

وأيضاً: بما قاله الرازي: وهو: أنه حتى على هذا الادعاء، فما زال الإيراد قائماً: كيف يكون الولد والمال عذاباً؟! فلا بدَّ إذاً من تقدير، وهو: يعذبون بسببها، فإذا قدرنا هذا لم نحتج إلى ادعاء التقديم والتأخير أصلاً[٩].

وقد خالف آخرون من العلماء في هذا، فقالت طائفة، وهي الأكثر:

= الآخرة. وهو في "صحيفة علي بن أبي طلحة" (ص٢٦٦)، وقد حكم عليه ابن القيم في "إغاثة اللهفان" (١/ ٣٥) بالانقطاع.

(١) انظر: "تفسير الرازي" (١٦/ ٧٤)، "زاد المسير" (٣/ ٤٥٢).

(٢) أخرجه الطبري (١١/ ٥٠٠) وابن أبي حاتم (٦/ ١٨١٣)، وعزاه في "الدر المنثور" (٧/ ٤٠٣) إلى ابن المنذر وأبي الشيخ.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨١٣)، وانظر: "الدر المنثور" (٧/ ٤٠٣)، "تفسير الرازي" (١٦/ ٧٤)، "زاد المسير" (٣/ ٤٥٢).

(٤) "تأويل مشكل القرآن" (ص٢٠٨).

(٥) انظر: "تفسير السمرقندي" (٢/ ٦٥).

(٦) انظر: "معاني القرآن" للنحاس (٣/ ٢١٨)، "الجامع لأحكام القرآن" (٨/ ١٦٤).

(٧) انظر: "معاني القرآن" للفراء (١/ ٤٤٢)، "معاني القرآن" للزجاج (٢/ ٤٥٤).

(٨) انظر: "جامع البيان" (١١/ ٥٠٠)، "تفسير الرازي" (١٦/ ٧٤).

(٩) انظر: "تفسير الرازي" (١٦/ ٧٥).

إن الآية على نظمها، لا تقديم فيها ولا تأخير، والمعنى : ليُعذبهم بها في الدنيا بالمصائب في الأموال والأولاد، وبما يجب عليهم فيها من حق الله تعالى، فهي لهم عذاب في الدنيا قبل الآخرة.

وهذا مذهب ابن زيد في فهم الآية الكريمة[1].

واختاره الطبري والواحدي والزمخشري والرازي والبيضاوي والسيوطي وأبو السعود والشوكاني والألوسي والسعدي وغيرهم [2].

وقال الحسن البصري ~ مبيناً الوجه في التعذيب: إنه بما ألزمهم فيها من أداء الزكاة والنفقة في سبيل الله[3].

وقد رأى ابن عطية وابن الجوزي أن هذا من الحسن تخصيص للتعذيب بالمال فقط [4].

لكن في هذا نظر؛ إذ أن من أساليب التفسير عند السلف البيان عن طريق ذكر بعض أنواع العام، فلعل الحسن لم يرد التخصيص، ولكنه أراد بيان العذاب الحاصل بالمال فقط، والنص على بعض أفراده، بدليل أن ما ذكره الحسن من العذاب المتعلق بالمال، ليس هو جميع العذاب، بل هو نوع

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨١٣).

(٢) انظر: "جامع البيان"(١١/ ٥٠٠)، "الوجيز"للواحدي(١/ ٤٦٨)،"نكت القرآن" للقصاب(١/ ٥٤٣)، "الكشاف"(٢/ ٢٦٧)، "تفسير الرازي" (١٦/ ٧٥)،"تفسير البيضاوي" (٣/ ١٥١)،"تفسير الجلالين" (ص٢٤٩)، "تفسير أبي السعود" (٤/ ٧٤)، "روح المعاني"(١٠/ ١١٧)، "فتح القدير" (٢/ ٣٧٠)،"تفسير المنار"(١٠/ ٤٨٤)، "تفسير السعدي" (ص٣٤٠).

(٣) أخرجه الطبري (١١/ ٥٠١) .

(٤) انظر:"المحرر الوجيز"(٣/ ٤٥)،"زاد المسير"(٣/ ٤٥٣).

منه، بل هو أشده على النفس، حيث يخرج المنافق المال الذي تعب في تحصيله وجمعه من غير قناعة عقل ولا رضا نفس.

ولذا لم يجعل الطبري ~ بين القولين -قول الحسن وابن زيد- فرقاً فأوردهما ضمن قول من قال: الآية على بابها، ليس فيها تقديم ولا تأخير.

قال ابن كثير: "واختار ابن جرير قول الحسن، وهو القول القوي الحسن"[(١)].

قال القرطبي:"وقول الحسن لا تقديم فيه ولا تأخير، وهو حسن" [(٢)].

ووجه هذا القول: أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، فلا يعدل عن هذا الأصل إلا ببينة وبرهان.

يقول الإمام الطبري ~ تعالى مبيناً سبب اختياره:

"لأن ذلك هو الظاهر من التنزيل، فصرف تأويله إلى ما دل عليه ظاهره، أولى من صرفه إلى باطن لا دلالة على صحته"[(٣)].

وقد اعترض على هذا القول: بأن هذا التعذيب لا يختص بالمنافقين بل الناس جميعهم معرضون للمصائب مؤمنهم وكافرهم، فما فائدة تخصيص المنافقين بهذا التعذيب في الدنيا.

"وأجيب عن هذا الإيراد: بأن المنافقين مخصوصون بزيادة من هذا العذاب، وهو أنَّ المؤمن قد علم أنه مخلوق للآخرة، وأنه يثاب بالمصائب الحاصلة له في الدنيا، فلم يكن المال والولد في حقه عذاباً في الدنيا، وأما

(١) "تفسير ابن كثير"(٧/ ٢١٦).

(٢) "الجامع لأحكام القرآن "(١٠/ ٢٤٠).

(٣) "جامع البيان"(١١/ ٥٠١).

المنافق، فإنه لا يعتقد كون الآخرة له، وإنه ليس فيها ثواب، فبقي ما يحصل له في الدنيا من التعب والشدة والغم والحزن على المال والولد عذاباً عليه في الدنيا، فثبت بهذا الاعتبار أن المال والولد عذاب على المنافقين في الدنيا دون المؤمنين"[1].

ولعله لهذا الاعتراض، لم يرتض ابن القيم هذا القول على عمومه، بل خصه بعذاب الحرص على الدنيا، فقال: "والصواب والله أعلم أن يقال: تعذيبهم بها هو الأمر المشاهد من تعذيب طلاب الدنيا ومحبيها ومؤثريها على الآخرة: بالحرص على تحصيلها، والتعب العظيم في جمعها، ومقاساة أنواع المشاق في ذلك، فلا تجد أتعب ممن الدنيا أكبر همه، وهو حريص بجهده على تحصيلها، والعذاب هنا هو الألم والمشقة والنصب"[2].

لكن، لا وجه لهذا الحصر؛ لأن التعذيب حاصل لهم بحرصهم على الدنيا، وطلبهم إياها، كما أنه حاصل لهم بالأقدار المؤلمة، والمصائب الموجعة التي لا يرجون فيها ثواباً، ولا يبتغون لها أجراً.

وهذا القول هو الراجح؛ فلا تقديم ولا تأخير، إذ الأصل عدمه، ومن ادعاه طولب البينة، ولا بينة، والعذاب بالأولاد والأموال في الدنيا ممكن، وذلك بأن يعذبهم الله في جمعها والحرص عليها ولزوم إخراج الواجب منها، والحذر من ذهابها والخوف على تلفها، ثم يصابون بذهابها أو ذهاب بعضها، فهم يعذبون بالقدر والشرع، وهكذا الأولاد هم سببٌ لتعذيب هؤلاء المنافقين، والعياذ بالله تعالى، فهم خائفون من نزول الأقدار بهم،

---

(١) قاله الخازن في تفسيره(٣/ ١٠٦).

(٢) "إغاثة اللهفان"(١/ ٣٦).

لشدة محبتهم لهم، وتعلق قلوبهم بهم، كما يعذبون أيضاً بهم لما يؤمرون بالنفير في الجهاد في سبيل الله، وغير ذلك من الأوامر الشرعية.

وقد ذكر الرازي[١] أمثلة وأنواعاً للعذاب الحاصل للمنافقين بسبب الأموال والأولاد.

وفي الآية قول ثالث، وهو: أنَّ الآية على نظمها، لكن المراد بالعذاب في الدنيا: هو سبي أولادهم وغنيمة أموالهم[٢].

وعلى هذا؛ تكون الآية في المشركين، لا المنافقين؛ لأن السبي والغنيمة إنما يكون من مال المشرك وولده، وليس من مال وولد المنافق.

ويناقش هذا القول: أن الآيات في المنافقين، وليست في المشركين، فلا ينبغي صرف الآيات عن موضوعها الأصلي.

قال تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ (هود:٧١).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[٣]:أن ﴿ فَضَحِكَتۡ ﴾قدمت على ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ ﴾ والمعنى:

فبشرناها بإسحاق، فضحكت.

وعلى هذا القول، فالضحك الصادر من زوجة إبراهيم عليه السلام هو الضحك بمعناه المعروف؛ إذ أنَّ الأصل في الألفاظ حملها على أشهر معانيها، وهذا مذهب

(١) انظر:"تفسير الرازي"(١٦/ ٧٥-٧٦)،و"العذب النمير"(٥/ ٥٧٨) .

(٢) انظر:" أحكام القرآن"للجصاص(٤/ ٣٢١)، "زاد المسير"(٣/ ٤٥٣)"تفسير العز ابن عبد السلام-اختصار النكت" (٢/ ٢٦).

(٣) انظر: "زاد المسير"(٤/ ١٣٠).

الأكثر من العلماء في معنى هذه اللفظة القرآنية [١].

ولما رأى أصحاب هذا القول أن الضحك بمعناه المشهور، اختلفوا في سبب ضحك امرأة إبراهيم عليه السلام على أقوال عدة[٢]، هي:

أولها: أن سببه البشارة بالابن، وحينئذٍ، فهذه الآية من قبيل المقدم والمؤخر، فالضحك جاء بعد البشارة بالابن، وإن جاء الإخبار به في الآية بعد الضحك.

وهذا ما ذهب إليه ابن قتيبة واختاره السمرقندي وابن عاشور[٣].

وقال الفراء:"وهو مما قد يحتمله الكلام، والله أعلم بصوابه"[٤].

وقد انتقد هذا القول النحاس، فقال:"وهذا القول لا يصح؛ لأن التقديم والتأخير لا يكون في الفاء"[٥].

---

(١) عزاه للجمهور غير واحد من أهل العلم، انظر: "تفسير السمعاني"(٢/ ٤٤٢)،"تفسير البغوي" (٤/ ١٨٨)، "المحرر الوجيز" (٣/ ١٨٩)، "زاد المسير"(٤/ ١٣٠)، "الجامع لأحكام القرآن " (١١/ ١٦٤)، "تفسير الخازن" (٣/ ٢٤١)، "اللباب في علوم الكتاب" لابن عادل (١٠/ ٥٢٤)، "فتح القدير" (٢/ ٥١٠).

(٢) انظرها في: "جامع البيان"(١٢/ ٤٧٣)، "تفسير السمرقندي"(٢/ ١٦١)،"تفسير السمعاني" (٢/ ٤٤٣)، "تفسير البغوي" (٤/ ١٨٨)، "الكشاف" (٢/ ٣٨٨)، "المحرر الوجيز" (٣/ ١٨٩)، "تفسير الرازي" (١٨/ ٢١-٢٢)، "الجامع لأحكام القرآن "(١١/ ١٦٤)، "تفسير البيضاوي" (٣/ ٢٤٥)، "تفسير النسفي"(٢/ ١٦٣)، "تفسير أبي السعود"(٤/ ٢٢٥)، "روح المعاني" (١٢/ ٩٧).

(٣) انظر: "تأويل مشكل القرآن"(ص٢٠٦)،"تفسير السمرقندي"(٢/ ١٦١)، "التحرير والتنوير" (١٢/ ١١٩).

(٤) "معاني القرآن"للفراء(٢/ ٢٢).

(٥) "معاني القرآن"للنحاس(٣/ ٣٦٤).

لأن الفاء تفيد الترتيب، ونفاه الفراء كما حكاه عنه ابن هشام[1]، ولذا، فقد جوزه الفراء كمعنى محتمل للآية الكريمة.

إلا أن المشهور إفادتها الترتيب، فلا تصرف الفاء عن هذا إلا بدليل.

القول الثاني: أن سببه لابد أن يكون جرى ذكره في الآية، وما ذاك إلا لأنها فرحت بزوال الخوف، وحصول الأمن، ويدل لهذا الوجه، أن الله ذكر الضحك بعد تخوف إبراهيم، وبيان الملائكة له سبب عدم أكلهم: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: ٧٠).

فكانت هذه كالبشارة لها، ثم بشرت بالولد؛ لتجمع لآل البيت بشارتين.

وهذا ما اختاره الفراء والنحاس [2]، وعنه قال الرازي: "وهذا تأويل في غاية الحسن"[3].

القول الثالث: أنها ضحكت بسبب أنها تعجبت من خوف إبراهيم عليه السلام من ثلاثة أنفس، وهو بين حشمه وخدمه.

وهذا يلزم منه انتقادها وازدراؤها لزوجها عليه السلام، وفيه ما فيه.

القول الرابع: يحتمل أنها كانت عظيمة الإنكار على قوم لوط، لما كانوا عليه من الكفر والعمل الخبيث، فلما جاءت الملائكة بخبر إهلاكهم فرحت، ولحقها السرور، فضحكت.

وقد ذهب ابن كثير إلى قول قريب من هذا، وهو أنها ضحكت استبشاراً بهلاكهم، قال ~ :

---

(١) انظر: "مغني اللبيب"(ص٢١٤) وكلام المصنف على الفاء.

(٢) انظر: "معاني القرآن"للفراء(٢/ ٢٢)، "معاني القرآن"للنحاس(٣/ ٣٦٣).

(٣) "تفسير الرازي"(١٨/ ٢٢).

" قالوا: لا تخف منا، إنا ملائكة أرسلنا إلى قوم لوط؛ لنهلكهم، فضحكت سارة استبشارا بهلاكهم؛ لكثرة فسادهم، وغلظ كفرهم وعنادهم، فلهذا جوزيت بالبشارة بالولد بعد الإياس "[1].

القول الخامس: أنها فرحت بموافقة الملائكة لها، وذلك أنها أمرت إبراهيم عليه السلام أن يضم إليه ابن أخيه لوطاً، فإن الله تعالى لا يترك قومه حتى يعذبهم، وعند تمام هذا الكلام، دخل الملائكة على إبراهيم عليه السلام فأخبروه، فضحكت؛ لشدة سرورها بحصول الموافقة بين كلامها وبين كلام الملائكة.

وهذا والذي قبله متقاربان، وينقصهما الدليل، فمن أين لنا: أنها كانت كثيرة الإنكار عليهم، وأنها كانت تأمر إبراهيم ليضم إليه لوطاً، نعم فرحها بهلاك الظالمين لا يستبعد منها؛ فإنها امرأة مؤمنة.

القول السادس: أنها ضحكت تعجباً من أن قوماً أتاهم العذاب وهم في غفلة.

وهذا قول قتادة[2] واختاره ابن جرير[3].

القول السابع: ما قاله السدي[4]: قال إبراهيم عليه السلام لهم: أَلا تَأْكُلُونَ، قالوا: لا نأكل طعاماً إلا بالثمن، فقال: ثمنه أن تذكروا اسم الله تعالى على أوله، وتحمدوه على آخره، فقال جبريل لميكائيل عليهما السلام: حق لمثل هذا الرجل أن يتخذه ربه خليلاً؛ فضحكت امرأته فرحاً منها بهذا الكلام.

(١) "تفسير ابن كثير"(٢/ ٤٥٣)، وإليه ذهب السيوطي في:"تفسير الجلالين"(ص٢٩٥).

(٢)أخرجه الطبري"(١٢/ ٤٧٣).

(٣)"جامع البيان"(١٢/ ٤٧٣).

(٤) أخرجه الطبري"(١٢/ ٤٧٣)، وأخرج ابن المنذر عن عمرو بن دينار مثله، كما في: "الدر المنثور" (٨/ ١٠٠).

القول الثامن : أن الملائكة لما أخبروا إبراهيم ﷺ أنهم من الملائكة، لا من البشر، وأنهم إنما جاؤا لإهلاك قوم لوط، طلب إبراهيم ﷺ منهم معجزة دالة على أنهم من الملائكة، فدعوا ربهم بإحياء العجل المشوي، فطفر ذلك العجل المشوي من الموضع الذي كان موضوعاً فيه إلى مرعاه، وكانت امرأة إبراهيم ﷺ قائمة، فضحكت لما رأت ذلك العجل المشوي قد طفر من موضعه .

وهذا والذي قبله قولان عاريان عن الدليل، فمثلهما لا يقال إلا بوحي، ولا وحي.

وخالف آخرون من أهل العلم، فقالوا: إن الضحك بمعنى التعجب، فضحكت بمعنى تعجبت.

وهذا مروي عن ابن عباس[1] .

وهذا القول لا يعدو أن يكون بمعنى القول السابق، وهو أن الضحك بمعناه المعروف، إلا إن باعثه التعجب، فهي ضحكت متعجبة، فهو ليس من باب تأويل الضحك بالتعجب، ولذا، ففي الأقوال السالفة نرى أن بعضها يذكر أنها ضحكت متعجبة.

قال الشيخ السعدي: "فضحكت حين سمعت بحالهم، وما أرسلوا به، تعجباً"[2] .

وخالف آخرون فقالوا: الضحك ههنا بمعنى الحيض، فضحكت، أي: حاضت، وحينئذٍ، فليس في الآية تقديم ولا تأخير، ويكون هذا كالتأكيد على حملها.

قال الماوردي:"والضحك: الحيض في كلامهم، قال الشاعر :

(١) حكى الطبري في تفسيره (١٢/ ٤٧٧) هذا القول ولم ينسبه لأحد.

(٢) "تفسير السعدي"(ص٣٨٦).

وضحك الأرانب فوق الصفا كمثل دم الخوف يوم اللّقا[1]"[2].

وقد أثبت بعض أئمة اللغة أن من معاني الضحك: الحيض، منهم الفراهيدي[3]، وآخرون نقلوه كمعنى، ولم ينكروه[4]، وهو مروي عن ابن عباس[5] ومجاهد[6] وعكرمة[7].

وأنكره النحاس والفراء، وقال: "وأما قوله: "فَضَحِكَتْ" حاضت، فلم نسمعه من ثقة"[8].

وقال الزجاج: "ليس بشيء"[9]، وضعفه ابن عطية وابن جزي الكلبي[10].

قال ابن الأنباري: "أنكر الفراء وأبو عبيدة أن يكون ضحكت بمعنى حاضت، وعرفه غيرهم، قال الشاعر:

---

(١) ذكر هذا البيت غير معزوٍ الطبري في تفسيره(١٢/ ٤٧٧)، وابن عطية في"المحرر الوجيز" (٣/ ١٨٩)، "البحر المحيط" (٥/ ٢٣٧)، وابن منظور"لسان العرب"(١٠/ ٤٦٠).

(٢) "النكت والعيون"(٢/ ٤٨٤)، "تفسير العز بن عبد السلام-اختصار النكت"(٢/ ٨٩).

(٣) في "العين"(٣/ ٥١).

(٤) انظر:" المحكم والمحيط الأعظم" (٣/ ٢٤)،"المخصص"لابن سيده (١/ ٢٤)، "القاموس المحيط" (ص٤٥٢)، "التبيان في إعراب القرآن" للعكبري (٢/ ٧٠٦)، "لسان العرب" (١٠/ ٤٥٢).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٥٣) وعزاه في"الدر المنثور"(٨/ ٩٩) إلى عبد بن حميد وابن المنذر وأبي الشيخ.

(٦) أخرجه الطبري (١٢/ ٤٧٥).

(٧) عزاه في "الدر المنثور"(٤/ ٤٥٢) إلى أبي الشيخ.

(٨) "معاني القرآن"للفراء(٢/ ٢٢)،"معاني القرآن"للنحاس(٣/ ٣٦٤).

(٩) "معاني القرآن"للزجاج(٣/ ٦٢).

(١٠) انظر: "المحرر الوجيز"(٣/ ١٨٩)، " التسهيل لعلوم التنزيل"(٢/ ١٠٩).

تضحك الضبع لقتلى هذيل وترى الذئب لها يستهل[(١)]"[(٢)].

وعلى هذا؛ فالحجة مع من أثبت؛ لأن معه زيادة علم ليست مع المنكر. لكن، هذا بالنظر إلى أن الضحك يطلق ويراد به الحيض، أما أن تفسر به اللفظة هذه، فمحل نظر، ذلك؛ لأن كون الحيض من معاني الضحك معنى غير مشهور، ويدلك على هذا إنكار من أنكره، فلو كان معنى مشهوراً، لما أنكر، والقرآن يفسر بالمعاني المعروفة المشهورة، إلا أن يدل دليل على إرادة المعنى الأقل شهرة، أو تدعو الحاجة إليه، وكل هذا منتفٍ ههنا.

والذي يترجح من المعاني: أن الضحك على معناه المعروف المشهور، وأما سبب ضحكها، فليس في الآيات ما يدل عليه، فجائز ما ذكر من الأسباب مما لم يتعلق بأمر غيبي، فجائز أن يكون ضحكت لزوال الخوف وحصول الأمن، وجائز أن يكون ضحكت استبشارا بهلاك القوم الظالمين، وجائز أن يكون ضحكها من أجل غفلة القوم عن إهلاكهم، وليس عندنا بينة في تحديد سبب ضحكها، ولعل بحثه من نافلة القول، والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ ﴿١١﴾ أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿١٢﴾ قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَأَنتُمۡ عَنۡهُ غَٰفِلُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ يوسف: ١١ – ١٣.

---

(١) البيت مختلف في قائله فقيل: إنه لابن أخت تأبط شراً، خفاف بن نضلة يرثى خاله، وكانت هذيل قتلته، وقيل إنه للشنفري، وقيل: إنه لخلف الأحمر، كما أنه منسوب لتأبط شراً.
انظر: "اللآلي في شرح أمالي القالي"(٢/ ٩١٩)، "جمهرة اللغة"(١/ ٥٤٦)، "ياقوتة الصراط" (ص٢٦٧)، "المحكم والمحيط الأعظم"(٣/ ٢٧).

(٢) نقله عن ابن الأنباري ابن الجوزي في"زاد المسير"(٤/ ١٣٠)، والرازي في تفسيره (١٨/ ٢٢).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[1]: أن قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ ﴾ متقدم على قوله: ﴿ قَالَ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ ﴾.

وممن ذهب إلى هذا مقاتل، فقال: في الكلام تقديم وتأخير، وذلك أنهم قالوا له: أرسله معنا فقال: إني ليحزنني أن تذهبوا به، فقالوا: مالك لا تأمنا[2].

وظاهر من هذا القول حجته، حيث رأى مقاتل أنَّ قولهم لأبيهم مالك لا تأمنا لابد أن يكون قد انبنى على شيء ظهر لهم، وهو في السياق قول أبيهم عليه السلام: ﴿إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ ﴾.

إذ أنهم لما سمعوا هذا من أبيهم أحسوا -بناء على هذا القول- أن أباهم ليس بآمن لهم على ولده، فعندها قالوا: ﴿يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾.

لكننا نلحظ عند تفسير الآية الكريمة أنَّ جل المفسرين لا يذكرون هذا القول، بل يعرضون لتفسير الآية الكريمة شارحين لها على نظمها، مما يدل على أنَّهم لا يرون التقديم والتأخير الذي رآه مقاتل [3]، بل إن البعض منهم صرح بما يفيد كون الآية على نظمها[4].

---

(١) انظر: "زاد المسير"(٤/ ١٨٧).

(٢) انظر: "تفسير مقاتل بن سليمان"(٢/ ١٤٠)، "تفسير البغوي" (٤/ ٢١٩)،"زاد المسير" (٤/ ١٨٧).

(٣) انظر: "جامع البيان"للطبري (١٣/ ٢٤)، "الوجيز"للواحدي"(١/ ٥٤٠)، "المحرر الوجيز" (٣/ ٢٢٤)، "الكشاف" (٢/ ٤٢٢)، "تفسير البيضاوي"(٣/ ٢٧٦)، "تفسير الجلالين" (ص٣٠٤)، "فتح القدير" (٣/ ١٠)، "التحرير والتنوير" (١٢/ ٢٢٩).

(٤) كالرازي في تفسيره (١٨/ ٧٨)، وابن كثير وقبلهما البغوي والسمعاني .

والسبب في هذا: أن التقديم والتأخير خلاف الأصل.

يقول الإمام البغوي ~ :

"بدؤوا بالإنكار عليه في ترك إرساله معهم كأنهم قالوا: إنك لا ترسله معنا أتخافنا عليه؟"[١].

ولاشك أنَّ هذا الابتداء بالإنكار يعطي الطلب قوته، ولذا؛ فقد وافق يعقوب عليه السلام على طلبهم.

يقول ابن كثير ~ : " وهذه توطئة ودعوى وسلف، وهم يريدون خلاف ذلك لما له في قلوبهم من الحسد لحب أبيه له"[٢].

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ (يوسف: ٩٩).

ذكر ابن الجوزي أن في قوله تعالى: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ أربعة أقوال:

وهذه الأقوال هي في عود الاستثناء، فذكر أن أحدها: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، فالمعنى: سوف أستغفر لكم ربي -إن شاء الله- إنه هو الغفور الرحيم.

أي: أن الاستثناء عائد إلى الاستغفار، قال ابن الجوزي:"هذا قول ابن جريج[٣]"[٤].

---

(١) " تفسير البغوي" (٤/ ٢١٩)، ومثله قول السمعاني في تفسيره(٣/ ١٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٨/ ١٧).

(٣) أخرجه ابن جرير (١٣/ ١٥٣).

(٤) زاد المسير (٤/ ٢٨٩)، وانظر: تفسير الثعلبي (٥/ ٢٥٨)، الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٦٣٨)، تفسير البغوي (٤/ ٢٧٨)،

والدافع لهذا القول: أنهم قد دخلوا مصر، فكيف يقول: ادخلوا مصر إن شاء الله[١].

وفي هذا القول بعد لا يخفى؛ لأن هذه الجملة منسوبة إلى يوسف عليه السلام، وأما جملة الاستغفار فمن قول أبيه عليه السلام، فكيف نرجع الاستثناء إليها مع تغاير القائل.

قال الشوكاني معلقاً على هذا القول: "وهو بعيد"[٢].

وقال آخرون: وقع الاستثناء على الأمن، لا على الدخول، كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ الفتح: ٢٧.

وقول رسول الله ﷺ عند دخول المقابر: "وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون"[٣].

فالاستثناء وقع على اللحوق بهم لا على الموت[٤].

وهذا القول يشارك سابقه في مسألة التقديم والتأخير، فنسق الجملة على هذا القول:

ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله.

وقال بعض أهل العلم: بل الآية على نسقها، والاستثناء في موضعه؛ لأن يوسف عليه السلام كان قد استقبل والده يعقوب عليه السلام فقال له ومن معه قبل

(١) معاني القرآن للنحاس (٣/ ٤٥٨).

(٢) فتح القدير (٣/ ٥٦).

(٣) أخرجه مسلم(٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي (٥/ ٢٥٨)، تفسير السمرقندي (٢/ ٢١٠)، الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٦٣٨)، زاد المسير (٤/ ٣١٢).

دخول مصر: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾.

قال مكي: "فمعنى ذلك أن يوسف تلقى أباه، تكرمة له، قبل دخوله مصر، فآوى يوسف إليه أبويه: أي: ضمهما وقال لأبيه ومن معه: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾"[١].

"وظاهر النظم القرآني أن يوسف قال لهم هذه المقالة أي: "ادخلوا مصر" قبل دخولهم"[٢].

وهذا قول السدي[٣]، واختاره ابن جرير[٤].

ولابن كثير[٥] قول قوي، وهو: أن ادخلوا ضمن اسكنوا ﴿ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ أي: مما كنتم فيه من الجهد والقحط. وكأنه يرى أن الاستثناء يعود إلى الدخول الذي هو السكن والأمن.

وإلى هذا ذهب أبو السعود وابن عاشور[٦].

والأقوال كلها محتملة- عدا الأول؛ فإنه ضعيف- ولا مرجح بينها، فلا مانع من الحمل عليها جميعا؛ إذ لا تعارض بينها، قال العلامة الشوكاني: "ولا مانع من عوده -الاستثناء- إلى الجميع؛ لأن دخولهم لا يكون إلا

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٦٣٦).

(٢) فتح القدير (٣/ ٥٦).

(٣) أخرجه ابن جرير(١٣/ ٣٥٠).

(٤) انظر: جامع البيان(١٣/ ٣٥١).

(٥) تفسير ابن كثير(٤/ ٤١١).

(٦) انظر: تفسير أبي السعود (٤/ ٣٠٧)، إعلام الموقعين (٤/ ٧١ التحرير والتنوير (١٣/ ٥٥).

بمشيئة الله سبحانه كما أنهم لا يكونون آمنين إلا بمشيئته"[1].

قال تعالى: ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾الرعد: ١١

ذكر ابن الجوزي[2] ~ خلاف أهل العلم في قوله ﷻ: ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ وذكر أن بعضهم قال: في الآية تقديم وتأخير، والمعنى على هذا القول: له معقبات من أمر الله يحفظونه.

وهذا مذهب الفراء[3].

وقد ذهب إلى أن المراد بالمعقبات الملائكة، فملائكة الليل تعقب ملائكة النهار.

ويناقش هذا القول: بأن الأصل عدم التقديم والتأخير، فلا يصار إليه إلا بدليل ولا دليل.

قال السمين الحلبي:

"وليس في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعم الفراءُ وغيره، وأن الأصلَ: له مُعَقِّبات مِنْ أَمْرِ الله يحفظونه مِنْ بينِ يديه؛ لأنَّ الأصلَ عدمُه مع الاستغناءِ عنه"[4].

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن الآية الكريمة على نسقها، وأنه لا تقديم فيها ولا تأخير، وعلى هذا الأكثر من المفسرين، وذلك لأنَّ الأصل

(١) فتح القدير (٣/ ٥٦).
(٢) في زاد المسير (٤/ ٣١٢).
(٣) معاني القرآن للفراء(٢/ ٦٠).
(٤) الدر المصون(٧/ ٣٠).

عدم التقديم والتأخير.

والأكثر منهم[١] على أن "من" في الآية الكريمة بمعنى الباء، أي: يحفظونه بأمر الله، فـ"من" تأخذ معنى الباء، ويكون المحفوظ منه محذوفاً.

وإلى هذا ذهب مجاهد[٢] وقتادة[٣] ومقاتل بن سليمان[٤]، وهو اختيار السمرقندي والواحدي والسمعاني

والبغوي وابن الجوزي وأبو حيان [٥].

ومثل هذا القول في المعنى قول من قال: المراد: حفظهم له من أمر الله، أي: مما أمرهم الله به.

قاله ابن عباس[٦] وابن جبير[٧]، واختاره النحاس والزجاج[٨].

فهذا القولان يشتركان في أن المعنى: أن الحفظ بأمر الله تبارك وتعالى، ويختلفان في تقدير الآية، فالأول على أن "من" نابت مناب الباء، والثاني على أنَّ من بيانية،

---

(١) كما عزاه لهم السمعاني في تفسيره (٣/ ٨١).

(٢) انظر: "تفسير مجاهد"(١/ ٣٢٦).

(٣) أخرجه الصنعاني في تفسيره(٢/ ٣٢٥).

(٤) انظر:"تفسير مقاتل بن سليمان"(٢/ ١٧٠).

(٥) انظر:"تفسير السمرقندي"(٢/ ٢١٩)، "الوجيز"للواحدي(١/ ٥٦٧)، "تفسير ابن أبي زمنين" (٢/ ٣٤٨)، "تفسير السمعاني"(٣/ ٨١)،"تفسير البغوي"(٣/ ٩)، "تذكرة الأريب في تفسير الغريب" (١/ ٢٧١)، "تفسير الخازن"(٤/ ٨)، "البحر المحيط" (٥/ ٣٦٤)، "حروف المعاني" للزجاجي (ص٥٠)، "الاستذكار"لابن عبد البر (٤/ ٣٠٦).

(٦) أخرجه الطبري (١٣/ ١١٧) ونحوه لابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٣٠) .

(٧) أخرجه الطبري (١٣/ ١١٧).

(٨) انظر: "إعراب القرآن"(٢/ ٣٥٣)، "معاني القرآن"(٣/ ٤٧٩).

قال الرازي:

"أي: ذلك الحفظ من أمر الله، أي: مما أمر الله به، فحذف الاسم، وأبقى خبره، كما يكتب على الكيس ألفان، والمراد: الذي فيه ألفان"[1].

وقد لا نحتاج إلى هذا التقدير، بل نقول: إن "من" بمعنى "عن" أي: أن الحفظ ناتج عن أمر الله، لا من الملائكة، وهذا ما قاله القرطبي ~ ، وعزى هذا القول للحسن[2].

ومثل هذا القول قول من قال: يحفظونه لأمر الله فيه حتى يسلموه إلى ما قدر له.

قال ابن عباس: يحفظونه من أمر الله، حتى إذا جاء القدر خلوا عنه[3].

فهذا معناه أنهم يحفظونه بأمر الله تبارك وتعالى؛ ولذلك إذا نزل القدر خلوا بينه وبينه؛ لأنهم لم يأمروا بحفظه.

وقيل[4]: المراد: يحرسونه من أمر الله، ولا يقدرون.

وهذا على قول من فسر المعقبات بأنها الحرس للملك يحترس بهم من أمر الله.

وهذا قول ضعيف لا يسلم لقائله؛ إذ لا ذكر لحرس الملك، ولا للملك، ثم يلزم أن الآية خاصة في الأمراء، وليس كذلك، فالآية عامة.

وقيل: المراد يحفظونه من الجن، فالجن من أمر الله تبارك وتعالى.

---

(١) "تفسير الرازي" (١٩/ ١٦).

(٢) انظر: "الجامع لأحكام القرآن "(٩/ ٢٩٢).

(٣) أخرجه الصنعاني في تفسيره(٢/ ٣٣٢) والطبري(١٣/ ١١٦) وابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٣٢).

(٤) انظر: "جامع البيان"(١٣/ ١١٨)، "إعراب القرآن"للنحاس(٢/ ٣٥٣)، "الكشاف" (٢/ ٤٨٧)، "زاد المسير" (٤/ ٣١١)، "تفسير العز بن عبد السلام"(٢/ ١٤٦)، "تفسير البيضاوي" (٣/ ٣٢١)، "تفسير أبي السعود" (٥/ ٨)، "فتح القدير"(٣/ ٦٩).

وبهذا قال مجاهد[١] والنخعي[٢].

وقيل: يحفظون عليه عمله: الحسنات والسيئات، فحذف المضاف[٣].

وعلى هذا القول يكون معنى قوله: ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ أن الحفظة من أمر الله، أو تحفظ بأمر الله والهاء التي في قوله ﴿يَحْفَظُونَهُۥ﴾ وحدت وذكرت، وهي: مراد بها الحسنات والسيئات؛ لأنها كناية عن ذكر، من الذي هو مستخف بالليل وسارب بالنهار[٤].

وهذا مذهب ابن جريج[٥].

وهذا على قول من فسر المعقبات بالملكين اللذين عن اليمين وعن الشمال قعيد، وهذا غير صحيح؛ لأن وصف التعاقب لا يؤيد هذا القول، وبناء عليه؛ فهذا المعنى فيه نظر من هذه الجهة، ومن جهة أخرى، وهي: أنه يلزم منه التقدير، والأصل عند أهل العلم عدم التقدير.

والذي يترجح -والعلم عنده تبارك وتعالى- ما ذهب إليه الجمهور من أن المراد بقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ بأمر الله، أو هذا الحفظ من أمر الله، وبإذن الله ﷻ فليس فيها تقديم ولا تأخير؛ كما أن لفظ الآية عام، فلا يقيد بمؤمن ولا كافر؛ فالعباد جميعهم محفوظون بحفظ الله تعالى لهم، ويؤيد هذا أن الله جل شأنه أردف بعد ذكر الحفظ، قوله: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾. أي أن تلك المعقبات

(١) أخرجه الطبري (١٣/ ١١٩) وابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٣٠).

(٢) أخرجه الطبري (١٣/ ١١٩).

(٣) انظر: "المحرر الوجيز"(٣/ ٣٠٢)، "البحر المحيط"(٥/ ٣٦٤).

(٤) انظر: "جامع البيان"(١٣/ ١١٩).

(٥) أخرجه الطبري (١٣/ ١١٩).

لا تحول بين أمر الله تبارك وتعالى وعبيده.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النحل: ٤٣ - ٤٤

ذكر ابن الجوزي أن في الباء من قوله تعالى: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ قولان:

أحدهما: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، تقديره: وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا أرسلناهم بالبينات والزبر[١].

هكذا قال الإمام ابن الجوزي، والحق أن هذا إضمار، وليس بتقديم ولا تأخير، ولهذا، فأهل العلم الناقلون للأقوال يغايرون بين هذين القولين، الإضمار والتقديم والتأخير[٢]، بل إن الإمام القرطبي بعد نقل قول من قال بالتقديم والتأخير، قال: "وقيل: في الكلام حذف دل عليه ﴿أَرۡسَلۡنَا﴾ أي: أرسلناهم بالبينات والزبر، ولا يتعلق ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ بـ ﴿أَرۡسَلۡنَا﴾ الأول على هذا القول؛ لأن ما قبل "إلا" لا يعمل فيما بعدها، وإنما يتعلق بأرسلنا المقدرة، أي: أرسلناهم بالبينات"[٣].

ولنبدأ بقول من قال: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير على مذهبه:

وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم بالبينات والزبر.

---

(١) زاد المسير (٤/ ٤٥٠).

(٢) انظر: جامع البيان(١٤/ ٢٢٩)، تفسير الثعلبي (٦/ ١٨)، المحرر الوجيز(٣/ ٣٩٥)، التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ١٥٤)، تفسير أبي السعود (٥/ ١١٦)، فتح القدير (٣/ ١٦٤)، محاسن التأويل(١٠/ ٣٨١٢).

(٣) الجامع لأحكام القرآن(١٢/ ٣٢٩).

أي أن الباء قد تعلقت بالفعل ﴿ نُّوحِىٓ ﴾.

وهذا مذهب السمرقندي[(١)].

وشارك آخرون من أهل العلم في هذا القول-التقديم والتأخير- لكن خالفوا في التقدير، فرأوا أن الباء متعلقة بالفعل أرسلنا، والتقدير: وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالا نوحي إليهم.

وهو اختيار الطبري ويحي بن سلام[(٢)] وقدمه ابن جزي[(٣)].

وفي الآية قول آخر، وهو: المعنى: فاسألوا أهل الذكر بالبينات والزبر إن كنتم لا تعلمون.

وعليه؛ فالذكر بمعنى العلم[(٤)].

وقيل: متعلق بـ ﴿ رِجَالًا ﴾ صفة له، أي: رجالاً ملتبسين بالبينات.

وإليه ذهب ابن عاشور[(٥)].

وهذه أقوال متفقة على التقديم والتأخير في الآية الكريمة.

وذهب آخرون إلى أن الباء متعلق بالفعل المضمر: أرسلنا، والتقدير: أرسلناهم

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي (٢/ ٢٧٥).

(٢) يحْيَى بنُ سَلاَّمِ بنِ أَبِي ثَعْلَبَةَ أَبُو زَكَرِيَّا البَصْرِيُّ،الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، أَبُو زَكَرِيَّا البَصْرِيُّ، نَزِيْلُ المَغْرِبِ بِإِفْرِيْقِيَةَ، قَالَ أبو عمرو الداني: كَانَ ثِقَةً، ثَبْتاً، عَالِماً بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَهُ مَعْرِفَةٌ بِاللُّغَةِ وَالعَرَبِيَّةِ، وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ وَمائَةٍ. وَقَالَ ابْنُ يُوْنُسَ: مَاتَ بِمِصْرَ، بَعْدَ أَنْ حَجَّ، فِي صَفَرٍ، سَنَةَ مائَتَيْنِ. انظر ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٠٨).

(٣) انظر: جامع البيان(١٤/ ٢٢٩)،تفسير ابن أبي زمنين (٢/ ٤٠٤)،التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ١٥٤)،.

(٤) انظر: تفسير الرازي(٢/ ٣٨).

(٥) التحرير والتنوير(١٤/ ١٦٢).

بالبينات ودل " أرسلنا " الأول على هذا المحذوف.

وإليه ذهب مكي والواحدي وابن عطية والبيضاوي وأبو حيان والسيوطي وقدمه أبو السعود والقاسمي[1].

والله أعلم بالصواب.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ الإسراء: ٦٠

موضع التقديم والتأخير في الآية الكريمة: أخرت هذه الجملة ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ عن قوله: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ ﴾ فيكون النسق: وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشجرة الملعونة في القرآن إلا فتنة للناس.

قال ابن الجوزي: " قال المفسرون: وفي الآية تقديم وتأخير، تقديره: وما جعلنا الرؤيا والشجرة إلا فتنة للناس"[2]. وهكذا قال أبو حيان[3].

قال الإمام الطبري:"ونصبت الشجرة الملعونة عطفا بها على الرؤيا، فتأويل الكلام إذن:

وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشجرة الملعونة في القرآن إلا فتنة

---

(١) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٦/ ٤٠٠١)، الوجيز للواحدي (١/ ٦٠٧)، المحرر الوجيز (٣/ ٣٩٥)، تفسير البيضاوي (٣/ ٣٩٩)، البحر المحيط (٥/ ٤٧٨)، تفسير الجلالين (ص: ٣٥١)، تفسير أبي السعود (٥/ ١١٦).

(٢) "زاد المسير"(٥/ ٥٤).

(٣) "البحر المحيط"(٦/ ٨٢٦)، وانظر: "اللباب في علوم الكتاب"(١٢/ ٣٢٢).

للناس"[١].

قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١ قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا﴾ الكهف: ١ – ٢

موضع التقديم والتأخير[٢]: جملة ﴿وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ قدمت على: ﴿قَيِّمٗا﴾ ونسق الآية:

أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجاً.

وعلى هذا؛ يكون انتصاب "قَيِّمٗا" على أنه حال من الكتاب[٣].

وهذا ما ذهب إليه جمع من المفسرين، بل عزاه ابن الجوزي إلى العلماء بالتفسير، فقال:

"قال العلماء باللغة والتفسير: في هذه الآية تقديم وتأخير تقديرها: أنزل على عبده الكتاب قيماً"[٤].

وقال القرطبي: "وزعم الأخفش والكسائي والفراء وأبو عبيد وجمهور

---

(١) "جامع البيان" (١٤/ ٦٥٢)، وانظر: "مشكل إعراب القرآن" (ص ٤٣٢)، "الجامع لأحكام القرآن" (١٠/ ٢٨٣)، "تفسير الرازي" (٢٠/ ١٨٩)، "تفسير البيضاوي" (٣/ ٤٥٤)، "التبيان في إعراب القرآن" (٢/ ٨٢٦)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٢/ ١٧٤)، "روح المعاني" (١٥/ ١٠٥).

(٢) انظر: "زاد المسير" (٥/ ١٠٣).

(٣) انظر: "أضواء البيان" (٣/ ١٩٣)،

(٤) "زاد المسير" (٥/ ١٠٣)، وانظر: "النكت والعيون" للماوردي (٣/ ٢٨٤)، "تفسير الرازي" (٢١/ ٦٤).

المتأولين أن في أول هذه السورة تقديما وتأخيرا وأن المعنى : الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا قيما نصب على الحال "[1].

وهذا مذهب ابن عباس وتلميذه مجاهد[2]، واختاره من المفسرين: الطبري والواحدي والبغوي وابن عطية وابن جزي الكلبي[3].

وقد دفع هذا القول جمع من أهل العلم بل بالغ الرازي ووصفه بالفاسد[4]، ومحصل هذا الرد يرجع إلى أمرين اثنين، هما:

أولهما: أنه خلاف الأصل، وممن رده بهذا السمين الحلبي[5]، وبين الرازي وجه ذلك، فقال:

" قد بينا ما يدل على فساد هذا الكلام؛ لأنا بينا أن قوله : ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾يدل على كونه كاملا في ذاته، وقوله:﴿قَيِّمًا﴾ يدل على كونه مكملا لغيره[6]، وكونه كاملا في ذاته متقدم بالطبع على كونه مكملاً لغيره،

---

(١) "الجامع لأحكام القرآن"(١٣/ ٢٠٤)، وانظر: "تفسير العز بن عبد السلام" (٢/ ٢٣٧).

(٢) انظر هذين الأثرين في:"الدر المنثور"(٩/ ٤٨٣).

(٣) انظر:"جامع البيان" (١٥/ ١٤٠)، "الوجيز" للواحدي (٢/ ٦٥٣)، "الوسيط" (٣/ ١٣٥)، "تفسير البغوي"(٥/ ١٤١)، "المحرر الوجيز"(١٠/ ٣٦٢)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٢/ ١٨٢).

(٤) ولا يوافق الرازي على هذا الوصف، لذهاب جلة من العلماء إلى هذا القول، مع احتمال السياق له.

(٥) انظر:"الدر المصون"(٧/ ٤٣٥).

(٦) يذهب الرازي أن القيم: القائم بمصالح الغير، فالقرآن سبب لهداية الخلق. والصحيح أنَّ المراد: المستقيم، وهو ضد الاعوجاج.

فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح هو الذي ذكره الله تعالى، وهو قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا قَيِّمًا﴾[(١)].

الثاني: أنه يلزم منه الفصل بين الحال وذي الحال، وهذا ممنوع لغة، وبيانه: "أن قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل﴾ معطوف على ﴿أَنزَلَ﴾ فهو داخل في حيز الصلة، فجاعله حالاً من الكتاب فاصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة"[(٢)].

وهذا الوجه قد دفعه جمع من أهل العلم، فقالوا:

إن جملة: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ جملة حالية، وليست معطوفة على الصلة. وقوله: "قَيِّمًا" حال بعد حال، وتقرير المعنى: أنزل على عبده الكتاب في حال كونه غير جاعل فيه عوجا، وفي حال كونه قيما. وتعدد الحال لا إشكال فيه، والجمهور على جواز تعدد الحال مع اتحاد عامل الحال وصاحبها.

وممن ذهب إلى هذا المذهب في إعراب ﴿قَيِّمًا﴾: الراغب الأصفهاني[(٣)].

إذا علمنا هذا، فأقرب من هذا القول قول قتادة[(٤)] ومن وافقه: إن

---

(١) "تفسير الرازي"(٢١/ ٦٤).

(٢) قاله الزمخشري في "الكشاف"(٢/ ٦٥٧)، والعكبري في "التبيان في إعراب القرآن" (٢/ ٨٣٧).

(٣) انظر: "تفسير الرازي"(٢١/ ٦٤)، "فتح القدير"(٣/ ٢٦٩)،"أضواء البيان" (٣/ ١٩٣).

(٤) ذكره عن قتادة غير واحد، انظر: "تفسير البغوي"(٥/ ١٤١).

﴿قيما﴾ منصوب بمضمر، تقديره: جعلناه.

واختاره الزمخشري والشوكاني وقدمه البيضاوي والشنقيطي[1].

ويؤيده: أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

ولأهل القول السابق معارضة هذا القول بأن الأصل عدم التقدير، فتتعارض القاعدتان، ولاشك أن التقدير أهون من ادعاء التقديم والتأخير، كما أن الدليل قائم على هذا التقدير، فلما جعل الله كتابه غير ذي عوج، قال: قيما: أي جعلناه قيماً، وهذا بين.

ويؤيده أيضاً: أن في بعض مصاحف الصحابة: ولم يجعل له عوجا لكن جعله قيما[2].

قال تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾ مريم: ٢.

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[3]:كلمة ﴿رَحْمَتِ﴾ تقدمت على ﴿عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾والمعنى: ذكر ربك عبده برحمته.

قال الفراء:"الذكر مرفوع بكهيعص، وإن شئت أضمرت: هذا ذكر رحمة ربك، والمعنى: ذكر ربك عبده برحمته، فهو تقديم وتأخير"[4].

وإلى مثل هذا ذهب البغوي، أعني في التقديم والتأخير وخالف في العامل فقال: رفع بمضمر، قدره بـ"هو"[5].

(١) انظر: "الكشاف"(٢/ ٦٥٧)، "تفسير البيضاوي"(٣/ ٤٧٥)،" فتح القدير" (٣/ ٢٦٩)، "أضواء البيان"(٣/ ١٩٤).

(٢) انظر:"المحرر الوجيز"(١٠/ ٣٦٢).

(٣) انظر: زاد المسير (٥/ ٢٠٦).

(٤) "معاني القرآن"للفراء(٢/ ١٦١).

(٥) "تفسير البغوي" (٥/ ٢١٨).

وإلى نحو هذا ذهب ابن عاشور، غير أنه أخر ﴿رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾، فقال:

"وقد جاء نظم هذا الكلام على طريقة بديعة من الإيجاز والعدول عن الأسلوب المتعارف في الإخبار، وأصل الكلام: ذكر عبدنا زكريا إذ نادى ربه فقال: رب الخ . . . فرحمة ربك، فكان في تقديم الخبر بأن الله رحمه اهتمام بهذه المنقبة له، والإنباء بأن الله يرحم من التجأ إليه، مع ما في إضافة رب إلى ضمير النبي وإلى ضمير زكريا من التنويه بهما"[(١)].

وأكثر أهل العلم على خلاف هذا القول، حتى قال ابن عطية:

" ومن قال في الكلام تقديم وتأخير، فقد تعسف"[(٢)].

والذي ذكره الأكثرون هو عدم التقديم والتأخير؛ لأنه الأصل، فهو المقدم على القول الآخر -إن شاء الله تعالى.

قال الطبري: " والقول الذي هو الصواب عندي في ذلك أن يقال: الذكر مرفوع بمضمر محذوف، وهو: هذا...والعبد منصوب بالرحمة، وزكريا في موضع نصب؛ لأنه بيان عن العبد، فتأويل الكلام: هذا ذكر رحمة ربك عبده زكريا"[(٣)].

وتبعه على هذا الواحدي والسمعاني وابن كثير والجلال المحلي والشوكاني والشنقيطي[(٤)].

---

(١) "التحرير والتنوير"(١٦/ ٦١).

(٢) "المحرر الوجيز"(٤/ ٤).

(٣) "جامع البيان"(١٥/ ٤٥٣).

(٤) انظر:"الوجيز"للواحدي(٢/ ٦٧٥)،"تفسير السمعاني"(٣/ ٢٧٦)"تفسير الجلالين" (ص٣٩٦)، "فتح القدير" (٣/ ٣٢١)، "أضواء البيان"(٣/ ٣٥٩) .

قال تعالى: ﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴾ (طه:٢٣).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[١]:أن الكبرى متأخرة، والتقدير: لنريك الكبرى من آياتنا.

وقد ذهب إلى هذا أبو عبيدة والسمرقندي[٢].

وعلى هذا، يكون الكبرى مفعول ثاني لنريك، ولعل وجه هذا القول: أنَّ لفظ الكبرى يدل على كونها واحدة، فهي إذاً وصف لأحد الآيات التي بعث بها موسى.

وذهب آخرون من العلماء إلى أن الآية على نسقها، وأنه لا تقديم فيها ولا تأخير، وأن من آياتنا مفعول ثانٍ لنريك، والكبرى تأنيث الأكبر، وهي صيغة تفضيل تدل على أنها أكبر من غيرها، وهي وصف لجمع المؤنثِ غيرِ العاقل، وصفَ الواحدةِ على حَد ﴿مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ و﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣].

وممن ذهب إلى هذا الطبري وأبو حيان وابن عاشور والسعدي[٤].

قال أبو حيان:"والذي نختاره أن يكون: "من آياتنا" في موضع المفعول الثاني، و"الكبرى" صفة لآياتنا؛ لأنه يلزم من ذلك أن تكون آياته تعالى

---

(١) انظر: زاد المسير (٥/ ٢٨١).

(٢) انظر:"مجاز القرآن"(٢/ ١٨)،" بحر العلوم"(٢/ ٣٩٣)، "وقد حكاه غير واحد، منهم: الطبري في"جامع البيان" (١٦/ ٥٢).

(٣) انظر: "تهذيب اللغة"(٣/ ١٢٠).

(٤) انظر: "جامع البيان"(١٦/ ٥٢)، "التحرير والتنوير"(١٦/ ٢٠٩)،"أضواء البيان" (٤/ ٥٣٣)، "تفسير السعدي"(ص ٥٠٤).

كلها هي الكبر؛ لأن ما كان بعض الآيات الكبر صدق عليه أنه الكبرى، وإذا جعلت "الكبرى" مفعولاً لم تتصف الآيات بالكبر؛ لأنها هي المتصفة بأفعل التفضيل، وأيضاً: إذا جعلت "الكبرى" مفعولاً، فلا يمكن أن يكون صفة للعصا واليد معاً؛ لأنهما كان يلزم التثنية في وصفيهما، فكان يكون التركيب: الكبريين، ولا يمكن أن يخص أحدهما؛ لأن كلاً منهما فيها معنى التفضيل"[١].

وقال بعضهم: إنما لم يقل الكبر؛لأجل رؤوس الآي.

ذهب إلى هذا البغوي والقرطبي [٢].

وهذا القول قريب من سابقه، ذلك؛ لأن أصحابه يرون الآية على نسقها، فلا تقديم فيها ولا تأخير، غير أنهم خالفوا في السبب الذي استعملت له الكبرى.

وقيل: الآية على نسقها لكن ثمة محذوف، والتقدير: لنريك من آياتنا الآية الكبرى.

وعلى هذا، فالكبرى صفة لمحذوف، هو: الآية.

واختار هذا القول: الواحدي والرازي والجلال المحلي والشوكاني [٣]، وقدمه الزمخشري [٤].

---

(١) "البحر المحيط" (٦/ ٢٢٣).

(٢) انظر:"تفسير البغوي"(٥/ ٢٧٠)،"الجامع لأحكام القرآن"(١٤/ ٥١)، وعزاه ابن عادل في "اللباب" (١٣/ ٢٢٢) إلى المفسرين.

(٣) انظر: "الوسيط" (٣/ ٢٠٥)، "تفسير الرازي"(٢٢/ ٢٧)، "تفسير الجلالين" (ص٤٠٨)، "فتح القدير"(٣/ ٣٦٢).

(٤) انظر: "الكشاف"(٣/ ٦١).

وبهذا، لا يلزم أن المراد بالآية الكبرى العصا؛ لأن الآية جنس، فيشمل العصا واليد[1].

وقد نقل كثير من المفسرين -عند ذكرهم لهذا القول- قول ابن عباس رضي الله عنهما وأنه يدل على هذا القول، قال ابن عباس: كانت يد موسى أكبر آياته[2].

غير أنَّ هذا القول معارض بأن الأصل عدم الإضمار، إلا إذا دل الدليل عليه، ولا دليل.

وهذا القول مغاير للقول السابق من جهة أنَّ الكبرى على هذا القول وصف لآية واحدة، قال الرازي: "فإن قيل: الكبرى من نعت الآيات فلم لم يقل الكبر ؟ قلنا : بل هي نعت الآية، والمعنى: لنريك الآية الكبرى"[3].

وأرجح هذه الأقوال القول الذي اختاره الطبري، وذلك لأنه موافق للقاعدة المعلومة المتفق عليها: الأصل كون الكلام على نسقه، فلا تقديم ولا تأخير، ولا إضمار، وهذا القول متمش مع هذه القاعدة، مع أن معنى الآية -بناء عليه- في غاية الوضوح ولذا، فالمعنى الذي يفهمه القاري ويدركه التالي للآية من أول وهلة، هو: فعلنا ما ذكرنا من انقلاب العصا حية تسعى، ومن خروج اليد بيضاء للناظرين؛ لأجل أن نريك من آياتنا الكبرى الدالة على صحة رسالتك، وحقيقة ما جئت به.

(١) "فتح القدير"(٣/ ٣٦٢).
(٢) انظر: "تفسير الثعلبي"(٦/ ٢٤٢)، "تفسير البغوي"(٣/ ٢١٥)، "لباب التأويل "للخازن (٤/ ٢٦٧)، "اللباب في علوم الكتاب"(١٣/ ٢٢٢).
(٣) "تفسير الرازي"(٢٢/ ٢٧).

قــــال تعــــالى: ﴿ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى ﴾ (طه:١٢٩).

موضع التقديم عند من يراه[١]: أن ﴿لَكَانَ لِزَامٗا﴾ تقدمت على ﴿وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ والمعنى: ولولا كلمة سبقت وأَجَل مسمّى لكان العذاب لزاماً.

قال مجاهد: "وفيه تقديم وتأخير، يقول: لولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما"[٢].

وهكذا قال قتادة والسدي[٣].

وإلى هذا ذهب جل المفسرين وأرباب المعاني كالفراء وابن قتيبة والبغوي والسمعاني وابن عطية والرازي والخازن والبيضاوي وأبو حيان وابن جزي الكلبي والألوسي والسعدي [٤].

بل لم أر من ذكر قولا سوى هذا، وإن كان البعض قد جوز فيها قولا آخر، غير أن هذا هو الظاهر من السياق.

قال الزمخشري:" لا يخلو من أن يكون معطوفاً على "كلمة" أو على

(١) انظر: زاد المسير (٥/ ٣٣٣).

(٢) "تفسير مجاهد"(ص٤٠٦).

(٣) انظر:"الدر المنثور"(١٠/ ٢٦٠).

(٤) انظر:"معاني القرآن"للفراء(٢/ ١٩٥)،"تأويل مشكل القرآن"(ص٢٠٩)، "تفسير البغوي"(٥/ ٣٠٢)،"تفسير السمعاني"(٣/ ٣٦٣)، "المحرر الوجيز"(٤/ ٦٩)، "تفسير الرازي"(٢٢/ ١١٤)، "التبيان في إعراب القرآن"(٢/ ٩٠٨)، "لباب التأويل في معاني التنزيل"(٤/ ٢٨٦)،"تفسير البيضاوي"(٤/ ٧٦)،" البحر المحيط"(٦/ ٢٦٨)،"التسهيل لعلوم التنزيل"(٣/ ٢١)، "روح المعاني"(١٦/ ٢٨٠)، "تفسير السعدي" (ص٥١٦).

الضمير في "كان" أي: لكان الأخذ العاجل وأجل مسمى لازمين لهم كما كانا لازمين لعاد وثمود، ولم ينفرد الأجل المسمى دون الأخذ العاجل"[1].

وقد ذكرت وجوه عده لتأخير:"وأجل مسمى" من أجمعها، ما قاله أبو السعود:

"وفصله عما عطف عليه للمسارعة إلى بيان جواب لولا، وللإشعار باستقلال كل منهما بنفي لزوم العذاب، ومراعاة فواصل الآي الكريمة"[2].

قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾الأنبياء:٤٣

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[3]: أن ﴿تَمْنَعُهُم﴾ متقدمة على: ﴿مِّن دُونِنَا﴾ وتقدير الكلام على هذا القول: أم لهم آلهة من دوننا تمنعهم.

وعلى هذا؛ فـ" ﴿مِّن دُونِنَا﴾ صفة لـ﴿ءَالِهَةٌ﴾، فهي إذاً متعلقة بـ﴿ءَالِهَةٌ﴾ وليس بـ ﴿تَمْنَعُهُم﴾.

وهذا القول في معنى الآية الكريمة حكاه ابن الجوزي[4]، ولم يحك سواه، والحق أن في الآية قولاً آخر سواه، كما سيأتي.

(١) "الكشاف"(٣/ ٩٦)، وانظر: "تفسير البيضاوي"(٤/ ٧٦)، "تفسير أبي السعود" (٦/ ٤٩).

(٢) انظر: "التسهيل لعلوم التنزيل"(٣/ ٢١)، "روح المعاني"(١٦/ ٢٨٠)، "المحرر الوجيز" (٤/ ٦٩).

(٣) انظر: "زاد المسير"(٥/ ٣٥٣).

(٤) في"زاد المسير"(٥/ ٣٥٣).

وقد عزاه الألوسي لابن عباس[١] واختاره ابن جرير والبغوي والشنقيطي[٢]، وقال مرجحاً الأول:

"والأظهر عندي الأول،ونحوه كثير في القرآن كقوله:"ومن يقل منهم إني إله من دونه"وقوله: "واتخذوا من دونه آلهة" إلى غير ذلك من الآيات"[٣] .

وفي الآية قول آخر، وهو أنه لا تقديم في الآية ولا تأخير، بل هي على نسقها، وهذا ما رأيته للواحدي وغيره، بل لم يحكوا سواه[٤] فقابلوا صنيع ابن الجوزي. بل إن الشوكاني[٥] حكاه بصيغة التمريض بعد تفسيره للآية بالقول السابق.

وهذا القول متمشٍ مع القاعدة العريضة: الأصل في الكلام كونه على نسقه، فلا تقديم ولا تأخير إلا بدليل.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾النور: ٢٧

---

(١) انظر: "روح المعاني"(١٧/ ٥٢).

(٢) انظر:"جامع البيان"(١٦/ ٢٧٩)،"تفسير البغوي"(٥/ ٣٢٠)، "أضواء البيان" (٤/ ٧٢٤).

(٣) "أضواء البيان"(٤/ ٧٢٤).

(٤) انظر: "الوجيز"للواحدي (٢/ ٧١٦)، "بحر العلوم"(٢/ ٤٢٧)، "المحرر الوجيز" (٤/ ٨٤)، "تفسير السمعاني"(٣/ ٣٨٢)، "الجامع لأحكام القرآن"(١٤/ ٢٠٨)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٣/ ٢٧)، "تفسير الجلالين"(ص٤٢٤).

(٥) "فتح القدير"(٣/ ٤٠٩).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[1]: ﴿تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ تقدمت على: ﴿وَتُسَلِّمُواْ﴾، وتقدير الكلام على هذا: حتى تسلموا وتستأنسوا.

وقد عزا ابن الجوزي هذا القول للفراء، وكذا الأزهري وفي عزوه له نظر؛ فالفراء إنما أسنده لابن عباس[2].

وإليه ذهب الطبري والبغوي[3].

وكأن الذاهب لهذا القول رأى أن الاستئناس خلاف الاستيحاش، وهذا لا يكون إلا بعد السلام، ويحتمل أن يكون -عندهم- الاستئناس بمعنى الاستئذان، والسلام متقدم على الاستئذان، كما في الأحاديث النبوية، قال الإمام النووي:"فهذا الذي ذكرناه من تقديم السلام على الاستئذان هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث"[4].

قال الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إن الاستئناس الاستفعال من الأنس وهو أن يستأذن أهل البيت في الدخول

---

(١) انظر:"زاد المسير"(٦/ ٢٨).

(٢) انظر:"زاد المسير"(٦/ ٢٨)، "تهذيب اللغة"(١٣/ ٦٠)، "معاني القرآن" للفراء (٢/ ٢٤٩) وعزاه القرطبي في "الجامع" (١٥/ ١٩٠) لابن عباس أيضاً، وكذا النحاس في "الناسخ والمنسوخ" (١/ ٥٨٨).

(٣) انظر: "جامع البيان"(١٧/ ٢٤٦)، "تفسير البغوي"(٦/ ٢٩).

(٤) "المجموع"(٤/ ٥١١)، وانظر:"روضة الطالبين"(١٠/ ٢٣٥)، "الأذكار" (ص٢٠٥)، "شرح صحيح مسلم" للنووي (١٤/ ١٣١)، "مرقاة المفاتيح"(٨/ ٤٨٧)، "الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب"لابن معمر (٥/ ٤٩٠) وقد عزا الطحاوي في "شرح مشكل الآثار(٤/ ٢٤٧) لأهل العلم بالآثار علمهم بأن من السنة أن يبدأ بالسلام قبل الاستئذان .

عليهم مخبراً بذلك من فيه، وهل فيه أحد، وليؤذنهم أنه داخل عليهم، فليأنس إلى إذنهم له في ذلك، ويأنسوا إلى استئذانه إياهم.

وقد حكي عن العرب سماعاً: اذهب فاستأنس هل ترى أحدا في الدار، بمعنى: انظر هل ترى فيها أحداً، فتأويل الكلام إذن: إذا كان ذلك معناه يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تسلموا وتستأذنوا، وذلك أن يقول أحدكم: السلام عليكم أدخل، **وهو من المقدم الذي معناه التأخير،** إنما هو حتى تسلموا وتستأذنوا كما ذكرنا من الرواية عن ابن عباس"(١).

واختاره الطحاوي أيضاً(٢).

ولم يرتض الرازي هذا القول؛ لأنه خلاف الأصل، قال:

" وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنه خلاف الظاهر"(٣).

ورأى آخرون من العلماء أن الآية على نسقها، وأنه لا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير، ويكون معنى الاستئناس محمولا على أحد وجهين اثنين،وهما المذكوران آنفاً:

أحدهما: أنه من الاستئناس الظاهر الذي هو خلاف الاستيحاش لأن الذي يطرق باب غيره لا يدري أيؤذن له أم لا ؟ فهو كالمستوحش من خفاء الحال عليه، فإذا أذن له استأنس، ولما كان الاستئناس لازما للإذن أطلق اللازم، وهو الاستئناس وأريد ملزومه الذي هو الإذن، وإطلاق اللازم، وإرادة الملزوم أسلوب عربي معروف، ويصير المعنى: حتى تستأذنوا، ويشهد لهذا المعنى قوله

---

(١) "جامع البيان"(١٧/ ٢٤٦).

(٢) "شرح مشكل الآثار"(٤/ ٢٤٩).

(٣) "تفسير الرازي"(٢٣/ ١٧١).

تعالى:" ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ الأحزاب:٥٣، وقوله تعالى بعده:﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾النور: ٢٨ "[١].

قلت: ويشهد له أيضاً: ما رواه الثوري[٢] عن الأعمش قال: كان أصحاب عبد الله يقرءونها حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها.

وهذا معنى ما جاء عن مجاهد وغيره حيث قالوا في معنى الاستئناس: إنه التنحنح والتنخم[٣].

وإلى هذا ذهب قتادة[٤] ومقاتل[٥] واختاره الواحدي والزجاج والخازن والجلال المحلي والسعدي[٦].

قال ابن عبد البر:"والاستيناس في هذا الموضع هو الاستئذان، كذلك قال أهل التفسير، وكذلك في قراءة أبي وابن عباس تستأذنوا وتسلموا على أهلها"[٧].

لكن يعارض هذا القول، بأن الاستئناس إذا كان بمعنى الاستئذان، لزم أن يكون السلام متقدماً عليه، بناء على الروايات التي نصت على تقدم

---

(١) انظر: الكشاف"(٣/ ٢٣٠)،"حاشية زاده على البيضاوي"(٣/ ٤٢٠)،"أضواء البيان" (٦/ ١٨٧).

(٢) انظر:"تفسير الثوري"(ص٢٢٤).

(٣) انظر: "تفسير مجاهد"(٢/ ٤٣٩)،"تفسير البغوي"(٦/ ٢٩).

(٤) أخرجه الصنعاني في تفسيره (٣/ ٥٥).

(٥) انظر:"تفسير مقاتل بن سليمان"(٢/ ٤١٥).

(٦) "تفسير الواحدي"(٢/ ٧٦١)، "معاني القرآن" للزجاج(٤/ ٣٩)، "لباب التأويل في معاني التنزيل"(٥/ ٦٦)،"تفسير الجلالين"(ص٤٦١)، "تفسير السعدي"(ص٥٦٥).

٧) التمهيد"(٣/ ١٩٦).

السلام، وقد أجاب على هذا الرازي، حيث قال:"فإن قيل: وإذا حمل على الأنس ينبغي أن يتقدمه السلام، كما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول:"السلام عليكم،أأدخل"[(١)]؟ قلنا: المستأذن ربما لا يعلم أن أحداً في المنزل فلا معنى لسلامه والحالة هذه، والأقرب أن يستعلم بالاستئذان هل هناك من يأذن، فإذا أذن ودخل صار مواجها له فيسلم عليه"[(٢)].

الوجه الثاني: أن يكون من الاستئناس الذي هو الاستعلام والاستكشاف، من أنس الشيء إذا أبصره ظاهراً مكشوفاً. والمعنى: حتى تستعلموا وتستكشفوا الحال، هل يراد دخولكم أم لا [(٣)].

ولعل الراجح -إن شاء الله تعالى- قول من قال: الاستئناس الاستئذان، غير أن لا نقول: إن الآية على التقديم والتأخير، وسبب الترجيح: أن الأحاديث فسرت ذلك بالاستئذان، فجمعت بين السلام والاستئذان، كما أن الآية جمعت بين الاستئناس والسلام، ونصت أيضاً على تقديم السلام على الاستئذان، كما ذكرنا ذلك في كلام الإمام النووي، والأصل اتفاق

---

١) هذا معروف من قول النبي ﷺ لا من فعله، فقد أخرج أبو داود(٥١٧٦) والترمذي(٢٧١٠)واللفظ له والنسائي في الكبرى (٤/ ١٦٩): عن كلدة بن حنبل أن صفوان بن أمية بعثه بلبن ولبأ وضغابيس إلى النبي ﷺ والنبي ﷺ بأعلى الوادي، قال: فدخلت عليه، ولم أسلم ولم استأذن، فقال النبي ﷺ:" ارجع فقل: السلام عليكم أأدخل؟" وذلك بعد ما أسلم صفوان.

وأخرج أبو داود (٥١٧٧)نحوه عن رجل من بني عامر أنه استأذن على النبي ﷺ فقال: أألج...الحديث.

(٢) "تفسير الرازي"(٢٣/ ١٧١).

(٣) انظر:"تهذيب اللغة"(١٣/ ٦٠)، "لسان العرب"(٦/ ١٥).

الكتاب والسنة، وإذا قلنا بهذا القول وقع الاتفاق.

ولم نقل بالتقديم والتأخير في الآية؛ لأن الواو لا تقتضي ترتيباً.

قال تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ القصص: ٣٥.

قال ابن الجوزي: "وفي قوله: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ ثلاثة أقوال:

"الثالث: أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، تقديره: ونجعل لكما سلطانا بآياتنا فلا يصلون إليكما"[1].

وعلى هذا فالكلمة متعلقة بما قبلها، وهو قوله: "وَنَجْعَلُ لَكُمَا ".

وجوز هذا الوجه غير واحد منهم: الزمخشري وابن عطية وابن عاشور[2].

ويعارض هذا القول بأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن قوله تعالى: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ متعلق بما قبله، وهو قوله: ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾ والباء للسببية، والمعنى: لا سبيل لهم إلى الوصول إلى أذاكما بسبب إبلاغكما آيات الله.

وعلى هذا فالوقف على قوله تعالى: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ ثم يبتدأ: ﴿أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ﴾.

وهذا مذهب السمعاني والبغوي وابن كثير والسعدي[3].

---

(١) زاد المسير (٦/ ٢٢٢)، وانظر: تفسير السمعاني (٤/ ١٤٠)، تفسير البغوي (٦/ ٢٠٨).

(٢) انظر: الكشاف(٤/ ٥٠٢)، المحرر الوجيز(٤/ ٢٨٨)، التحرير والتنوير(٢٠/ ١١٨).

(٣) انظر: تفسير السمعاني (٤/ ١٤٠)، تفسير البغوي (٦/ ٢٠٨)، تفسير ابن كثير =

واختار جمع من أهل العلم أنها متعلقة بما بعدها ليكون المعنى: أنتما ومن اتبعكما الغالبون بآياتنا.

وعلى هذا القول يكون الوقف على قوله تعالى:﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ﴾، ثم يبتدأ ﴿ بِآيَاتِنَا ﴾.

وهذا اختيار ابن جرير[١].

وقد اعترض ابن كثير على هذا القول –مع إقراره بصحة المعنى على هذا القول– بأنه لا حاجة إليه مع كونه –المعنى– حاصل بالتوجيه للآية الذي ذكره ابن كثير.

وكأن ابن كثير ~ يقول: كون الآية على نسقها أولى سيما مع اتحاد المعنى.

وهذا صحيح.

وفي الآية قول آخر، وهو: أنَّ في الآية محذوف، تقديره : اذهبا بآياتنا، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ ﴾ القصص: ٣٢

وإليه ذهب الجلال المحلي، وقدمه الزمخشري[٢].

والذي يظهر رجحانه ما ذهب إليه ابن كثير؛ لسلامته من التقديم والتأخير، وكذا الإضمار والتقدير، فمن المعلوم أن الأصل سلامة النص منهما، وهذا القول متمش مع هذا الأصل.

= (٦/ ٢٣٦)، تفسير السعدي (ص: ٦١٥).

(١) انظر: جامع البيان(١٨/ ٢٥٣).

(٢) انظر: الكشاف (٤/ ٥٠٢)، تفسير الجلالين (ص: ٥١٣).

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾الروم: ٥٦

قال ابن الجوزي:"قوله تعالى:﴿ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ﴾ فيه قولان:

أحدهما: أن فيه تقديماً وتأخيراً تقديره: وقال الذين أوتوا العلم بكتاب الله والإيمان بالله.

قاله ابن جريج[1] في جماعة من المفسرين"[2].

وهذا قول قتادة[3].

وعزاه الواحدي إلى المفسرين[4].

وفي هذا العزو نظر، فأكثر المفسرين على عدم التقديم والتأخير، فضلا عن جميعهم، بل الواحدي نفسه لم يذهب إليه، كما في كتابه الوجيز.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن الآية على نظمها لا تقديم فيها ولا تأخير.

ومن هؤلاء الطبري والثعلبي والواحدي والسمعاني والبغوي والزمخشري وابن عطية والرازي والخازن وابن كثير والجلال المحلي والسعدي وابن عاشور[5].

---

(١) ذكره ابن جرير في تفسيره (١٨/ ٥٢٧) عنه بصيغة التمريض، فقال: ويذكر عن ابن جريج، وانظر: مرويات وأقوال ابن جريج في التفسير -القسم الثاني-(ص٤٨١).

(٢) زاد المسير (٦/ ٣١٢).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٨/ ٥٢٧).

(٤) الوسيط(٣/ ٤٣٩).

(٥) انظر: جامع البيان(١٨/ ٥٢٨)، تفسير الثعلبي (٧/ ٣٠٧)، تفسير الواحدي =

وهذا القول هو الصحيح -إن شاء الله تعالى- لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، فالمعنى -كما ترى- قائم من دون دعوى التقديم والتأخير.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ فاطر:٢٧

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[١]: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ قالوا: تقدمت سود على غرابيب.

قال الطبري: "وذلك من المقدم الذي هو بمعنى التأخير، وذلك أن العرب تقول: هو أسود غربيب، إذا وصفوه بشدة السواد، وجُعل السواد ها هنا صفة للغرابيب"[٢].

وهذا مذهب الفراء[٣] وأبي عبيدة والسمعاني والبغوي وابن عطية[٤].

فقد عرفت هذا القول، وعرفت وجهه، وهو: أن غرابيب وصف

= (٢/ ٨٤٦)، تفسير السمعاني (٤/ ٢٢٣)، تفسير البغوي (٦/ ٢٧٨)، الكشاف (٤/ ٥٨٨)، المحرر الوجيز(٤/ ٣٤٣)، تفسير الرازي(٢٥/ ١٣٨)، تفسير الخازن (٥/ ٢١٢)، تفسير ابن كثير (٦/ ٣٢٨)، تفسير الجلالين (ص: ٥٣٨)، تفسير السعدي (ص:٦٤٥)، التحرير والتنوير (٢١/ ١٣١).

(١) انظر: "زاد المسير"(٦/ ٤٨٥).

(٢) "جامع البيان"(١٩/ ٣٦٣)، وبنحوه قال ابن جزي في "التسهيل لعلوم التنزيل" (٣/ ١٥٨).

(٣) عزاه له ابن الجوزي في: "زاد المسير"(٦/ ٤٨٥)، ولم أجده في "معاني القرآن" له.

(٤) "مجاز القرآن"(٢/ ١٥٤)، "تفسير السمعاني"(٤/ ٣٥٦)، "تفسير البغوي" (٦/ ٤١٩)، "المحرر الوجيز" (٤/ ٤٣٧)، "الجامع لأحكام القرآن "(١٤/ ٣٤٢).

لـ"سود" والوصف متأخر عن الموصوف.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن الآية على نسقها فلا تقديم ولا تأخير، وأن هذا من إطلاق العرب، فإنها تصف على هذا النحو، وتقول على سبيل القلة: غربيب أسود(١).

وربما استوحينا من عبارة ابن كثير هذا، فإنه قال:

"وقال ابن جرير: والعرب إذا وصفوا الأسود بكثرة السواد قالوا: أسود غربيب، ولهذا قال بعض المفسرين في هذه الآية: هذا من المقدم والمؤخر في قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ أي: سود غرابيب، وفيما قاله نظر"(٢).

فمحتمل جدا أن يكون ابن كثير أراد ردَّ ما أثبته ابن جرير من اطلاق العرب في الوصف المذكور، وأنه ربما استخدمته كما ذكره القرآن الكريم، وعليه؛ فقد جاء القرآن على هذا الاستعمال.

ويشكل على هذا، أن الأولى في التفسير أخذ ما اشتهر من المعاني، وحمل الألفاظ القرآنية على ما عرف استعماله وعهد.

وذهب جمع من العلماء إلى أن الآية ليس فيها تقديم ولا تأخير، لكن فيها إضمار وتقدير، وبيانه: أن غرابيب مؤكد لذي لون مقدر في الكلام كأنه تعالى قال: سواد غرابيب، ثم أعاد السود مرة أخرى، وفيه فائدة، وهي: زيادة التأكيد؛ لأنه تعالى ذكره مضمرا ومظهرا.

وهذا قول الزمخشري، وتبعه عليه البيضاوي وأبو السعود(٣).

---

(١) "تفسير الجلالين"(ص٥٧٥).

(٢) "تفسير ابن كثير"(١١/ ٣١٩).

(٣) انظر: الكشاف (٥/ ١٥٢)، "تفسير الرازي" (٢٦/ ١٩)، "تفسير البيضاوي" =

لكن يشكل على هذا الآية: أنَّ الأصل عدم التقدير إلا إذا دل دليل على ذلك، كما أن المعنى واضح وبين بدون هذا التقدير، فلا حاجة إلى القول به، كما أن فيه تطويلا للمعنى.

واعلم أن هذه الآية قد اشتد فيها الخلاف واتسع حتى قال الزركشي: "وهي من الآيات التي صدئت فيها الأذهان الصقيلة، وعادت بها أسنة الألسنة مفلولة"(١).

وأرجح الأقوال-إن شاء الله تعالى- ما قاله أصحاب القول الأول من التقديم والتأخير، وذلك؛ لأن العرب تستعمل هذه الجملة على غير هذا النحو الذي جاء به القرآن، فتقول: أسود غربيب، فغربيب تأكيد للأسود، فإذا جاء غربيب أسود، حملناه على المعهود عندهم، وجائز أن تقدم العرب الكلمة أو تأخرها على صاحبتها مع إرادة نفس المعنى، وأنت ترى وضوح هذا المعنى وقربه من ذهن القاري، بخلاف ما نحا إليه الزمخشري ومن تبعه. والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴾ص: ٢٦

قال ابن الجوزي: "قوله تعالى ﴿بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ فيه قولان: ...والثاني: أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً تقديره: لهم عذاب شديد يوم

= (٤/ ٤١٨)، "تفسير أبي السعود"(٧/ ١٥١).

(١) "البرهان في علوم القرآن" (٢/ ٤٤٤).

الحساب بما نسوا، أي: تركوا القضاء بالعدل، وهو قول عكرمة[1]"[2].

واختاره الطبري والسمعاني[3].

وعلى هذا القول، فـ ﴿يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ متعلق بـ ﴿عَذَابٌ شَدِيدُۢ﴾، فكأنه قيل: ﴿لَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدُۢ﴾،قيل متى: فكان الجواب:﴿يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾.

ورأى ابن أبي زمنين والسمرقندي والثعلبي والبغوي والقرطبي والبيضاوي والخازن وابن كثير والشوكاني والألوسي الآية على نظمها[4].

وعليه؛ فجملة: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ تعليل لما سبقها، كأنه قيل: لما لهم عذاب شديد، فقال الله: ذلك ﴿بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾، فالعامل في ﴿يَوۡمَ﴾﴿نَسُواْ﴾ وهو مفعول به.

وهذا القول متمش مع الأصل المقرر عند أهل العلم، وهو عدم التقديم والتأخير، قال ابن كثير:"وهذا القول أمشى على ظاهر الآية، فالله أعلم"[5].

وقال الشوكاني: "والأول أولى"[6].

والأمر –إن شاء الله– كما قالا.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره(٢٠/ ٧٧)،

(٢) زاد المسير (٧/ ١٢٥).

(٣) انظر: جامع البيان(٢٠/ ٧٧)، تفسير السمعاني (٤/ ٤٣٧).

(٤) انظر: تفسير ابن أبي زمنين (٤/ ٨٨)، تفسير السمرقندي (٣/ ١٥٨)، تفسير الثعلبي (٨/ ١٩٩)، تفسير البغوي (٧/ ٨٧)، الجامع لأحكام القرآن(١٨/ ١٨٦)،تفسير البيضاوي (٥/ ٤٤)، تفسير الخازن (٦/ ٥٤)، روح المعاني (٢٣/ ١٨٧).

(٥) تفسير ابن كثير (٧/ ٦٣)، وانظر: روح المعاني(٢٣/ ١٨٧).

(٦) فتح القدير (٤/ ٤٣٠).

قال تعالى: ﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾ص:٣٩

موضع التقدم والتأخير عند من يراه[١]: كلمة ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾ أخرت، وموضعها بعد قوله:﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا ﴾ وعلى هذا يكون المعنى: هذا عطاؤنا بغير حساب فامنن أو أمسك.

وهذا القول ذكره الطبري ولم يعزه، وكذا الماوردي وابن الجوزي غير أنه حكاه على سبيل التمريض، وذكر الألوسي المعنى على هذا القول من غير أن يذكر التقديم والتأخير[٢].

وهو اختيار ابن قتيبة وأبي حيان وابن عاشور، وقدمه السمين الحلبي[٣]، قال أبو حيان:

"و﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾ في موضع الحال من ﴿عَطَآؤُنَا ﴾ أي: هذا عطاؤنا جماً كثيراً لا تكاد تقدر على حصر"[٤].

ويؤيد هذا القول: أنه في قراءة عبد الله بن مسعود: هذا فامنن أو أمسك عطاؤنا بغير حساب[٥].

لكن -كما هو معلوم- دعوى التقديم والتأخير تحتاج إلى دليل؛ إذ الأصل سلامة الكلم منها، ولا نجد في الآية الكريمة ما يستدعي القول

(١) انظر: "زاد المسير"(٧/ ١٤١).

(٢) انظر: "زاد المسير"(٧/ ١٤١)، "روح المعاني"(٢٣/ ٢٠٤).

(٣) انظر:"تأويل مشكل القرآن"(ص٢٨١)، "الدر المصون"(٩/ ٣٨٠)، "التحرير والتنوير" (٢٣/ ٢٦٧).

(٤) "البحر المحيط"(٧/ ٦٠).

٥) ذكره الطبري في"جامع البيان"(٢٠/ ١٠٣).

بالتقديم والتأخير، والمعنى واضح بدون هذه الدعوى.

ولعله لأجل هذا، فأكثر من رأيت من المفسرين بل جميعهم -سوى من ذكرت- لا يذكرون هذا القول، ولا يعولون عليه. ولم أر من ذكره من السلف بل رأوا خلافه كابن عباس[1] ومجاهد[2] وعكرمة[3].

فرأى هؤلاء أن قوله: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ في موضعها، وأنها متعلقة بقوله ﷻ: ﴿فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ﴾، ويكون المعنى كما قال العلامة ابن كثير:

" أي هذا الذي أعطيناك من الملك التام والسلطان الكامل كما سألتنا، فاعط من شئت، واحرم من شئت، لا حساب عليك، أي: مهما فعلت فهو جائز لك، احكم بما شئت فهو صواب"[4].

ولم يـر التقـديم والتـأخير: مقاتـل بـن سـليمان والطـبري والواحـدي والبغوي وابن عطية والقرطبي والخازن وابن القيم وابن جزي وابـن كثير والجلال المحلي والشوكاني والسعدي[5].

---

(١) انظر: "معاني القرآن" للنحاس (٦/ ١١٨).

(٢) انظر: "تفسير مجاهد" (٢/ ٥٥٢)، "جامع البيان" (٢٠/ ١٠٢).

(٣) انظر: "تفسير الثوري" (ص٢٥٩).

(٤) "تفسير ابن كثير" (١٢/ ٩٨).

(٥) انظر: "تفسير مقاتل بن سليمان" (٣/ ١٢٠)، "جامع البيان" (٢٠/ ١٠٣)، "الوجيز" للواحدي (٢/ ٩٢٤)، "تفسير البغوي" (٧/ ٩٥)، "المحرر الوجيز" (٤/ ٥٠٦)، "الجامع لأحكام القرآن" (١٨/ ٢٠٩)، "تفسير البيضاوي" (٥/ ٤٨)، "لباب التأويل في معاني التنزيل" (٦/ ٦٠)، "بدائع التفسير" (٢/ ٣٧٩)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٣/ ١٨٦)، "تفسير ابن كثير" (١٢/ ٩٨)، "تفسير الجلالين" (ص٦٠٢)، "تفسير أبي السعود" (٧/ ٢٢٨)، "فتح القدير" (٤/ ٤٣٤)، "تفسير السعدي" =

وهذا هو الراجح -إن شاء الله تعالى- عدم التقديم والتأخير في الآية الكريمة والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ ص: ٥٧

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[١]: أن قوله ﷻ: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ متقدم على ﴿ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ ونسق الجملة على هذا يكون: هذا حميم وغساق فليذوقوه.

وعلى هذا؛ فـ ﴿ هَٰذَا ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿ حَمِيمٌ ﴾، و﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ جملة اعتراضية فصلت بين المبتدأ وخبره.

وقد ذهب إلى هذا القول جمع غفير من العلماء، منهم: الفراء والطبري والواحدي والقرطبي وابن جزي والشوكاني[٢].

وقدم هذا الوجه الزجاج والزمخشري وابن عطية والرازي[٣].

قال الألوسي لما ذكر الأوجه في إعراب الجملة المذكورة قال:

"ولعلك تختار القول بأن ﴿ هَٰذَا ﴾ مبتدأ، ﴿ حَمِيمٌ ﴾خبره، وما في البين اعتراض، وقد قدمه في الكشاف"[٤].

= (ص٦٠٢).

(١) انظر: زاد المسير (٧/ ١٤٩).

(٢) انظر: "معاني القرآن"للفراء(٢/ ٤١٠)،"جامع البيان"(٢٠/ ١٢٦)،"الوجيز" للواحدي (٢/ ٩٢٥)، "الجامع لأحكام القرآن" (١٨/ ٢٢٩)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٣/ ١٨٨)، "فتح القدير"(٤/ ٤٤١).

(٣) انظر: "معاني القرآن"للزجاج (٤/ ٣٣٨)، "الكشاف" (٤/ ١٠٢)، "المحرر الوجيز" (٤/ ٥١٠)، "تفسير الرازي" (٢٦/ ١٩٢).

(٤) "روح المعاني"(٢٣/ ٢١٥).

قال الشوكاني:"هذا في موضع رفع بالابتداء وخبره حميم وغساق، على التقديم والتأخير، أي: هذا حميم وغساق فليذوقوه"[1].

وفي الآية أقوال أخرى، منها:

ما قاله ابن جرير: "وقد يتجه إلى أن يكون هذا مكتفيا بقوله: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ ثم يُبتدأ فيقال: حميم وغساق، بمعنى: منه حميم ومنه غساق...

وإذا وجه إلى هذا المعنى جاز في "هذا" النصب والرفع: النصب على أن يضمر قبلها لها ناصب...

والرفع بالهاء في قوله: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ كما يقال: الليلَ فبادروه والليلُ فبادروه"[2].

والناصب المقدر لـ"هذا" يقدر بـ"يذوقوه"أي: لِيَذُوقوا هذا.

وشبَّهه الزمخشريُّ بقولِه تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾البقرة: ٤٠.

و"حميمٌ" على هذا خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أو مبتدأٌ وخبره مضمرٌ أي: منه حميمٌ ومنه غَسَّاقٌ.

لكن الاكتفاء -ومعناه الوقوف على ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ ثم البدء بما يليه- وإن كان واردا ففيه نوع بعد؛ لأن الظاهر من السياق، فالسامع لقوله

---

(١) "فتح القدير"(٤/ ٤٤١).

(٢) "جامع البيان"(٢٠/ ١٢٦)، وانظر هذا الوجه في: "معاني القرآن" للفراء (٢/ ٤١٠)، "الكشاف" (٤/ ١٠٢)، "المحرر الوجيز" (٤/ ٥١٠)، "تفسير الرازي" (٢٦/ ١٩٢)، "تفسير البيضاوي" (٥/ ٥٢)، "تفسير أبي السعود" (٧/ ٢٣٢)، "روح المعاني" (٢٣/ ٢١٥).

﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ متطلع لبيان هذا الذي يذاق، كما أن اسم الإشارة يشير إلى شيء موجود، والأولى كونه يشير إلى ما يذكر، فإذا"هذا" يشير إلى الحميم والغساق.

الثالث: أَنْ يكونَ "هذا" مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ أي: هذا كما ذُكِر، أو هذا للطاغين.

الرابع: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ هذا، ثم استأنف أمراً فقال: فَلْيذوقوه.

الخامس: أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ وهو رأيُ الأخفشِ[1].

قال العكبري: "وقال قوم: هذا ضعيف؛ من أجل الفاء، وليست في معنى الجواب، كالتي في قوله:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾ المائدة:٣٨"[2].

وأقرب الأوجه الأول؛ لتمشيه مع السياق وظهور المعنى عليه بدون كلفة ولا عناء، ولا يضيره القول بالتقديم والتأخير؛ لأن السياق إن دل على التقديم والتأخير في الكلام، فلا ضير، وهذا ما نجده في الآية الكريمة، والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾الزمر:٦٥

(١) انظر هذه الأوجه في: "مشكل إعراب القرآن"لمكي (٢/ ٦٢٧)،"الدر المصون" (٩/ ٣٨٨)، "اللباب في علوم الكتاب"(١٦/ ٤٤١)، "روح المعاني"(٢٣/ ٢١٥).

(٢) "التبيان في إعراب القرآن"(٢/ ١١٠٤).

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[1]: أن قوله: ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ تقدم على: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾. والمعنى: ولقد أوحي إليك لئن أشركت ليحبطن عملك وكذلك أوحي إلى الذين من قبلك.

قال الإمام الطبري:"وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم، ومعنى الكلام: ولقد أوحي إليك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾بمعنى: وإلى الذين من قبلك من الرسل من ذلك مثل الذي أوحى إليك منه، فاحذر أن تشرك بالله شيئا فتهلك"[2].

وقد ذهب إلى هذا جمع من العلماء، منهم: أبو عبيدة معمر بن المثنى[3].

وقدمه الزمخشري والرازي[4].

ووجه هذا القول: أن ظاهر الآية الكريمة أن الخطاب موجه إلى النبي ﷺ، فالتاء في قوله: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ﴾ تاء الخطاب، وقد كان الخطاب في أول الآية موجه إلى النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾ فالموحى إليه هو: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾، فهي التالية في النسق لجملة: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾ لكن دخلت بينهما جملة: ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ

(١) انظر: "زاد المسير"(٧/ ١٩٥).

(٢) "جامع البيان"(٢٠/ ٢٤٤).

(٣) انظر:"مجاز القرآن"(٢/ ١٩١)، "زاد المسير"(٧/ ١٩٥).

(٤) انظر:"الكشاف"(٤/ ١٤٤)،"تفسير الرازي"(٢٧/ ١٢).

مِن قَبۡلِكَ ﴾ فهي جملة اعتراضية مؤخرة معنى.

وعلى هذا؛ فالآية الكريمة ليس فيها تقديم وتأخير فقط، بل وحذف تقديره: مثله، كما في عبارة الإمام الطبري، وإن كان ~ لم يشر إلى الحذف، لكنه ظاهر، وقد أشار إليه غيره[١].

ويعاب على هذا القول، لزوم التقديم والتأخير والحذف، والأصل عدمهما.

ولم ير جمع من العلماء التقديم والتأخير في الآية الكريمة، قال ابن عطية: "وقالت فرقة: الآية على وجهها، المعنى: ولقد أوحي إلى كل نبي لئن أشركت ليحبطن عملك"[٢]، كما تقول: كسانا حلة، أي : كل واحد منا.

وممن ذهب إلى هذا ابن جزي وابن عاشور[٣] والإمام الشوكاني، فإنه حكى قول من قال بالتقديم والتأخير بصيغة التمريض، ورأى أن هذا "من باب التعريض لغير الرسل؛ لأن الله سبحانه قد عصمهم عن الشرك، ووجه إيراده على هذا الوجه: التحذير والإنذار للعباد من الشرك؛ لأنه إذا كان موجبا لإحباط عمل الأنبياء على الفرض والتقدير، فهو محبط لعمل غيرهم من أممهم بطريق الأولى"[٤].

وفي الآية قول ثالث، ألا وهو: أنَّ في الآية محذوفاً، والمعنى: أوحي إليك وإلى الأنبياء قبلك بالتوحيد، فالتوحيد محذوف، ثم قال : لئن أشركت يا

---

(١) كالألوسي في: "روح المعاني"(٢٤/ ٢٣).

(٢) "المحرر الوجيز"(٤/ ٥٤٠).

(٣) انظر:"التسهيل لعلوم التنزيل"(٣/ ١٩٩)، "التحرير والتنوير"(٢٤/ ٥٤١).

(٤) "فتح القدير"(٤/ ٤٧٤).

محمد (ليحبطن عملك) وهو خطاب للنبي ﷺ خاصة.

وهذا قول عطاء، قاله القرطبي[1].

والذي يترجح لي -والعلم عند الله تعالى- قول من قال: الآية على التقديم والتأخير، وأن جملة: ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ جملة اعتراضية، فلما قال الله لنبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ أراد- والعلم عنده ﷻ - أن يبين له أن هذا موحى لجميع الأنبياء، فجاءت هذه الجملة الاعتراضية، فهذا محلها اللائق بها، ثم بين الموحى، فقال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ﴾ والمعنى: ولقد أوحى الله إليك وإلى الأنبياء قبلك: لئن أشركت ليحبطن عملك.

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَاطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ الشورى: ٢٤.

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[2]: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَاطِلَ﴾ فلفظ الجلالة تأخر عن الفعل، وحقه في المعنى التقديم.

وعلى هذا القول: تكون الواو في"ويمح" استئنافية، لكن ما بال الواو حذفت من الفعل:"يمح" لأنه إذا كانت الواو التي في أول الكلمة استئنافية سيكون الفعل مرفوع، فلا تحذف الواو من آخره، وقد أجاب عن هذا ابن الأنباري، حيث ذكر أن أربع كلمات في القرآن الكريم حذف منها الواو

(١) انظر:"الجامع لأحكام القرآن"(١٨/ ٣٠٧).

(٢) انظر: زاد المسير (٧/ ٢٨٦).

رغم كونها مرفوعة، فقال: "والعلة في هؤلاء الأربعة أنهم اكتفوا بالضمة من الواو، فأسقطوها، ووجدوا الواو ساقطة من اللفظ؛ لسكونها وسكون اللام، فبني الخط على اللفظ"[1].

قال الزجاج:"وكتبت في المصحف بغير واو؛ لأن الواو تسقط في اللفظ لالتقاء الساكنين، فكتبت على الوصل"[2].

وقد عزاه -القول بالتقديم والتأخير في الآية الكريمة- للكسائي غير واحد، منهم البغوي والقرطبي وابن الجوزي[3]، ونحا إليه الزجاج[4].

وظاهر صنيع البغوي اختياره لهذا القول.

وكأن من ذهب إلى هذا القول لما رأى أن الواو للاستئناف رأى أن التقديم والتأخير فيها أبين في المعنى وأظهر، فقولنا: والله يمحو الباطل، أظهر وأدل على المقصود، فالسامع لهذه الجملة يتضح له: أنه على الاستئناف، وهذا بناء على فهمهم للآية بالمعنى المذكور.

وهذا-إن كان هو دليلهم- لا يستلزم ما ذكروه، فالأصل عدم التقديم والتأخير، كما أن المعنى واضح بدون هذا الادعاء.

---

(١) "الوقف والابتداء"(١/ ٢٧٠)، وانظر: "تفسير البغوي"(٧/ ١٩٢)، "الكشاف" (٤/ ٢٢٦)، "التبيان في إعراب القرآن" (٢/ ١١٣٢)، "تفسير البيضاوي" (٥/ ١٢٩)، "تفسير أبي السعود"(٨/ ٣٢)، "الدر المصون"(٩/ ٥٥١)، "اللباب في علوم الكتاب" (١٧/ ١٩٣).

(٢) "معاني القرآن"(٤/ ٣٩٩).

(٣) انظر:"تفسير البغوي"(٧/ ١٩٢)،"الجامع"للقرطبي(١٨/ ٤٧١) "زاد المسير" (٧/ ٢٨٧)، "فتح القدير"(٤/ ٥٣٦).

(٤) "معاني القرآن"(٤/ ٣٩٩).

ولم يـر جمـع مـن المفسرين ممـن فهمـوا أن الـواو للاسـتئناف التقـديم والتأخير في الآية الكريمة

قال ابن الأنباري:"وكذلك:"ويمح الله الباطل" نقف عليه ويمح بلا واو، وهو في موضع رفع على الاستئناف، ولا يجوز أن يكون مجزوما على معنى: ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ (الشورى:٢٤)؛ لأن الله تعالى قد شاء أن يمحو الباطل، فقال تعالى:﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ (الأنفال:٨) "[١].

أي أنَّ "المعلق على الشرط عدم قبل وجوده، وهذا صحيح في ﴿ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ وليس صحيحاً في ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾؛ لأن محو الباطل ثابت"[٢].

واختار هذا القول الطبري والواحدي وابن عطية والقرطبي وأبو حيان وابن جزي والشوكاني وابن عاشور[٣].

ويؤيد كون الفعل "يمح"مرفوعاً:الفعل الذي بعده، فإنه مرفوع باتفاق القراء، أعني: "ويحق"[٤].

---

(١) "الوقف والابتداء"(١/ ٢٦٩)، وانظر هذا التعليل في: "البرهان في علوم القرآن" (٢/ ٤٩٨،٤/ ١٠٤)،"الدر المصون"(٩/ ٥٥١)، "اللباب في علوم الكتاب" (١٧/ ١٩٣).

(٢) "البرهان في علوم القرآن"(٢/ ٤٩٨).

(٣) انظر:"جامع البيان"(٢٠/ ٥٠٤)،"الوجيز"للواحدي(٢/ ٩٦٥)، "المحرر الوجيز" (٥/ ٣٦)، "البحر المحيط" (٧/ ٤٩٥)، "التسهيل لعلوم التنزيل"(٤/ ٢٠)، "فتح القدير" (٤/ ٥٣٦)، "التحرير والتنوير" (٢٥/ ٨٧).

(٤) انظر: "معاني القرآن"للزجاج(٤/ ٣٩٩)،"روح المعاني"(٢٥/ ٣٤)،"التحرير والتنوير" (٢٥/ ٨٧).

ويكون المعنى على هذا القول: أنه من الله إخبار بأن ما يقولونه باطل وسيمحوه الله تعالى.

ومن المحتمل أن يكون الفعل مجزوما لكونه معطوفاً على الفعل "يختم" فيكون في جملة جواب الشرط، والمعنى: أي لو افتريت على الله كذباً لختم على قلبك، ومحا الباطل الذي كنت تفتريه لو افتريت.

ولم أر من ذكر هذا القول مع وضوحه، إلا ابن جزي، فإنه ذكره كوجه قد يراد في الآية الكريمة، ولم يبين قائله[١].

وهذا الوجه لو قال به قائل من أهل العلم لكان قولا متجهاً، ويكون المعنى: فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح الباطل الذي ادعوه، فإن الختم يفيد عدم دخول شيء إلى القلب، لكن يبقى ما فيه، فأخبر الله أنه يمحو ما فيه من باطل، فالقول بأن المحو تابع للختم متجه.

وعلى كلٍ، فالقول بالتقديم والتأخير في الآية الكريمة لا مسوغ له، والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ القمر: ١.

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[٢]: قوله ﷻ: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ متأخر عن قوله ﷻ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ والمعنى: انشق القمر واقتربت الساعة.

(١) انظر: "التسهيل لعلوم التنزيل" (٤/ ٢٠).
(٢) انظر: "زاد المسير" (٨/ ٨٨).

وهذا القول معزو إلى ابن كيسان[1]، وعزاه ابن الجوزي إلى الفراء[2].

قال القرطبي:" وقد قيل: هو على التقديم والتأخير، وتقديره: انشق القمر واقتربت الساعة، قاله بن كيسان، وقد مر عن الفراء: أن الفعلين إذا كانا متقاربي المعنى فلك أن تقدم وتؤخر، عند قوله تعالى:" ثم دنا فتدلى"[3].

وكأن من ذهب إلى هذا القول رأى أن انشقاق القمر قد وقع، بخلاف الساعة فلم تقع، فكان تقديم ما وقع على ما لم يقع هو المراد في المعنى.

وقال ابن عاشور مبيناً وجهة هذا القول:

" لأن الأصل في ترتيب الأخبار أن يجري على ترتيبها في الوقوع، وإن كان العطف بالواو لا يقتضي ترتيباً في الوقوع"[4].

ولم ير جمع من المفسرين هذا القول بل لم يذكروه،كالواحدي والبغوي والزمخشري وابن عطية والرازي والبيضاوي وأبو حيان والجلال المحلي وابن عادل والسعدي[5].

---

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن النحوي، المعروف بابن كيسان، أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم، قال الصفدي في "الوافي بالوفيات"(٢/ ٢٤):" وله التصانيف والأقوال المشهورة في التفاسير ومعاني الآيات، وكان فوق الثقة" توفي سنة(٢٩٩) وقيل غيرها. انظر ترجمته في:"تاريخ الإسلام"(٢٢/ ٢٤٨)، "الوافي بالوفيات"(٢/ ٢٤)، "الموسوعة الميسرة"(١٩٢٢).

(٢) انظر: "معاني القرآن" للفراء (٣/ ٩٦)، "زاد المسير"(٨/ ٨٨).

(٣) "الجامع لأحكام القرآن"(٢٠/ ٧١)، وانظر: "لباب التأويل" للخازن (٦/ ٢٧٢)، "التحرير والتنوير"(٢٧/ ١٧٠).

(٤) " التحرير والتنوير"(٢٧/ ١٧٠).

(٥) انظر:"جامع البيان"(٢٢/ ١٠٣)، "الوجيز"للواحدي"(٢/ ١٠٤٤)،"تفسير البغوي" =

ووجه هذا القول: أن الأصل عدم التقديم والتأخير، إلا إن دل عليه دليل، ولا دليل، وما ذكر كوجه للقول الأول معارض بأن السياق تام بدونه، والمعنى قائم بسواه، فكأن ربنا تبارك وتعالى أراد أن يبين لنا قرب الساعة، من خلال البدء بها، والبدء يعطي العناية والاهتمام بالشيء المبدوء به، فلو أخرنا ما أراد الله تقديمه، لخالفنا مراد الله ﷻ، ثم ذكر ما يدل على هذا القرب، وهو انشقاق القمر الدال على صدق بعثة نبينا ﷺ، وقد كان ﷺ يقول:" بعثت أنا والساعة كهاتين"[(١)].

فهذا القول هو الأقرب إن شاء الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ الواقعة:٧٦

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[(٢)]: أن قوله: ﴿ عَظِيمٌ ﴾ متأخر، وحقه التقديم، والتقدير:

وإنه لقسم عظيم لو تعلمون عظمه.

وهذا مذهب أكثر أهل العلم، قال الإمام الطبري:

" وهو من المؤخر الذي معناه التقديم، وإنما هو: وإنه لقسم عظيم لو

= (٧/ ٤٢٦)، "تفسير السمعاني"(٥/ ٣٠٧)،"الكشاف" (٤/ ٤٣١)، "المحرر الوجيز" (٥/ ٢١٣)، "تفسير الرازي"(٢٩/ ٢٨)، "تفسير البيضاوي" (٥/ ٢٦٣)، "البحر المحيط" (٨/ ١٧١)، "تفسير الجلالين" (ص٧٠٤) "اللباب"(١٨/ ٢٢٩)،"تفسير السعدي" (ص٨٢٣).

(١) أخرجه البخاري(٤٦٥٢)(٦١٣٨) ومسلم (٢٩٥٠) من حديث سهل بن سعد، وأخرجاه أيضاً من حديث أنس: انظر:البخاري برقم(٦١٣٩) ومسلم(٢٩٥١).

(٢) انظر:"زاد المسير" (٨/ ١٥١).

تعلمون عظمه"[1].

وهكذا قال ابن الجوزي[2].

وقال جمع: إن هذه الجملة: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ معترضة بين جزأي الجملة، يعني: بين "لقسم"، و"عظيم"[3].

وهذا بمعنى ما ذكر قبل، ولم أر من نص على أن الكلمة في موطنها، وأنه لا تقديم فيها ولا تأخير.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ الحشر: ٩.

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[4]: أن قوله تعالى: ﴿وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ مقدم على: ﴿مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ وحقه التأخير، والمعنى: والذين تبوؤوا الدار من قبلهم.

وهذا مذهب جمع من العلماء، والسبب الذي لأجله قيل بهذا القول: أنا لو أخذنا بظاهر الآية لأفاد أن الأنصار سبقوا المهاجرين بالإيمان، والواقع

(١) "جامع البيان"(٢٢/ ٣٦٢).

(٢) انظر:"زاد المسير" (٨/ ١٥١).

(٣) انظر: "الكشاف"(٤/ ٤٦٨)، "المحرر الوجيز"(٥/ ٢٥١)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٤/ ٩٢)، "البحر المحيط"(٨/ ٢١٣)، "البرهان في علوم القرآن"(٣/ ٥٨)، "التحرير والتنوير" (٢٧/ ٣٣١)، "فتح القدير"(٥/ ١٥٩).

(٤) انظر:"زاد المسير"(٨/ ٢١٢).

على خلاف هذا، لكن، إن قلنا بهذا القول ذهب الإشكال، وقد أشار إلى هذا السمعاني والبيضاوي في تفسيرهما[١].

وسبب آخر: أن "التبوء" يكون للمكان، قال الشوكاني:

"والتبوء في الأصل إنما يكون للمكان"[٢]، ولهذا قال الإمام البغوي:

"ونظم الآية: والذين تبوؤا الدار من قبلهم، أي: من قبل قدوم المهاجرين عليهم، وقد آمنوا؛ لأن الإيمان ليس بمكان تبوء"[٣].

وبين هذين السببين جمع ابن الجوزي، فقال:

"فيها تقديم وتأخير، تقديره: والذين تبوؤوا الدار من قبلهم، أي من قبل المهاجرين، والإيمان عطف على الدار في الظاهر، لا في المعنى؛ لأن الإيمان ليس بمكان يتبوأ، وإنما تقديره: وآثروا الإيمان، وإسلام المهاجرين قبل الأنصار، وسكنى الأنصار المدينة قبل المهاجرين"[٤].

وأكثر المفسرين لا يذكرون قضية التقديم والتأخير، ولا كون ظاهر الآية سبق الأنصار بالإيمان، فهم يذكرون أن التبوء للمكان، ثم يجيبون عن عطف الإيمان على الدار، وهي المدينة النبوية -شرفها الله- ولا يذكرون التقديم والتأخير في الآية الكريمة، إلا ما كان من الرازي، فإنه قال:

"فإن قيل: في الآية سؤالان أحدهما: أنه لا يقال: تبوأ الإيمان، والثاني:

---

(١) انظر: "تفسير السمعاني"(٥/ ٤٠١)، "تفسير البيضاوي مع حاشية زاده عليه" (٤/ ٣٧٦)، وانظر: أيضاً: "النكت والعيون"(٥/ ٥٠٦).

(٢) "فتح القدير"(٥/ ٢٠٠)، وانظر:"روح المعاني"(٢٨/ ٥١)،

(٣) "تفسير البغوي"(٨/ ٧٦)، وانظر:"الجامع لأحكام القرآن"(٢٠/ ٣٥٨)، "لباب التأويل" للخازن(٧/ ٦٢).

(٤) "زاد المسير"(٨/ ٢١٢).

بتقدير أن يقال ذلك لكن الأنصار ما تبوءوا الإيمان قبل المهاجرين"[1].

ثم ذكر الأجوبة، وذكر التقديم والتأخير في الآية كجواب عن السؤال الثاني، لا عن الأول، وهكذا صنع الألوسي[2]، والحق أنه صالح للجواب عن السؤال الأول.

وعلى كلٍ، فهذا القول، وهذا وجهه ودليله، غير أنه معارض بكونه خلاف الأصل، قال الألوسي: "وهو خلاف الظاهر، على أن مثله لا يقبل ما لم يتضمن نكتة سرية، وهي غير ظاهرة ههنا"[3].

ولنأخذ أجوبة[4] أهل العلم عن السؤالين الذين ذكرهما الرازي، مبتدأين بالثاني منهما، وهو: أن الإيمان ليس بمكان، فلماذا استعمل معه التبوء؟

الجواب الأول: أن الإيمان منصوب بفعل محذوف، والتقدير: تبوؤا الدار وأخلصوا الإيمان، وساقوا لهذا شاهداً، وهو البيت المشهور الذي لا يعرف قائله: أعلفتها تبناً وماء بارداً[5].

---

(١) "تفسير الرازي"(٢٩/ ٢٤٩).

(٢) "روح المعاني"(٢٨/ ٥٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤)انظر: :"الكشاف"(٤/ ٥٠٤)،"تفسير الرازي"(٢٩/ ٢٤٩)، "الجامع لأحكام القرآن" (٢٠/ ٣٥٨)، "تفسير البيضاوي"(٥/ ٣٢٠)، "الدر المصون"(١٠/ ٢٨٥)،"اللباب في علوم الكتاب" (١٨/ ٥٨٦)،"حاشية زاده"(٤/ ٣٧٦)، "حاشية الشهاب"(٨/ ١٧٩)، "تفسير أبي السعود" (٨/ ٢٢٩)،"فتح القدير"(٥/ ٢٠٠)، "روح المعاني" (٢٨/ ٥٣).

(٥) انظر:"جامع البيان" (٢٢/ ٥٢٤)، "تفسير السمعاني" (٢/ ١٧)، "الكشاف" (٤/ ٤٠٦)، "الجامع" للقرطبي (٢٠/ ٣٥٩).

وهذا الوجه اختاره القرطبي وقدمه الزمخشري والرازي[1]، وعزاه ابن عاشور لجمهور المفسرين[2].

ويعارض هذا القول بأن الأصل عدم التقدير، والحاجة غير داعية إليه، إذ المعنى قائم بدونه، فالأولى عدمه.

الجواب الثاني: أنه ضمن « تَبَوَّءوا » معنى لزموا، فيصح عطف الإيمان عليه.

الثالث: أن معنى تبوّئهم الدار والإيمان: أنهم اتخذوها مباءة، أي: تمكنوا منهما تمكناً شديداً، والتبوّأ في الأصل إنما يكون للمكان، ولكنه جعل الإيمان مثله؛ لتمكنهم فيه، تنزيلاً للحال منزلة المحل.

وهذا مذهب البيضاوي وأبي السعود والشوكاني في الآية الكريمة[3].

الرابع: أن يكون الأصل: دار الهجرة، ودار الإيمان، فأقام « لام » التعريف في « الدار » مقام المضاف إليه، وحذف المضاف من دار الإيمان، ووضع المضاف إليه مقامه[4].

وفيه ما في القول الأول، إضافة إلى أن إدعاء الحذف في "الدار" يغني عنه قولنا: إن"ال" للعهد.

الخامس: أن يكون سمى« المدينة »؛ لأنها دار الهجرة، ومكان ظهور

(١) انظر:"الجامع لأحكام القرآن"(٢٠/ ٣٥٨)،"الكشاف"(٤/ ٥٠٤)، "تفسير الرازي" (٢٩/ ٢٤٩).

(٢) انظر: "التحرير والتنوير"(٢٨/ ٩٠).

(٣) انظر:"تفسير البيضاوي"(٥/ ٣٢٠)، "حاشية زاده"(٤/ ٣٧٦)،"حاشية الشهاب" (٨/ ١٧٩)، "تفسير أبي السعود" (٨/ ٢٢٩)،"فتح القدير"(٥/ ٢٠٠).

(٤) انظر:"المحكم والمحيط الأعظم"(١٠/ ٥٦١).

الإيمان.

السادس : أنه منصوب على المفعول معه أي : مع الإيمان معاً، فالواو للمعية.

وبهذا قال ابن عطية وابن عاشور[1] .

وقال : وبهذا الاقتران يصح معنى قوله « من قبلهم » فتأمله.

لكن، الأصل في معنى الواو أنها عاطفة، ولهذا أو غيره قال الألوسي:

"وقيل: الواو للمعية، والمراد تبوأوا الدار مع إيمانهم، أي: تبوأوها مؤمنين، وهو أيضاً ليس بشيء"[2] .

وأما السبب الأول- وهو أن ظاهر الآية الكريمة يلزم منه سبق الأنصار للمهاجرين في الإيمان، وهو خلاف الواقع - فحق، ومن ثم فالقول بالتقديم والتأخير متجه جدا؛ إذ لا يلزم منه ما ذكر، فيكون المعنى: والذين تبوؤوا الدار من قبلهم وتبوؤوا الإيمان.

ويعجبني قول ابن كثير رحمه الله تعالى،حيث حمل القبلية على الأكثر، فقال:

"ثم قال تعالى مادحًا للأنصار، ومبينًا فضلهم وشرفهم وكرمهم وعدم حَسَدهم، وإيثارهم مع الحاجة، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾": أي: سكنوا دار الهجرة من قبل المهاجرين وآمنوا قبل كثير منهم"[3].

(١)انظر: "المحرر الوجيز"(٥/ ٢٨٧)، "التحرير والتنوير"(٢٨/ ٩٠).

(٢) "روح المعاني"(٢٠ / ٤٢٥).

(٣) "تفسير القرآن العظيم"(١٣/ ٤٨٧).

فهذا قول حسن، وتوجيه طيب، فلعله أقرب من القول السابق، ويؤيده أنا لم نجد من قال بالتقديم والتأخير من السلف، ولم يذكره ابن جرير مع عنايته بنقل أقوال السلف وتدوين خلافهم.

ويكون معنى: التبوء للإيمان: أنهم اتخذوا الإيمان مباءة، لكونهم تمكنوا فيه تمكنا شديداً، هذا ما ظهر لي بعد طول بحث وتأمل، والعلم عند الله تعالى.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِي سَبِيلِي وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ الممتحنة: ١

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[1]: قوله ﷻ: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِي سَبِيلِي وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِي﴾ متأخر، وحقه في المعنى: أن يكون عقب قوله ﷻ: ﴿وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾.

وبعضهم جعل جواب الشرط ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِي سَبِيلِي وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِي﴾ بعد قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[2].

والمعنى واحد، ولا فرق بين القولين.

قال الإمام الطبري-وهو ممن يذهب إلى هذا القول-:

(١) انظر: زاد المسير (٨/ ٢٣٣).

(٢) انظر:"الجامع لأحكام القرآن"(٢٠/ ٤٠٠).

" وقوله: ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ﴾ من المؤخر الذي معناه التقديم، ووجه الكلام: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق إن كنتم خرجتم جهادًا في سبيلي، وابتغاء مرضاتي يخرجون الرسولَ وَإِياكُم أَن تؤمنوا باللهِّ ربكمْ"[1].

وإلى هذا ذهب البغوي والزجاج [2]

ويشكل على هذا القول: أن قوله ﷻ: ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا ﴾ شرط، والشرط لا يتقدم جوابه عليه، كما هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجوزونه، فلا إشكال على مذهبهم.

واختار جمع من العلماء أن جواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبله، ليكون المعنى:

إن كنتم خرجتم جهادا في سبيلي وابتغاء مرضاتي فلا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء.

وإليه ذهب البيضاوي وابن جزي وأبو حيان وابن كثير والجلال المحلي والشوكاني[3].

---

(١) "جامع البيان"(٢٢/ ٥٥٨).

(٢) انظر:"تفسير البغوي"(٨/ ٩٣)، "معاني القرآن" للزجاج(٥/ ١٥٦)، وانظر:"تفسير السمعاني" (٥/ ٤١٤).

(٣) انظر: "تفسير البيضاوي"(٥/ ٣٢٧)، "التسهيل لعلوم التنزيل"(٤/ ١١٣)، "البحر المحيط" (٨/ ٢٥١) "تفسير ابن كثير" (١٣/ ٥١٢)، "تفسير الجلالين" (ص٧٣٥)، "فتح القدير" (٥/ ٢١٠).

وعزاه السمين الحلبي للجمهور[١].

واختار الزمخشري وأبو السعود[٢] قولا مقارباً لهذا القول، حيث رأى أن ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ﴾ متعلّقٌ بـ﴿ لا تَتَّخذوا﴾. يعني: لا تتولَّوْا أعدائي إنْ كنتم أوليائي.

قال الشهاب الخفاجي:

"والزمخشري جعله لا جواب له، وحالاً من فاعل: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ والحال أنكم خرجتم من أوطانكم لأجل الجهاد رضا لله، والمصنف[٣]لم يرتضه؛ لأن الشرط لا يقع حالا بدون جواب في غير "إن الوصلية"وهي لابد لها من الواو، وإن ترد حيث يكون ضد المذكور أولى بالوقوع نحو أحسن إلى زيد وإن أساء إليك، وما نحن فيه ليس كذلك، إلا أن ابن جني جوزه وارتضاه الزمخشري هنا؛ لأن البلاغة وسوق الكلام شاهدان له، كقولك: لا تخذلني إن كنت صديقي، حيث يقوله المدلي بأمره المتحقق صحته من غير قصد للتعليق والشك، وإنما يبرز تهييجا للحمية، وهو أحسن وأملأ بالفائدة، وإن خالف المشهور"[٤].

وهكذا قال الألوسي، واختاره ابن عاشور[٥].

قلت: ولعل هذا هو الأولى في معنى الآية، كما أنه فيه التأكيد على هذه

---

(١) "الدر المصون"(١٠/ ٢٩٩).

(٢) انظر: "الكشاف" (٤/ ٥١٤)، "تفسير أبي السعود"(٨/ ٤١٠).

(٣) يعني البيضاوي.

(٤) "حاشية الشهاب على البيضاوي"(٨/ ١٨٥).

(٥) انظر:"روح المعاني"(٢٨/ ٤١٤)،"التحرير والتنوير"(٢٨/ ١٣٦).

المسألة ببيان الحال، فكأن ربنا يقول: إن من خرج في سبيلي مبتغيا مرضاتي، لم يتخذ أعدائي أولياء، فهو كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ البقرة: ٢٣٤ .

أي: هذا حال نساء أهل الإيمان، وهو أبلغ من قول: فليتربصن.

وكقوله ﷻ: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ النور: ٥١

أي: هذا هو حالهم. قال ابن عاشور:

" وقوله: ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ﴾ شرط ذيل به النهي من قوله: ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ وهذا مقام يستعمل في مثله الشرط بمنزلة التتميم لما قبله دون قصد تعليق ما قبله بمضمون فعل الشرط، أي لا يقصد أنه إذا انتفى فعل الشرط انتفى ما علق عليه كما هو الشأن في الشروط بل يقصد تأكيد الكلام الذي قبله بمضمون فعل الشرط فيكون كالتعليل لما قبله، وإنما يؤتى به في صورة الشرط مع ثقة المتكلم بحصول مضمون فعل الشرط بحيث لا يتوقع من السامع أن يحصل منه غير مضمون فعل الشرط فتكون صيغة الشرط مرادا بها التحذير بطريق المجاز المرسل في المركب لأن معنى الشرط يلزمه التردد غالبا. ولهذا يؤتى بمثل هذا الشرط إذا كان المتكلم واثقا بحصول مضمونه متحققا صحة ما يقوله قبل الشرط...

وقد يأتي بمثل هذا الشرط من يظهر وجوب العمل على مقتضى ما حصل من فعل الشرط وأن لا يخالف مقتضاه كقوله تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا

غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾الأنفال: ٤١ أي فإيمانكم ويقينكم مما أنزلنا يوجبان أن ترضوا بصرف الغنيمة للأصناف المعينة من عند الله. ومنه كثير في القرآن إذا تتبعت مواقعه.

ويغلب أن يكون فعل الشرط في مثله فعل كون إيذانا بأن الشرط محقق الحصول.

وما وقع في هذه السورة من هذا القبيل فالمقصود استقرار النهي عن اتخاذ عدو الله أولياء وعقب بفرض شرطه موثوق بأن الذين نهوا متلبسون بمضمون فعل الشرط بلا ريب، فكان ذكر الشرط مما يزيد تأكيد الانكفاف.

ولذلك يجاء بمثل هذا الشرط في آخر الكلام إذ هو يشبه التتميم والتذييل، وهذا من دقائق الاستعمال في الكلام البليغ"[١].

قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴾الطلاق: ٨

ذكر ابن الجوزي أن في هذه الآية تقديماً وتأخيراً، وموضعه قوله تعالى: ﴿فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴾ والمعنى: عذبناها عذاب نكرا في الدنيا وحسبناها حسابا شديدا في الآخرة.

وعزاه لابن عباس[٢] والفراء[١] في آخرين.

(١) "التحرير والتنوير"(٢٨/ ١٣٦-١٣٧).

(٢) لم أجده عن ابن عباس.

وكأن أرباب هذا المذهب لما رأوا التغاير بين المحاسبة والعذاب -وهو كذلك- والمحاسبة بمعناها الحقيقي محلها يوم القيامة، رأوا أن العذاب لتلك القرى هو في الدنيا، فتكون الآية من قبيل المقدم والمؤخر.

والثاني: أنها على نظمها، وعلى هذا؛ فالآية تحمل على أحد معنين، هما:

الأول: أن المراد بالمحاسبة المحاسبة في الدنيا على أعمالهم، أي: جازيناها بالعذاب على مقدار عملهم، وذلك بالقحط والجدب والمرض والفقر والاستئصال وغيره من أنواع البلاء، فجعل المجازاة بالعذاب محاسبة، ويكون الحساب الشديد في الآخرة.

وإليه ذهب مكي والثعلبي والسمعاني والبغوي والقرطبي والخازن وابن جزي وأبو السعود والشوكاني والسعدي [(٢)].

وهذا المعنى ذكره ابن الجوزي، ولم يذكر سواه.

الثاني: أن المراد بالمحاسبة معناها الحقيقي، وهو المحاسبة في الآخرة، والحساب الشديد، هو الذي لا عفو فيه، ولا تجاوز معه، وعليه؛ فالمراد بالعذاب عذاب جهنم، واستعمل الفعل الماضي في معنى المستقبل تشبيهاً للمستقبل بالماضي في تحقق وقوعه، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ﴾ النحل: ١، وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ الأعراف: ٤٤، ونظائره كثيرة.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١٦٤).

(٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (١٢/ ٧٥٥٠)، تفسير الثعلبي (٩/ ٣٤٢)، تفسير السمعاني (٥/ ٤٦٧)، تفسير البغوي (٨/ ١٥٧)، الجامع لأحكام القرآن(٢١/ ٦١)، تفسير الخازن (٧/ ١١٤)، التسهيل لعلوم التنزيل (٤/ ١٢٩)، تفسير أبي السعود (٨/ ٢٦٣)، فتح القدير (٥/ ٢٤٦) تفسير السعدي (ص: ٨٧٢).

وهو مذهب الزمخشري والألوسي[١]، وذكر هذا الوجه أبو حيان وابن عاشور[٢].

ولعل الراجح -والعلم عند الله تعالى- أن الآية على نظمها؛ إذ هذا هو الأصل، والوجه الأول في معنى الآية أقوى من الثاني؛ لتشمل الآية عذاب الدنيا وعذاب الآخرة لتلك القرى التي عتت عن أمر ربها جل شأنه.

قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١ لِّلۡكَٰفِرِينَ لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ۝٣ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ المعارج: ١ - ٤.

موضع التقديم والتأخير - عند من يراه-[٣] أن ﴿فِي يَوۡمٖ﴾ متعلق بـ﴿بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ والمعنى على هذا القول: سأل سائل بعذاب في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة[٤].

وعزاه الرازي لمقاتل[٥]، واختاره الواحدي والمحلي[٦].

ولما ذكر القرطبي هذا القول، قال:" وهذا القول هو معنى ما اخترناه، والموفق الإله"[٧].

---

(١) انظر: الكشاف(٦/ ١٥١)، روح المعاني(٢٨/ ٤١).

(٢) انظر: البحر المحيط(٨/ ٢٨٢)، التحرير والتنوير (٢٨/ ٣٣٤).

(٣) انظر:"زاد المسير"(٨/ ٣٦٠).

(٤) انظر:"زاد المسير"(٨/ ٣٦٠)،"الجامع لأحكام القرآن"(٢١/ ٢٢٦)، "لباب التأويل" (٧/ ١٥٠)، "البحر المحيط" (٨/ ٣٢٧)، "فتح القدير"(٥/ ٢٨٩).

(٥) انظر:"تفسير الرازي"(٣٠/ ١٠٩) وهو في "تفسير مقاتل بن سليمان"(٣/ ٣٩٧).

(٦) انظر:"الوجيز"للواحدي(٢/ ١١٣٢)، "تفسير الجلالين"(ص٧٦٥).

(٧) "الجامع لأحكام القرآن"(٢١/ ٢٢٧)،

وكان اختار أن اليوم المذكور هو يوم القيامة.

وعلى هذا القول يكون: اليوم المذكور يوم القيامة، قال ابن جزي:

"ويحتمل أن يكون ﴿فِي يَوْمٍ﴾صفة للعذاب، فيتعين أن يكون اليوم: يوم القيامة، والمعنى على هذا مستقيم"(١).

ووجه هذا القول: أنه لما ذكر عذاب الكفار وذكر بعده هذا اليوم ناسب أن يفسر بيوم القيامة؛ لأنه محله، وأيضاً: بعض الأحاديث نصت على أن طول ذاك اليوم بهذا المقدار المنصوص عليه، ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ :"ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمي عليه في نار جهنم، فيجعل صفائح، فيكوى بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار"(٢).

ويناقش هذا القول بأن ظاهر السياق أن هذا اليوم هو لعروج الملائكة إلى ربهم تبارك وتعالى، فلا يترك ظاهر السياق لمجرد التوافق في العدد.

وذهب الأكثرون من المفسرين إلى أن قوله : "﴿ فِي يَوْمٍ﴾من صلة قوله: ﴿ تَعْرُجُ ﴾أي: يحصل العروج في مثل هذا اليوم(٣).

وممن ذهب إلى هذا: الطبري وأبو السعود والشوكاني والألوسي(٤).

---

(١) "التسهيل لعلوم التنزيل"(٤/ ١٤٦)، وانظر: "المحرر الوجيز"(٥/ ٣٦٥)، "تفسير البيضاوي" (٥/ ٣٨٧)، "تفسير أبي السعود"(٩/ ٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (٩٨٧).

(٣) انظر:"تفسير الرازي"(٣٠/ ١٠٩).

(٤) انظر:"تفسير أبي السعود"(٩/ ٣٠)، "فتح القدير"(٥/ ٢٨٩)،"روح المعاني" =

وهذا القول هو الراجح إن شاء الله تعالى؛ لأنه الظاهر من السياق، فالقاري يرى تعلق ﴿فِي يَوْمٍ﴾ بقوله: ﴿تَعْرُجُ﴾. ويؤيده أنَّا بهذا القول ننفي التكرار اللازم من القول الأول، وإيضاحه: أن إذا قلنا بهذا القول ظهر لنا أن عروج الملائكة في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ولو قلنا بالقول الأول لكان قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ تكراراً قد دل عليه قوله تعالى: ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾. وأيضاً: دعوى التقديم والتأخير لا تقبل إلا ببينة، ولا بينة مع من ادعاه.

قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (١٠) كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا (١١) إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا (١٢) فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا (١٣) فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا (١٤) وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾(الشمس: ١٠-١٥)

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[1]: أن قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ متأخر، وفي المعنى هو عقب قوله ﷻ: ﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ والمعنى: إذ انبعث أشقاها ولا يخاف عقباها.

وعلى هذا؛ فالضمير في ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ عائد على العاقر، والواو للحال،أي: لا يخاف عاقبة فعله.

(٥٧/٢٩).

(١) انظر: "زاد المسير"(٩/ ١٤٤).

وإلى هذا ذهب بعض المفسرين كالسدي والضحاك[1] ومقاتل [2].

ولست أدري وجه هذا القول، لكن لعلهم لما رأوا بعد هذا الرجل عن طاعة ربه وشدة فسقه، قالوا بأن الآية جاءت وصفا لحال هذا المشئوم.

وهذا مخالف للأصل، وهو عدم التقديم والتأخير، وفيه "طول الفصل بين الحال وصاحبها" لذا قال أبو حيان:"فيه بعد"[3].

وفي الآية قول ثانٍ ذهب إليه أكثر المفسرين وهو أن الآية على نظمها فلا تقديم ولا تأخير، والضمير عائد على الله تعالى، فالمعنى لا يخاف الله من أحد تبعة في إهلاكهم ولا يخشى عقبى ما صنع .

وهذا مذهب جمع من السلف منهم ابن عباس والحسن وقتادة [4].

واختاره الواحدي والزمخشري والقرطبي وابن القيم والبيضاوي وابن كثير والسمين الحلبي وأبو السعود والشوكاني والألوسي والسعدي[5].

---

(١) انظر الأثر عنهما في جامع البيان"(٢٤/ ٤٥٢-٤٥٣)،"الدر المنثور"(١٥/ ٤٦٣).

(٢) انظر:" تفسير مقاتل بن سليمان"(٣/ ٤٨٩).

تنبيه: عزا ابن الجوزي في "زاد المسير"(٩/ ١٤٤) وأبو حيان في "البحر المحيط" (٨/ ٨٤٦) هذا القول إلى الزجاج، والذي في "معاني القرآن"له (٥/ ٣٣٣) أنه حكى القول بصيغة التمريض، فالأولى ألا ينسب القول له.

(٣) "البحر المحيط"(٨/ ٨٤٦).

(٤) خرج هذه الآثار ابن جرير في تفسيره(٢٤/ ٤٥١).

(٥) انظر: "الوجيز" للواحدي (٢/ ١٢٠٧)، "الكشاف"(٦/ ٣٨٤)،"الجامع لأحكام القرآن" (٢٢/ ٣١٩)، "بدائع التفسير"(٣/ ٣١٥)، "تفسير ابن كثير"(١٤/ ٣٧٠)، "حاشية زاده"(٤/ ٥٧٠)، "تفسير أبي السعود"(٩/ ١٦٥)، "فتح القدير"(٥/ ٤٥٠)، "روح المعاني"(٣٠/ ١٤٦)، "تفسير السعدي"(ص٩٢٦).

وعلى هذا؛ فالواو للحال أو الاستئناف[١].

وهذا القول هو ظاهر الآية، وأيضاً: يؤيده أن أقرب مذكور هو ربنا ﷻ، والأصل عود الضمير على أقرب مذكور[٢].

ويؤيده أيضاً: قراءة نافع وابن عامر "فلا" بالفاء[٣].

وأيضاً: ظاهر الآية المدح والثناء، ولا يكون الثناء إلا على هذا القول، قال ابن عاشور:

"ومعنى التفريع بالفاء على هذه القراءة: تفريع العلم بانتفاء خوف الله منهم مع قوتهم؛ ليرتدع بهذا العلم أمثالهم من المشركين"[٤].

قال ابن عطية:"وفي هذا المعنى احتقار للقوم وتعفية لأثرهم"[٥].

وهذا القول هو الراجح في المعنى، والعلم عند الله.

وفي الآية قول ثالث: أن الضمير في"عقباها" عائد على نبي الله صالح، أي: لم يخف عقباها. حكاه الزجاج وابن الجوزي والقرطبي والشهاب الخفاجي[٦].

(١) انظر:" "مشكل إعراب القرآن"لمكي(٢/ ٨٢١)، "تفسير البيضاوي"(٥/ ٤٩٧)، "الدر المصون"(١١/ ٢٥)، "تفسير القاسمي"(١٧/ ٦١٧١).

(٢) انظر: "تفسير ابن كثير"(١٤/ ٣٧٠)، "الدر المصون"(١١/ ٢٥).

(٣) انظر: "كتاب المصاحف"(ص١٤٥)، "السبعة في القراءات"لابن مجاهد (ص٦٨٩)، "حجة القراءات" (ص٧٦٦)، "الجامع لأحكام القرآن"(٢٢/ ٣١٩)،

(٤) "التحرير والتنوير" (٣٠/ ٣٧٦).

(٥) "المحرر الوجيز"(٥/ ٤٨٩).

(٦) انظر: "معاني القرآن"للزجاج (٥/ ٣٣٣)، "زاد المسير"(٩/ ١٤٤)،"الجامع لأحكام القرآن" (٢٢/ ٣١٩)، "حاشية الشهاب على البيضاوي"(٨/ ٣٦٧).

وهو أبعد من القول الأول؛ لأنه لا وجه لوصف نبي الله بهذا الوصف، بخلاف القول الأول، فنبي الله عليه الصلاة والسلام لم يصدر منه إلا النصح، وهذا لا يستوجب القول في حقه: فلا يخاف عقباها، فمخالفة القول لهذا السياق ظاهرة، مع مخالفته للقاعدة المعلومة: الأصل في الضمير عوده على أقرب مذكور، على أن الألوسي رأى أن القول الأول أبعد من هذا القول[1].

قال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ الزلزلة: ١ - ٨

هذه السورة الكريمة فيها موضعان ذكر فيهما التقديم والتأخير، الأول:

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾.

وموضع التقديم والتأخير -عند من يراه-: أن قوله: ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ متقدم على: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾، والتقدير: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ فيقول الإنسان: ﴿مَا لَهَا﴾، أي: تخبر الأرض بما عمل عليها.

وهذا مذهب مقاتل بن سليمان والسمرقندي[2].

وذكره غير واحد ولم يعزه[3].

---

(١) انظر: "روح المعاني" (٣٠/ ١٤٦).

(٢) انظر: "تفسير مقاتل بن سليمان" (٣/ ٥٠٧)، "تفسير السمرقندي" (٣/ ٥٨١).

(٣) انظر: "تفسير السمعاني" (٦/ ٢٦٨)، "تفسير البغوي" (٨/ ٤٩٨)، "تفسير الثعلبي" =

ولما حكى الماوردي وابن الجوزي والقرطبي الأقوال، لم يذكروا هذا القول، بل ذكروا قول من قال: إن الاستفهام عائد على ما سبق[١].

ولم يره جمع من العلماء بل رأوا أن الآية على نسقها، وأن الاستفهام الصادر من الإنسان إنما هو لأجل الزلزلة وإخراج الأرض أثقالها، وممن نصَّ على هذا الطبري والزجاج والرازي والبيضاوي والخازن وابن جزي وأبو حيان وابن كثير والقاسمي وابن عاشور والسعدي[٢].

وهذا هو الراجح في معنى الآية الكريمة؛ لتمشيه مع الأصل، وهو عدم التقديم والتأخير، ولم نر دليلاً يدل على ما ادعاه من رأى التقديم والتأخير في الآية الكريمة.

الموطن الثاني: قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾.

موضع التقديم والتأخير عند من يراه[٣]: أن قوله تعالى: ﴿لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ تأخر، وحقه في المعنى عقب قوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾،

= (١٠/ ٢٦٤)، "اللباب في علوم الكتاب"(٢٠/ ٤٤٧)، "فتح القدير" (٥/ ٤٧٩).

(١) انظر:" النكت والعيون"(٦/ ٣١٩)، "زاد المسير"(٩/ ٢٠٣)، الجامع لأحكام القرآن (٢٢/ ٤١٧).

(٢) انظر:"جامع البيان"(٢٤/ ٥٥٩)،"معاني القرآن"للزجاج(٥/ ٣٥١)،"تفسير الرازي" (٣٢/ ٥٩)، "الكشاف"(٦/ ٤١٣)، "لباب التأويل في معاني التنزيل" (٧/ ٢٨١)،"حاشية زاده على البيضاوي" (٤/ ٥٨٩)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٤/ ٢١٣)، "البحر المحيط" (٨/ ٤٩٧)، "تفسير ابن كثير" (١٤/ ٤٢٨)، "تفسير القاسمي"(١٧/ ٦٢٣٢)، "التحرير والتنوير" (٣٠/ ٤٩٢)، "تفسير السعدي" (ص٩٣٢).

(٣) انظر:"زاد المسير" (٩ / ٢٠٤).

والتقدير على هذا القول:

يومئذ تحدث أخبارها؛ بأن ربك أوحى لها؛ ليروا أعمالهم، يومئذ يصدر الناس أشتاتا.

فعلى هذا يرون ما عملوا من خير أو شر في موقف العرض[1]، ويكون صدورهم وتفرقهم عن موقف الحساب[2]، وجملة: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتٗا ﴾جملة اعتراضية.

وهذا القول ذكره غير واحد من المفسرين ولم يسموا قائله[3].

وكأن وجه هذا القول: أن الأصل في الرؤية في قوله تعالى: ﴿ لِّيُرَوۡاْ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ أنها للعمل، لا لجزاء العمل، وهذا إنما يكون قبل صدور الناس وتفرقهم أشتاتاً عن موقف الحساب،وعليه؛ فتكون جملة: ﴿ لِّيُرَوۡاْ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾مؤخرة وحقها التقديم، والعلم عند الله تعالى.

ويناقش هذا القول: بأن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأيضاً: أن الصدور والتفرق ليس عن موقف الحساب، بل من المحتمل أن يكون من قبورهم، وهذا ما يؤيده التعليل المذكور في الآية الكريمة، وقال بعض أهل العلم: إن في الآية تقديراً، وهو: ليروا جزاء أعمالهم، فيكون التفرق عن موقف الحساب.

---

(١) انظر:"زاد المسير" (٩ / ٢٠٤).

(٢) انظر:"الجامع لأحكام القرآن"(٢٠/ ١٥٠)،"اللباب في علوم الكتاب"(٢٠/ ٤٤٩).

(٣) انظر: "جامع البيان"(٢٤/ ٥٤٩)، "تفسير الثعلبي" (١٠/ ٢٦٥)، "المحرر الوجيز" (٥/ ٥١١)، "زاد المسير" (٩/ ٢٠٤)، "الجامع لأحكام القرآن"(٢٠/ ١٥٠)، "اللباب في علوم الكتاب" (٢٠/ ٤٤٩)، "فتح القدير" (٥/ ٤٧٩).

وإلى عدم القول بالتقديم والتأخير ذهب جمع من العلماء منهم: الطبري والسمرقندي والواحدي والبغوي والزمخشري والبيضاوي وأبو حيان وابن كثير وأبو السعود والشوكاني والألوسي[١].

وهؤلاء وإن اختلفوا في بيان موطن التفرق والصدور، وكذا في رؤية الأعمال أو رؤية جزائها، إلا أنهم متفقون على أن الآية على نسقها، وأنه لا تقديم فيها ولا تأخير.

ويكون المعنى: يومئذ يصدر الناس من مخارجهم من القبور إلى الموقف، أو ينصرفون من موقف الحساب متفرقين بحسب مراتبهم؛ ليروا أعمالهم التي عملوها قد دونت وحفظت في كتبهم، أو يرون جزاء أعمالهم، إما الجنة أو النار.

وهذا هو الراجح: أن الآية على نسقها، والظاهر -والعلم عند الله تعالى- أن التفرق يكون من القبور ليروا جزاء أعمالهم، ولذلك رتب على هذا قضية الجزاء، فقال:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ (الزلزلة:٧-٨).

قال ابن عاشور:" والتفريع قاض بأن هذا يكون عقب ما يصدر الناس أشتاتا"[٢].

---

(١) انظر: "جامع البيان"(٢٤/ ٥٤٩)، "بحر العلوم"(٣/ ٥٨٣)، "الوجيز" للواحدي(٢/ ١٢٢٤)،"تفسير البغوي" (٨/ ٥٠٢)، "الكشاف"(٦/ ٤١٥)، "البحر المحيط" (٨/ ٤٩٩)، "تفسير البيضاوي"(٥/ ٥١٩)، "تفسير ابن كثير" (١٤/ ٤٢٩)، "تفسير أبي السعود"(٩/ ١٨٩)، "فتح القدير"(٥/ ٤٧٩)، "روح المعاني" (٣٠/ ٢١١)، "تفسير القاسمي" (١٧/ ٦٢٣٣).

(٢) "التحرير والتنوير"(٣٠/ ٤٩٤).

قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص:١-٤).

موضع التقديم والتأخير: هو في قول الله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾، حيث قدم ﴿ كُفُوًا ﴾ على ﴿ أَحَدٌ ﴾.

قال ابن الجوزي: "وفيه تقديم وتأخير، تقديره: ولم يكن له أحد كفواً، فقدم وأخر؛ لتتفق رؤوس الآيات"[(١)].

وهكذا قال الماوردي والقرطبي والجلال المحلي[(٢)].

وهذا القول بين وهو ظاهر من السياق، وعلى هذا، ففي إعراب: " كُفُوًا " وجهان[(٣)]:

أحدهما: أنه خبرُ «يَكُن» و«أَحَدٌ» اسمُها و«لَّهُۥ» متعلِّقٌ بالخبر، أي: ولم يكُنْ أحدٌ كُفُواً له.

قال الزمخشري:

"فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم، وقد نصّ سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدّماً في

---

(١) "زاد المسير"(٩/ ٢٦٩).

(٢) انظر: "النكت والعيون"(٤/ ٤٧١)، "الجامع لأحكام القرآن"(٢٢/ ٥٦٠)، "تفسير الجلالين" (ص٨٢٦)، وانظر:" تفسير البغوي"(٨/ ٥٨٨).

(٣) انظر: "المحرر الوجيز"(٥/ ٥٣٧)، "التبيان في إعراب القرآن"(٢/ ١٣٠٩)، "التسهيل لعلوم التنزيل" (٤/ ٢٢٤)،"البحر المحيط"(٨/ ٥٣٠)، "تفسير الثعالبي"(٤/ ٢٩٠)، "اللباب في علوم الكتاب"(٢٠/ ٥٦١)، "حاشية زاده على البيضاوي" (٤/ ٦١٦)، "حاشية الشهاب على البيضاوي"(٨/ ٤١٣)، "روح المعاني"(٣٠/ ٢٧٧).

أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه؛ وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه، وأحقه بالتقدم وأحراه"[١].

وبذا قال أبو السعود والشوكاني وابن عاشور والقاسمي وغيرهم[٢].

وبذا يتضح سبب تقديم "له" على كفوا.

وقد ناقش المبردُ سيبويه في هذا القول، وأبو حيان الزمخشريَّ، وتعقب كل منهما على تلك المناقشة والاعتراض[٣].

الوجه الثاني: أَنْ يُنْصَبَ على الحال مِنْ «أَحَدٌۢ»؛لأنَّه كان صفتَه فلـمَّا تقدَّم عليه نُصِب حالاً، و«لَّهُۥ» هو الخبر.

قال السمين الحلبي:"ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضمير المستكِنِّ في الجارِّ لوقوعِه خبراً"[٤].

والأول هو أظهر الوجهين؛ لأن المراد -والعلم عند الله تعالى- الإخبار عن عدم المثلية، وهذه لا تحصل إلا بنفي المماثلة، والجار والمجرور"له" متعلق به.

---

(١) "الكشاف"(٦/ ٤٦١).

(٢) انظر: "تفسير أبي السعود"(٩/ ٢١٣)، " فتح القدير"(٥/ ٥١٧)،"التحرير والتنوير" (٣٠/ ٦٢٠)،"تفسير القاسمي"(١٧/ ٦٢٩٩).

(٣) انظر:"المحرر الوجيز"(٥/ ٥٣٧)، "التسهيل لعلوم التنزيل"(٤/ ٢٢٤)،"البحر المحيط" (٨/ ٥٣٠)، "الدر المصون"(١١/ ١٥٢)، "اللباب في علوم الكتاب" (٢٠/ ٥٦١).

(٤) "الدر المصون"(١١/ ١٥٣).

الخاتمة

وبعد هذه الجولة المباركة في هذا البحث ومع آيات الذكر الحكيم، وأقوال العلماء كان لا بد من تدوين أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، فأقول:

- من أنواع علوم القرآن: التقديم والتأخير في القرآن الكريم.
- ينقسم هذا النوع: إلى قسمين اثنين، أولهما: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير زال الإشكال واتضح المعنى.
- ثانيهما: ما لم يكن فيه التقديم والتأخير سبباً للإشكال في فهم المعنى، وهذا كثير في القرآن الكريم، والأول أقل منه بكثير.
- هناك فروق بينة لمن تتبعها بين القسمين المذكورين.
- يعد النوع الأول من أنواع علوم القرآن المنبثقة منه، فصلته أصلية بعلوم القرآن الكريم.
- كانت الدراسة للنوع الأول من خلال تفسير ابن الجوزي "زاد لمسير".
- اشتمل البحث على خمسة وأربعين موضعاً قيل فيها بالتقديم والتأخير، سلم منها تسعة مواضع، وتوقف الباحث في موضع واحد فلم يرجح فيه قولا على آخر، وما بقى فانتهت دراسته إلى ترجيح حمل الآية على الترتيب دون القول بالتقديم والتأخير .
- كان من القواعد الأصلية التي كثر الاعتماد عليها في الترجيح في هذا البحث: "الأصل عدم التقديم والتأخير".

هـذا، وإني أوصي بدراسـة هـذا النـوع، والتـأليف فيـه، ودراسـته عنـد أئمـة آخرين، كأبي حيان في "البحر المحيط"، وكالرازي في تفسيره، ليكتمـل بنـاء هذا النوع، ويجد الطالب لعلم القرآن الكريم بغيته، ويظفر بمطلوبه.

والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا.

فهرس المصادر والمراجع

- أحكام القرآن لابن العربي، محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.
- أحكام القرآن للجصاص، أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٤٠٥هـ .
- أحكام القرآن للشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية،بيروت، ١٤٠٠هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، إشراف الشيخ بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢١هـ.
- بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية،جمعه يسري السيد محمد،دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ.
- تأويل مشكل القرآن، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية،١٣٩٣هـ.
- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، تحقيق : د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض

القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، - السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، - ١٤٢١هـ.

- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر،تونس١٨٨٤.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة،الرياض،١٤١٤هـ.
- تفسير أبي السعود،إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي،حققه أحاديثه: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة،الطبعة الرابعة،١٤١٧ هـ.
- تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي دار الفكر، بيروت.
- تفسير الجلالين، عبد الرحمن بن أبي بكر المحلي، والجلال السيوطي، دار الحديث،القاهرة، الطبعة الأولى.
- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الفكر،بيروت، ١٣٩٩هـ.
- تفسير الرازي، مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢١هـ، الطبعة الأولى.

- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق د.محمود مطرجي، دار الفكر،بيروت.
- تفسير القاسمي، تأليف العلامة محمد جمال الدين القاسمي، أشرف على تصحيحه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى،١٣٧٦هـ.
- تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، للإمام محمد رشيد رضا، دار المنار، الطبعة الثانية، ١٣٦٦هـ .
- تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، تحقيق أبي عبد الله حسين عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، الناشر الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـ.
- تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب،المكتبة العصرية، صيدا.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق مصطفى السيد وآخرون،مكتبة أولاد الشيخ.
- تفسير القرآن للسمعاني، أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض،السعودية،١٤١٨هـ،الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن للصنعاني، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن، اختصار النكت للماوردي، تأليف الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي، تحقيق الدكتور عبد

الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم،بيروت، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى.
- تفسير غريب القرآن،للإمام محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار مكتب الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مراجعة الشيخ إبراهيم محمد رمضان.
- تفسير مقاتل بن سليمان الأزدي، تحقيق أحمد فريد دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح عبد السميع الآبي الأزهري،المكتبة الثقافية،بيروت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله التركي،مركز هجر للبحوث، القاهرة، الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق:د. عبد الله التركي،مؤسسة الرسالة،لبنان، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي،دار صادر، بيروت.
- حاشية شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي، مكتبة الحقيقة، ١٩٩٨م. تركيا.
- حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي،مكتبة الحقيقة، تركيا،١٤١٩هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط،دار القلم، دمشق.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد الله التركي،مركز هجر للبحوث، القاهرة، الطبعة الأولى.

- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت،الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.
- زهرة التفاسير، لأبي زهرة، دار الفكر العربي،بدون سنة طبع.
- الشرح الكبير، سيدي أحمد الدردير أبو البركات، تحقيق : محمد عليش،دار الفكر،بيروت.
- شرح الكوكب المنير المسمى، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق : د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد،جامعة أم القرى، الطبعة الثانية،١٤١٣ هـ.
- شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي،دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٩٦م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير،محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر،بيروت.
- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي ومصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح

الحنبلي،المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

- مجاز القرآن، صنفه، أبو عبيدة معمر بن المثنى، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٠١هـ.
- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، دار ابن حزم، لبنان/ بيروت، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق، محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن،للإمام أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

بلاغة القرآن في استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر

إعداد

د. خالد بن نواف بن أحمد الشوحة

الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الإسلامية

جامعة الجوف/المملكة العربية السعودية

د. خالد بن نواف بن أحمد الشوحة

- أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الجوف.
- حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة اليرموك بالأردن بأطروحته: الحوار مع الآخر في القرآن الكريم عند المفسرين والمفكرين المعاصرين.
- حاصل على درجة الماجستيرمن الجامعة الأردنية بالأردن بأطروحته: الاتجاه العقدي في تفسير الإمام الألوسي.

ملخص بحث:

(بلاغة القرآن الكريم في استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر)

تناول هذا البحث أسلوباً من أساليب القرآن الكريم الذي يظهر إعجازه البياني، ألا وهو استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر، وقد بين الباحث فيه جانباً من جوانب براعة القرآن الكريم في استعمال هذا الأسلوب البديع البليغ، وما ينتج عنه من فوائد فقهية وعقدية وقصصية وتربوية ونحوها.

ويتألف البحث من تمهيد وخمسة مباحث، حقق الباحث فيها معنى الخبر والإنشاء لغة واصطلاحاً، ثم عرض لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء، واستعمال الإنشاء بمعنى الخبر، ثم بين الباحث أثر اختلاف القراءات القرآنية المتواترة في اختلاف دلالة حمل الآية على الخبر أو الإنشاء، كما عرض لأثر استعمال هذا الأسلوب في الجانب النحوي والإعرابي وصلوح اللفظ الواحد للدلالة على الخبر والإنشاء معاً، بما يثري المعنى، ويدلل على أن من وجوه إعجاز القرآن البياني قلة اللفظ وكثرة المعنى، وهو ما يسمى عند البلاغيين بإيجاز القصر، والله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الكريم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن القرآن الكريم قد حاز قصب السبق في فصاحة الألفاظ وبلاغة النظم والتراكيب، ووصل إلى تمام الإتقان والوفاء بحق البيان، ومن تمام هذا الإتقان ما ألف من أسلوبه في قصد اللفظ ووفرة المعنى، حيث كان القرآن الكريم يعمد إلى المعاني الكثيرة الوفيرة ويشكلها في ألفاظ قليلة، وكان من أساليب هذه الصناعة الإعجازية استعمال القرآن للخبر بمعنى الإنشاء والعكس، مما أضاف إلى لغة الضاد بلاغة فوق بلاغتها، في أجزل لفظ وأبرع نظم وأبلغ تركيب.

وعندما نظرت في مواطن هذا الأسلوب في القرآن الكريم أحببت أن أفرده بهذا البحث؛ نظراً لأهميته ولما فيه من فوائد بلاغية وعقدية وفقهية ونحوية وغيرها، أفدناها من بلاغة استعمال القرآن الكريم لهذا الأسلوب.

وقد عرضت في المبحث الأول منه لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وفي الثاني استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، ثم بينت في الثالث أثر اختلاف القراءة في الآية الواحدة على حمل دلالتها على الإنشاء والخبر، وعرضت في المبحث الرابع أثر استعمال الإنشاء بمعنى الخبر والخبر بمعنى الإنشاء على حركة الكلمة واختلاف إعرابها، ثم ألمحت في الخامس إلى براعة القرآن الكريم في استخدام الكلمة نفسها إنشاء وخبراً في الموضع الواحد، ثم ذكرت في الخاتمة أبرز النتائج التي وصلت إليها. والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

التمهيد: مفهوم الخبر والإنشاء

قبل أن أشرع في بيان مباحث هذا الموضوع لا بد أن أقدم تعريفاً لمصطلحي الخبر والإنشاء، وخاصة أن في ما اشتهر من تعريفهما نظراً كبيراً سيأتي بيانه في التعريف، فأقول:

الخبر لغة:

يدور معنى الخبر في اللغة على الإعلام والإنباء، قال ابن فارس: "الخاء والباء والراء أصلان: فالأول العِلم، والثاني يدل على لينٍ ورَخاوة وغزْرٍ. فالأول الخُبْر: العِلْم بالشَّيءِ. تقول: لي بفلان خِبْرَةٌ وخُبْرٌ. والله تعالى الخَبير، أي العالِم بكلِّ شيء. وقال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر،١٤]. والأصل الثاني: الخَبْراء، وهي الأرض اللينّة"[(١)].

وقال صاحب اللسان: «الخبر: النبأ، والجمع: أخبار، وأخابير جمع الجمع... وخبّره بكذا وأخبره: نبأه» [(٢)]. وقال أيضاً: «الخَبَر: ما أتاك من نبأ عمن تستخبر...، واستَخْبَرَه: سأله عن الخبر، وطلب أن يخبره، ويقال: تَخَبَّرت الخبر واستَخْبَرْتُه... وتَخَبَّرت الجواب واستَخْبَرْتُه، والاستخْبَار والتَّخَبُّر: السؤال عن الخبر»[(٣)].

قلت: ولعل ما ذكره ابن فارس أكثر دقة مما ذكره صاحب اللسان، وذلك

(١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة خبر (٢/ ٢٣٩).

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة (خ ب ر)، (٤/ ٢٢٦)

(٣) المرجع السابق.

أن النبأ خبر خاص، وليس هو مطلق الخبر، فهو الخبر المهم ذو الشأن الكبير، ويدل على ذلك مادة الكلمة الدالة على الارتفاع والعلو. وقد اختصر ذلك في «الصاحبي» فقال: «أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته، أُخْبِره، والخبر هو العلم» [(١)].

الإنشاء لغة:

أما الإنشاء فيدور معناه في اللغة على الإحداث والارتفاع. قال ابن فارس: «النون والشين والهمزة أصلٌ صحيح يدلُّ على ارتفاع في شيء وسمو» [(٢)]. وقال الراغب: « النَّشْءُ والنَّشْأَةُ: إِحداثُ الشيءِ وتربيتُهُ»[(٣)].

قلت: وعلاقة المعنيين اللغويين للإنشاء مترابطة بترتب أحد المعنيين على الآخر، فالارتفاع وهو الظهور مترتب على الإحداث، والإحداث يلزم منه الظهور.

الخبر والإنشاء اصطلاحاً:

اختلفت كلمة النظار والعلماء قديماً وحديثاً في معنى الخبر والإنشاء، وخير من عرض الخلاف الإمام السيوطي رحمه الله ومن جملة ما ذكر قوله: "قال القاضي أبو بكر والمعتزلة: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدق والكذب ... وقيل: الذي يدخله التصديق أو التكذيب... وقال أبو الحسين البصري: كلام يفيد بنفسه نسبة... وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر

(١) ابن فارس: الصاحبي ص (١٣٣).

(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٢٩).

(٣) الراغب: مفردات القرآن، مادة (ن ش أ) (٨٠٧).

من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً...، وقيل: القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات"[1].

وقال الخطيب القزويني: "اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه: مطابقة حكمه للواقع، وكذبه: عدم مطابقة حكمه له، هذا هو المشهور وعليه التعويل وقال بعض الناس صدقه: مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، وكذبه: عدم مطابقة حكمه له"[2].

وعند التأمل فيما فيما تقدم وفي غيرها من أقوال أهل العلم يظهر أن ثمة تعريفين اثنين هما أشهر ما قيل في معنى الخبر والإنشاء هما:

الأول: الخبر: ما احتمل الصدق والكذب، وما عداه فهو الإنشاء.

الثاني: الخبر: ما احتمل الصدق والكذب لذاته، وما عداه فهو الإنشاء.

قلت: والسبب في هذا الخلاف أن التعريف يجب أن يكون جامعاً مانعاً ـ كما يقول علماء البحث والمناظرة [3]، ولكن عند فحص هذه التعريفات المشهورة نجدها تتصادم مع أخبار نجزم أنها أخبار، ونجمع مع هذا الجزم جزماً آخر بأنها صادقة؛ ويستحيل أو يمتنع أن تكون كذباً بوجه من الوجوه، كالأخبار الواردة عن الله تعالى، أو ما صح عن رسوله الكريم ـ

(١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٠٤) بتصرف، وانظر الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ١٥). وشرح الكوكب المنير: ابن النجار (٢/ ٢٩٣-٢٩٧).

(٢) القزويني: الإيضاح (١/ ١٧).

(٣) انظر: الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ٣٠). الشنقيطي: فن المنطق (٣٦).

صلى الله عليه وسلم ـ، كما أن في بعض هذه التعريفات ما لا تستقيم نسبته إلى الله تعالى أو إلى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، وذلك من وجهين:

الأول: أن قولهم احتمال الكذب خيار مرفوض، يوهن التعريف لأنه غير منطبق، ولا يمكن أن ينطبق على كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم، والتعريف ينبغي أن يكون جامعاً مانعاً.

الثاني: أن أصحاب التعريفات وإن كنا نجزم أنهم يوقنون ويقرون ان كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم لا يحتملان الكذب، إلا أنه لا يليق أن نجمع كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم مع كلام غيرهما مما يحتمل الكذب. ولذلك يقول الآمدي: " فأما ما يعلم صدقه فمنه ما يعلم صدقه بمجرد الخبر كخبر التواتر وما يعلم صدقه لا بنفس الخبر بل بدليل يدل على كونه صادقا كخبر الله وخبر الرسول فيما يخبر به عن الله تعالى "[1].

ولذلك أصبح بعض الباحثين في هذه القضية يدورون بين تحريف التعريف، أو إخراج كلام الله تعالى أو كلام رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومسلمات العقول من التعريف، وكل هذا لا يستقيم مع قوانين الحدود والتعريفات التي اتفق عليها النظار أو كادوا.

وللتخلص من هذه المعكرات أخذ بعض العلماء وصف التصديق والتكذيب وجعله من جهة المخاطبين والسامعين، فقال: «ما يتطرق إليه

(١) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٢٠)، وانظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول (١/ ١٨).

التصديق أو التكذيب» [1]، قال الغزالي بعد أن ذكره: «وهو أولى من قولهم: يدخله الصدق والكذب؛ إذ الخبر الواحد لا يدخله كلاهما، بل كلام الله تعالى لا يدخله الكذب أصلاً، والخبر عن المحالات لا يدخله الصدق أصلاً» [2].

وقد تنبه الشيخ ابن عثيمين إلى هذه القضية فعرف الخبر بأنه: «الكلام الدائر بين النفي والإثبات من قبل المتكلم، المقابل بالتصديق أو التكذيب من قبل المخاطب» [3].

قلت: ولعل هذا من أجود ما قيل في تعريف الخبر مما وقع عليه بصري؛ وذلك لأمور:

١ـ أنه ربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي حيث قال: (الكلام)، وهذا أدل على الخبر من الإشارة إليه بالاسم الموصول (ما).

٢ـ أنه جامع لكل ما صح أن يدخل في معنى الخبر، ومن ذلك ـ بل أهمه ـ كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم ومسلمات العقول.

٣ـ أنه امتنع معه دخول صور الإنشاء في التعريف وذلك بأمرين: أولهما: قوله: (الدائر بين النفي والإثبات) وهذا لا يكون في الإنشاء، وثانيهما قوله: (المقابل بالتصديق أو التكذيب)، والإنشاء لا يقابل بأحدهما، علماً أن

---

(١) ابن قدامة: روضة الناظر (١/ ٣٤٧).

(٢) الغزالي: المستصفى (٢/ ١٣١)، وشرح الكوكب المنير(٢/ ٢٨٩).

(٣) ابن عثيمين: تقريب التدمرية (١٥).

الجملة الثانية يمكن أن تغني عن الأولى؛ لأن كل ما يتطرق إليه التصديق دائر بين النفي والإثبات.

٤ـ رابعا: في هذا التعريف أدب جليل واحتراس جميل، وذلك بجعل قضية الصدق والكذب متعلقة في جانب المخاطب وليس في جانب الله تعالى أو جانب رسوله الكريم.

وبناء على ما تقدم يكون تعريف الخبر بأنه: الكلام الذي يقابل بالتصديق أو التكذيب من قبل السامع. وأعرف الإنشاء بأنه: الكلام الذي لا يحتمل التصديق أو التكذيب من قبل السامع.

المبحث الأول: استعمال الخبر بمعنى الإنشاء.

ذكرت في التمهيد معنى الخبر والإنشاء لغة واصطلاحاً، وها أنا أشرع بحول الله وقوته في مباحث أبين من خلالها بلاغة القرآن الكريم في استعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وأثر دلالة ذلك في الجوانب الفقهية والعقدية واللغوية وغيرها.

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة، ٢٢٨].

لقد اشتهر في القرآن الكريم استعمال الخبر بمعنى الإنشاء، ومن الآيات التي استعمل فيها الخبر بمعنى الإنشاء قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾، وقد أورد أبو حيان في هذه الآية قولين اثنين:

الأول: أنها أمر لفظاً ومعنى، قال: «وقيل: هو أمر لفظاً ومعنى على إضمار اللام أي: ليتربصن، وهذا على رأي الكوفيين»(١).

الثاني: أنها خبر لفظاً أمرٌ معنى، قال: «وصورته صورة الخبر، وهو أمر من حيث المعنى»(٢).

قلت: والأظهر ـ والله أعلم القول الثاني ـ لأن فيه إنزالاً للكلام على صورة لا نحتاج معها إلى تقدير محذوف أو مضاف، أضف إلى ذلك ما قدمناه من استعمال العرب لهذا الأسلوب، وهذا ما رجحه جمهور المفسرين(٣).

قال الطبري: «فأوجب تعالى ذكره على المرأة إذا صارت مطلقة تربص

(١) أبو حيان: البحر المحيط (٢/ ٤٥٣).

(٢) أبو حيان: البحر المحيط (٢/ ٤٥٣).

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون (١/ ٥١٩)، الشوكاني: فتح القدير (١/ ٣١٤)، رشيد رضا: تفسير المنار (٢/ ٣٢٥).

ثلاثة قروء»[١]. وقال: البغوي: «لفظه خبرٌ ومعناه أمرٌ»[٢]. وقال ابن كثير: «هذا الأمر من الله سبحانه وتعالى للمطلقات المدخول بهن من ذوات الأقراء، بأن يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، أي: بأن تمكث إحداهن بعد طلاق زوجها لها ثلاثة قروء؛ ثم تتزوج إن شاءت»[٣].

*** فائدة التعبير بالخبر عن الإنشاء في هذا المثال:**

في هذا التعبير فوائد كثيرة، قال الزمخشري: «فإن قلت: فما معنى الإخبار عنهن بالتربص؟ قلت: هو خبر في معنى الأمر. وأصل الكلام: وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص، فهو يخبر عنه موجوداً. ونحوه قولهم في الدعاء: رحمك اللهّ، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة، كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها»[٤].

وقال صاحب المنار: «وأُورد الْحكم بلَفْظ الْخبر دون الْأَمر وغيره من ضروب الْإِنشاء - كقوله: كتب على المطلقات كذَا - لتأْكِيده والاهتمامِ به كأَنَّه يقول: إِنّ هذا التربص واقع كذلك لا محالة كما يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني في هذا النوع من الإسناد الخبري في مقام الأمر، فعندما يقال: (المطلقات) يلتفت ذهن السامع ويكون متهيئاً لسماع ما يقال عنهن. فإذا

(١) الطبري: جامع البيان (٤/ ٥١٥). شاكر

(٢) البغوي: معالم التنزيل (١/ ٢٦٧)

(٣) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (١/ ٦٠٦).

(٤) الزمخشري: الكشاف (١/ ٢٧٠).

قيل: (يتربصن بأنفسهن) الخ ـ وفيه الإسناد والحكم ـ يتقرر عنده أنه مأمور به أمراً مؤكداً، كأنه قال: إننا أمرناهن بذلك وفرضناه عليهن فامتثلن الأمر وجرين عليه بالاستمرار حتى صار شأناً من شئونهن اللازمة لهن لا ينصرفن عنه، بل لا يخطر في البال مخالفتهن له. وليس في الأمر بصيغته ما يفيد هذا التأكيد والاهتمام؛ لأن المأمور بالشيء قد يمتثل وقد يخالف، وهذا الضرب من التعبير معهود في التنزيل في مقام التأكيد والاهتمام يقع في الكتاب مواقعه لا يعدوها، ولا يخفى ذلك على من طعم البلاغة وذاقها»[1].

ومما تقدم يمكنني أن أستخلص من التعبير بالخبر في مقام الإنشاء في الآية الفوائد الآتية:

١ـ تأكيد الأمر والاهتمام به.

٢ـ الإشعار بأن هذا الأمر مما تجب العناية به.

٣ـ بيان حال المؤمنين الصادقين، وذلك أنهم إذا جاءهم الأمر من الله تبارك وتعالى امتثلوا.

كل هذا يمكن استخلاصه من التعبير عن الإنشاء بصيغة الخبر دون الأمر الصريح، وفي الآية لفتات أخرى، منها: بناء الجملة على الابتداء. قال الزمخشري: «وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضاً فضل تأكيد، ولو قيل: «ويتربص المطلقات»، لم يكن بتلك الوكادة»[2].

---

(١) رشيد رضا: تفسير القرآن (٢/ ٢٩٥).

(٢)) الزمخشري: الكشاف (١/ ٢٧٠).

وقال أبو حيان: «وهو كلام حسن، وإنما كانت الجملة الابتدائية فيها زيادة توكيد على جملة الفعل والفاعل لتكرار الاسم فيها مرتين: إحداهما بظهوره، والأخرى بإضماره [(١)]، وجملة الفعل والفاعل يذكر فيها الاسم مرة واحدة، وقال في ري الظمآن [(٢)]: زيد فعل يستعمل في أمرين: أحدهما: تخصيص ذلك الفعل بذكر الأمر، كقولهم: أنا كتبت في المهمّ الفلاني إلى السلطان، والمراد دعوى الانفراد. الثاني: أن لا يكون المقصود ذلك، بل المقصود أن تقديم المحدث عنه بحديث آكد لإثبات ذلك الفعل له، كقولهم: هو يعطي الجزيل، لا يريد الحصر، بل المراد أن يحقق عند السامع أن إعطاء الجزيل دأبه» [(٣)].

المطلب الثاني:

قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾، [البقرة، ٢٣٣].

من الآيات التي ذكر المفسرون فيها استعمال الخبر بمعنى الإنشاء قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾،

---

(١)) يقصد أبو حيان هنا أن الجملة لو بدأت بالفعل لكان تركيبها: (ويتربص المطلقات)، أما لو بنيت على الابتداء لكان تقديرها: (والمطلقات يتربص المطلقات)، فيكون الفاعل مذكورا مرتين، وهذا هو مكمن القوة في صياغة الجملة على هذا النحو.

(٢)) ري الظمآن في تفسير القرآن، صاحبه محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي، كما صرح بذلك أبو حيان نفسه في (١/ ٤٠٩)، عالم أديب وله (التفسير الأوسط) وكتب أخرى.

(٣)) أبو حيان: البحر المحيط (٢/ ٤٥٣).

وقد نحى المفسرون فيها منحيين:

الأول: أنها خبر بمعنى الخبر، قال في المنار: «وزعم بعضهم أنه خبر على بابه، أي: إن شأن الوالدات ذلك»[1].

الثاني: أنها خبر بمعنى الإنشاء، بمعنى أن الله تعالى أمر الوالدات أن يرضعن أولادهن حولين كاملين. وقد ذكر ذلك جمهرة من المفسرين، إلا أنهم اختلفوا في هذا الأمر على أقوال:

القول الأول: أنه يفيد الوجوب، قال في المنار: «والظاهر أن الأمر للوجوب مطلقاً، فالأصل أنه يجب على الأم إرضاع ولدها، واختاره الأستاذ الإمام [2]، يعني إن لم يكن هناك عذر مانع من مرض ونحوه، ولا يمنع الوجوب جواز استئجار الظئر عنها مع أمن الضر؛ لأن هذا الوجوب للمصلحة لا للتعبد، فهو كالنفقة على القريب بشرطها، فإذا اتفق الوالدان على استئجار ظئر، ورأيا أنها تقوم مقام الوالدة فلا بأس»[3].

الثاني: أنه يفيد الاستحباب، قال الرازي: «هذا الأمر ليس أمر إيجاب، ويدل عليه وجهان الأول: قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، ولو وجب عليها الرضاع لما استحقت الأجرة، والثاني: أنه تعالى قال بعد ذلك: ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ ﴾[الطلاق: ٦] وهذا

(١) رشيد رضا: تفسير المنار (٢/ ٣٢٥)

(٢) هو الإمام محمد عبده شيخ رشيد رضا، وقد أخذ عنه كثيرا في طريقته ومنهجه، وليس هذا موضع بسط ما انتقده العلماء عليه.

(٣) رشيد رضا: تفسير المنار (٢/ ٣٢٥).

نص صريح»[١].

القول الثالث: أنه يفيد الوجوب لقسم من الوالدات والاستحباب لقسم آخر، قال القرطبي: «﴿يُرْضِعْنَ﴾ خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات، وعلى جهة الندب لبعضهن على ما يأتي، وقيل هو خبر عن المشروعية»[٢].

وقال ابن عطية: «خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات، والأمر على جهة الندب والتخيير لبعضهن، فأما المرأة التي في العصمة فعليها الإرضاع، وهو عرف يلزم، إذ قد صار كالشرط، إلا أن تكون شريفة ذات ترفه فعرفها أن لا ترضع وذلك كالشرط،...، وأما المطلقة طلاق بينونة فلا رضاع عليها، والرضاع على الزوج إلا أن تشاء هي، فهي أحق به بأجرة المثل، هذا مع يسر الزوج، فإن كان معدماً لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فتجبر حينئذ على الإرضاع، ولها أجر مثلها في يسر الزوج»[٣].

هذا وقد نحى ابن عاشور منحى آخر في تفسير هذه الآية، حيث رأى أنها تتكلم على حق من حقوق المرأة وليست عن حقوق الطفل، فقال:

---

(١) الرازي: مفاتيح الغيب (٦/ ١٠٠)

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٦١).

(٣) ابن عطية: المحرر الوجيز (١/ ٣١١). وأنبه هنا إلى أن مراد ابن عطية من قوله: (خبر معناه الأمر) أي: خبر معناه الإنشاء، ولا يقصد بالأمر طلب فعل الشيء على صفة الإلزام، بل مراده الأمر الذي هو مقابل الخبر.

«وجملة ﴿يُرْضِعْنَ﴾ خبر مراد به التشريع، وإثبات حق الاستحقاق، وليس بمعنى الأمر للوالدات والإيجاب عليهن؛ لأنه قد ذكر بعد أحكام المطلقات، ولأنه عقب بقوله: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ فإن الضمير شامل للآباء والأمهات على وجه التغليب...، فلا دلالة في الآية على إيجاب إرضاع الولد على أمه، ولكن تدل على أن ذلك حق لها، وقد صرح بذلك في سورة الطلاق بقوله: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]، ولأنه عقب بقوله: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ وذلك أجر الرضاعة، والزوجة في العصمة ليس لها نفقة وكسوة لأجل الرضاعة، بل لأجل العصمة»[(١)].

قلت: ما أورده ابن عاشور من ثبات حق المرأة في إرضاع ولدها لا يتنافى مع طلب ذلك منها وجوباً أو استحباباً، والذي يظهر لي أن أسلوب الآية يتناسق ويتوافق مع الطلب من المرأة إرضاعَ ولدها أكثر من كون ذلك حقاً لها، وهذا هو ظاهر العبارة التي بدأ بها ابن عاشور حين قال: (خبر مراد به التشريع). وعلى كل حال فإني لا أظن ابن عاشور يريد بقوله (تشريع) غير الأمر؛ لأنه هو القسيم الوحيد للخبر، وهو عين موضوعنا وقضيتنا.

فانظر رحمك الله كيف كان أثر استعمال الخبر بمعنى الإنشاء على الخلاف الفقهي في مسألتي العدة والرضاع، أضف إلى ذلك أمثلة كثيرة كان لهذا الاستعمال أثره الواضح في تحديد المراد منها.

---

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير (٢/ ٤٠٩).

المبحث الثاني: استعمال الإنشاء بمعنى الخبر

ذكرت في المبحث الأول استعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وسأذكر هنا استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، فهو أسلوب يمثل جانباً مهماً من جوانب بلاغة القرآن الكريم، وحتى لا يطول البحث أقتصر على الآتي:

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [التوبة، ٨٢].

اختلف المفسرون في المراد من هذا الأمر في الآية الكريمة على أقوال:

الأول: أن هذا خبر عن حال المنافقين في الدنيا والآخرة. قال ابن عطية: "وقال ابن عباس وأبو رزين والربيع بن خثيم وقتادة وابن زيد قوله: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا ﴾ إشارة إلى مدة العمر في الدنيا، وقوله: ﴿ وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ إشارة إلى تأبيد الخلود في النار، فجاء بلفظ الأمر ومعناه الخبر عن حالهم"(١).

وقال القاسمي: "﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا ﴾ أي: ضحكاً قليلاً، أو زماناً قليلاً، غايته مدة حياتهم ﴿ وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ أي: بكاءً، أو زماناً كثيراً، بعد الموت، أبد الآباد"(٢). وعلى هذا القول يكون الأمر هنا بمعنى الخبر.

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز (٣/ ٦٦).

(٢) القاسمي: محاسن التأويل (٥/ ٤٦٩)

وفي فائدة استعمال الإنشاء مكان الخبر في هذا الموطن يقول الألوسي: «وإخراجه في صورة الأمر للدلالة على تحتم وقوع المخبر به، وذلك لأن صيغة الأمر للوجوب في الأصل والأكثر، فاستعمل في لازم معناه أو لأنه لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الخبر، كذا قرره الشهاب ثم قال: فإن قلت: الوجوب لا يقتضي الوجود وقد قالوا: إنه يعبر عن الأمر بالخبر للمبالغة لاقتضائه تحقق المأمور به فالخبر آكد وقد مر مثله فما باله عكس. قلت: لا منافاة بينهما كما قيل؛ لأن لكل مقام مقالاً والنكت لا تتزاحم، فإذا عبر عن الأمر بالخبر لإفادة أن المأمور لشدة امتثاله كأنه وقع منه ذلك وتحقق قبل الأمر كان أبلغ، وإذا عبر عن الخبر بالأمر لإفادة لزومه ووجوبه كأنه مأمور به أفاد ذلك مبالغة من جهة أخرى»[1].

القول الثاني: أنه أمر بمعنى الخبر، لكن الضحك والبكاء يكونان في الآخرة، قال الشوكاني: «هذان الأمران معناهما الخبر، والمعنى: فسيضحكون قليلاً، ويبكون كثيراً، وإنما جيء بهما على لفظ الأمر، للدلالة على أن ذلك أمر محتوم لا يكون غيره»[2].

القول الثالث: وهو قريب من القولين السابقين ولكنه جعل الضحك والبكاء في الدنيا، قال صاحب المنار: «في هذا الأمر بقلة الضحك وكثرة البكاء وجوه: أحدها ـ وهو المختار عندنا ـ أن هذا هو الأجدر بهم، بل الواجب عليهم بحسب ما تقتضيه حالهم، وتستوجبه جريمتهم، لو كانوا

---

(١) الألوسي: روح المعاني (٥/ ٣٤٠)

(٢) الشوكاني: فتح القدير (٣/ ٣٨٨)، وانظر أبو حيان: البحر المحيط (٥/ ٤٧٥).

يفقهون ما فاتهم بالتخلف والخلاف من أجر، وما سيحملون في الآخرة من وزر، وما يلاقون في الدنيا من خزي وضر، فهو خبر في صيغة أمر، نكتته أنه أمر مبني على واجب مقرر» [١].

القول الرابع: أن الأمر هنا أمر تكوين، قال في المنار: «وقال بعضهم: إن الأمر هنا للتكوين، كقوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق،١]، أي: كن قارئاً بعد إذ كنت أمياً باسم الله مبلغاً عنه،...، والمعنى على هذا: فليكونوا بقدرتنا وتقديرنا قليلي الضحك كثيري البكاء؛ لأن سبب سرورهم وفرحهم بتخلفهم ونفاقهم قد زال، وأعقبهم الفضيحة والنكال» [٢].

والذي يظهر أن في الأقوال التي تثبت ضحك الكفار في الآخرة نظراً؛ وذلك أنه لم يرد عنهم الضحك في مواقف يوم القيامة، وذلك أنهم لا يلاقون هناك إلا الذل والهوان والعذاب والصغار، والضحك لا يتناسب مع هذا كله، وعليه فالذي أرجحه أن الإنشاء في هذا الموطن مراد به الخبر، وأن الضحك هو ضحكهم في الدنيا، ويناسبه وصفه بالقلة التي هي عنوان الانقطاع، كما أن البكاء في الآخرة الدائمة وهو المناسب لوصف الكثرة.

(١) رشيد رضا: تفسير المنار (١٠/ ٤٩١)

(٢) رشيد رضا: تفسير المنار (١٠/ ٤٩٢).

المطلب الثاني:

قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[مريم،٧٥].

من الآيات التي ورد فيها الإنشاء بمعنى الخبر قوله تعالى: (قُل مَن كانَ فِي الضَّلالَةِ فَليَمدُد لَهُ الرَّحمنُ مَدًّا)، وقد اشتهر في تفسير هذه الآية وجهان:

الأول: أن الإنشاء في الآية على بابه والمراد منه الدعاء، قال الألوسي: «وقيل: المراد الدعاء بالمد إظهارا لعدم بقاء عذر بعد هذا البيان الواضح، فهو على أسلوب ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ [يونس: ٨٨] إن حمل على الدعاء»[١].

وعليه فيكون معنى الآية: (قل يا نبي الله صلى الله عليه وسلم لهؤلاء المشركين الذين ادعوا أنهم خير منكم، وأن الدليل على ذلك أنهم خير منكم مقاما وأحسن منكم نديا: من كان منا ومنكم في الضلالة – أي الكفر والضلال عن طريق الحق – فليمدد له الرحمن مدا) [٢]، قال الشنقيطي: «وعلى ذلك التفسير، فصيغة الطلب المدلول عليها باللام في قوله: ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ على بابها، وعليه فهي لام الدعاء بالإمهال في الضلال على الضال من الفريقين، حتى يرى ما يوعده من الشر وهو على أقبح حال من الكفر والضلال»[٣].

(١) الألوسي: روح المعاني (٨/ ٤٤٢).

(٢) الشنقيطي: أضواء البيان (٣/ ٤٨٧).

(٣) المرجع السابق.

الثاني: أن الإنشاء هنا بمعنى الخبر، قال الألوسي: «﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ أي: يمد سبحانه له ويمهله بطول العمر وإعطاء المال والتمكن من التصرفات، فالطلب في معنى الخبر، واختير للإيذان بأن ذلك مما ينبغي أن يفعل بموجب الحكمة لقطع المعاذير كما ينبئ عنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ ﴾ [فاطر: ٣٧]، فيكون حاصل المعنى من كان في الضلالة فلا عذر له فقد أمهله الرحمن ومد له مدا، وجوز أن يكون ذلك للاستدراج، كما ينطق به قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ﴾[آل عمران: ١٧٨]، وحاصل المعنى: من كان في الضلالة فعادة الله تعالى أن يمد له ويستدرجه ليزداد إثماً»[١].

وقال الشنقيطي: « إن صيغة الطلب في قوله: ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ يراد بها الإخبار عن سنة الله في الضالين، وعليه فالمعنى: أن الله أجرى العادة بأنه يمهل الضال ويملي له فيستدرجه بذلك حتى يرى ما يوعده، وهو في غفلة وكفر وضلال» [٢].

والذي يظهر والله أعلم أن الوجه الثاني أوفق بمعنى الآية؛ وذلك لأمور أولها: أن دعاء الله بأن يزيد الضالين والفاسقين ويمدهم في هذه الدنيا أمر لا يقبله الشرع من وجهة نظري، فالناس قسمان: إما مهتدون، وهؤلاء

(١) الألوسي: روح المعاني (٨/ ٤٤٢).

(٢) الشنقيطي: أضواء البيان (٣/ ٤٨٨)

ندعو الله لهم أن يثبتهم على الهدى ويزيدهم منه. وإما ضالون ندعو الله تعالى أن يهديهم إلى الطريق المستقيم، هذا أولاً.

وثانيها: أن ما ذكره المفسرون في حكمة استعمال الإنشاء على بابه هنا من قطع العذر وإقامة الحجة بهذا الفهم لا يستقيم مع أوامر الدين وسماحة الإسلام؛ وذلك أننا نقيم الحجة وندعو الناس إلى الهداية من أجل إنقاذهم وإبعادهم عن عذاب الله تعالى وعقابه، لا من أجل أن نزيد من عذابهم، وهذا ما تتابعت عليه الرسل وأنزلت من أجل تحقيقه الكتب.

وهذا خطأ موجود ـ للأسف ـ عند بعض الدعاة، ناتج عن فهم غير صحيح لقضية إقامة الحجة ينبغي أن يصحح، وها هو رسولنا الكريم كم كان يتأثر على أولئك القوم الذين تركوا دعوته وتنكبوا الطريق، حتى أنزل الله النهي عن إهلاك النفس بسبب رفضهم وجحودهم دعوته. قال الله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف،٦]، وقال أيضاً: ﴿ لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ ﴾ [الشعراء،٣].

وأما ما ورد من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ﴾ فليس مراد الله تعالى من ذلك طلب زيادة الإثم منهم؛ لأنه تعالى يكره ذلك ولا يرضاه وهو القائل عن نفسه: ﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ ﴾[الزمر، ٧]، ولكن هذا بيان لحالهم وهم غارقون في الكفر أو المعاصي، فكلما مد الله تعالى في عمرهم كلما ازدادوا في

معاصيهم وبعدهم عن الله تعالى فازدادت سيئاتهم، وهذا هو الذي يتوافق مع الأصول العقدية العامة التي تحدد بكل دقة ووضوح شريعة الله تعالى في دعوة الخلق إلى الحق تبارك وتعالى.

ومما يدل على رجاحة هذا الوجه كثرة الآيات التي تبين أن إمهال الله للظالمين هي سنة من سنن الله تعالى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾[الأنعام،٤٤].

والنكتة في استخدام الإنشاء بمعنى الخبر هنا ما ذكره الزمخشري في تفسيره حيث قال: أَيْ: مَدَّ لَهُ الرَّحْمَنُ، يَعْنِي أَمْهَلَهُ وَأَمْلَى لَهُ فِي الْعُمْرِ، فَأُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ إِيذَانًا بِوُجُوبِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَا مَحَالَةَ، كَالْمَأْمُورِ بِهِ الْمُمْتَثَلِ لِتَنْقَطِعَ مَعَاذِيرُ الضَّالِّ، وَيُقَالُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ ﴾[فاطر،٣٧][١].

(١)) الزمخشري: الكشاف (٣/ ٣٧).

المبحث الثالث: أثر اختلاف القراءة في اختلاف دلالة حمل الآية على الإنشاء أو الخبر.

من المعلوم لدى كل منصف أن القرآن الكريم قد وصل إلى سدرة البلاغة ومنتهى الفصاحة، فلو قلبت بصرك لرأيت بلاغته في كل آية، بله في كل جملة وكلمة. ومن أنواع بلاغته التي لا تحصى أن الكلمة الواحدة في الآية الواحدة قد تأتي بقراءتين تؤدي كل منهما معنى غير الذي تؤديه الثانية، ومن تلك التقاسيم أن الكلمة الواحدة تقرأ على قراءتين، تكون في إحداهما بمعنى الخبر وفي الأخرى بمعنى الإنشاء، وبيان هذا النوع من بلاغة القرآن الكريم وتجليته في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ ﴾ [البقرة،٢٣٣].

جاءت هذه الآية بقراءتين:

القراءة الأولى: لا تضارُّ، بالضم، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب [(١)]. قال الزمخشري: «وقرئ: (لا تُضَارُّ) بالرفع على الإخبار، وهو يحتمل البناء للفاعل والمفعول، وأن يكون الأصل: تضارر بكسر الراء، وتضارر بفتحها»[(٢)].

---

(١) أبو عمرو الداني: التيسير (٦٤). وابن الجزري: تحبير التيسير (٣٠٥)

(٢) الزمخشري: الكشاف (١/ ٢٨٠).

وقال ابن عطية: «وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبان عن عاصم (لا تضار) بالرفع في الراء، وهو خبر معناه الأمر، ويحتمل أن يكون الأصل (تضارِر) بكسر الراء الأولى فوالدة فاعل، ويحتمل أن يكون (تضارَر) بفتح الراء الأولى، فوالدة مفعول لم يسم فاعله، ويعطف مولود له على هذا الحد في الاحتمالين»[(١)].

وقد اختلف المفسرون في تفسير المضارة هنا، وكان اختلافهم من باب التنوع لا التضاد، وقد جمع الألوسي مجمل كلامهم فقال: «والمضارة مفاعلة من الضرر، والمفاعلة: إما مقصودة والمفعول محذوف، أي: تضار والدة زوجها بسبب ولدها، وهو أن تعنف به، وتطلب ما ليس بعدل من الرزق والكسوة، وأن تشغل قلبه بالتفريط في شأن الولد، وأن تقول بعد أن ألفها الصبي اطلب له ظئرا مثلا. ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بأن يمنعها شيئاً مما وجب عليه من رزقها وكسوتها، أو يأخذ الصبي منها وهي تريد إرضاعه، أو يكرهها على الإرضاع. وإما غير مقصودة والمعنى: لا يضر واحد منهما الآخر بسبب الولد»[(٢)].

القراءة الثانية: لا تضارَّ بالفتح، وهي قراءة الجمهور[(٣)]، وتكون اللام هنا ناهية، والمعنى أن الله تعالى ينهى الأب والأم عن أن يضر أحدهما الآخر

---

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز (١/ ٣١٢).

(٢) الألوسي: روح المعاني (١/ ٥٤٠).

(٣) أبو عمرو الداني: التيسير (٦٤). وابن الجزري: تحبير التيسير (٣٠٥)، وأبو جعفر قرأها بإسكان الراء وتخفيفها.

بسبب ولدهما، أو أن الله تعالى ينهى الأبوين عن أن يضروا بالولد قصداً لإضرار كل واحد منهما بالآخر.

والذي يظهر - والله أعلم - أن قراءة النفي بينت الأصل والمفروض من أخلاق الآباء والأمهات، من أن طبيعتهم البشرية وما خلقهم الله تعالى عليه من صفات الرحمة وحنان الأبوة والأمومة تقتضي عدم المضارة. أما القراءة الثانية فقد أشارت إلى الواقع، فالله تعالى هو الخالق العليم بخلقه يعلم أن أناساً سيخرجون عن هذه الطبيعة، فجاءت قراءة النهي لتحذرهم من هذا الفعل الشنيع المخالف للفطرة والجبلة التي جبل الله الناس عليها. وحقاً، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

المطلب الثاني:

قوله تعالى: ﴿ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴿٣١﴾ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴿٣٢﴾ ﴾ [طه،٣١-٣٢].

ومن الآيات التي وردت فيها قراءتان إحداهما تفيد الخبرية والأخرى تفيد الإنشاء، قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴿٣١﴾ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴿٣٢﴾ ﴾ وقد جاءت هذه الآية بقراءتين:

القراءة الأولى: وهي قراءة الجمهور بصيغة الدعاء في فعليّ: ﴿ ٱشۡدُدۡ ﴾ و﴿ وَأَشۡرِكۡهُ ﴾[1]، والمعنى على هذه القراءة سؤال موسى عليه السلام ربه أن يجعل هارون معيناً له في أعمال دعوته وأن يشركه في أمر الرسالة.

---

(١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات (٤١٨).

قال الطبري: «يقول تعالى ذكره مخبراً عن موسى أنه سأل ربه أن يشدد أزره بأخيه هارون. وإنما يعني بقوله: ﴿ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴾ قوّ ظهري، وأعني به، يقال منه: قد أزر فلان فلاناً: إذا أعانه وشدّ ظهره.... وقوله: ﴿ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴿٣٢﴾ ﴾ يقول: واجعله نبياً مثل ما جعلتني نبياً، وأرسله معي إلى فرعون»[1].

القراءة الثانية: وهي قراءة ابن عامر وذلك بفتح الألف في (أشدد)، وضمها في (أشركه)[2]، فالهمزتان هنا همزتا قطع، والصيغة هنا صيغة متكلم، ويكون الفعلان هنا مجزومين في جواب الدعاء كما جزم في قوله: (يفقهوا قولي).

وبهذا نعرف كيف تغير نوع الجملة من الإنشاء إلى الخبر بتغير القراءة. فانظر إلى بلاغة القرآن الكريم وروعته، كيف تنوعت أساليبه تبعاً لتنوع قراءاته، بما يناسب اختلاف عقول البشر واختلافهم في تلقي المؤثرات النفسية والإفادة منها.

ومما يجدر ذكره أن بعض المفسرين قد ردوا القراءة الدالة على معنى الخبرية ولم يقبلوها، ووجدت لهم دليلين اثنين على ردها:

الأول: ما ذكره الطبري من كونها مخالفة لقراءة الحجة، قال: «وذكر عن عبد الله بن أبي إسحاق أنه كان يقرأ: ﴿ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴾ بفتح الألف من

(١) جامع البيان: الطبري (١٨/ ٣٠١).

(٢) ابن مجاهد: السبعة في القراءات (٤١٨).

أشدد ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ ﴾ بضم الألف من أشركه، بمعنى الخبر من موسى عن نفسه أنه يفعل ذلك، لا على وجه الدعاء، وإذا قرئ ذلك كذلك جزم أشدد وأشرك على الجزاء، أو جواب الدعاء، وذلك قراءة لا أرى القراءة بها، وإن كان لها وجه مفهوم، لخلافها قراءة الحجة التي لا يجوز خلافها» [1].

قلت: وهذا الكلام فيه نظر كبير من الطبري رحمه الله، وذلك أن القراءة ثبتت عن ابن عامر وهو أحد القراء الذين تلقت الأمة قراءتهم بالقبول، ولا يعني مخالفته لقراءة الباقين أنها قراءة مرفوضة، وهذا كثير معروف في علم القراءات فالتفرد بالقراءة لا يضيرها من قريب ولا من بعيد.

الثاني: ما ذكره القرطبي عن النحاس حيث قال: «وهذه القراءة شاذة بعيدة؛ لأن جواب مثل هذا إنما يتخرج بمعنى الشرط والمجازاة، فيكون المعنى: إن تجعل لي وزيراً من أهلي أشدد به أزري، وأشركه في أمري. وأمره النبوة والرسالة، وليس هذا إليه ﷺ فيخبر به، إنما سأل الله عز وجل أن يشركه معه في النبوة»[2].

قلت: وهذا الكلام من النحاس فيه نظر، وقد أجاب عنه الألوسي فقال: «وليس المراد بالأمر على القراءة السابقة الرسالة؛ لأن ذلك ليس في يد موسى عليه السّلام بل أمر الإرشاد والدعوة إلى الحق» [3].

---

(١) جامع البيان: الطبري (١٨/ ٣٠١).

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١١/ ١٩٤).

(٣) الألوسي: روح المعاني (٨/ ٤٩٨).

وما ذكره الألوسي هو الصواب، فإنه يستحيل على موسى عليه السلام أن يجعل أمر رسالة هارون أخيه بيده، وهذا لا يخالف مقتضى الإشراك في أمر موسى عليه السلام؛ لأن كلمة (أمري) ليست قاصرة في معناها على النبوة فحسب، بل إنها صالحة لأمر الرسالة وأمر الدعوة، وهنا تظهر بلاغة القرآن الكريم، وروعة تعبيراته، فانظر كيف تنوعت المعاني تبعاً لاختلاف القراءة، ثم كيف جاء التعبير بقوله: (أمري) ليتناسب ويتناسق مع اختلاف الجملة خبراً وإنشاءً.

المبحث الرابع: أثر استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر في الجانب النحوي

من القضايا المهمة في مباحث الخبر والإنشاء الأثر الذي يحدثه معنى الجملة من كونها خبراً أو إنشاء على الجانب النحوي، ولعل هذا المبحث أحد أدلة كثيرة على صحة استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والعكس [(١)].

وأضرب على ذلك مثالين: أحدهما تأثر فيه الإعراب نتيجة استخدام الخبر بمعنى الإنشاء، والثاني تغير الإعراب فيه تبعاً لاستخدام الإنشاء بمعنى الخبر، بما يدل على جلالة لغة القرآن الكريم وعلو شأن فصاحته وبلاغته. وإليك بيان ذلك:

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ ﴾[الصف: ١١-١٢].

اختلف المفسرون في سبب جزم الفعل ﴿ يَغْفِرْ ﴾ في هذه الآية، فمنهم من قال: هي جواب لشرط على تقدير: إن تؤمنوا وتجاهدوا يغفر لكم، ومنهم من قال: استفهام دل عليه الكلام والتقدير: هل تقبلون أن أدلكم، أو: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم. ومنهم من قال: هو جواب للاستفهام

---

(١) انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٤٧).

المذكور، والتقدير: هل أدلكم يغفر لكم. وقيل غير هذا. والذي يهمني هنا ما رجحه جمهور المفسرين من أن ﴿ يَغْفِرْ ﴾جواب للأمر، والتقدير: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله يغفر لكم ذنوبكم. فيكون الفعلان الخبريان ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾و ﴿ وَتُجَٰهِدُونَ ﴾ بمعنى الإنشاء، أي: آمنوا وجاهدوا، وهذا هو الشاهد على قضيتنا، وذلك أن استعمال الخبر بمعنى الإنشاء أثّر في الجانب النحوي؛ فلو كان الفعلان على أصل معنييهما لم يسكن آخر ﴿ يَغْفِرْ ﴾ بل بقي على الرفع الذي هو حركة الفعل المضارع الأصلية.

قال القرطبي: « و ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾عند المبرد والزجاج في معنى «آمنوا»، ولذلك جاء ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ مجزوماً على أنه جواب الأمر» [(١)].

وقال أبو حيان: «فأما توجيه قراءة الجمهور، فقال المبرد: هو بمعنى آمنوا على الأمر، ولذلك جاء ﴿ يَغْفِرْ ﴾مجزوما. انتهى. فصورته صورة الخبر، ومعناه الأمر، ويدل عليه قراءة عبد اللهّ، ونظيره قوله: اتقى اللهّ امرؤ فعل خيراً يثب عليه، أي ليتق اللهّ»[(٢)]. وقال ابن عاشور: «ومجيء ﴿ يَغْفِرْ ﴾ مجزوما تنبيه على أن ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ و ﴿ وَتُجَٰهِدُونَ ﴾ وإن جاءا في صيغة الخبر فالمراد الأمر؛ لأن الجزم إنما يكون في جواب الطلب لا في جواب الخبر»[(٣)].

---

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٨٧)

(٢) أبو حيان: البحر المحيط (١٠/ ١٦٧)، وعبد الله هنا هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقراءته هي: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا)، وهذه القراءة ليست من القراءات المتواترة.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير (٢٨/ ١٧٤).

ـ الفائدة من استعمال الخبر بمعنى الإنشاء في هذا المثال.

ذكر العلماء رحمهم الله تعالى فوائد عدة لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء هنا، أو استخدام الإنشاء بقالب الخبر على حد تعبير آخر، وفي ذلك يقول الشنقيطي: «وقد تقرر في فن المعاني أن الصيغة قد تكون خبرية، والمراد بها الإنشاء لأسباب منها التفاؤل كقولك: رحم الله زيدا، فالصيغة خبرية، والمراد بها إنشاء الدعاء له بالرحمة، ومنها إظهار تأكيد الإتيان بالفعل وإلزام ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية [الصف، ١٠ـ١١]: أي آمنوا بالله بدليل جزم الفعل في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ الآية [الصف، ١٢]، فهو مجزوم بالطلب المراد بالخبر في قوله تؤمنون بالله أي: آمنوا بالله، يغفر لكم ذنوبكم؛ كقوله ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ﴾ الآية [التوبة،١٤]، وقوله: (تعالوا أتل...) الآية [الأنعام، ١٥١]، ونحو ذلك »[(١)].

وممن عرض لنكتة هذا الاستعمال الزمخشري حيث قال: «وهو خبر في معنى الأمر، ولهذا أجيب بقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾وتدل عليه قراءة ابن مسعود: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا). فإن قلت: لم جيء به على لفظ الخبر؟ قلت: للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين. ونظيره قول الداعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك:

(١) الشنقيطي: أضواء البيان (٥/ ١٣).

جعلت المغفرة لقوّة الرجاء، كأنها كانت ووجدت» [١].

قلت: وقول الزمخشري: " كأنها كانت ووجدت" على ما يريده هو صحيح، والذي يظهر للباحث أن نزول هذه الآية تزامن مع وجود أقوام كثيرين مؤمنين، وكأن في الآية إشارة إلى جزاء هؤلاء المؤمنين والمجاهدين ومدحهم والثناء عليهم وليس فقط التعرض لبيان أهمية الامتثال، وبهذا نكون قد أفدنا من هذا الاستعمال أموراً كثيرة منها:

١ـ الاهتمام بهذا الأمر والاعتناء به.

٢ـ الدلالة على وجود طائفة يؤمنون بالله تعالى وبرسوله الكريم ويجاهدون في سبيله تعالى، وقت نزول هذه الآيات، وفي هذا تسجيل الثناء على الصحابة رضي الله عنهم، على أنهم القدوة المثلى للذين يخلفونهم من بعدهم.

٣ـ بيان جزاء المؤمنين الذين امتثلوا وحققوا الإيمان والذين سيحققون ذلك.

٤ـ حث المحققين لهذه الأوصاف على زيادة الإيمان والثبات عليه، وحث غيرهم على التلبس بالإيمان.

(١) الزمخشري: الكشاف (٤/ ٥٢٧).

المطلب الثاني:

قولـه تعـالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ﴾ الحج: ٦٣].

ذكرت في المطلب الأول ما تغير فيه الإعراب تبعاً لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وسأذكر في هذا المطلب مثالاً تغير فيها الإعراب تبعاً لاستعمال الإنشاء بمعنى الخبر وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾

قال الطبري: «﴿فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ فرفع، وقد تقدمه قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ وإنما قيل ذلك كذلك لأن معنى الكلام الخبر، كأنه قيل: اعلم يا محمد أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح الأرض؛ ونظير ذلك قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القديم فينطق... وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

لأن معناه: قد سألته فنطق».[1].

وقال الزمخشري: «فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض؛ لأنّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر: إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر. وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم

---

(١) الطبري: جامع البيان (١٨/ ٦٧٧) والبيت لجميل بن معمر العذري، وهو من البحر الطويل، انظر: البغدادي خزانة الأدب الكبرى (٨/ ٥٢٧).

بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله».[(١)].

وقال أبو حيان: «قال ابن عطية: وقوله: ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ ﴾ بمنزلة قوله: (فتضحى)، أو تصير عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء واستمرارها كذلك عادة، ووقع قوله (﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ من حيث الآية خبراً، والفاء عاطفة وليست بجواب؛ لأن كونها جواباً لقوله ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ فاسد المعنى»[(٢)].

وقد بين أبو حيان كيف يكون المعنى على النصب فاسداً نافياً للاخضرار، وملخص الكلام أن النفي إذا دخل عليه الاستفهام وإن كان يقتضي تقريراً في بعض الكلام فإنه يعامل معاملة النفي المحض في الجواب، ومثاله قوله تعالى: (ألست بربكم، قالوا: بلى)، وكذلك في الجواب بالفاء، إذا أجبت النفي كان على معنيين في كل منهما ينتفي الجواب، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا (بالنصب)، فالمعنى أنه يأتي ولا يحدث، أو أنه لا يأتي فكيف يحدث، ومثله تماما المثال الذي بين أيدينا، فلو نصبنا ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ لكان المعنى إثبات الرؤية وانتفاء الاخضرار، وهو غير مراد من الآية، بل هو عكسه.[(٣)].

فانظر كيف أثر استعمال الإنشاء بمعنى الخبر على المعنى، بل إن القول بأن معنى الآية هنا الخبر هو قول واجب متحقق؛ لئلا نقع في المحظور الذي

---

(١) الزمخشري: الكشاف (٣/ ١٦٨).

(٢) أبو حيان: البحر المحيط (٧/ ٥٣١).

(٣) انظر: أبو حيان: البحر المحيط (٧/ ٥٣٢).

يقلب معنى الآية من إقرار النعم إلى نفيها وإنكارها.

بقي أن نذكر الفائدة من استعمال المضارع وفي ذلك يقول الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل: فأصبحت؟ ولم صرف إلى لفظ المضارع؟ قلت: لنكتة فيه، وهي إفادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان، كما تقول: أنعم عليّ فلان عام كذا، فأروح وأغدو شاكرا له. ولو قلت: فرحت وغدوت، لم يقع ذلك الموقع»[1].

ولو فصل الزمخشري كلامه إلى فائدتين لكان أولى، والفائدتان هما:

الأولى: أن اخضرار الأرض ليس بالضرورة أن يكون بعد نزول المطر مباشرة، بل إنه تعقبه مراحل عديدة لتخضر الأرض من بعده.

الثانية: وهي إيجاب تجدد شكر الناس لله تعالى حيناً بعد حين، فهم يشكرونه على نزول المطر، ثم على اخضرار الأرض، ثم على النعم الحاصلة والمترتبة على هاتين النعمتين سواء عرفناها أم لم نعرفها، وهذا ما ألمحت إليه الآية الكريمة باستعمال المضارع في قوله: ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ لأنه يدل على الاستمرار والتجدد. وإذا ربطنا استعمال المضارع في قوله: ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ مع الماضي في قوله: ﴿ أَنزَلَ ﴾ عرفنا أن المطر الواحد قد ينتج اخضرار الأرض أكثر من مرة، فالأرض ربما لا تحتاج لكمية المطر النازلة كلها، بل تأخذ منها بقدر حاجتها، وتفيد من الباقي في دورات أخرى.

---

(١) الزمخشري: (٣/ ١٦٨). وانظر، الرازي: مفاتيح الغيب (٢٣/ ٥٥).

المبحث الخامس: صلوح اللفظ للدلالة على الإنشاء أو الخبر

من كمال بلاغة القرآن الكريم وجمال فصاحته أنه يستعمل كلمات صالحة لأن تكون إنشائية أو خبرية في الوقت نفسه، بما يضفي على الآية اتساعاً في معانيها وإثراء في دلالاتها، كل ذلك في ألفاظ قليلة، وهذا هو ما سماه دراز «القصد في اللفظ والوفاء بحق المعنى» [(١)]، وقد ورد في القرآن الكريم ألفاظ كثيرة تستعمل إنشاءً وخبراً في الآية نفسها، وأكتفي بمثال واحد يؤدي الغرض خشية الإطالة ورجاء الاختصار، وهذا المثال كلمة (ويل)، فأقول:

إن كلمة الويل وردت في القرآن الكريم أكثر من عشرين مرة، معرفة ومنكرة، ومن هذه المواطن: قوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ ﴾ [الجاثية، ٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات، ١٥ و١٩ وغيرها]، وقوله تعالى: ﴿ ويل للمطففين ﴾ [المطففين، ١]، وقوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ﴾ [الهمزة، ١]، وغيرها.

وقد تتبعت جميع مواطن ورودها في القرآن الكريم فوجدت أنها تصلح لأن تكون خبرية وإنشائية في كل هذه المواطن، وهذا ما صرح به كثير من المفسرين [(٢)]، فعند قوله تعالى: ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ

(١)) دراز: النبأ العظيم (١٠٩).

(٢)) البغوي: تفسير القرآن (١/ ١١٥)، ابن كثير: تفسير القرآن (١/ ٣١٢).

يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [البقرة، ٧٩].

قال الألوسي: « ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾، الويل: مصدر لا فعل له من لفظه، وما ذكر من قولهم: وال مصنوع - كما في البحر - ومثله ويح وويب وويس وويه وعول، ولا يثنى ولا يجمع ويقال ويلة ويجمع على ويلات، وإذا أضيف فالأحسن فيه النصب، ولا يجوز غيره عند بعض، وإذا أفردته اختير الرفع، ومعناه الفضيحة والحسرة. وقال الخليل: شدة الشر، وابن المفضل: الحزن، وغيرهما: الهلكة، وقال الأصمعي: هي كلمة تفجع وقد تكون ترحماً ومنه: ويل أمه مسعر حرب. وورد من طرق صححها الحفاظ عن رسول اللهّ صلى اللهّ تعالى عليه وسلم أنه قال: " الويل واد في جهنم، يهوي به الكافر أربعين خريفاً قبل أن يبلغ قعره "، وفي بعض الروايات "إنه جبل فيها" [(١)]. وإطلاقه على ذلك إما حقيقة شرعية، وإما

(١) حديث: (ويل واد في جهنم)

قال الشيخ شعيب الأرناؤط: (إسناده ضعيف، دارج في روايته عن أبي الهيثم ضعيف.
وأخرجه الطبري (١٣٨٧)، وابن أبي حاتم فيما ذكره ابن كثير في "تفسيره" (١/ ١٢١) من طريق يونس، والحاكم (٤/ ٥٩٦)، و البيهقي في "البعث" (٤٦٦) من طريق بحر بن نصر، والحاكم (٢/ ٥٠٧)، والبيهقي (٤٦٥) من طريق أبي عبيد الله احمد بن عبد الرحمن بن وهب، ثلاثتهم عن ابن وهب، بهذا الإسناد. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي!.

وأخرجه نعيم بن حماد في زيادات "الزهد" (٣٣٤)، ومن طريقه البغوي (٤٤٠٩) عن =

مجاز لغوي من إطلاق لفظ الحل على المحل، ولا يمكن أن يكون حقيقة لغوية؛ لأن العرب تكلمت به في نظمها ونثرها قبل أن يجيء القرآن ولم تطلقه على ذلك؛ وعلى كل حال هو هنا مبتدأ خبره (لِلَّذِينَ)، فإن كان علما لما في الخبر فظاهر، وإلا فالذي سوغ الابتداء به كونه دعاء، وقد حول عن المصدر المنصوب للدلالة على الدوام والثبات، ومثله يجوز فيه ذلك لأنه غير مخبر عنه، وقيل: لتخصص النكرة فيه بالداعي كما تخصص سلام في (سلام عليك) بالمسلم فإن المعنى: سلامي عليك، وكذلك المعنى هاهنا: دعائي عليهم بالهلاك ثابت لهم» [(١)]

قلت: ولا يضر هنا اختلاف الأقوال في معنى الويل من أنه الفضيحة أو الحسرة أو الحزن أو الهلكة أو أشد السوء والشر أو غير ذلك.

= رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث، به.

وأخرجه أحمد ٣/ ٧٥، والترمذي(٣١٦٤) في التفسير: باب ومن سورة الأنبياء، وأبو يعلى (١٣٨٣) من طريق الحسن بن موسى، والبيهقي في "البعث" (٤٨٧) من طريق كامل، كلاهما عن ابن لهيعة، عن دارج، به. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث ابن لهيعة، وتعقبه ابن كثير في "تفسيره" ١/ ١٢١ بقوله: " لم ينفرد به ابن لهيعة كما ترى، ولكن الآفة ممن بعده، وهذا الحديث بهذا الإسناد مرفوعاً منكر، والله أعلم).

قلت: ولفظه عند الحاكم، (ويل واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفا قبل أن يبلغ قعره و الصعود جبل في النار يتصعد فيه سبعين خريفا يهوي منه كذلك أبدا) انظر: كتاب الأهوال، برقم (٨٧٦٤)

(١) الألوسي: روح المعاني (١/ ٣٠٢).

وعند قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات، ١٥] يقول ابن عاشور: " هذه الجملة صالحة لمعنى الخبرية ولمعنى الإنشاء لأن تركيب «ويل له» يستعمل إنشاء بكثرة"[١]. وقال في موطن آخر: «ومثال استعمال المركب المشترك في معنييه قوله تعالى: ﴿ ويل للمطففين ﴾ [المطففين: ١] فمركب ويل له يستعمل خبرا ويستعمل دعاء، وقد حمله المفسرون هنا على كلا المعنيين» [٢]. وقال السمين: «قوله: (وَيْلٌ) مبتدأٌ، سَوَّغ الابتداءَ به كونُه دعاءً»[٣].

ويظهر للباحث أيضاً أن في هذه المواطن دلالة أخرى على أثر استعمال الخبر بمعنى الإنشاء على الجانب اللغوي، وذلك أن خبرية معنى الويل قد صححت الابتداء بالنكرة وسوغته لما يحتمله معناها من الإنشاء.

ومن النظر في كلام المفسرين أجدهم يتفقون على استخدامها بمعنى الإنشاء والخبر، وأما عن وجه استخدامها مبتدأ فإنه إن كان المقصود من (ويل) ما ورد في الآثار من أنه واد في جهنم فهذا ظاهر؛ لأنه يكون علماً ولا بأس في الابتداء به، وإن كان غير ذلك فالذي سوغ الابتداء به فهو كونه دعاءً .

وبهذا المثال أختم هذا البحث الذي أرجو أن يكون شاهداً من شواهد

---

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير (٢٩/ ٣٩٤).

(٢) هذا الكلام ذكره الطاهر في المقدمة التاسعة من المقدمات التي بدأ بها تفسيره التحرير والتنوير وهي: (أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها)(١/ ٩١).

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون (١٠/ ٧١٥).

كثيرة تخدم قضية إعجاز القرآن البياني، والدلالة على أنه كتاب فريد في أسلوبه، متميز في نهجه ولغته، جمع بين دفتيه فصاحة اللفظ وجزالة المعنى وجمال النظم، ليسبق العرب في أساليب كلامهم، حتى بلغ القمة التي لا تنال، والمكانة التي لا ترام لكل من سولت له نفسه أن يأتي بشيء من مثله ولو كان بمقدار أقل أنواع الكلام.

وأين تجد هذا الكم الهائل من الفوائد اللغوية والعقدية والفقهية والعلمية والقصصية والبيانية في كلام استُخدم في غير القرآن؟

الجواب: هو نفس الجواب الذي أيقنه العرب الأقحاح، الذين نظروا في القرآن الكريم نظرة المتبصر العالم الواعي لكل ما يأتي به القرآن، كل ذلك بعين الناقد الحاقد المتربص.

نعم إنه نفس الجواب: كتاب فصلت آيته ثم أحكمت، كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

خاتمة البحث:

وألخص فيها النتائج الآتية:

- تعريف الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب أو بأنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته، والإنشاء ما عدا ذلك، تعريف غير صحيح؛ لما يأتي:

١- أنه تعريف غير جامع ولا مانع، لأنه لا يدخل فيه كلام الله ولا كلام رسوله الكريم ولا مسلمات العقول.

٢- أنه يتنافى مع جلالة قدر كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، فليس من الجائز ولا من اللائق أن يضمهما تعريف يحمل وصف احتمال الكذب.

- الراجح في معنى الخبر اصطلاحاً هو: الكلام الذي يقابل بالتصديق أو التكذيب من قبل السامع. أما الإنشاء فهو: الكلام الذي لا يحتمل التصديق أو التكذيب من قبل السامع.

- من بلاغة القرآن الكريم استعماله للخبر بمعنى الإنشاء والعكس، والصحيح أن هذا جائز، وليس لمن منعه دليل واضح على منع وجوده في القرآن الكريم.

- الراجح في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة،٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة،٢٣٣] أنهما خبر بمعنى الإنشاء.

- لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء فوائد كثيرة، منها: تأكيد الأمر المخبر عنه،

والإشعار بأنه يجب المسارعة إلى امتثاله، وبيان حال المؤمنين عند سماع الأوامر.

- الصحيح في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر أنه جائز وليس في اللغة ولا في الشرع ما يمنع منه، ومن فوائده الدلالة على تحتم وقوع الأمر وأنه مفعول لا محالة.

- تتغير معاني الجمل من حيث الخبر والإنشاء بتغير القراءة، فقد تكون الجملة خبراً في قراءة، وإنشاءً في قراءة أخرى، وأقصد بذلك اختلاف القراءة في كلمة واحدة مخصوصة في الآية.

- للتناوب في استعمال الخبر مكان الإنشاء والعكس أثر على إعراب الجمل والكلمات، وهذا الأثر يصل إلى درجة العوامل النحوية التي تؤثر في معمولاتها.

- من كمال لغة القرآن الكريم استعماله لكلمات تصلح للخبرية والإنشاء في الآية نفسها، أو كلمات تكون خبراً في موطن وإنشاء في مواطن أخرى.

- استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والعكس أسلوب بليغ يخدم قضية إعجاز القرآن الكريم، ويترتب عليه كثير من الفوائد العقدية والفقهية والنحوية والقصصية، التي تثري معاني الآيات وتوسع دائرة دلالة اللفظ على المعنى.

المراجع:

- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي. تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر – لبنان، ط ١/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

ـ الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ .

- الأصول من علم الأصول: محمد صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، ط / ١٤٢٦ هـ .

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .

- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط/ ١٩٩٨م .

- البرهان في علوم القرآن: الزركشي محمد بن عبد الله، علق عليه: د. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠هـ.

- تحبير التيسير في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق: د. أحمد القضاة، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١/ ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- التحرير والتنوير: ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد، مؤسسة التاريخ العربي، ط١/ ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

- تفسير القرآن الكريم: ابن كثير، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة

للنشر التوزيع، ط٢/ ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

- تفسير المنار: محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٠م.

- تقريب التدمرية: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢/ ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .

- الجامع لأحكام القرآن الكريم: القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- خزانة الأدب ولباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي و إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٨م .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- روح المعاني: الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، ط/ ١٤١٥هـ.

- روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٣٩٩هـ .

- السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢/ ١٤٠٠هـ .

- سنن الترمذي: محمد بن عيس الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- شرح الكوكب المنير: ابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس القزويني، الناشر: محمد علي بيضون، ط ١/ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .

- فتح القدير: الشوكاني، ط/ دار الفكر، بيروت، لبنان.

- الكشاف: الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٤٠٧هـ .

- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١ .

- محاسن التأويل: جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٨هـ .

- المحرر الوجيز: ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – لبنان، ط ١/ ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

- المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١١ هـ،

١٩٩٠م .

- المستصفى في علم الأصول: أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، دار الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

- المسند: الإمام أحمد، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ،١٩٩٨ م.

- مسند الإمام احمد بتحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٧٤ط/ هـ، ١٩٥٤م.

- معالم التنزيل: البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٧٩م.

- مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- مفردات القرآن: الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار العلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط ١٤١٢ هـ.

- النبأ العظيم: محمد عبد الله دراز، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط ١٩٨٥م .

الترجيح بالقرينة عند الشنقيطي
دراسة تطبيقية

د . ناصر بن محمد آل عشوان الدوسري
الأستاذ المساعد بقسم القرآن الكريم وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. ناصر بن محمد آل عشوان

- الأستاذ المساعد بقسم القرآن الكريم وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- وكيل كلية التربية بجامعة الأمير سلمان بوادي الدواسر.
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بأطروحته (أحكام القرآن بكر بن العلاء القشيري من أول الكتاب إلى آخر تفسير سورة الأعراف – تحقيق ودراسة).
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بأطروحته (علوم القرآن عند ابن حزم جمع ودراسة).
- أمين عام الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان)

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد :

فإن أصح الطرق وأحسنها في تفسير كلام الله : تفسير القرآن بالقرآن، **وممن عُني بهذا الإمام محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)**، فألف كتابه لهذا الغرض، وسماه بهذا الاسم (**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**)، يقول – رحمه الله – : ((واعلم أن من أهم المقصود بتأليفه أمران : أحدهما : بيان القرآن بالقرآن لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها : تفسير كتاب الله بكتاب الله، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا))[١].

ثم ذكر وجوها وأنواعا من أنواع البيان في كتاب الله [٢]، وهي في الحقيقة : قواعد ترجيحيه اعتمدها في التضعيف والترجيح، وكان من هذه الأنواع : حمل كلام الله على ما تؤيده القرينة وترجحه، حيث يقول : ((ومن أنواع البيان في هذا الكتاب المبارك أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على بطلان ذلك القول))[٣].

---

(١) أضواء البيان : ١ / ٦٧.

(٢) بحث هذه الوجوه – بشكل عام – د. أحمد سلامة أبو الفتوح، في بحث قيم مفيد (قواعد المنهج الأمثل قي التفسير – دراسة من خلال تفسير أضواء البيان للشنقيطي) ضمن مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة.

(٣) أضواء البيان : ١ / ٧٥.

فأتى هذا البحث ليبين عن هذه القاعدة وتطبيقاتها، ويكشف عن مدى عناية الشنقيطي بذلك، على أنه نوع من أنواع بيان القرآن بالقرآن. [١]

ووسمته بـ (الترجيح بالقرينة عند الشنقيطي – دراسة تطبيقية)

حدود البحث :

بحث الأمثلة التي نص الشنقيطي على دخولها في هذه القاعدة، وقد بلغت تسعة عشر مثالا، وقد اقتصرت على هذه الأمثلة دون غيرها ؛ لأن المقصد من هذا البحث هو بيان اهتمام الشنقيطي بهذه القاعدة، بذكر أمثلة على ذلك، وليس الهدف استقصاء جميع الأمثلة عنده في هذه القاعدة. [٢]

أهداف البحث :

١. بيان أثر هذه القاعدة في الترجيح.

٢. بيان مدى اهتمام الشنقيطي بهذه القاعدة.

٣. دراسة ما ذكره الشنقيطي من أمثلة لهذه القاعدة.

خطة البحث :

المقدمة : وفيها : أهمية الموضوع، حدود البحث، أهداف البحث، خطة البحث، المنهج المتبع في البحث.

---

(١) لا شك أن هذا من بيان القرآن بالقرآن من جهة أنه : بيان معنى آية بلفظة أو جملة في سياق الآية، لكنه من جهة أخرى يدخله الاجتهاد من جهة أنه : مبني على فهم واجتهاد المفسر في حمله لمعنى هذه الآية على ما في سياقها من قرائن.

(٢) ذكرت في التمهيد ما وقفت عليه من أمثلة تدخل في هذه القاعدة، ولم ينص الشنقيطي على دخولها في هذه القاعدة.

التمهيد : وفيه : تعريف القرينة لغة واصطلاحا، ومفهومها عند الشنقيطي، وعنايته بهذه القاعدة.

المواضع محل الدراسة.

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث :

١. أذكر الآية محل الشاهد.

٢. أذكر ترجيح الشنقيطي إما بنصه، أو بمعناه إن كان فيه طول أو استطراد.

٣. الدراسة : على النحو التالي

أ. أبدأ بذكر القول الذي ترده القرينة، حيث بدأ الشنقيطي في قاعدته بذكر القول الضعيف.

ب. أذكر حجة أصحاب هذا القول، مقتصرا في ذلك على حجتهم المبنية على القرائن في الآية، إذ ذكر جميع وجوه الترجيح الأخرى يطيل البحث، ويخرجه عن المراد به.

ت. أذكر القول الذي تؤيده القرينة.

ث. أذكر حجة هذا القول، مقتصرا في ذلك على حجتهم المبنية على القرائن في الآية.

ج. أشير إلى من ذكر الاحتجاج بهذه القرينة، لبيان تأثر الشنقيطي بمن سبقه.

د. أذكر النتيجة التي توصلت إليها، مبينا أثر هذه القرينة في الترجيح، بغض النظر عن رجحان هذا القول من عدمه ؛ إذ الهدف من هذا البحث بيان صحة الاحتجاج بهذه القرينة من عدمها.

ومن الله أستمد العون والتوفيق، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

التمهيد

تعريف القرينة لغة :

قال ابن فارس : ((قرن : القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما : يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر : شيء ينتأ بقوة وشدة. فالأول : قارنت بين الشيئين، والقِران : الحبل يُقرن به شيئان))[1].

فكل شيء جُمع أو ضُم إلى غيره سمي : اقترانا، قال الراغب : ((قرن: الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني))[2].

فالقرينة تأتي بمعنى مفعولة من الاقتران، مأخوذة من: قرن الشيء بالشيء، أي: شده إليه ووصله به، كالجمع بين الحج والعمرة، وكالحبل، وكالقرن بين تمرتين تأكلهما، كل ذلك يسمى : القِران، قال تعالى : ﴿ **وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ** ﴾ [إبراهيم: ٤٩] ، وتأتي بمعنى فاعلة: ومنه القرين : المصاحب والملازم، وقرينة الرجل : امرأته، والقرينة : نفس الإنسان، كأنهما قد تقارنا. [3]

القرينة اصطلاحاً :

قال أبو البقاء الكفوي : ((القرينة : هي ما يوضح عن المراد لا بالوضع، تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود، أو

(١) مقاييس اللغة : ٨٥٢ (قرن).

(٢) المفردات : ٤١٦.

(٣) انظر : تهذيب اللغة : ٩ / ٩١، مقاييس اللغة : ٨٥٢، لسان العرب : ١٣ / ٣٣٥ (قرن).

سابقه)) [١].

وعرفها الدكتور / محمد زيلعي هندي بأنها : ((ما يصاحب النص ويلازمه عند وروده، ويؤثر في معناه، من قول أو معنى)) [٢].

وتعريف الدكتور / محمد هندي، يشمل القرائن اللفظية والمعنوية، والمقصود بهذا البحث : القرائن اللفظية – أو ما يسمى بالقرينة المقالية –، ولذا يمكن تعريفها بما ذكره أبو البقاء الكفوي، أو بقول الرازي : ((وأما القرينة المقالية فهي : أن يذكر المتكلم عقيب ذلك الكلام ما يدل على أن المراد من الكلام الأول غير ما أشعر به ظاهره)) [٣].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي :

المعنى اللغوي للقرينة يدل : على الاقتران والارتباط، والمعنى الاصطلاحي يبين عن أثر تلك القرينة في المعنى، فكأن بين القرينة وما تدل عليه ارتباط، حتى كأنهما مشدودان إلى بعضهما.

فالقرائن تقوم على ركنين أساسين :

١. الاقتران والاتصال بالنص.

٢. الدلالة على معنى النص بأي طريقة من طرائق الدلالة. [٤]

فالغرض من القرائن الدلالة على معنى النص الصحيح، والاحتراس من خلافه ولعل هذا ما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ **فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن**

(١) الكليات : ٧٣٤.

(٢) القرائن وأثرها في التفسير: ٣٢.

(٣) المحصول : ١ / ٣٣٢.

(٤) انظر : القرائن وأثرها في التفسير : ٣٣.

ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٣] ، فإن الغرض من اجتماع الملائكة واقترانهم هو الشهادة بصدق الرسول ﷺ، قال الواحدي – معلقا على قول الزجاج في معنى هذه الآية – : ((وقال أبو إسحاق : أي يمشون معه فيدلون على صحة نبوته. وقد جمع بين هذه الأقوال كلها ؛ لأنه فسر الاقتران وموجبه)) [١].

مفهوم القرينة عند الشنقيطي :

لم يعرف الشنقيطي القرينة، لكن الذي يظهر من كلامه وتطبيقه أن المراد بالقرينة : ما كان في سياق الآية – إما في السباق أو اللحاق – من قرينة لفظية، لفظة كانت أو جملة .

ويدل على ذلك قوله في هذه القاعدة : (ويكون في نفس الآية قرينة تدل على بطلان ذلك القول) [٢]

عناية الشنقيطي بالترجيح بالقرينة :

لقد اعتمد جمع من علماء التفسير على الترجيح بالقرينة، منهم : ابن جرير الطبري، والبغوي، وابن عطية، والرازي، والقرطبي، وابن تيمية، وأبو حيان، وابن كثير، وابن القيم [٣].

إلا أن الشنقيطي تميز في هذا بذكر هذه القاعدة، والتنصيص عليها، واعتمادها في التضعيف والترجيح، حيث ذكر هذه القاعدة في مقدمة كتابه

---

(١) البسيط : ٢٠ / ٦٠.

(٢) أضواء البيان : ١ / ٧٥. وهذا أكثر الأمثلة.

(٣) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين: ١ / ٣٠١. وسترى إشارة إلى بعضهم في ثنايا هذا البحث.

بقوله : ((ومن أنواع البيان في هذا الكتاب المبارك أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على بطلان ذلك القول)) [١].

ثم ذكر أربعة أمثلة لهذه القاعدة [٢]، ثم أعاد ذكرها في مواضعها، وزاد عليها، حتى بلغت تسعة عشر مثالا [٣].

وهذه المواضع - التسعة عشر - نص على دخولها في هذه القاعدة، وهناك من الأمثلة - التطبيقة لهذه القاعدة - ما لم ينص على دخولها، لكنه رجح بها، سواء صرح بالقرينة أو لم يصرح [٤].

وقد استفاد الشنقيطي في ذكر هذه القرائن ممن قبله من المفسرين، فمرة ينص على من ذكرها، ومرة لا يذكر ذلك [٥]، إلا أنه كان يشرح الاستدلال بهذه القرينة، ويوضحه بما لا يوجد عند من نقل عنه، وهذا يظهر جليا عند المقارنة بين ما ذكره وبين ما ذكره من سبقه.

(١) أضواء البيان : ١ / ٧٥.

(٢) انظر : المرجع السابق : ١ / ٧٥ - ٧٧.

(٣) وهي محل الدراسة في هذا البحث.

(٤) انظر على سبيل المثال تفسيره للآيات التالية : سورة البقرة : ٢٢٩، آل عمران : ٧، النساء : ١٤١، المائدة : ٦، ٤٤، ١٠٥، الأعراف : ١٩٠، الأنفال : ١٩، الحجر: ٩٠، ٩١، النحل: ٨٨، ٩٧، الإسراء: ١٢، الكهف: ٢٢، مريم:٢٤ في موضعين من الآية، ٧١، طه : ١١٨، الأنبياء: ٣٠، ٣٦، ٤٤، الحج: ٥، ١٣، المؤمنون:٤، ٦، النور: ٤، الفرقان: ١٧، النمل:٨٢، الأحزاب:٣٧، الزخرف:١٥، الأحقاف : ١٧، ٢٠، الحجرات : ١٤، الانشقاق:١٩ ذكرها في تفسير سورة الحجر : ١٦.

(٥) أشرت إلى ذلك في أثناء دراسة كل موضع.

الموضع الأول :

قوله تعالى : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ﴾ [المائدة : ٢٧].

قال الشنقيطي :

((قال جمهور العلماء : إنهما ابنا آدم لصلبه، وهما : هابيل، وقابيل.

وقال الحسن البصري - رحمه الله - : هما رجلان من بني إسرائيل، ولكن القرآن يشهد لقول الجماعة، ويدل على عدم صحة قول الحسن، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ ولا يخفى على أحد أنه ليس في بني إسرائيل رجل يجهل الدفن حتى يدله عليه الغراب، فقصة الاقتداء بالغراب في الدفن، ومعرفته منه تدل على أن الواقعة وقعت في أول الأمر قبل أن يتمرن الناس على دفن الموتى، كما هو واضح، ونبه عليه غير واحد من العلماء، والله تعالى أعلم))[1].

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد بابني آدم في هذه الآية ليسا ابنيه لصلبه، وإنما هما رجلان من بني إسرائيل.

روى ابن جرير عن الحسن البصري قال : كان الرجلان اللذان في القرآن اللذان قال الله : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ ﴾ من بني إسرائيل، ولم يكونا ابني آدم لصلبه، وإنما كان القربان في بني إسرائيل، وكان آدم أول

(١) أضواء البيان : ٢ / ٥٨، وانظر منه أيضا : ١ / ٧٦.

من مات [١].

وحُكي هذا القول عن الضحاك [٢].

حجة هذا القول :

١ . يظهر من رواية الحسن البصري استدلاله على قوله بقرينة لفظية في الآية :﴿ **إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا** ﴾ من حيث إن القرابين لم تعرف إلا في بني إسرائيل.

ويجاب عن استدلال الحسن البصري : بأنه استدلال ضعيف، وكون هذه القرابين كانت في بني إسرائيل لا ينفي أنها كانت فيمن قبلهم.

قال ابن عطية : ((وكان أمر القربان حكما قديما في الأنبياء، ثم كان هذا الحكم في أنبياء بني إسرائيل)) [٣].

٢ . حكى الرازي عن الحسن والضحاك قرينة أخرى، ملخصها : تناسب قولهما مع سياق الآيات بعدها :﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾ [المائدة: ٣٢] فلا يصلح أن يكون صدور الذنب من أحد ابني آدم سبباً لإيجاب القصاص على بني إسرائيل [٤].

ويجاب عنه : بأن كون سياق الآيات في بني إسرائيل لا يعني أن هذين الرجلين من بني إسرائيل، فإن هذه القصة جاءت في سياق هذه الآيات : توطئة للتحذير من القتل، ولبيان شناعته، وما فيه من المفاسد، لكون اليهود

---

(١) جامع البيان : ٨ / ٣٢٤. قال ابن كثير بعد ذكره لرواية ابن جرير : وهذا غريب جدا وفي إسناده نظر. تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٤٦.

(٢) انظر : البسيط : ٧ / ٣٣٥، مفاتيح الغيب : ١١ / ١٦١.

(٣) المحرر الوجيز : ٣ / ٤٤٤.

(٤) مفاتيح الغيب : ١١ / ١٦١. وانظر : إرشاد العقل السليم : ٣ / ٢٦.

أكثر الناس اقترافا للقتل، وأشنعه قتل الأنبياء.

ويمكن أن يقال : بأن اسم الإشارة : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ ليس عائدا على قصة ابني آدم، بل هو إشارة إلى ما ذكر في هذه القصة من المفاسد الناتجة عن القتل الحرام [1].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن المراد بابني آدم في هذه الآية : ابناه لصلبه. وهو مذهب جمهور المفسرين، بل قد حكى الإجماع على ذلك : ابن جرير [2]، والواحدي [3]، وابن كثير [4].

وما روي عن الحسن، وحكي عن الضحاك لا يطعن في صحة الإجماع، فما روي عن الحسن ضعيف، قال ابن كثير : ((وهذا غريب جدا وفي إسناده نظر)) [5].

وما حكي عن الضحاك فهو خطأ ووهم، فكل من روى هذا القول لم ينقله عن غير الحسن [6].

وعلى فرض صحة ما روي عن الحسن، وحكي عن الضحاك فهو قول مردود بالقرينة في هذه الآية.

---

(١) انظر : مفاتيح الغيب : ١١ / ١٦٦، التحرير والتنوير : ٦ / ١٦٨.

(٢) جامع البيان : ٨ / ٣٢٥.

(٣) البسيط : ٧ / ٣٣٥.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٤٦.

(٥) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٤٦.

(٦) انظر الإجماع في التفسير : ٢٩٢.

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ **فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَارِى سَوْءَةَ أَخِيهِ** ﴾ فدلت الآية على جهل ابن آدم بكيفية الدفن، فبعث الله هذا الغرب ليقتدي به في ذلك، ولا يمكن تصور أن يجهل أحد من بني إسرائيل كيفية الدفن حتى يقتدي بالغراب، بل هو أمر معلوم منذ وقعت قصة القتل الأولى.

وممن نبه على هذه القرينة – التي ذكرها الشنقيطي – : ابن جرير [١]، والجصاص [٢]، وابن عطية [٣]، وأبو حيان [٤]، وابن كثير [٥].

النتيجة :

أن الاستدلال بهذه القرينة استدلال صحيح، وأن هذه القرينة دالة على وقوع هذه القصة في مبدأ الأمر قبل أن يعلم الناس دفن الموتى، أما في زمن بني إسرائيل فلا يخفى دفن الموتى على أحد.

ويلحظ هنا تنازع هذه القرينة مع القرينة التي استدل بها الحسن فيما ذهب إليه – وكلاهما قرينة لفظية –، إلا أن قرينة الجمهور أرجح وأقوى، فلا ينتقل من أمر مقطوع به إلى أمر محتمل لمجرد قرينة محتملة [٦].

---

(١) جامع البيان : ٨ / ٣٤٠.

(٢) أحكام القرآن : ٢ / ٥٦٨.

(٣) المحرر الوجيز : ٤ / ٤٠٩.

(٤) البحر المحيط : ٤/ ٢٢٧.

(٥) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٤٦.

(٦) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين : ١ / ٣١٠.

الموضع الثاني :

قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة : ٤٥].

قال الشنقيطي :

((قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ الآية. قد قدمنا احتجاج أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – بعموم هذه الآية على قتل المسلم بالذمي، ونفس الآية فيها إشارة إلى أن الكافر لا يدخل في عموم الآية، كما ذهب إليه جمهور العلماء، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ﴾الآية. ومن المعلوم أن الكافر ليس من المتصدقين الذين تكون صدقتهم كفارة لهم ؛ لأن الكفر سيئة لا تنفع معها حسنة، نبه على هذا إسماعيل القاضي في "أحكام القرآن" كما نقله ابن حجر في "فتح الباري"، وما ذكره إسماعيل القاضي من أن الآية تدل أيضاً على عدم دخول العبد، بناء على أنه لا يصح له التصدق بجرحه ؛ لأن الحق لسيده، غير مسلم ؛ لأن من العلماء من يقول : إن الأمور المتعلقة ببدن العبد :كالقصاص، له العفو فيها دون سيده، وعليه فلا مانع من تصدقه بجرحه، وعلى قول من قال: إن معنى : ﴿ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ﴾ : أن التصدق بالجناية كفارة للجاني، لا للمجني عليه، فلا مانع أيضاً من الاستدلال المذكور بالآية ؛ لأن الله لا يذكر عن الكافر أنه متصدق، لأن الكافر لا صدقة له لكفره، وما هو باطل لا فائدة فيه لا يذكره الله تعالى، في معرض التقرير والإثبات، مع أن هذا القول ضعيف في معنى الآية.

وجمهور العلماء من الصحابة، فمن بعدهم على أن معناها : فهو كفارة للمتصدق، وهو أظهر؛ لأن الضمير فيه عائد إلى مذكور، وذلك في المؤمن

قطعاً دون الكافر، فالاستدلال بالآية ظاهر جداً)) [١].

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المسلم يقتل بالذمي استدلالا بهذه الآية.

وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه [٢].

حجة أصحاب هذا القول :

قوله تعالى : ﴿ **أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ** ﴾ حيث احتجوا بعموم هذا اللفظ على قتل المؤمن بالكافر [٣].

ويجاب عنه : بأنه لا يمكن حمل الآية على العموم هنا لوجود قرينة في السياق دالة على تخصيص هذا الحكم.

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إنه لا يقتل مؤمن بكافر، أي كافر كان.

وهذا مذهب الجمهور من المفسرين والفقهاء [٤].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ **فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ** ﴾ فالقرينة هنا دالة على ما ذهب إليه الجمهور، سواء قلنا برجوع الضمير في قوله : (له) على

---

(١) أضواء البيان : ٢/ ١٠٤، ١٠٥، وانظر منه أيضا : ١ / ٧٥، ٧٦.

(٢) أحكام القرآن للجصاص : ١ / ١٩٧، بدائع الصنائع : ٧ / ٢٣٨.

(٣) انظر : المرجعين السابقين.

(٤) انظر : أحكام القرآن لابن العربي : ٢ / ١٢٨، المغني : ١١ / ٤٦٦، الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٦٨، تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٦٢.

المجروح وولي القتيل، أو الجارح، فالكافر سواء كان مجروحا أو ولي قتيل فعفا، فعفوه لا يكفر عنه سيئة كفره وشركه بالله، وإن كان جارحا كذلك.

وهذه القرينة حكاها الشنقيطي عن القاضي إسماعيل بن إسحاق، فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح [1].

ومن القرائن المؤيدة لقول الجمهور – غير ما ذكره الشنقيطي – :

قوله تعالى : ﴿ **وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ** ﴾ وبيان ذلك : أن ذلك مكتوب عليهم في التوراة، وهم قوم ملتهم واحدة ومتساوون في الدماء، فإن عملنا بشرع من قبلنا، كان الحكم فيما بيننا على هذا الوجه : النفس بالنفس مع اتفاق ملتهم، لا أن المعنى : النفس بالنفس مع اختلاف الملة.

قال ابن العربي : ((وقد ذكر بعض علمائنا في ذلك نكتة حسنة، قال : إن الله تعالى قال : ﴿ **وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ** ﴾ فأخبر أنه فرض عليهم في ملتهم أن كل نفس منهم تعادل نفسا، فإذا التزمنا نحن ذلك في ملتنا على أحد القولين – وهو الصحيح – كان معناه أن في ملتنا نحن أيضا أن كل نفس منا تقابل نفسا، فأما مقابلة كل نفس منا بنفس منهم فليس من مقتضى الآية، ولا من مواردها)) [2].

---

(١) انظر : فتح الباري : ١٢، ٢٤٦، ٢٦٠. وممن ذكر هذه القرينة عن القاضي إسماعيل – أيضا – تلميذه القاضي بكر بن العلاء في أحكام القرآن : ١ / ١٥٧، ٢ / ٦٨٠.

(٢) أحكام القرآن : ٢ / ١٢٩. وانظر هذه النكتة في : أحكام القرآن لبكر بن العلاء : ٢ / ٦٧٣، الجامع لأحكام القرآن: ٨ / ٦.

النتيجة :

أن هذه القرينة قد دلت على عدم دخول الكافر في عموم هذه الآية، فلا يقتل مؤمن بكافر.

ويلحظ هنا : تعارض القول بالعموم مع قرائن السياق، ولولا وجود ما يمنع حمل الآية على العموم – من قرائن السياق – لكان الأولى حمل الآية على العموم، إعمالا لقاعدة حمل نصوص الوحي على العموم إلا أن يكون السياق يقتضي تخصيصها حتما، أو يقوم الدليل على ذلك [١].

ويمكن أن يقال : إنه لا تعارض بين العموم وقرائن السياق، فإذا دل سياق الآية على معنى، أخذنا بعموم هذا المعنى.

الموضع الثالث :

قوله تعالى : ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ** ﴾ [المائدة : ٩٥].

قال الشنقيطي :

((وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا ويكون فيها قرينة دالة على عدم صحة ذلك القول. وإذا عرفت ذلك فاعلم أن في الآية قرينة واضحة دالة على عدم صحة قول مجاهد – رحمه الله – وهي قوله تعالى : ﴿ **لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ** ﴾ فإنه يدل على أنه متعمد أمرا لا يجوز، أما الناسي فهو غير آثم إجماعا، فلا يناسب أن يقال فيه : ﴿ **لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ** ﴾ كما ترى والعلم عند الله تعالى)) [٢].

(١) انظر : قواعد الترجيح : ٢ / ٥٢٧.

(٢) أضواء البيان : ٢ / ١٣٠، وانظر منه أيضا : ١ / ٧٦.

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد بقوله تعالى : ﴿ **وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا** ﴾ : ومن قتله منكم متعمداً ناسياً لإحرامه، فهذا الذي يُكفر، وأما إن قتله متعمداً ذاكراً لإحرامه فذاك أمره أعظم من أن يُكفر. وهذا قول : مجاهد، وابن زيد، والحسن، وابن جريج، وإبراهيم النخعي [١] .

حجة هذا القول :

قوله تعالى في آخر هذه الآية : ﴿ **وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ** ﴾ فلو كان ذاكراً لإحرامه لوجبت عليه العقوبة لأول مرة [٢] .

ويجاب عنه : بأن هذا مبني على أن معنى الآية : عفا الله عما سلف من قتل الصيد في أول مرة، ومن عاد ثانية لقتل الصيد فالله ينتقم منه.

وفيه نظر، ففي معنى الآية خلاف. والصحيح في معناها : (عفا الله عما سلف) في جاهليتكم، أو في إسلامكم قبل تحريم الصيد حال الإحرام (ومن عاد) بعد إسلامه، أو بعد تحريم الصيد فعليه الكفارة.

وكيف يقال بأنه عفي عنه أول مرة والله يقول: ﴿ **لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ** ﴾ ؟.

قال ابن جرير : ((وأما من زعم أن معنى ذلك ومن عاد في قتله متعمداً بعد بدءٍ لقتلٍ تقدم منه في حال إحرامه، فينتقم الله منه فإن معنى

---

(١) انظر : جامع البيان : ٨ / ٦٧٤، البسيط : ٧ / ٥١٨، معالم التنزيل : ٣ / ٩٧، المحرر الوجيز : ٥ / ٣٨.

(٢) انظر : أحكام القرآن لابن العربي : ٢ / ١٧٨، أضواء البيان : ٢ / ١٣٠، ١٤٢.

قوله : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾ إنما هو : عفا الله عما سلف من ذنبه بقتله الصيد بدءًا، فإن في قول الله تعالى : ﴿ لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦ ﴾ دليلاً واضحاً على أن القول في ذلك غير ما قال ؛ لأن العفو عن الجرم ترك المؤاخذة به، ومن أذيق وبال جرمه فقد عوقب به، وغير جائز أن يقال لمن عوقب قد عفي عنه، وخبر الله أصدق من أن يقع فيه تناقض)) [١] .

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال إن المراد بقوله تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا ﴾ : ومن قتله منكم متعمداً ذاكراً لإحرامه.

وهذا مذهب جمهور المفسرين [٢].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦ ﴾ فهذه الآية دالة على وجوب الجزاء على المتعمد وعلى تأثيمه، فلو كان ناسيا لم يكن آثما حتى يقال له : ﴿ لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦ ﴾.

وقد أشار إلى هذه القرينة – التي ذكرها الشنقيطي - : ابن جرير [٣]، وابن كثير [٤].

---

(١) جامع البيان : ٨ / ٧٢١. وانظر : أحكام القرآن للجصاص : ٢ / ٦٦٩، أحكام القرآن لابن العربي : ٢ / ١٩٤.

(٢) انظر: جامع البيان : ٨ / ٦٧٧، أحكام القرآن للجصاص : ٢ / ٦٦٠، البسيط : ٧/ ٥١٨، معالم التنزيل : ٣ / ٩٧، المحرر الوجيز : ٥ / ٣٨، تفسير القرآن العظيم : ٢/ ٩٨.

(٣) جامع البيان : ٨ / ٧٢١.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٩٨.

ومن القرائن الدالة على رجحان هذا القول :

عموم قوله تعالى : ﴿ مُتَعَمِّدًا ﴾ فهي عامة في إيجاب الجزاء على كل من قتل الصيد حال إحرامه متعمداً.

قال ابن جرير : ((ولم يخصص به المتعمد قتله في حال نسيانه إحرامه، ولا المخطئ في قتله في حال ذكره إحرامه، بل عم في التنزيل بإيجاب الجزاء كل قاتل صيد في حال إحرامه متعمداً.

وغير جائز إحالة ظاهر التنزيل إلى باطن من التأويل لا دلالة عليه من نص كتاب ولا خبر لرسول الله ﷺ، ولا إجماع من الأمة، ولا دلالة من بعض هذه الوجوه.

فإذ كان ذلك كذلك، فسواءٌ كان قاتل الصيد من المحرمين عامداً قتله ذاكراً لإحرامه، أو عامداً قتله ناسياً لإحرامه، أو قاصداً غيره فقتله ذاكراً لإحرامه في أن على جميعهم من الجزاء ما قال ربنا تعالى))[1].

النتيجة :

دلت هذه القرينة على تخصيص الجزاء والإثم بالعامد دون الناسي، وإن كان الجزاء واجبا على الناسي فهو من السنة، وليس من هذه الآية[2].

الموضع الرابع :

قوله تعالى : ﴿ **وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً** ﴾ [النحل : ٧٢].

---

(١) جامع البيان : ٨ / ٦٧٩. وانظر : أحكام القرآن للجصاص : ٢ / ٦٦١.

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٩٨.

قال الشنقيطي :

((قال مقيده عفا الله عنه : الحفدة جمع حافد، اسم فاعل من الحفد، وهو الإسراع في الخدمة والعمل. وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يكون في نفس الآية قرينة دالة على عدم صحة قول بعض العلماء في الآية، فنبين ذلك.

وفي هذه الآية الكريمة قرينة دالة على أن الحفدة : أولاد الأولاد ؛ لأن قوله: ﴿ **وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً** ﴾ دليل ظاهر على اشتراك البنين والحفدة في كونهم من أزواجهم، وذلك دليل على أنهم كلهم من أولاد أزواجهم، ودعوى أن قوله : ﴿ **وَحَفَدَةً** ﴾ معطوف على قوله : ﴿ **أَزْوَٰجًا** ﴾ غير ظاهرة. كما أن دعوى أنهم الأختان، وأن الأختان أزواج بناتهم، وبناتهم من أزواجهم، وغير ذلك من الأقوال كله غير ظاهر. وظاهر القرآن هو ما ذكر، وهو اختيار ابن العربي المالكي، والقرطبي وغيرهما. ومعلوم أن أولاد الرجل، وأولاد أولاده : من خدمه المسرعين في خدمته عادة)). (١)

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال إن معنى (الحفدة) هم الأختان.

وهو رواية عن ابن عباس، وابن مسعود، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وغيرهم (٢). واختاره الفراء (٣)، على خلاف فيما بينهم في المراد بالأختان

---

(١) أضواء البيان : ٣ / ٣١٧، ٣١٨.

(٢)جامع البيان : ١٤ / ٢٩٥، البسيط : ١٣ / ١٣٥، الجامع لأحكام القرآن : ١٢ / ٣٧٩، تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٥٧٨.

(٣)معاني القرآن للفراء : ٢ / ١١٠.

هل هم أزواج البنات ومن كان من قِبله أو من كان من قرابة الزوجة.

حجة هذا القول: قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً**﴾ فإن قوله: ﴿**وَحَفَدَةً**﴾ متعلق بـ ﴿**أَزْوَاجِكُم**﴾، والأختان والأصهار داخلون في ذلك، لحصولهم بسبب أزواجكم [1].

ويمكن أن يجاب عنه بأن المعنى الظاهر: أن الله جعل لكم من أنفسكم أزواجا، ومن الأزواج بنين، ومن البنين حفدة [2].

ومن الأقوال المردودة بالقرينة: قول من قال إنهم: أعوان الرجل وخدمه.

وهذا قول: ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وطاووس، وعكرمة، وغيرهم [3]. على خلاف فيما بينهم هل الأعوان والخدم من ولده أو من غيرهم.

وبه قال أكثر أهل اللغة: أبو عبيدة [4]، والزجاج [5]، والنحاس [6].

وحجتهم في ذلك: كون معنى الحفدة لغة: الأعوان والخدم.

ويجاب عنه: إن كان المقصود من يخدم ويعين من ولده فهذا داخل في القول الذي ترجحه القرينة، قال الشنقيطي: ((ومعلوم أن أولاد الرجل،

---

(١) انظر: معالم التنزيل: ٥/ ٣١، تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٥٧٨.

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٣/ ١٤٢، فتح القدير: ٣/ ٢٠٢.

(٣) جامع البيان: ١٤/ ٢٩٨، معالم التنزيل: ٥/ ٣١، تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٥٧٧.

(٤) مجاز القرآن: ١/ ٣٦٤.

(٥) معاني القرآن: ٣/ ٢١٢.

(٦) معاني القرآن: ٤/ ٩٠.

وأولاد أولاده : من خدمه المسرعين في خدمته عادة)) [١].

وإن كان المقصود الأعوان والخدم من غير ولده، فالآية ترده، روى ابن جرير بسنده عن ابن زيد : قال : الحفدة الخدم من ولد الرجل، هم ولده، وهم يخدمونه. قال : وليس يكون العبيد من الأزواج، كيف يكون من زوجي عبد ؟ إنما الحفدة : ولد الرجل وخدمه. [٢]

وقال الواحدي : ((فمعنى الحفدة في اللغة : الأعوان والخدم، ثم هؤلاء الأعوان من هم على ما ذكره المفسرون، والأولى بأن يفسر بأعوان حصلوا للرجل من قبل المرأة ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ وأعوان الرجل لا من قبل امرأته لا يكونون ممن عناهم الله بقوله هاهنا : ﴿وَحَفَدَةً ﴾)) [٣].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : بأن الحفدة هم : ولد الولد وولده.

وهذا قول ابن عباس، والضحاك، وعكرمة، وابن زيد، والحسن[٤].

واختاره : الواحدي[٥]، و ابن العربي[٦]، والقرطبي[٧]، وابن عاشور[٨].

---

(١) أضواء البيان : ٣ / ٣١٨.

(٢) جامع البيان : ١٤ / ٣٠٢.

(٣) البسيط : ١٣ / ١٣٩.

(٤) جامع البيان : ١٤ / ٣٠٢، معالم التنزيل : ٥ / ٣١، تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٥٧٧.

(٥) البسيط : ١٣ / ١٤٠.

(٦) أحكام القرآن : ٣ / ١٤١.

(٧) الجامع لأحكام القرآن : ١٢ / ٣٨٠.

(٨) التحرير والتنوير : ١٤ / ٢١٨.

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ حيث جعل البنين والحفدة من الأزواج، فالبنين أولاد الرجل لصلبه، والحفدة أولاد ولده.

وقد ذكر هذه القرينة – غير الشنقيطي - : ابن زيد [١]، والواحدي [٢]، وابن العربي [٣]، والقرطبي [٤].

ومما يؤيد ما اختاره الشنقيطي : أن سياق الآيات في امتنان الله على عباده بمنن منها : أن الله جعل لهم أزواجا يسكنون إليهن، ثم امتن بأن جعل هؤلاء الأزواج من جنسهم ليحصل الاستئناس فيما بينهم، ثم امتن بنعمة الأولاد من هؤلاء الزوجات، ثم امتن بنعمة استمرار النسل عن طريق الأحفاد، ثم امتن عليهم برزقهم من الطيبات تكميلا للنعمة.

قال ابن عاشور : والحفدة: جمع حافد. والحافد أصله المسرع في الخدمة. وأطلق على ابن الابن لأنه يكثر أن يخدم جده لضعف الجد بسبب الكبر، فأنعم الله على الإنسان بحفظ سلسلة نسبه بسبب ضبط الحلقة الأولى منها، وهي كون أبنائه من زوجه ثم كون أبناء أبنائه من أزواجهم، فانضبطت سلسلة الأنساب بهذا النظام المحكم البديع [٥].

---

(١) جامع البيان : ١٤ / ٣٠٢.

(٢) البسيط : ١٣ / ١٤٠.

(٣) أحكام القرآن : ٣ / ١٤٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٠.

(٥) انظر : التحرير والتنوير : ١٤ / ٢١٨.

النتيجة :

أن القرينة رجحت قول من قال : بأن الحفدة هم : ولد الولد وولده، وخصصت الحفدة بهذا النوع دون غيرهم.

ويلحظ هنا تعارض القول بالعموم مع قرائن السياق [١]، ولولا هذه القرينة لكان حمل الآية على العموم أولى، كما رجحه ابن جرير الطبري [٢].

الموضع الخامس :

قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء : ١].

قال الشنقيطي :

((قد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في الآية قرينة تدل على عدم صحة ذلك القول. فإنا نبين ذلك.

فإذا علمت ذلك فاعلم أن هذا الإسراء به ﷺ في هذه الآية الكريمة، زعم بعض أهل العلم أنه بروحه ﷺ دون جسده، زاعما أنه في المنام لا اليقظة ؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي.

وزعم بعضهم : أن الإسراء بالجسد، والمعراج بالروح دون الجسد. ولكن ظاهر القرآن يدل على أنه بروحه وجسده ﷺ يقظة لا مناما ؛ لأنه

---

(١) وقد سبقت الإشارة إلى تقديم قرائن السياق على العموم. انظر : الموضع الثالث من هذا البحث.

(٢) جامع البيان : ١٤ / ٣٠٣.

قال: ﴿ بِعَبْدِهِۦ ﴾ والعبد : عبارة عن مجموع الروح والجسد ؛ ولأنه قال : ﴿ سُبْحَٰنَ ﴾ والتسبيح إنما يكون عند الأمور العظام، فلو كان مناما لم يكن له كبير شأن حتى يتعجب منه، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ مَازَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴾ [النجم : ١٧] ؛ لأن البصر من آلات الذات لا الروح، وقوله هنا : ﴿ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ﴾)) [١].

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إنه أسري بروحه ﷺ دون جسده.

فقد روى ابن إسحاق أن معاوية بن أبي سفيان ﷺ كان إذا سئل عن مسرى رسول الله ﷺ قال : كانت رؤيا من الله صادقة.

وروى أن عائشة – رضي الله عنها – كانت تقول : ما فقد جسد رسول الله ﷺ، ولكن الله أسرى بروحه.

ثم قال ابن إسحاق : فلم ينكر ذلك من قولهما، لقول الحسن أن هذه الآية نزلت في ذلك : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [الإسراء: ٦٠]. وكان رسول الله ﷺ – فيما بلغني – يقول : (تنام عيناي وقلبي يقظان) والله أعلم أي ذلك كان قد جاءه، وعاين من أمر الله ما عاين، على أي حاليه كان نائما، أو يقظانا، كل ذلك حق وصدق [٢].

---

(١) أضواء البيان : ٣ / ٣٩١.

(٢) السيرة لابن هشام :١ / ٣٩٩، وانظر : جامع البيان : ١٤ / ٤٤٥، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣.

=

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن الإسراء كان بروحه ﷺ وبجسده، يقظة لا مناماً. وهذا مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف [١].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

في هذه الآية قرينتان تدلان على أن قول الجمهور هو الصواب :

الأولى : قوله تعالى : ﴿بِعَبْدِهِۦ﴾ فالعبد عبارة عن الروح والجسد.

وممن أشار إلى هذه القرينة – غير الشنقيطي - : ابن جرير [٢]، والقرطبي [٣]، وابن كثير [٤]، وابن أبي العز [٥].

الثانية : قوله تعالى : ﴿سُبْحَٰنَ﴾ والتسبيح لا يكون إلا في الأمور العظام فلو كان مناما لم يكن فيه كبير شيء، ولم يكن مستعظما.

وممن أشار إلى هذه القرينة – غير الشنقيطي - : ابن كثير [٦]، وأبو

= وقد تكلم العلماء في صحة حديث عائشة ومعاوية – رضي الله عنهما - وعن معناه، وهل يفهم منه أنه كان مناما أو يقظة.

انظر : المحرر الوجيز : ٩ / ٦، زاد المعاد : ٣ / ٤٠، البحر المحيط : ٧ / ٨، البداية والنهاية : ٤ / ٢٨٣، سبل الهدى والرشاد : ٣/ ١٠١.

(١) انظر : معالم التنزيل : ٥ / ٥٨، المحرر الوجيز : ٩ / ٤، الشفا : ٢٤٥، الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ١١، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣، فتح القدير : ٣ / ٢٣٤.

(٢) جامع البيان : ١٤ / ٤٤٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ١١.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية : ٢٧٦.

(٦) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣.

السعود [١].

وقد ذكر الشنقيطي وغيره من العلماء قرائن وأدلة أخرى من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ تبين أن الإسراء والمعراج كان بروحه وجسده يقظة لا مناما [٢].

النتيجة :

رجحت القرينة قول من قال : إن الإسراء كان بروحه وجسده ﷺ، يقظة لا مناما.

الموضع السادس :

قوله تعالى : ﴿ **وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ** ﴾ [الكهف : ١٧].

قال الشنقيطي :

((اعلم أولا : أنا قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على خلاف ذلك القول. وذكرنا من ذلك أمثلة متعددة.

وإذا علمت ذلك فاعلم أن العلماء اختلفوا في هذه الآية على قولين،

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣، إرشاد العقل السليم : ٥ / ١٥٥.

(٢) انظر : معالم التنزيل : ٥ / ٥٨، المحرر الوجيز : ٩ / ٤، الشفا : ٢٤٥، الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ١١، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣، فتح القدير : ٣ / ٢٣٤، أضواء البيان : ٣ / ٣٩١.

وفي نفس الآية قرينة تدل على صحة أحدهما وعدم صحة الآخر.

أما القول الذي تدل القرينة في الآية على خلافه فهو : أن أصحاب الكهف كانوا في زاوية من الكهف، وبينهم وبين الشمس حواجز طبيعية من نفس الكهف، تقيهم حر الشمس عند طلوعها وغروبها، على ما سنذكر تفصيله إن شاء الله تعالى.

وأما القول الذي تدل القرينة في هذه الآية على صحته فهو : أن أصحاب الكهف كانوا في فجوة من الكهف على سمت تصيبه الشمس وتقابله، إلا أن الله منع ضوء الشمس من الوقوع عليهم على وجه خرق العادة، كرامة لهؤلاء القوم الصالحين، الذين فروا بدينهم طاعة لربهم جل وعلا.

والقرينة الدالة على ذلك هي قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ إذ لو كان الأمر كما ذكره أصحاب القول الأول لكان ذلك أمرا معتادا مألوفا، وليس فيه غرابة حتى يقال فيه : ﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وعلى هذا الوجه - الذي ذكرناه أنه تشهد له القرينة المذكورة - فمعنى تزاور الشمس عن كهفهم ذات اليمين عند طلوعها، وقرضها إياهم ذات الشمال عند غروبها، هو أن الله يقلص ضوئها عنهم، وببعده إلى جهة اليمين عند الطلوع، وإلى جهة الشمال عند الغروب، والله جل وعلا قادر على كل شيء يفعل ما يشاء)) [1].

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن باب الكهف كان نحو الشمال، فإذا طلعت الشمس

(١)أضواء البيان : ٤ / ٣٤.

كانت عن يمين الكهف، وإذا غربت كانت عن يساره. وهذا قول الكلبي[1]، وابن قتيبة[2]، وجزم به ابن كثير[3].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إنهم في متسع من الكهف، بحيث تصيبهم الشمس، إلا أن الشمس لا تصيبهم لا في طلوعها ولا في غروبها ؛ لأن الله حجبها عنهم كرامة لهم. وانتصر لهذا القول الزجاج[4]، ومال إليه القرطبي[5]، ورجحه الشوكاني[6].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ **ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ** ﴾ فلو كان الأمر كما ذكر في القول الأول لكان أمرا معتادا مألوفا، فلم يكن من آيات الله، وأما إذا حملنا الآية على المعنى الثاني كان ذلك كرامة عجيبة، فكانت من آيات الله.

وقد ذكر القرينة – غير الشنقيطي – : الزجاج[7]، والشوكاني[8].

---

(١) البسيط : ١٣ / ٥٥٣.

(٢) تأويل مشكل القرآن : ٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٧٥.

(٤) معاني القرآن : ٣ / ٢٧٤.

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٢٢٨.

(٦) فتح القدير : ٣ / ٣١٠، وانظر : البسيط : ١٣ / ٥٥٣، الكشاف : ٦١٤، التحرير والتنوير : ١٥ / ٢٧٩.

(٧) معاني القرآن : ٣ / ٢٧٤.

(٨) فتح القدير : ٣ / ٣١٠.

النتيجة :

فيما ذكره الشنقيطي – من كون القرينة دالة على صحة القول الأول – نظر، فكون اسم الإشارة راجع إلى هيئة الكهف فيه خلاف، فإن أصحاب القول الأول يرجعونها إلى ما ذكر الله من هداية أصحاب الكهف إلى التوحيد، قال أبو حيان : ((ويدل على أنه إشارة إلى الهداية قوله : ﴿ **مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ** ﴾ [الكهف: ١٧])) [١].

وحتى على التسليم بكون اسم الإشارة راجع إلى ما ذكر الشنقيطي، فإن حفظهم بأي طريقة كانت يتحقق معها أنها آية من آيات الله، قال القرطبي : ((وعلى الجملة فالآية في ذلك أن الله تعالى آواهم إلى كهف هذه صفته لا إلى كهف آخر يتأذون فيه بانبساط الشمس عليهم في معظم النهار. وعلى هذا فيمكن أن يكون صرف الشمس عنهم بإظلال غمام أو سبب آخر. والمقصود بيان حفظهم عن تطرق البلاء وتغير الأبدان والألوان إليهم، والتأذي بحر أو برد)) [٢].

الموضع السابع :

قوله تعالى : ﴿ **وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ** ﴾[الكهف : ١٨].

---

(١) البحر المحيط : ٧/ ١٥٢، وانظر : المحرر الوجيز : ٩/ ٢٥٩، مفاتيح الغيب : ٢١/ ٨٥. وقد أشار إلى هذا الوجه الشنقيطي : أضواء البيان : ٤ / ٣٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٢٢٨.

قال الشنقيطي :

((وقد قدمنا مرارا أن من أنواع البيان التي تضمنها هذا الكتاب المبارك : أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في الآية قرينة تدل على خلافه.

وقد قال بعض أهل العلم في هذه الآية الكريمة : إن المراد بالكلب في هذه الآية رجل منهم لا كلب حقيقي، واستدلوا لذلك ببعض القراءات الشاذة كقراءة (وكالبهم باسط ذراعيه بالوصيد) وقراءة (وكالئهم باسط ذراعيه) [1].

وقوله جل وعلا : ﴿ بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ ﴾ قرينة على بطلان ذلك القول ؛ لأن بسط الذراعين معروف من صفات الكلب الحقيقي، ومنه حديث أنس المتفق عليه عن النبي ﷺ أنه قال : (اعتدلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب) [2]. وهذا المعنى مشهور في كلام العرب، فهو قرينة على أنه كلب حقيقي، وقراءة (وكالئهم) بالهمزة لا تنافي كونه كلبا،لأن الكلب يحفظ أهله ويحرسهم. والكلاءة : الحفظ)). [3]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد بالكلب هنا : إنسان من الناس، وليس الكلب

---

(١) انظر : البحر المحيط : ٧ / ١٥٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه : ١ / ٢٨٣ كتاب صفة الصلاة، باب لا يفترش ذراعيه في السجود، ومسلم في صحيحه : ١ / ٣٥٥ كتاب الصلاة، حديث : ٢٣٣.

(٣)أضواء البيان : ٤ / ٤٢ / ٤٣.

الحقيقي.

وقد حكى هذا القول ابن جرير دون أن يسمي هذا القائل. [١]

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن المراد بقوله : ﴿ وَكَلْبُهُم ﴾ : أنه كلب حقيقي. وعليه جمهور المفسرين [٢].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ فذكر بسط الذراعين دال على أنه كلب حقيقي، لأن بسط الذراعين في العرف من صفة الكلب حقيقة.

وممن ذكر هذه القرينة – التي ذكر الشنقيطي – : ابن عطية [٣].

وهناك قرينة أخرى : قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[الكهف: ٢٢].

فلو كان الكلب منهم لما أفرده بالذكر، ولقال : (سيقولون أربعة ويقولون خمسة ويقولون ثمانية).

النتيجة :

رجحت القرينة قول الجمهور : في كون الكلب في هذه الآية : كلب حقيقي.

---

(١) جامع البيان : ١٥ / ١٩١ .

(٢) انظر : جامع البيان : ١٥ / ١٩١، المحرر الوجيز : ٩ / ٢٦١، البحر المحيط : ٧ / ١٥٣، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٧٦.

(٣) المحرر الوجيز : ٩ / ٢٦٢.

الموضع الثامن :

قولـه تعـالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٤].

قال الشنقيطي :

قال الشنقيطي : ((ذكر جل وعلا في هذه الآية الكريمة أن من أعرض عن ذكره يحشره يوم القيامة في حال كونه أعمى، قال مجاهد، وأبو صالح، والسدي (أعمى) أي: لا حجة له. وقال عكرمة : عمي عليه كل شيء إلا جهنم.

وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك أن من أنواع البيان التي تضمنها : أن يقول بعض العلماء في الآية قولا ويكون في نفس الآية قرينة تدل على خلاف ذلك القول، وقد ذكرنا أمثلة متعددة لذلك، فإذا علمت ذلك فاعلم : أن في هذه الآية الكريمة قرينة دالة على خلاف قول مجاهد، وأبي صالح، والسدي، وعكرمة، وأن المراد بقوله : (أعمى) أي : أعمى البصر لا يرى شيئا، والقرينة المذكورة هي قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴾ [طه: ١٢٥] فصرح بأن عماه هو العمى المقابل للبصر، وهو بصر العين ؛ لأن الكافر كان في الدنيا أعمى القلب كما دلت على ذلك آيات كثيرة من كتاب الله))[١].

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد بصفة العمى المذكور في قوله : ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ

---

(١) أضواء البيان : ٤ / ٥٨٤.

﴿ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾: إنه عمى عن الحجة، أي : لا حجة له. وهذا قول : أبي صالح، ومجاهد، والسدي [١]. وبه قال الفراء [٢]، ومال إليه الزجاج [٣].

وكذلك قول من قال : أنه عمي عليه كل شيء إلا جهنم، أي : لا يبصر إلا النار.

وهذا قول عكرمة [٤].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : المراد به عمى البصر.

وممن رجح هذا القول : الواحدي [٥]، وابن عطية [٦]، وأبو حيان [٧]، والبيضاوي [٨]، وأبو السعود [٩]، والسعدي [١٠].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴾ وهذا دليل ظاهر على أن المراد بالعمى في قوله تعالى : ﴿ وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾

---

(١) جامع البيان : ١٦ / ٢٠٠، معالم التنزيل : ٥ / ٣٠١، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ١٦٩.

(٢) معاني القرآن : ٢ / ١٩٤.

(٣) معاني القرآن : ٣ / ٣٧٩.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ١٦٩.

(٥) البسيط : ١٤ / ٥٥٣.

(٦) المحرر الوجيز : ١٠ / ١٠٨.

(٧) البحر المحيط : ٧ / ٣٩٤.

(٨) أنوار التنزيل : ٤ / ٣٢.

(٩) إرشاد العقل السليم : ٦ / ٤٨.

(١٠) تيسير الكريم الرحمن : ٤٦٥.

عمى البصر، حيث قابله بالبصر.

وقد أشار إلى هذه القرينة الواحدي [١]، والبيضاوي [٢].

النتيجة :

دلت القرينة على تخصيص عموم العمى هنا بعمى البصر.

ولولا هذه القرينة، لكان حمل الآية على العموم أولى، كما ذهب إليه – أي القول بالعموم – : ابن جرير [٣]، وابن كثير [٤].

ومما يشكل على القول بالعموم: أن من قال بأن المراد بالعمى : العمى عن الحجة يشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ فإن حمله على معنى : أنه بصير بحجته في الدنيا. لا يصح، قال الواحدي : ((ولا أدري كيف وجه هذا، ومتى كان الكافر بصيراً بحجته، ولا حجة له في الدنيا ولا في الآخرة)) [٥].

ومما يشكل عليه أيضاً : أنه لو كان المراد بهذه الآية : العمى عن الحجة، أو لاحجة له. لما كان لما يحصل له يوم القيامة معنى، فهو في الدنيا أعمى عن حجته، ولا حجة له، قال ابن عطية: ((وقالت فرقة : العمى هنا عمى البصيرة عن الحجة. ولو كان هذا لم يحس الكافر بذلك ؛ لأنه مات أعمى البصيرة ويحشر كذلك)). [٦] [٧]

(١) البسيط : ١٤ / ٥٥٣.

(٢) أنوار التنزيل : ٤ / ٣٢.

(٣) جامع البيان : ١٦ / ٢٠١.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ١٦٩.

(٥) البسيط : ١٤ / ٥٥٣.

(٦) المحرر الوجيز : ١٠ / ١٠٨.

(٧) قد يشكل على ما اختاره الشنقيطي وغيره : أن هذه الآية في سورة طه، مع قوله تعالى في =

الموضع التاسع :

قولـه تعـالى : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

قال الشنقيطي :

قـد قـدمنا في ترجمـة هـذا الكتـاب المبـارك : أن مـن أنـواع البيـان التـي تضمنها : أن يذكر بعض العلماء في الآية قولاً، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على خلاف ذلك القول. فإذا علمت ذلك فاعلم : أن في قوله تعالى في هذه الآية الكريمة : ﴿ مِنْ عَجَلٍ ﴾ فيه للعلماء قولان معروفان، وفي نفس الآية قرينة تدل على عدم صحة أحدهما.

أما القول الذي دلت القرينة المذكورة على عدم صحته فهـو قـول مـن قال : العجل: الطين. وعلى هذا القول فمعنى الآية خلق الإنسان من طين. والقرينة المذكورة الدالة على أن المراد بالعجل في الآية ليس الطين قوله بعـده: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾، وقولـه : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [الأنبياء : ٣٨] فهذا يدل على أن المراد بالعجل هو : العجلة التي هي خلاف التأني والتثبت. والعرب تقول : خلق من كذا. يعنون

= سورة الإسراء : ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾[الإسراء: ٩٧] تفيد أن الكافر يحشر يوم القيامة أعمى وأبكم وأصم، وقد وردت آيات أخرى بخلاف ذلك تدل على أن الكافر يوم القيامة يبصر ويسمع ويتكلم، وقد أجاب عن ذلك الشنقيطي بثلاثة أجوبة، رجح منها الأول وهو : أن ما ذكر في آية طه والإسراء تكون في أول الأمر ثم يرد الله تعالى إليهم أبصارهم وسمعهم ونطقهم.

انظر : أضواء البيان : ٤ / ٥٤٩، ودفع إيهام الاضطراب : ١٨٧.

بذلك المبالغة في الاتصاف، كقولهم : خلق فلان من كرم، وخلقت فلانة من الجمال. ويوضح هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء: ١١] أي : ومن عجلته دعاؤه على نفسه أو ولده بالشر. قال بعض العلماء كانوا يستعجلون عذاب الله وآياته الملجئة إلى العلم والإقرار، ويقولون متى هذا الوعد فنزل قوله : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ للزجر عن ذلك. كأنه يقول لهم ليس : ببدع منكم أن تستعجلوا فإنكم مجبولون على ذلك، وهو طبعكم وسجيتكم، ثم وعدهم بأنه سيريهم آياته، ونهاهم أن يستعجلوا بقوله : ﴿ سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَـٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [١] .

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن معنى ﴿ عَجَلٍ ﴾ أي : من طين، والعجل : الطين بلغة حمير، والمعنى : خلق آدم من طين. [٢]

حجتهم في ذلك : كونه كذلك في لغة العرب.

ويجاب عنه : بأن كونه كذلك في لغة العرب، فيه نظر، فقد شكك بعض العلماء في صحة : أن العجل بمعنى الطين في لغة العرب.

قال الأزهري : ((وقال ابن عرفة : قال بعض الناس : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ ، أي من طين. وأنشد: والنخل ينبت بين الماء والعَجَلِ. قال:

---

(١) انظر : أضواء البيان : ٤ / ٥٧٢، ٥٧٣.

(٢) انظر : تهذيب اللغة للأزهري : ١/ ٣٦٩، الغريبين في القرآن والحديث : ١٢٣٣، البسيط : ١٥ / ٧٧، معالم التزيل : ٥ / ٣١٩، الكشاف : ٦٧٩.

وليس عندي في هذا حكاية عمن يُرجَع إليه في علم اللغة)) [١].

وقال الزمخشري – بعد ذكره لهذا القول – : ((والله أعلم بصحته)) [٢].

قلت : وعلى افتراض صحته لغة، فسياق الآية يرده.

قال الواحدي : ((والعجل بمعنى الطين قد حكي من كلام العرب. رواه أبو عمرو عن أبي العباس عن ابن الأعرابي. وهو صحيح، ولكنه لا يصح تفسير هذه الآية به، و لا يليق بالمعنى المراد من الآية)). [٣]

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن الإنسان خلق من عجل في أموره كلها، أي : خلق عجولاً. وهذا ما عليه جميع أهل اللغة والمعاني، كما حكى ذلك الواحدي. [٤]

القرينة المؤيدة لهذا القول :

في هذه الآية قرينتان تدلان على أن المعنى المراد في هذه الآية : خلق الإنسان عجولاً.

الأولى: قوله تعالى : ﴿ **فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ** ﴾.

الثانية : ﴿ **وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ** ﴾. فكلا

(١) تهذيب اللغة : ١ / ٣٦٩.

(٢) الكشاف : ٦٧٩.

(٣) البسيط : ١٥ / ٧٨.

(٤)البسيط : ١٥ / ٧٥ . وانظر: معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٣، جامع البيان : ١٦/ ٢٧١، معاني القرآن للزجاج : ٣ / ٣٩٢، البحر المحيط : ٧ / ٤٣٠.

القرينتين تدلان على أن المراد : العجلة ضد التأني، كما هو ظاهر.

وقد أشار إلى القرينة الأولى : ابن جرير (١)، وأبو حيان (٢).

وذكر الواحدي، وابن عطية : أن قول من قال : العجل : الطين، أنه مخالف ومغاير لمعنى الآية. (٣)

النتيجة :

أن القرينتين في هذه الآية رجحتا قول الجمهور، وهما قرينتان صحيحتان.

الموضع العاشر :

قوله تعالى: ﴿ **وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا** ﴾[الأنبياء: ٧٨ - ٧٩].

قال الشنقيطي :

((وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على خلاف ذلك القول. وذكرنا في هذا الكتاب مسائل كثيرة من ذلك. فإذا علمت ذلك فاعلم أن جماعة من العلماء قالوا : إن حكم داود وسليمان في الحرث المذكور في هذه الآية كان بوحي، إلا أن ما أوحي إلى سليمان كان ناسخا لما أوحي إلى داود.

---

(١) جامع البيان : ١٦ / ٢٧٤.

(٢) البحر المحيط : ٧ / ٤٣٠.

(٣) البسيط : ١٥ / ٧٨، المحرر الوجيز : ١٠ / ١٥١.

وفي الآية قرينتان على أن حكمهما كان باجتهاد لا بوحي، وأن سليمان أصاب فاستحق الثناء باجتهاده وإصابته، وأن داود لم يصب فاستحق الثناء باجتهاده، ولم يستوجب لوما ولا ذما بعدم إصابته، كما أثنى على سليمان بالإصابة في قوله : ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ وأثنى عليهما في قوله : ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ فدل قوله : ﴿ إِذْ يَحْكُمَانِ ﴾ على أنهما حكما فيها معا، كل منهما بحكم مخالف لحكم الآخر، ولو كان وحيا لما ساغ الخلاف، ثم قال: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ فدل ذلك على أنه لم يفهمها داود، ولو كان حكمه فيها بوحي لكان مفهما إياها كما ترى. فقوله: ﴿ إِذْ يَحْكُمَانِ ﴾ مع قوله : ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ قرينة على أن الحكم لم يكن بوحي، بل باجتهاد وأصاب فيه سليمان دون داود بتفهيم الله إياه ذلك.

والقرينة الثانية هي : أن قوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا ﴾ يدل على أنه فهمه إياها من نصوص ما كان عندهم من الشرع، لا أنه أنزل عليه فيها وحيا جديدا ناسخا ؛ لأن قوله تعالى: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا ﴾ أليق بالأول من الثاني كما ترى)).[1]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن حكم دواد وسليمان – عليهما السلام - كان بوحي، وأن ما أوحي إلى سليمان كان ناسخا لما أوحي إلى داود.[2]

---

(١)أضواء البيان : ٤ / ٥٩٦، ٥٩٧.

(٢) انظر : المحرر الوجيز : ١٠ / ١٧٧، معالم التنزيل : ٥ / ٣٣٣، الجامع لأحكام القرآن : =

حجتهم: قوله تعالى: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ أي: بطريق الوحي الناسخ لما أوحي إلى داود.

ويجاب عنه: بأن معنى التفهيم على هذا القول لا يستقيم، قال ابن عطية: ((وجعلت فرقة – منهم ابن فورك – قوله تعالى: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ أي: فقهناه القضاء الفاصل الناسخ الذي أراد الله تبارك وتعالى أن يستقر في النازلة.

قال القاضي أبو محمد: وتحتاج هذه الفرقة في هذه اللفظة إلى هذا التعب، ويبقى لها المعنى قلقا)) [1].

ومما يدل على عدم استقامة هذا المعنى: أنه لوكان حكم دواد بوحي وأنه نسخ بحكم آخر – كما يزعمون – لنزل النسخ على داود لا على سليمان [2].

القول الذي تؤيده القرينة:

قول من قال: إن حكم داود وسليمان – عليهما السلام – كان باجتهاد. وهذا مذهب جماهير أهل العلم [3].

= ١٤/ ٢٣٥، البحر المحيط: ٧/ ٤٥٥، فتح القدير: ٣/ ٤٧٠، محاسن التأويل: ٧/ ٢٧٥.

(١) المحرر الوجيز: ١٠ / ١٧٧.

(٢) انظر مفاتيح الغيب: ٢٢ / ١٧١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ١٠/ ١٧٧، معالم التنزيل: ٥/ ٣٣٣، الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٢٣٦، البحر المحيط: ٧/ ٤٥٥، فتح القدير: ٣/ ٤٧٠، محاسن التأويل: ٧/ ٢٧٥.

وهذا الخلاف في هذه المسألة متعلق بمسألة أصولية وهي (جواز الاجتهاد للأنبياء) =

القرينة المؤيدة لهذا القول :

ذكر الشنقيطي في هذه الآية قرينتين تدلان على أن هذا المعنى هو الراجح :

فالقرينة الأولى : قوله تعالى : ﴿إِذْ يَحْكُمَانِ﴾ دليل على أنهما حكما في قضية واحدة وفي زمن واحد بحكمين مختلفين فذلك قضاء باجتهاد، إذ لو كان بوحي لما ساغ الخلاف، ولوجب على داود أن يظهر هذا النص الموحى إليه ابتداءً، ولأخذ به دون الرجوع إلى قول سليمان. [١]

والقرينة الثانية : قوله تعالى : ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا﴾ فإنها تدل على استنباط سليمان لهذا الحكم مما عنده من النصوص، وهذا ما تقتضيه صيغة التفهيم الدالة على شدة حصول الفعل أكثر من الإفهام، فكان فهم سليمان في هذه القضية أعمق وأدق استنباطا، ولو كان على سبيل النص لم يكن في فهمه كثير مدح، إنما المدح الكثير على قوة الحذاقة في الاستنباط [٢].

النتيجة :

أن حكم داود وسليمان – عليهما السلام – كان باجتهاد منهما، وهو ما

= فذهب جمهور الفقهاء والأصوليين إلى جواز ذلك، ومنع منه آخرون، منهم : أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم، وابن حزم، وهو مذهب الأشاعرة، وجمهور المعتزلة، والمتكلمين.

انظر في هذا : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم : ٥/ ١٢٣، روضة الناظر : ٣/ ٩٦٩، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٤ / ١٦٥، إرشاد الفحول : ٤٢٦.

(١) انظر : مفاتيح الغيب : ٢٢/ ١٧٢، إرشاد العقل السليم : ٦ / ٧٩، التحرير والتنوير : ١٧ / ١١٧.

(٢) انظر : مفاتيح الغيب : ٢٢ / ١٧١، التحرير والتنوير : ١٧ / ١١٨.

دلت عليه القرينتان المذكورتان.

الموضع الحادي عشر :

قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج : ٥٢].

قال الشنقيطي :

((وقد ذكر كثير من المفسرين في تفسير هذه الآية قصة الغرانيق، قالوا سبب نزول هذه الآية الكريمة : أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم بمكة فلما بلغ: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [النجم: ١٩ – ٢٠] ألقى الشيطان على لسانه تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى، فلما بلغ آخر السورة سجد وسجد معه المشركون والمسلمون. وقال المشركون ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، وشاع في الناس أن أهل مكة أسلموا بسبب سجودهم مع النبي ﷺ حتى رجع المهاجرون من الحبشة ظنا منهم أن قومهم أسلموا فوجدوهم على كفرهم.

وقد قدمنا في هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في الآية قرينة تدل على بطلان ذلك القول، ومثلنا لذلك بأمثلة متعددة.

وهذا القول الذي زعمه كثير من المفسرين وهو : أن الشيطان ألقى على لسان النبي ﷺ هذا الشرك الأكبر والكفر البواح الذي هو قولهم : تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهن لترتجى، يعنون : اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، الذي لا شك في بطلانه في نفس سياق آيات النجم التي تخللها

إلقاء الشيطان المزعوم قرينة قرآنية واضحة على بطلان هذا القول ؛ لأن النبي ﷺ قرأ بعد موضع الإلقاء المزعوم بقليل قوله تعالى في اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ [النجم : ٢٣] وليس من المعقول أن النبي ﷺ يسب آلهتهم هذا السب العظيم في سورة النجم متأخرا عن ذكره لها بخير – المزعوم – إلا وغضبوا، ولم يسجدوا ؛ لأن العبرة بالكلام الأخير)). [١]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن سبب نزول هذه الآية ما حدث في قصة الغرانيق.

وهذا قول : سعيد بن جبير، وقتادة، وأبي العالية [٢].

وممن حكاها من المفسرين ولم يعقب عليها أو ينكرها : ابن جرير [٣]، والواحدي [٤]، والزمخشري [٥].

وممن حسن بعض طرقها : الحافظ ابن حجر [٦].

حجة هذا الفريق :

قوله تعالى : ﴿ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ فإن نسخ الله لما يلقي

---

(١) أضواء البيان : ٥ / ٧٢٨، ٧٢٩.

(٢) جامع البيان : ١٦ / ٦٠٦، البسيط : ١٥ : ٤٥٣. وقد أثبت محقق البسيط د. عبد الله المديميغ : أنه لم تصح الرواية عن أحد من المفسرين غير هؤلاء الثلاثة.

(٣) جامع البيان : ١٦ / ٦٠٢.

(٤) البسيط / ١٥ / ٤٥٢.

(٥) الكشاف : ٦٩٩.

(٦) فتح الباري : ٨ / ٥٥٧.

الشيطان وإحكامه آياته إنما يكون لرفع ما وقع في آياته، وتمييز الحق من الباطل حتى لا تختلط آياته بغيرها [1].

ويجاب عنه :

بما ذكره أبو بكر البيهقي – فيما نقله عنه الرازي –، حيث قال : ((قوله : ﴿ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ وذلك لأن إحكام الآيات بإزالة ما يلقيه الشيطان عن الرسول أقوى من نسخه بهذه الآيات التي تبقى الشبهة معها، فإذا أراد الله إحكام الآيات لئلا يلتبس ما ليس بقرآن قرآنا، فبأن يمنع الشيطان من ذلك أصلا أولى)) [2].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال ببطلان قصة الغرانيق، وأنها سبب نزول هذه الآية.

وقد رد هذه القصة جمهور المفسرين [3].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

ذكر الشنقيطي قرينة واضحة الدلالة على بطلان هذا القول، لكن مما يلحظ أن الشنقيطي استدل بهذه القرينة من آية سورة النجم، والحديث عن سبب نزول آية الحج، وهذا خلاف ما نص عليه من كون القرينة في سياق

---

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : ١٠ / ٢٩١.

(٢) انظر : مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٤٥.

(٣) انظر في ذلك : الشفا بتعريف حقوق المصطفى : ٧٤٨، معالم التنزيل : ٥ / ٣٩٣، المحرر الوجيز : ١٠ / ٣٠٣، أحكام القرآن لابن العربي : ٣ / ٣٠٣، مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٤٤، الجامع لأحكام القرآن : ١٤ / ٤٢٤ ، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٢٩ ، محاسن التأويل : ١٢ / ٣٨، التحرير والتنوير : ١٧ / ٣٠٣.

الآية، ولعله بقصد إبطال هذا الخبر في إلقاء الشيطان كلاما في آيات سورة النجم التي يقال إنها سبب نزول آية سورة الحج.

ومما يمكن أن يضاف على هذه القرينة : أن سياق آيات سورة النجم كلها تأبى هذا القول وتنافيه، ففي أولها : ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ** ﴾، وفي نفس الآية قال : ﴿ **أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ** ﴾ وهذا استفهام المراد منه التهكم وإبطال عبادة هذه الآلهة، وبعدها قال تعالى : ﴿ **وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ** ﴾ فالملائكة لا تغني شفاعتهم إلا بعد إذن الله ورضاه، فكيف يقال (تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهن لترتجى).

يقول ابن عاشور : وكيف يروج على ذي مسكة من عقل أن يجتمع في كلام واحد : تسفيه المشركين في عبادتهم الأصنام بقوله تعالى : ﴿ **أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ** ﴾ إلى قوله : ﴿ **مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ** ﴾ فيقع في خلال ذلك مدحها بأنها (الغرانيق العلى وأن شفاعتهم لترتجى) ؟. وهل هذا إلا كلام يلعن بعضه بعضا ؟ وقد اتفق الحاكون أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم كلها حتى خاتمتها ﴿ **فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟** ﴾ لأنهم إنما سجدوا حين سجد المسلمون، فدل على أنهم سمعوا السورة كلها وما بين آية ﴿ **أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ** ﴾ وبين آخر السورة آيات كثيرة في إبطال الأصنام وغيرها من معبودات المشركين، وتزييف كثير لعقائد المشركين، فكيف يصح أن المشركين سجدوا من أجل الثناء على آلهتهم.

وأما تركيب تلك القصة على الخبر الذي ثبت فيه أن المشركين سجدوا

في آخر سورة النجم لما سجد المسلمون، وذلك مروي في الصحيح، فذلك من تخليط المؤلفين.

وكذلك تركيب تلك القصة على آية سورة الحج. وكم بين نزول سورة النجم التي هي من أوائل السور النازلة بمكة وبين نزول سورة الحج التي بعضها من أول ما نزل بالمدينة وبعضها من آخر ما نزل بمكة.

وكذلك ربط تلك القصة بقصة رجوع من رجع من مهاجرة الحبشة، وكم بين مدة نزول سورة النجم وبين سنة رجوع من رجع من مهاجرة الحبشة ؟ [1].

وأما القرينة من خلال آيات سورة الحج :

١ . قوله تعالى : ﴿ **وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ** ﴾ فهذه الآية تقرر أن هذه سنة من سنن الله في كافة رسله، وهذا مما يبطل هذه القصة ؛ لأن تخصيصها بالرسول ﷺ ينافي ما تقرر في هذه الآية، وتعميمها على كافة الرسل يحتاج إلى دليل.

قال الشيخ محمد عبده – فيما نقله عنه القاسمي – : ((لا يخفى على كل من يفهم اللغة العربية، وقرأ شيئاً من القرآن، أن قوله تعالى: ﴿ **وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ** ﴾ الآيات، يحكي قَدَراً قُدِّر للمرسلين كافة، لا يَعْدُونَه ولا يقفون دونه. ويصف شنشنة عرفت فيهم، وفي أممهم. فلو صح ما قال أولئك المفسرون لكان المعنى : أن جميع الأنبياء والمرسلين قد سلط الشيطان عليهم فخلط في الوحي المنزل إليهم، ولكنه بعد هذا الخلط ينسخ

(١) انظر التحرير والتنوير : ١٧ / ٣٠٤ – ٣٠٦.

الله كلام الشيطان ويحكم الله آياته الخ، وهذا من أقبح ما يتصور متصور في اختصاص الله تعالى لأنبيائه، واختيارهم من خاصة أوليائه))[١].

٢. قوله تعالى : ﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [الحج: ٥٣] ، فجعلُ ما ألقاه الشيطان محل فتنة واختبار للذين في قلوبهم شك لا يناسب قول من قال : إن الشيطان زاد في قراءة الرسول ﷺ شيئا، فقد فتن المشركون بهذا، وظنوا أنه من عند الله، وليس كذلك.

قال الشنقيطي : ((فالذي يظهر لنا أنه الصواب، وأن القرآن يدل عليه دلالة واضحة، وإن لم ينتبه له من تكلم على الآية من المفسرين : هو أن ما يلقيه الشيطان في قراءة النبي : الشكوك والوساوس المانعة من تصديقها وقبولها، كإلقائه عليهم أنهم سحر أو شعر، أو أساطير الأولين، وأنها مفتراة على الله ليست منزلة من عنده.

والدليل على هذا المعنى أن الله بين أن الحكمة في الإلقاء المذكور امتحان الخلق لأنه قال : ﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ ثم قال : ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ﴾ فقوله : ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ يدل على أن الشيطان يلقي عليهم أن الذي يقرأه النبي ليس بحق فيصدقه الأشقياء، ويكون ذلك فتنة لهم، ويكذبه المؤمنون الذين أوتوا العلم ويعلمون أنه الحق لا الكذب كما يزعم لهم الشيطان في إلقائه، فهذا الامتحان لا يناسب شيئا زاده الشيطان من نفسه في القراءة والعلم عند الله تعالى.

(١) انظر محاسن التأويل : ١٢ / ٤٨.

وعلى هذا القول فمعنى نسخ ما يلقى الشيطان إزالته وإبطاله وعدم تأثيره في المؤمنين الذين أوتوا العلم.

ومعنى يحكم آياته : يتقنها بالإحكام فيظهر أنها وحي منزل منه بحق، ولا يؤثر في ذلك محاولة الشيطان صد الناس عنها بإلقائه المذكور))[1].

النتيجة :

رجحت القرينة بطلان هذه القصة، وقول من قال : إن الشيطان ألقى على لسان الرسول ﷺ ما زعموه، مما هو شرك محض.

الموضع الثاني عشر :

قوله تعالى : ﴿ **وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ** ﴾[الحج :٥٥].

قال الشنقيطي :

((وقد ذكرنا مرارا أنا بينا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها : أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في الآية قرينة تدل على عدم صحة ذلك القول، وذكرنا لذلك أمثلة كثيرة.

وبه تعلم أن القرينة القرآنية هنا دلت على أن المراد باليوم العقيم : يوم القيامة، لا يوم بدر، وذلك أنه تعالى أتبع ذكر اليوم العقيم بقوله : ﴿ **ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** ﴾ الآية. وذلك يوم القيامة، وقوله : ﴿ **يَوْمَئِذٍ** ﴾ أي : يوم إذ تأتيهم الساعة، أو يأتيهم عذاب عقيم، وكل ذلك يوم القيامة، فظهر أن اليوم العقيم : يوم القيامة، وإن كان يوم بدر عقيما على

(١) أضواء البيان : ٥ / ٧٣٢، ٧٣٣.

الكفار ؛ لأنهم لا خير لهم فيه، وقد أصابهم ما أصابهم)).[١]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد باليوم العقيم : يوم بدر.

وهو قول أكثر أهل التفسير[٢]. واختيار الطبري[٣]، والواحدي[٤].

حجتهم :

قرينة لفظية في هذه الآية، وهي قوله تعالى قبلها : ﴿ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ فالساعة هي يوم القيامة، فإن كان معنى اليوم العقيم – أيضا – يوم القيامة كان تكرارا لذكر الساعة، وذلك لا معنى له، فكان حمل اليوم العقيم على يوم بدر أولى[٥].

ويمكن أن يجاب عن هذا :

١ . بأن يقال الساعة مقدمات ذلك اليوم، واليوم العقيم هو نفس ذلك اليوم.

٢ . بأن يقال إنه ذكر في الأول الساعة، وفي الثاني عذابها، فوضع اليوم العقيم موضع الضمير.

٣ . ويحتمل أن يكون المراد بالساعة وقت موتهم أو قتلهم في الدنيا، واليوم

---

(١) أضواء البيان : ٥ / ٧٣٦.

(٢) معالم التنزيل : ٥ / ٣٩٦، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣١.

(٣) جامع البيان : ١٦ / ٦١٧.

(٤) البسيط : ١٥ / ٤٧٨.

(٥) انظر : جامع البيان : ١٦ / ٦١٦، البسيط : ١٥ / ٤٧٧، المحرر الوجيز : ١٠ / ٣١٠.

العقيم يوم القيامة [١].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال: إن المراد باليوم العقيم: يوم القيامة.

وهو قول: عكرمة، والضحاك [٢]. واختاره: الرازي [٣]، وابن كثير[٤]، وأبو السعود [٥].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ فهذه الآية دلت على أن ذلك اليوم يكون يوم القيامة.

وممن استدل بهذه القرينة – التي ذكر الشنقيطي – : الرازي [٦]، وابن كثير [٧]، وأبو السعود [٨].

النتيجة :

أن كلا القولين يستند إلى قرينة في الآية، ولذا نجد بعض العلماء اختار

(١) انظر : الكشاف : ٦٩٩، المحرر الوجيز : ١٠ / ٣١٠، مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٤٩، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١١٥.

(٢) جامع البيان : ١٦ / ٦١٥، البسيط : ١٥ / ٤٧٨.

(٣) مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٤٩.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣١.

(٥)إرشاد العقل السليم : ٦ / ١١٥.

(٦) مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٤٩.

(٧) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣١.

(٨)انظر : مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٤٩، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٣١، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١١٥.

كلا القولين، قال أبو جعفر النحاس: ((ويوم عقيم : لا خير فيه لقوم. فيوم القيامة، ويوم بدر، قد عُقم فيهما الخير، والفرح عن الكفار)) [١]

وبعض العلماء ذكرهما دون ترجيح، كما فعل الزمخشري، والبيضاوي، والشوكاني [٢].

وحمل الآية على العموم مسلك جيد، إلا أن هناك قرينة – أخرى – تمنع من حمله على الأول، هي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾ فإن شك الكافرين ما زال مستمرا حتى بعد يوم بدر إلى وقتنا، قال الرازي بعد أن ذكر أن المراد يوم القيامة : ((وهذا القول أولى ؛ لأنه لا يجوز أن يقول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ويكون المراد يوم بدر ؛ لأن من المعلوم أنهم في مرية بعد يوم بدر)) [٣].

الموضع الثالث عشر :

قوله تعالى : ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا ﴾ [الحج : ٧٨].

قال الشنقيطي :

((وقد قدمنا أن من أنواع البيان التي تضمنها هذا الكتاب المبارك : أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، وتكون في الآية قرينة تدل على عدم صحة ذلك القول، وجئنا بأمثلة كثيرة في الترجمة، وفيما مضى من الكتاب، وفي هذه

---

(١) معاني القرآن : ٤ / ٤٢٨.

(٢) انظر : الكشاف : ٦٩٩، أنوار التنزيل : ٤ / ٥٨، فتح القدير : ٣ / ٥٢١.

(٣) مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٤٩.

الآيات قرينتان تدلان على أن قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم غير صواب.

إحداهما : أن الله قال : ﴿ **هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا** ﴾ أي : القرآن، ومعلوم أن إبراهيم لم يسمهم المسلمين في القرآن لنزوله بعد وفاته بأزمان طويلة، كما نبه على هذا ابن جرير.

القرينة الثانية : أن الأفعال كلها في السياق المذكور راجعة إلى الله، لا إلى إبراهيم فقوله:﴿ **هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ** ﴾ أي : الله ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾ أي : الله ﴿ **هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ** ﴾ أي : الله)).[1]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن مرجع الضمير في قوله تعالى : (هو) عائد على إبراهيم عليه السلام، أي : أن الذي سماهم مسلمين هو إبراهيم عليه السلام. وهذا قول ابن زيد[2]. واختاره أبو حيان[3].

حجتهم :

استند أصحاب هذا القول على أمرين :

١ . رجوع الضمير إلى أقرب مذكور، وهو إبراهيم. قال أبو حيان: ((والظاهر أن الضمير في ﴿ **هُوَ سَمَّىٰكُمُ** ﴾ عائد على إبراهيم، وهو أقرب

---

(١) أضواء البيان : ٥ / ٧٥٠.

(٢) جامع البيان : ١٦ / ٦٤٦، معالم التنزيل : ٥ / ٤٠٤، تفسير القرآن العظيم : ٣/ ٢٣٦.

(٣) البحر المحيط : ٧ / ٥٤٠.

مذكور))[١].

وقد أجيب عن هذا بأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور ما لم يوجد صارف عن ذلك، والصارف ما ذكر في القرينتين [٢].

٢. أن إبراهيم سماكم المسلمين من قبل وفي هذا القرآن، أي: أنكم سميتم في هذا القرآن مسلمين استجابة لدعوة إبراهيم: ﴿ **رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ** ﴾ [البقرة: ١٢٨].

قال الزجاج: ((وجائز أن يكون إبراهيم عليه السلام سماكم مسلمين من قبل، وفي هذا، أي: حكم إبراهيم أن كل من آمن بمحمد موحدا لله فقد سماه إبراهيم مسلما))[٣].

فلا يستقيم المعنى إلا على تقدير محذوف من الكلام مستأنف [٤]، وفيه بعد وتكلف كما لا يخفى.

القول الذي تؤيده القرينة:

قول من قال: إن مرجع الضمير في قوله (هو) عائد على الله تعالى، أي: الله هو الذي سماكم مسلمين من قبل وفي هذا، أي: في القرآن.

وهذا قول: ابن عباس، وقتادة، ومجاهد، والضحاك [٥]، وهو قول

(١) المرجع السابق.

(٢) أضواء البيان: ٥ / ٧٥١.

(٣) معاني القرآن: ٣ / ٤٤٠، وانظر: أنوار التزيل: ٤ / ٦١.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١٠ / ٣٢٧.

(٥) جامع البيان: ١٦ / ٦٤٤، تفسير القرآن العظيم: ٣ / ٢٣٦.

جمهور المفسرين وأهل المعاني [١].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

ويستدل على رجحان هذا القول بقرينتين.

الأولى: قوله تعالى: ﴿ **وَفِي هَٰذَا** ﴾ أي : في القرآن. والقرآن لم ينزل إلا بعد وفاة إبراهيم عليه السلام بزمن طويل.

وممن أشار إلى هذه القرينة : ابن جرير [٢]، وابن عطية [٣].

الثانية : قوله تعالى : ﴿ **هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾ فإن الضمائر كلها راجعة إلى الله تعالى، وتوحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها [٤].

وممن أشار إلى هذه القرينة : ابن كثير [٥].

وهناك قرينة أخرى – غير ما ذكر الشنقيطي –، وهي قوله تعالى : ﴿ **لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ** ﴾ فبين تعالى أنه اجتباهم وسماهم مسلمين لغرض عظيم وهو : ليكون الرسول شهيدا عليكم، وتكونوا شهداء على الناس، وهذا الغرض العظيم لا يليق إلا بالله تعالى [٦].

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٧٥، البسيط : ١٥ / ٥١١، معالم التنزيل : ٥ / ٤٠٤، المحرر الوجيز : ١٠ / ٣٢٧.

(٢) جامع البيان : ١٦ / ٦٤٦.

(٣) المحرر الوجيز : ١٠ / ٣٢٧.

(٤) انظر : قواعد الترجيح : ٢ / ٦١٣.

(٥) تفسير القرآن العظيم : ٣/ ٢٣٦.

(٦) انظر : مفاتيح الغيب : ٢٣ / ٦٥.

النتيجة :

تبين أن للقرينة دورا في ترجيح وبيان مرجع الضمير في هذه الآية، حيث رجحت رجوعه إلى الله تعالى.

ومما يلحظ هنا : أنه لولا هذه القرائن في الآية لكان الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور [١].

الموضع الرابع عشر :

قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٣].

قال الشنقيطي :

((قد قدمنا مرارًا أن من أنواع البيان التي تضمنها هذا الكتاب المبارك : أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في نفس الآية قرينة دالة على عدم صحة ذلك القول، ذكرنا هذا في ترجمة الكتاب، وذكرنا فيما مضى من الكتاب أمثلة كثيرة لذلك، ومن أمثلة ذلك هذه الآية الكريمة.

وإيضاح ذلك : أن العلماء اختلفوا في المراد بالنكاح في هذه الآية، فقال جماعة : المراد بالنكاح في هذه الآية : الوطء الذي هو نفس الزنى، وقالت جماعة أخرى من أهل العلم : إن المراد بالنكاح في هذه الآية : هو عقد النكاح، قالوا فلا يجوز لعفيف أن يتزوج زانية كعكسه، وهذا القول الذي هو أن المراد بالنكاح في الآية التزويج لا الوطء في نفس الآية قرينة تدل على عدم صحته، وتلك القرينة هي ذكر المشرك والمشركة في الآية ؛ لأن الزاني

(١) انظر : قواعد الترجيح : ٢ / ٦٢١.

المسلم لا يحل له نكاح مشركة لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله تعالى : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ [الممتحنة : ١٠]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ ﴾ [الممتحنة : ١٠]، وكذلك الزانية المسلمة لا يحل لها نكاح المشرك لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ﴾ [البقرة : ٢٢١]، فنكاح المشركة والمشرك لا يحل بحال، وذلك قرينة على أن المراد بالنكاح في الآية التي نحن بصددها : الوطء الذي هو الزنا، لا عقد النكاح لعدم ملائمة عقد النكاح لذكر المشرك والمشركة)). (١)

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد بالنكاح في هذه الآية : عقد النكاح، وأنها نزلت فيمن استأذن النبي ﷺ في نكاح نسوة كن معروفات بالزنا من أهل الشرك.

وهذا مروي عن : ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، والضحاك، ومكحول، وسعيد بن المسيب، وغيرهم (٢). وهو قول أكثر أهل التفسير فيما حكاه الواحدي (٣)، وممن اختاره:

(١) أضواء البيان : ٦ / ٧١، ٧٢.

(٢) انظر : جامع البيان : ١٧ / ١٤٩ ، البسيط : ١٦ / ١٠١، المحرر الوجيز : ١٠ / ٤٢٤، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٦٢.

(٣) البسيط : ١٦ / ١٠٤.

الفراء[١]، والزجاج [٢]، والواحدي [٣]، والزمخشري [٤]، وابـن تيميـة [٥]، وابن القيم [٦]، وأبو السعود [٧]، والشوكاني [٨]، وابن عاشور [٩].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن المراد بالنكاح في هذه الآية : الوطء والجماع، فالزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة، والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك.

وهذا القول مروي عن : ابن عباس - بسند صحيح عنه كما ذكر ذلك ابـن كثـير - وسـعيد بـن جبـير، وعكرمـة، ومجاهـد، وابـن زيـد [١٠]. وممـن اختـاره : ابـن جريـر [١١]، والجـصاص [١٢]، وابـن عطيـة [١٣]، وأبو حيان [١٤]، وابن كثير. [١٥]

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ٢٤٥.

(٢) معاني القرآن : ٤ / ٢٩.

(٣) البسيط : ١٦ / ١١٦.

(٤) الكشاف : ٧١٨.

(٥) مجموع الفتاوى : ١٥ / ٣١٨.

(٦) زاد المعاد : ٥ / ١١٤.

(٧) إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٥٦.

(٨) فتح القدير : ٤ / ٧.

(٩) التحرير والتنوير : ١٨ / ١٥٢.

(١٠) انظر: جامع البيان: ١٧/ ١٥٧، معالم التنزيل: ٦/ ٩، تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٢٦٢.

(١١) جامع البيان : ١٧ / ١٦٠.

(١٢) أحكام القرآن : ٣ / ٣٩٠.

(١٣) المحرر الوجيز : ١٠ / ٤٢٤.

(١٤) البحر المحيط : ٨ / ٩.

(١٥) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٦٢.

القرينة المؤيدة لهذا القول :

ذكر المشرك والمشركة في الآية، فإن معنى الآية على هذا القول : أن الزاني من المؤمنين لا يحل له أن يتزوج مؤمنة عفيفة، وإنما يتزوج زانية أو مشركة.

وهذا مردود بتحريم زواج الزاني من المؤمنين من مشركة، والعكس.

وقد أشار إلى هذه القرينة : ابن جرير [1]، والجصاص [2]، وابن عطية[3].

وقد حاول ابن القيم الإجابة عن هذه القرينة، وبيان وجه ذكر المشرك والمشركة في الآية، وأنه لا تلازم بين ذكر المشرك والمشركة وحل نكاح الزاني المؤمن من المشركة أو العكس، حيث يقول : ((وأما نكاح الزانية، فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتحريمه فى سورة النور، وأخبر أن من نكحها، فهو إما زانٍ أو مشرك، فإنه إما أن يلتزم حكمه سبحانه ويعتقد وجوبه عليه، أولا، فإن لم يلتزمه ولم يعتقده، فهو مشرك. وإن التزمه واعتقد وجوبه وخالفه، فهو زان)) [4].

ولكن مع هذا التخريج يبقى إشكال ذكر المشرك والمشركة قائما، قال الشنقيطي : ((وقول ابن القيم في كلامه هذا الذي ذكرنا عنه فإن لم يلتزمه ولم يعتقده فهو مشرك، يقال فيه : نعم هو مشرك، ولكن المشرك لا يجوز له

(١) جامع البيان : ١٧ / ١٦٠.

(٢) أحكام القرآن : ٣ / ٣٩٢.

(٣) المحرر الوجيز : ١٠ / ٣٢٦، ٤٢٨.

(٤) زاد المعاد : ٥ / ١١٤.

نكاح الزانية المسلمة، وظاهر كلامك جواز ذلك، وهو ليس بجائز، فيبقى إشكال ذكر المشرك والمشركة واردا على القول بأن النكاح في الآية التزويج كما ترى)) [١].

قلت : ويجاب عنه أيضاً : بأن مسألة حكم نكاح الزانية من المسائل الخلافية بين أهل العلم، فلا يمكن الحكم على من لم يلتزم بالتحريم أو يعتقده بكونه مشركا، وإنما هذا في إنكار ما علم من الدين بالضرورة تحريمه.

فيحمل النكاح في الآية على الجماع والوطء، فالزاني لا يزني إلا بزانية أو من هي أخس منها من المشركات.

وقد اعترض على هذا القول باعتراضات منها :

١ . ما ذكره الزجاج وغيره : من أنه لا يعرف شيء من ذكر النكاح في كتاب الله إلا على معنى التزويج [٢].

وهذا مردود من وجهين، الأول : ورود النكاح في كتاب الله تعالى بمعنى الوطء في قوله تعالى : ﴿ **فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ** ﴾[البقرة: ٢٣٠] ، وقد بين الرسول ﷺ أن المراد بالنكاح في هذه الآية : الوطء [٣].

---

(١) أضواء البيان : ٦ / ٨٠.

(٢) معاني القرآن : ٤ / ٢٩، تهذيب اللغة : ٤ / ١٠٣، الكشاف : ٧١٩.

(٣) حديث امرأة رفاعة القرظي، رواه البخاري في صحيحه : ٥ / ٢٠٣٧ كتاب الطلاق، باب إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجا غيره لم يمسها، ومسلم في صحيحه : ٢/ ١٠٥٥ كتاب النكاح، حديث : ١١١.

الوجه الثاني : أن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، يطلقون النكاح على الوطء، قال الأزهري : أصل النكاح في كلام العرب : الوطء، وقيل للتزويج نكاح ؛ لأنه سبب الوطء المباح [1].

٢. فساد المعنى على هذا القول، حيث يؤدي إلى : أن الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة، والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك. وهذا مما ينبغي أن يصان عنه كلام الله تعالى [2].

ويجاب عنه من وجهين، الأول : ما صح عن ابن عباس – رضي الله عنهما – من تفسيره للنكاح بالوطء، وهو من هو في معرفة اللغة وصحة المعاني.

الثاني : أن المقصود تشنيع وتبشيع أمر الزنا، وأنه محرم على المؤمنين، وهذا المعنى أليق بسياق الآيات، فكيف يقال : إنه يؤدي إلى فساد في المعنى؟

قال ابن عطية : ((مقصد الآية تشنيع وتبشيع أمره، وأنه محرّم على المؤمنين، واتصال هذا المعنى بما قبل حسن بليغ)) [3].

بل إن الزجاج وهو ممن أورد هذا الاعتراض أجاب عنه، ثم انتصر لما ذهب إليه بقوله : ((فليس فيه فائدة إلا على جهة التغليظ في الأمر، كما تقول للرجل الذي قد عرفته بالكذب : هذا كذاب، تريد تغليظ أمره. فعلى

---

(١) تهذيب اللغة : ٤ / ١٠٣. وانظر : المحرر الوجيز : ١٠ / ٤٢٥، البحر المحيط : ٨/ ١٠، أضواء البيان : ٦ / ٧٥.

(٢) معاني القرآن للزجاج : ٤ / ٣٠، الكشاف : ٧١٩، زاد المعاد : ٥ / ١١٤.

(٣) المحرر الوجيز : ١٠ / ٤٢٤. وانظر : البحر المحيط : ٨ / ١٠، وأضواء البيان : ٦/ ٨٠.

ما فيه الفائدة وما توجبه اللغة أن المعنى : معنى التزويج)) [١].

وقد ذكر ابن العربي وجها بديعا في بيان فائدة ذلك، حيث قال: ((الذي عندي أن النكاح لا يخلو من أن يراد به الوطء ، كما قال ابن عباس، أو العقد ؟ فإن أريد به الوطء فإن معناه لا يكون زنا إلا بزانية ، وذلك عبارة عن أن الوطأين من الرجل والمرأة زنا من الجهتين ، ويكون تقدير الآية وطء الزنا لا يقع إلا من زان أو مشرك ، وهذا يؤثر عن ابن عباس ؛ وهو معنى صحيح. فإن قيل : وأي فائدة فيه ؟ وكذلك هو.

قلنا : علمناه كذلك من هذا القول ، فهو أحد أدلته. فإن قيل : فإذا بالغ زنى بصبية أو عاقل بمجنونة ، أو مستيقظ بنائمة ، فإن ذلك من جهة الرجل زنا ، ولا يكون ذلك من جهة المرأة زنا ، فهذا زان ينكح غير زانية ، فيخرج المراد عن بابه الذي تقدم. قلنا : هو زنا من كل جهة ، إلا أن أحدهما سقط فيه الحد ، والآخر ثبت فيه الحد)) [٢].

٣. كون سبب نزول هذه الآية يؤيد أن المراد بالنكاح : عقد النكاح.

فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة، وكان بمكة بغي يقال لها : عناق، وكانت صديقته، قال جئت إلى النبي ﷺ فقلت يا رسول الله : أنكح عناقا ؟ قال : فسكت عني، فنزلت : ﴿ وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ ، فدعاني فقرأها على وقال : (لا تنكحها) [٣].

---

(١) معاني القرآن : ٤ / ٣٠.

(٢) أحكام القرآن : ٣ / ٣٣٩.

(٣) رواه أبو داود في سننه : ٢ / ٢٢٠ كتاب النكاح باب في قوله تعالى (الزاني لا ينكح إلا =

وعن عبد الله بن عمرو قال : كانت امرأة يقال لها : أم مهزول، وكانت بجياد، وكانت تسافح، فأراد رجل من أصحاب النبي ﷺ أن يتزوجها فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

النتيجة :

لفظة النكاح من المشترك اللفظي، فهي مشترك بين عقد النكاح والوطء، ولكل من المعنيين ما يرجحه، فالقرينة في الآية تؤيد من حمل النكاح على معنى الوطء، وسبب النزول يؤيد قول من قال : المراد به عقد النكاح.

قال الشنقيطي : هذه الآية الكريمة من أصعب الآيات تحقيقًا ؛ لأن حمل النكاح فيها على التزويج لا يلائم ذكر المشركة والمشرك، وحمل النكاح فيها على الوطء لا يلائم الأحاديث الواردة المتعلقة بالآية، فإنها تعين أن المراد بالنكاح في الآية التزويج، ولا أعلم مخرجًا واضحًا من الإشكال في هذه الآية إلا مع بعض تعسف، وهو أن أصح الأقوال عند الأصوليين كما حرره أبو العباس بن تيمية في رسالته في علوم القرآن وعزاه لأجلاء علماء

= زانية)، والترمذي في سننه : ٧١٥ أبواب تفسير القرآن باب ومن سورة النور، وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والنسائي في سننه : ٦ / ٣٧٤ كتاب النكاح باب تزويج الزانية، والحاكم في المستدرك ٢ / ١٨٠ كتاب النكاح حديث : ٢٧٠١ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى : ١٠ / ١٩٧ كتاب التفسير، تفسير سورة النور، باب قوله تعالى (والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك)، ورواه الإمام أحمد في مسنده : ١١ / ١٦، ٦٦٩، وقال محقق الكتاب : حسن، وهذا إسناد ضعيف لجهالة الحضرمي.

المذاهب الأربعة هو : جواز حمل المشترك على معنييه أو معانيه.

وإذا علمت ذلك فاعلم أن النكاح مشترك بين الوطء والتزويج، خلافًا لمن زعم أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، وإذا جاز حمل المشترك على معنييه، فيحمل النكاح في الآية على الوطء وعلى التزويج معا، ويكون ذكر المشركة والمشرك على تفسير النكاح بالوطء دون العقد، وهذا هو نوع التعسف الذي أشرنا له والعلم عند الله تعالى [١].

قلت : فتكون النتيجة أن الاستدلال بهذه القرينة على أن معنى النكاح – هنا – : الوطء استدلال صحيح، ويبقى النظر في بقية الأدلة.

الموضع : الخامس عشر :

قوله تعالى : ﴿ **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** ﴾ [النور : ٣١].

قال الشنقيطي :

((وإذا عرفت هذا فاعلم أننا قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، وتكون في نفس الآية قرينة دالة على عدم صحة ذلك القول.

وقدمنا أيضا في ترجمته : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يكون الغالب في القرآن إرادة معنى معين في اللفظ مع تكرر ذلك اللفظ في القرآن، فكون ذلك المعنى هو المراد من اللفظ في الغالب يدل على أنه هو المراد في محل النزاع، لدلالة غلبة إرادته في القرآن بذلك اللفظ، وذكرنا له بعض الأمثلة في الترجمة.

وإذا عرفت ذلك فاعلم أن هذين النوعين من أنواع البيان اللذين

(١) انظر أضواء البيان : ٦ / ٨١، ٨٢.

ذكرناهما في ترجمة هذا الكتاب المبارك، ومثلنا لهما بأمثلة متعددة كلاهما موجود في هذه الآية التي نحن بصددها.

أما الأول : منهما فبيانه أن قول من قال في معنى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ أن المراد بالزينة : الوجه والكفان مثلا، توجد في الآية قرينة تدل على عدم صحة هذا القول، وهي : أن الزينة في لغة العرب هي ما تتزين به المرأة مما هو خارج عن أصل خلقتها : كالحلى، والحلل. فتفسير الزينة ببعض بدن المرأة خلاف الظاهر، ولا يجوز الحمل عليه إلا بدليل يجب الرجوع إليه، وبه تعلم أن قول من قال الزينة الظاهرة : الوجه والكفان خلاف ظاهر معنى لفظ الآية، وذلك قرينة على عدم صحة هذا القول، فلا يجوز الحمل عليه إلا بدليل منفصل يجب الرجوع إليه.

وأما نوع البيان الثاني المذكور فإيضاحه : أن لفظ الزينة يكثر تكرره في القرءان العظيم مراداً به الزينة الخارجة عن أصل المزين بها، ولا يراد بها بعض أجزاء ذلك الشيء المزين بها)). (١)

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن الزينة الظاهرة التي للمرأة أن تبديها : وجهها وكفيها.

وهو مروي عن : ابن عباس، وابن عمر، وعطاء، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وأبي الشعثاء، والضحاك، والأوزاعي، وغيرهم (٢).

---

(١) أضواء البيان : ٦ / ١٩٨، ١٩٩.

(٢) جامع البيان : ١٧ / ٢٥٦، أحكام القرآن للجصاص : ٣ / ٤٦٠، البسيط : ١٦/ ٢٠٠، =

وقول من قال : إن الزينة الظاهرة : الكحل والخاتم. وهذا مروي عن: ابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي صالح، وسعيد بن جبير، وقتادة، والمسور بن مخرمة، ومجاهد، وابن زيد [١].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن الزينة الظاهرة : الثياب.

وهذا قول : ابن مسعود، والحسن، وابن سيرين، وأبي الجوزاء، وإبراهيم النخعي [٢].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

ذكر الشنقيطي قرينةً دالةً على ضعف قول من قال : بأن الزينة الظاهرة الوجه والكفان، وهي قوله تعالى : ﴿زِينَتَهُنَّ﴾ فالزينة في لغة العرب : ما تتزين به المرأة مما هو خارج عن أصل خلقتها، وهي قرينة قوية، ويدل عليها :

١. أن الذين ذكروا الزينة الخفية – وهي المقابلة للظاهرة والمستثنى منها – جعلوها مما هو خارج عن أصل خلقة المرأة. قال ابن جرير: ((يقول تعالى ذكره: ولا يظهرن للناس الذين ليسوا لهن بمحرم زينتهن، وهما زينتان إحداهما : ما خفي، وذلك كالخلخالين والسوارين والقرطين والقلائد. والأخرى: ما ظهر منها، وذلك مختلف في المعنى منه بهذه الآية))[٣].

= معالم التنزيل : ٦ / ٣٤، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٨٣.

(١) انظر : المراجع السابقة.

(٢) انظر : المراجع السابقة.

(٣) جامع البيان : ١٧ / ٢٥٦، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٤٩، غريب القرآن لابن =

٢. أن من يستدل على هذه المسألة لا يستدل بظاهر هذه الآية، بل يجعل المستثنى مأخوذا من أمر خارج عن الآية، قال ابن جرير: ((وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: عني بذلك الوجه والكفان. يدخل في ذلك إذا كان كذلك الكحل والخاتم والسوار والخضاب والثياب.

وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصواب؛ لإجماع الجميع على أن على كل مصل أن يستر عورته في صلاته، وأن للمرأة أن تكشف وجهها وكفيها في صلاتها، وأن عليها أن تستر ما عدا ذلك من بدنها إلا ما روي عن النبي ﷺ أنه أباح لها أن تبديه من ذراعها إلى قدر النصف [١].

فإذ كان ذلك من جميعهم إجماعًا، كان معلومًا بذلك أن لها أن تبدي من بدنها ما لم يكن عورة كما ذلك للرجال؛ لأن ما لم يكن عورة فغير حرام إظهاره، وإذا كان لها إظهار ذلك كان معلومًا أنه مما استثناه الله تعالى ذكره بقوله: ﴿ **إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** ﴾ لأن كل ذلك ظاهر منها)) [٢].

ولا يخفى أن هناك فرقا بين عورة الصلاة وعورة النظر، فللمرأة أن تظهر جميع بدنها لزوجها، ولا يجوز أن تصلي على هذه الحال بحضرة زوجها أو لوحدها، كما أن الرجل مأمور بستر عاتقه في الصلاة، وليس العاتق

= قتيبة: ٣٠٣، ومعالم التنزيل: ٦ / ٣٤.

(١) رواه عبد الزاق في تفسيره: ٢ / ٥٦ عن قتادة مرسلا، وابن جرير في تفسيره: ١٧/ ٢٥٩.

(٢) جامع البيان: ١٧ / ٢٦١. وانظر: أحكام القرآن للجصاص: ٣ / ٤٦٠، معالم التنزيل: ٦ / ٣٤، أحكام القرآن لابن العربي: ٣ / ٣٨٢، الجامع لأحكام القرآن: ١٥/ ٢١٣.

خارج الصلاة بعورة.

وهناك قرينة أخرى دالة على ضعف هذا القول : ﴿ **إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** ﴾ وهل المرأة عندما تبدي وجهها وكفيها ظهر منها أو أظهرتها ؟

قال الشيخ صفي المباركفوري : ((إن الله تعالى حينما نهى عن إبداء الزينة أسند الفعل إلى النساء، وجاء به متعديا إلى مفعوله الذي هو الزينة حيث قال : ﴿ **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ** ﴾، ولكنه لما أورد الاستثناء غير التعبير، فجاء بالفعل اللازم بدل المتعدي، ولم يسنده إلى النساء، بل أسنده إلى الزينة نفسها حيث قال: ﴿ **إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** ﴾ ولم يقل : (إلا ما أظهرن منها)، وهذا يعني أن المرأة مأمورة بإخفاء الزينة كلها مطلقا، وليس لها الخيار في إبداء شيء منها، لإطلاق قوله : ﴿ **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ** ﴾ نعم إنها إذا التزمت بالإخفاء، وتقيدت به ثم ظهر من زينتها شيء من غير أن تقصر وتفرط في الإخفاء، ومن غير أن تقصد وتتعمد الإبداء، فإنها لا تعاقب على ذلك، ولا تؤاخذ به عند الله تعالى، لقوله تعالى:﴿ **إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** ﴾ هذا ما يفهم من سياق هذه الآية، وهو الذي يقتضيه نظم الكلام))[١].

وقد ألمح إلى هذا المعنى ابن عطية – وإن كان في آخر كلامه انتصر لرأيه – : ((ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بألا تُبدي، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة، ووقع الاستثناء في كل ما غلبها فظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه، أو إصلاح شأن ونحو ذلك، فما ظهر

---

(١) إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب : ١٦. وانظر : تفسير سورة النور لأبي الأعلى المودودي : ١٥٨، ١٥٩.

على هذا الوجه فهو المعفي عنه. فغالب الأمر أن الوجه والكفين يكثر منهما الظهور، وهو الظاهر في الصلاة، ويحسن بالحسنة الوجه أن تستر إلا من ذي حرمة محرمة، ويحتمل لفظ الآية أن الظاهر من الزينة لها أن تبديه، ولكن يقوي ما قلناه الاحتياط ومراعاة فساد الناس، فلا يظن أن يباح للنساء من إبداء الزينة إلا ما كان بذلك الوجه))[١].

ومما يؤيد قول من قال: بأن الزينة أمر خارج عن أصل الخلقة: المعنى القرآني لهذه الكلمة، فإنه دال على أن الزينة أمر خارج عن أصل المزين بها، فقد روى ابن جرير عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله: ﴿ **إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** ﴾ قال: الثياب. قال أبو إسحاق: ألا ترى أنه قال: ﴿ **خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ** ﴾ [الأعراف:٣١][٢].

وهذا ما أشار إليه الشنقيطي بقوله: ((من أنواع البيان التي تضمنها أن يكون الغالب في القرآن إرادة معنى معين في اللفظ مع تكرر ذلك اللفظ في القرآن، فكون ذلك المعنى هو المراد من اللفظ في الغالب يدل على أنه هو المراد في محل النزاع، لدلالة غلبة إرادته في القرآن بذلك اللفظ، وذكرنا له بعض الأمثلة في الترجمة)).

ثم مثل على ذلك باثنتي عشرة آية[٣].

النتيجة:

السؤال هنا: هل تفيد هذه الآية جواز كشف الوجه والكفين أو لا ؟

---

(١) المحرر الوجيز: ١٠ / ٤٨٨، ٤٨٩.

(٢) جامع البيان: ١٧ / ٢٥٧.

(٣) أضواء البيان: ٦ / ١٩٨، ١٩٩.

الجواب : أن القرينة في هذه الآية تمنع من حمل الآية على هذا المعنى، حيث رجحت أن الزينة الظاهرة التي للمرأة أن تبديها : ما كان خارجا عن أصل خلقتها، و ما لا يستلزم النظر إليه النظر إلى شيء من بدن المرأة، كالثياب ونحوها.

وأما الحديث عن مسألة جواز كشف الوجه والكفين من عدمها، فهذه مسألة تطول، ولا بد من ذكر جميع أدلتها من الكتاب والسنة.

الموضع السادس عشر :

قوله تعالى : ﴿ **وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ** ﴾ [الشعراء : ٢١٧ - ٢١٩].

قال الشنقيطي :

((قد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، وتكون في الآية قرينة تدل على عدم صحته وذكرنا أمثلة متعددة لذلك في الترجمة، وفيما مضى من الكتاب.

وإذا علمت ذلك فاعلم أن قوله هنا : ﴿ **وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ** ﴾ قال فيه بعض أهل العلم المعنى : وتقلبك في أصلاب آبائك الساجدين : أي المؤمنين بالله كآدم، ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل.

واستدل بعضهم لهذا القول فيمن بعد إبراهيم من آبائه بقوله تعالى عن إبراهيم : ﴿ **وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ** ﴾ [الزخرف : ٢٨]، وممن روي عنه هذا القول ابن عباس نقله عنه القرطبي، وفي الآية قرينة تدل على عدم صحة هذا القول، وهي قوله تعالى قبله مقترنا به : ﴿ **ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ**

تَقُومُ ﴾ فإنه لم يقصد به أن يقوم في أصلاب الآباء إجماعًا، وأول الآية مرتبط بآخرها، أي الذي يراك حين تقوم إلى صلاتك، وحين تقوم من فراشك، ومجلسك ويرى (تقلبك في الساجدين) أي : المصلين، على أظهر الأقوال ؛ لأنه ﷺ يتقلب في المصلين قائما، وساجدا وراكعا، وقال بعضهم : ﴿ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ أي : إلى الصلاة وحدك ﴿ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّـٰجِدِينَ ﴾ أي : المصلين إذا صليت بالناس)). [1]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد بقوله تعالى : ﴿ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّـٰجِدِينَ ﴾ : تقلبك في أصلاب الأنبياء من نبي إلى نبي حتى أخرجك في هذه الأمة. وممن روي عنه هذا القول : ابن عباس، وعطاء، وعكرمة.

وقد تمسك الرافضة بهذه الآية في إثبات إيمان آباء النبي ﷺ. [2]

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن المراد بقوله تعالى : ﴿ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّـٰجِدِينَ ﴾ : ويرى ركوعك وسجودك وقيامك في الساجدين، أي : مع المصلين.

وهذا قول : ابن عباس، وعكرمة، وقتادة، وابن زيد، ومقاتل، وغيرهم [3].

(١) أضواء البيان : ٦ / ٣٨٨.

(٢) معاني القرآن للنحاس : ٥ / ١٠٧، البسيط : ١٧ / ١٤٠، معالم التنزيل : ٦ / ١٣٤، مفاتيح الغيب : ٢٤ / ١٤٩، الجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٨٤، تفسير القرآن العظيم: ٣ / ٣٥٢.

(٣) جامع البيان : ١٧ / ٦٦٦، البسيط : ١٧ / ١٤٠، معالم التنزيل : ٦ / ١٣٤، تفسير =

وممن اختاره : الفراء [١]، وابن جرير [٢].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ فظاهر الآية يدل على القيام للصلاة، فيكون التقلب في الصلاة كذلك.

قال ابن عاشور : ((والقيام : الصلاة في جوف الليل، غلب هذا الاسم عليه في اصطلاح القرآن، والتقلب في الساجدين هو صلاته في جماعات المسلمين في مسجده. وهذا يجمع معنى العناية بالمسلمين تبعا للعناية برسولهم، فهذا من بركته ﷺ، وقد جمعها هذا التركيب العجيب الإيجاز)) [٣].

النتيجة :

هذه قرينة صحيحة دالة على ضعف القول الأول، ورجحان القول الثاني، والظاهر في معنى هذه الآية : أن الله يراك حين تقوم للصلاة وحدك، وحين تصلي في الجماعة راكعا وساجدا وقائما.

الموضع السابع عشر :

قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النمل : ٨٨].

= القرآن العظيم: ٣ / ٣٥٢.

(١) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٨٥.

(٢) جامع البيان : ١٧ / ٦٦٩.

(٣) التحرير والتنوير : ١٩ / ٢٠٤.

قال الشنقيطي :

قد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في الآية قرينة تدل على بطلان ذلك القول، وذكرنا في ترجمته أيضا : أن من أنواع البيان التي تضمنها الاستدلال على المعنى بكونه هو الغالب في القرآن ؛ لأن غلبته فيه تدل على عدم خروجه من معنى الآية، ومثلنا لجميع ذلك أمثلة متعددة في هذا الكتاب المبارك، والأمران المذكوران من أنواع البيان قد اشتملت عليهما معا آية النمل هذه.

وإيضاح ذلك : أن بعض الناس قد زعم أن قوله تعالى : ﴿ **وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ** ﴾ يدل على أن الجبال الآن في دار الدنيا يحسبها رائيها جامدة، أي : واقفة ساكنة غير متحركة، وهي تمر مر السحاب.

والنوعان المذكوران من أنواع البيان يبينان عدم صحة هذا القول.

أما الأول منهما : وهو وجود القرينة الدالة على عدم صحته فهو أن قوله تعالى : ﴿ **وَتَرَى ٱلْجِبَالَ** ﴾ معطوف على قوله : ﴿ **فَفَزِعَ** ﴾ وذلك المعطوف عليه مرتب بالفاء على قوله تعالى : ﴿ **وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ** ﴾ الآية، أي : ويوم ينفخ في الصور فيفزع من في السماوات، وترى الجبال. فدلت هذه القرينة القرآنية الواضحة على أن مر الجبال مر السحاب كائن يوم ينفخ في الصور لا الآن. [1]

---

(١) انظر : أضواء البيان : ٦ / ٤٤٢، ٤٤٣.

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن هذه الآية تحكي حال الجبال في الدنيا، وأنها دالة على دوران الأرض حول الشمس، والجبال سائرة معها، ونراها جامدة، وهي في الحقيقة جارية جريًا سريعًا.

وهذا مذهب بعض المولعين بالتفسير العلمي.

ادعوا هذا طاعنين في سلف الأمة بأن التفسير المتقدم يناسب المتقدمين من الأمة الإسلامية، وأنهم لم يعلموا معنى هذه الآية [١].

وقد مال إلى هذا القول من المفسرين المتأخرين القاسمي، حيث أورد كلامًا لبعض علماء الفلك، ولم يعقب عليه [٢].

وقد رجحه وانتصر له ابن عاشور، وقد زل زلة – عفا الله عنا وعنه – حيث زعم أن هذا الأمر اطلع عليه الرسول ﷺ ولم يؤمر بتبليغه، يقول ابن عاشور : ((فالنبي ﷺ أطلعه الله على هذا السر العجيب في نظام الأرض كما أطلع إبراهيم عليه السلام على كيفية إحياء الموتى، اختص الله رسوله ﷺ بعلم ذلك في وقته وائتمنه على علمه بهذا السر العجيب في قرآنه، ولم يأمره بتبليغه إذ لا يتعلق بعلمه للناس مصلحة حينئذ، حتى إذا كشف العلم عنه من نقابه وجد أهل القرآن ذلك حقا في كتابه، فاستتلوا سيف الحجة به وكان في

(١) انظر : جواهر القرآن لطنطاوي جوهري : ١٣ / ٢٣٥. ويقول ابن عاشور : والقرآن يدمج في ضمن دلائله الجمة، وعقب دليل تكوين النور والظلمة دليلا رمز إليه رمزا، فلم يتناوله المفسرون، أو نسمع لهم ركزا. [التحرير والتنوير : ٢٠ / ٤٩].

(٢) محاسن التأويل : ١٣ / ٨٩ – ٩٢.

قرابه))[1].

حجتهم : زعموا إن هذا يناسب قوله تعالى : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ وأن هذا هو الإتقان، وإلا فالقيامة تخريب لا يتناسب مع الإتقان[2].

ويجاب عنه :

بأن ما ذكروه غير مسلم به، فإن كل ما هو من صنع الله – تعالى – وفعله فهو متقن محكم، سواء كان بناء أو تخريبًا وتدميرا. قال أبو السعود : ((﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ مصدر مؤكد لمضمون ما قبله، أي صنع الله ذلك صنعا، على أنه عبارة عما ذكر من النفخ في الصور وما ترتب عليه جميعًا قصد به التنبيه على عظم شأن تلك الأفاعيل، وتهويل أمرها، والإيذان بأنها ليست بطريق إخلال نظام العالم وإفساد أحوال الكائنات بالكلية من غير أن يدعو إليها داعية، أو يكون لها عاقبة، بل هي من قبيل بدائع صنع الله تعالى المبنية على أساس الحكمة المستتبعة للغايات الجميلة، التي لأجلها رتبت مقدمات الخلق ومبادئ الإبداع على الوجه المتين، والنهج الرصين، كما يعرب عنه قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ أي : أحكم خلقه وسواه على ما تقتضيه الحكمة))[3].

وإن مما حملهم على هذا التفسير : سعيهم لتأيد نظرية دوران الأرض، ولا يخفى ما في هذا المنهج من الخطأ، فلا تحمل آيات كتاب الله تعالى على معنى لا تدل عليه هذه الآيات، من أجل إثبات نظرية.

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٠ / ٤٩، ٥٠.

(٢) جواهر القرآن : ١٣ / ٢٣٥، التحرير والتنوير : ٢٠ / ٤٧.

(٣) إرشاد العقل السليم : ٦ / ٣٠٥.

يقول الشيخ ابن عثيمين في تفسير هذه الآية : ((يعني يوم القيامة ولا شك، ومن فسرها بأن ذلك في الدنيا، وأنه دليل على أن الأرض تدور فقد حرَّف الكَلم عن مواضعه، وقال على الله ما لا يعلم، وتفسير القرآن ليس بالأمر الهين ؛ لأن تفسير القرآن يعني أنك تشهد على أن الله أراد به كذا وكذا، فلابد أن يكون هناك دليل : إما من القرآن نفسه، وإما من السنة، وإما من تفسير الصحابة - رضي الله عنهم - أما أن يحول الإنسان القرآن على المعنى الذي يراه بعقله أو برأيه، فقد قال النبي ﷺ : (من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار) [١].

والمهم أن تفسير قوله: (وترى الجبال تحسبها جامدةً وهي تمر مر السحاب) يراد به ما في الدنيا، تفسير باطل لا يجوز الاعتماد عليه، ولا المعول عليه.

أما كون الأرض تدور أو لا تدور، فهذا يعلم من دليل آخر، إما بحسب الواقع، وإما بالقرآن، وإما بالسنة، ولا يجوز أبداً أن نحمل القرآن معاني لا يدل عليها من أجل أن نؤيد نظرية أو أمراً واقعاً، لكنه لا يدل عليه اللفظ، لأن هذا أمر خطير جداً)) [٢].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن هذه الآية تحكي ما يحدث للجبال بعد النفخ في الصور، وأنها تجمع وتسير، فهي لكثرتها يحسها الرائي جامدة واقفة، وهي

---

(١) رواه الترمذي في جامعه : ٦٥٩ كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، وقال : هذا حديث حسن صحيح.

(٢) تفسير سورة الحجرات – الحديد : ١٨٠.

تسير سيرًا حثيثًا كسير السحاب.

وهذا ما عليه أهل التفسير.

قال ابن عطية : ((هذا وصف حال الأشياء يوم القيامة عقب النفخ في الصور، والرؤية هي بالعين، وهذه الحال للجبال في أول الأمر تسير وتموج، وأمر الله – تبارك وتعالى – بنسفها ونفشها خلال ذلك فتصير كالعهن، ثم حتى تصير في آخر الأمر هباء منثورا))[1].

القرينة المؤيدة لهذا القول :

يؤيد هذا القول عدة أمور :

الأول : القرينة التي ذكرها الشنقيطي، وهي سياق الآيات قبلها، وعطف هذه الآية عليها.

الثاني : أن سياق الآيات بعد هذه الآية فيما يحصل يوم القيامة من الجزاء والحساب.

الثالث : أن كون هذه الآية في الآخرة هو المعنى الغالب في القرآن ؛ لأن جميع الآيات التي فيها حركة الجبال كلها في يوم القيامة[2].

---

(١) المحرر الوجيز : ١١ / ٢٥١. وانظر : تأويل مشكل القرآن : ٦، جامع البيان : ١٨/ ١٣٧، البسيط : ١٧ / ٣١٣، معالم التنزيل : ٦ / ١٨٣، الكشاف : ٧٩٢، مفاتيح الغيب: ٢٤ / ١٨٩، تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٣٧٨، فتح القدير : ٤/ ١٧٩، تيسير الكريم الرحمن : ٥٦٠.

(٢) وقد أشار إلى هذه الآيات : ابن كثير في تفسيره : ٣ / ٣٧٨، وأبو السعود في تفسيره : ٦/ ٣٠٤، وهو الأمر الثاني الذي رد به الشنقيطي قول من قال بأن هذه الآية في الدنيا. انظر أضواء البيان : ٦ / ٤٤٣.

النتيجة :

رجحت هذه القرينة قول من قال : إن هـذه الآيـة تحكـي حـال الجبـال يوم القيامة.

الموضع الثامن عشر :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٣].

قال الشنقيطي :

قد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على عدم صحة ذلك القول، وذكرنا لذلك أمثلة متعددة في الترجمة، وفي مواضع كثيرة من هذا الكتاب المبارك.

ومما ذكرنا من أمثلة ذلك في الترجمة قولنا فيها : ومن أمثلته قول بعض أهـل العلـم : إن أزواجـه ﷺ لا يـدخلن في أهـل بيتـه في قولـه: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ الآية، فإن قرينة السياق صريحة في دخولهن، لأن الله تعالى قـال : ﴿ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ﴾ ، ثـم قـال في نفس خطابه لهن : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ ثم قال بعده: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ الآية.

وقد أجمع جمهور علماء الأصول على أن صورة سبب النزول قطعية الدخول فلا يصح إخراجها بمخصص.

والتحقيق إن شاء الله أنهن داخلات في الآية وإن كانت الآية تتناول

غيرهن من أهل البيت. [١]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن المراد بأهل بيته في هذه الآية : رسول الله ﷺ، و علي، وفاطمة، والحسن والحسين – رضي الله عنهم – خاصة، وأن أزواج النبي ﷺ لا يدخلن في أهل بيته. وهو قول الكلبي [٢]، و اختاره الطحاوي [٣]، وذكر ابن عطية أنه قول الجمهور [٤].

وفي كونه قول الجمهور نظر [٥]، بل الجمهور على خلافه – كما سيأتي –، ولعل هذه النسبة تخرج على كثرة الروايات عن جماعة من الصحابة عن الرسول ﷺ في دخول غير أزواجه في أهل بيته [٦].

---

(١) انظر : أضواء البيان : ٦ / ٥٧٦ – ٥٧٨ ، وانظر : ١ / ٧٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٤٦.

(٣) شرح مشكل الآثار : ٢ / ٢٤٥ – ٢٤٧.

(٤) المحرر الوجيز : ١٢ / ٦٢.

(٥) انظر : آيات آل البيت في القرآن الكريم : ٧١ – ٧٥ فقد أفاد وأجاد في رد نسبة هذا القول لأحد من الصحابة، أو كونه قول الجمهور.

(٦) منها حديث أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – قالت : خرج النبي ﷺ غداة وعليه مِرْطٌ مُرحل، من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾. رواه مسلم في صحيحه : ٤ / ١٨٨٣ كتاب فضائل الصحابة حديث : ٦١.

وقد ذكر هذه الروايات عن جمع من الصحابة : الطحاوي في شرح مشكل الآثار : ٢/ ٢٣٥، وابن كثير في تفسيره : ٣/ ٤٨٣ – ٤٨٦ وقد أشار إلى أن في بعض أسانيدها نظر .

وغاية ما في هذه الأحاديث : بيان دخول هؤلاء المذكورين في أهل بيته، دون تخصيص =

واحتج أصحاب هذا القول بقرينة في الآية : ﴿ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ ﴾ فإتيان (عنكم) (ويطهركم) بالميم دال على أن المراد به الرجال، إذ لو كان للنساء لقال : (عنكن) (ويطهركن)، كما هو في قوله تعالى – قبلها – : ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾، وكما في قوله تعالى – بعدها – : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ [١].

ويجاب عن هذه الحجة :

١ . أن الخطاب خرج على لفظ الأهل، ولذا أتي بضمير الذكور. [٢]

٢ . أن الضمير ذكر على طريقة تغليب الذكور على الإناث، قال ابن عاشور : ((وضميرا الخطاب موجهان إلى نساء النبي ﷺ على سنن الضمائر

= هذه الآية بهم دون غيرهم، أو أنها نزلت فيهم.

قال أبو السعود : ((وهذه كما ترى آية بينة وحجة نيرة على كون نساء النبي ﷺ من أهل بيته، قاضية ببطلان مذهب الشيعة في تخصيصهم أهل البيت بفاطمة وعلي وابنيهما – رضوان الله علهم –. وأما ما تمسكوا به من أن النبي ﷺ خرج ذات غدوة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، وجلس فأتت فاطمة فأدخلها فيه، ثم جاء علي فأدخله فيه، ثم جاء الحسن والحسين فأدخلهما فيه، ثم قال : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) فإنما يدل على كونهم من أهل البيت، لا أن من عداهم ليسوا كذلك، ولو فرضت دلالته على ذلك لما اعتد بها لكونها في مقابلة النص)) إرشاد العقل السليم : ٧ / ١٠٣ . وانظر : البسيط : ١٨ / ٢٤١.

(١) انظر : شرح معاني الآثار : ٢ / ٢٤٧، معاني القرآن للزجاج : ٤ / ٢٢٦، البسيط: ١٨/ ٢٤١، المحرر الوجيز : ١٢/ ٦٢.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٤٦، أضواء البيان : ٦ / ٥٧٨.

التي تقدمت. وإنما جيء بالضميرين بصيغة جمع المذكر على طريقة التغليب لاعتبار النبي ﷺ في هذا الخطاب ؛ لأنه رب كل بيت من بيوتهن وهو حاضر الخطاب إذ هو مبلغه. وفي هذا التغليب إيماء إلى أن هذا التطهير لهن لأجل مقام النبي ﷺ لتكون قريناته مشابهات له في الزكاء والكمال)) [1].

وبذلك يعلم أن الآيات كلها منسوق بعضها على بعض، فكيف صار في الوسط كلاما منفصلا لغيرهن [2].

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال : إن المراد بأهل البيت في هذه الآية أزواجه ﷺ. وهو قول ابن عباس، وعكرمة، وعطاء، وسعيد بن جبير، وابن السائب، ومقاتل، ورواية عن الكلبي [3].

وهو اختيار جمهور المفسرين، منهم: الزمخشري [4]، وابن عطية [5]، والقرطبي [6]، وابن كثير [7]، والشوكاني [8]، والشنقيطي [9].

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٢ / ١٤، وانظر : زاد المسير : ١١٢٤.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٤٧، ١٤٨.

(٣) انظر : جامع البيان : ١٩ / ١٠٨، البسيط : ١٨ / ٢٤٠، المحرر الوجيز : ١٢ / ٦٢، معالم التنزيل : ٦ / ٣٥٠، زاد المسير : ١١٢٤.

(٤) الكشاف : ٨٥٥.

(٥) المحرر الوجيز : ١٢ / ٦٢.

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٤٦.

(٧) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٤٨٣.

(٨) فتح القدير : ٤ / ٣٢٢.

(٩) أضواء البيان : ٦ / ٥٧٧.

وأشير هنا إلى أن البعض قد يجعل هذا القول عبارة عن قولين : الأول: كون المراد بآل البيت هم أزواجه خاصة، الثاني : أزواجه ومن ذكر في حديث الكساء [١] .

والبحث هنا ليس في تحديد المراد بآل البيت – بشكل عام – إنما في تحديد المراد بآل البيت في هذه الآية على وجه الخصوص، والكل متفق على أن دخول غير أزواجه في أهل بيته بنصوص أخرى من السنة [٢] .

قال ابن كثير – بعد ذكره لقول عكرمة – : ((فإن كان المراد أنهن كن سبب النزول دون غيرهن فصحيح، وإن أريد أنهن المراد فقط دون غيرهن ففي هذا نظر، فإنه قد وردت أحاديث تدل على أن المراد أعم من ذلك))[٣].

فتبين من قول ابن كثير أن دخول غيرهن بدليل آخر غير الآية [٤] .

القرينة المؤيدة لهذا القول :

قرينة السياق، فما قبل هذه الآية وما بعدها متعلق بأزواجه ﷺ، قال الشنقيطي: ((فإن قرينة السياق صريحة في دخولهن ؛ لأن الله تعالى قال :

---

(١) انظر : فتح القدير : ٤ / ٣٢٢، آيات آل البيت في القرآن : ٧٦.

(٢) خالف في هذه المسألة الزجاج، حيث عد أن تذكير (عنكم) و (ليطهركم) دليل على أن الخطاب لأزواجه ،رجال بيته.

وقد سبق الرد على هذا في القول الأول. انظر : معاني القرآن : ٤ / ٢٢٦.

(٣) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٤٨٣ . وانظر : فتح القدير : ٤ / ٣٢٢، أضواء البيان : ٦/ ٥٧٩.

(٤) وقد أشار إلى هذا : القرطبي في تفسيره : ١٧ / ١٤٧، ١٤٨، وابن عاشور في تفسيره : ٢٢ / ١٥، ١٦.

﴿ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ﴾، ثم قال في نفس خطابه لهن : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾، ثـم قـال بعـده : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ الآية))[1].

وقال القرطبي : فالآيات كلها من قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ ﴾ [الأحزاب : ٢٨] إلى قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٤] منسوق بعضها على بعض، فكيف صار في الوسط كلاما منفصلا لغيرهن ؟ وإنما هذا شيء جرى في الأخبار، فهذه دعوة من النبي ﷺ لهم بعد نزول الآية أحب أن يدخلهم في الآية التي خوطب بها الأزواج، فذهب الكلبي ومن وافقه فصيرها لهم خاصة، وهي دعوة لهم خارجة من التنزيل[2].

وقد أشار إلى هذه القرينة – التي ذكر الشنقيطي – غير واحد من أهل العلم، منهم : الواحدي[3]، وابن عطية[4]، وابن الجوزي[5]، والقرطبي[6]، وابن كثير[7]، والشوكاني[8]، وابن عاشور[9].

---

(١) أضواء البيان : ٦ / ٥٧٧.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٤٧، ١٤٨، وانظر : التحرير والتنوير : ٢٢/ ١٥، ١٦.

(٣) البسيط : ١٨ / ٢٤٠.

(٤) المحرر الوجيز : ١٢ / ٦٢.

(٥) زاد المسير : ١١٢٤.

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٤٧.

(٧) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٤٨٦.

(٨) فتح القدير : ٤ / ٣٢٠.

(٩) التحرير والتنوير : ٢٢ / ١٥.

ومن القرائن في هذه الآية – غير ما ذكره الشنقيطي – :

١. إضافة البيوت إلى زوجات الرسول ﷺ في قوله تعالى : ﴿ **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ** ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقوله تعالى : ﴿ **وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ** ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، فدل على أن المراد بأهل البيت هم أزواجه، ولذا جاء التعريف في (البيت) تعريف العهد. قال أبو حيان : ((ويظهر أنهم زوجاته وأهله، فلا تخرج الزوجات عن أهل البيت، بل يظهر أنهن أحق بهذا الاسم لملازمتهن بيته عليه الصلاة والسلام)) [١].

٢. نصب قوله تعالى : ﴿ **أَهْلَ ٱلْبَيْتِ** ﴾ ونصبه هنا إما على النداء، على معنى: يا أهل البيت، أو على المدح، على معنى: أعني أهل البيت [٢]. ووجه الدلالة : أن المقصود به أهل البيت المتوجه لهم الخطاب في هذه الآية، وهم أزواجه ﷺ. قال الزمخشري: ((﴿ **أَهْلَ ٱلْبَيْتِ** ﴾ نصب على النداء، أو على المدح، وفي هذا دليل بين على أن نساء النبي ﷺ من أهل بيته)) [٣].

النتيجة :

أن ما ذكره الشنقيطي من قرينة السياق : دالة على دخول أزواج رسول الله ﷺ في الآية، ومبطلة لقول من أخرجهن من معنى الآية.

الموضع التاسع عشر :

(١) البحر المحيط : ٨ / ٤٧٩ .وانظر : زاد المسير : ١١٢٤ ،والجامع لأحكام القرآن : ١٧/ ١٤٦، والتحرير والتنوير:٢٢/ ١٤.

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج : ٤ / ٢٢٦، البسيط : ١٨ / ٢٤١.

(٣) الكشاف : ٨٥٥. وانظر : التحرير والتنوير : ٢٢ / ١٧.

قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾[الأحزاب : ٥٣].

قال الشنقيطي :

((قد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولا، وتكون في نفس الآية قرينة تدل على عدم صحة ذلك القول، وذكرنا له أمثلة في الترجمة، وأمثلة كثيرة في الكتاب لم تذكر في الترجمة، ومن أمثلته التي ذكرنا في الترجمة هذه الآية الكريمة فقد قلنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك، ومن أمثلته قول كثير من الناس : إن آية الحجاب أعني قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ خاصة بأزواج النبي ﷺ فإن تعليله تعالى لهذا الحكم الذي هو إيجاب الحجاب بكونه أطهر لقلوب الرجال والنساء من الريبة في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ قرينة واضحة على إرادة تعميم الحكم، إذ لم يقل أحد من جميع المسلمين إن غير أزواج النبي ﷺ لا حاجة إلى أطهرية قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة منهن.

وبما ذكرنا تعلم أن في هذه الآية الكريمة الدليل الواضح على أن وجوب الحجاب حكم عام في جميع النساء، لا خاص بأزواجه ﷺ، وإن كان أصل اللفظ خاصا بهن ؛ لأن عموم علته دليل على عموم الحكم فيه.

وإذا علمت أن قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ هو علة قوله : ﴿ فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ وعلمت أن حكم العلة عام.

فاعلم أن العلة قد تعمم معلولها، وقد تخصصه، وبه تعلم أن حكم آية

الحجاب عام لعموم علته، وإذا كان حكم هذه الآية عاما بدلالة القرينة القرآنية.

فاعلم أن الحجاب واجب بدلالة القرآن على جميع النساء)) .[١]

الدراسة :

القول الذي ترده القرينة :

قول من قال : إن هذه الآية – آية الحجاب – خاصة بأزواج النبي ﷺ.
وهذا قول يروى عن إبراهيم النخعي [٢]، وإليه ذهب أبو جعفر الطحاوي[٣]، وابن جزي الكلبي [٤]، وابن عاشور [٥].

وذهب البغوي، والقاضي عياض [٦] إلى خصوصية الحجاب بأمهات المؤمنين، لكن هذه الخصوصية بقدر زائد عن الحجاب المعروف، من حيث عدم جواز كشف الوجه والكفين، وعدم جواز ظهور شخوصهن وإن كن مستترات، إلا في حال الضرورة.

قال البغوي: ((فبعد آية الحجاب لم يكن لأحد أن ينظر إلى امرأة من نساء رسول الله ﷺ متنقبة كانت أو غير متنقبة)) [٧].

وقد رد ابن حجر قول القاضي عياض في دعواه فرض هذا الحجاب

---

(١) انظر أضواء البيان : ٦ / ٥٨٤، ٥٨٥، وانظر : ١ / ٧٦، ٧٧.

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٤ / ٣٣٢.

(٣) المرجع السابق : ٤ / ٣٣٤.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل : ٣ / ١٤٣.

(٥) التحرير والتنوير : ٢٢ / ٩٢.

(٦) إكمال المعلم بفوائد مسلم : ٧ / ٥٧.

(٧) معالم التزيل : ٦ / ٣٧٠.

بهذه الكيفية [1].

وحجتهم في ذلك :

عود ضمير النسوة ﴿سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ إلى أزواج النبي ﷺ المفهوم من سياق الآيات، لكونهن المذكورات في الآية، وبسببهن نزلت هذه الآية [2].

ويجاب عنه : بأن الخصوص في الذكر لا يوجب الخصوص في الحكم – كما سيأتي بيانه –.

القول الذي تؤيده القرينة :

قول من قال إن هذه الآية عامة في حق كل النساء.

قال ابن جرير : ((إذا سألتم أزواج رسول الله ﷺ ونساء المؤمنين اللواتي لسن لكم بأزواج متاعا ﴿فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ يقول : من وراء ستر بينكم وبينهن، ولا تدخلوا عليهن بيوتهن)) [3].

وقال الجصاص : ((وهذا الحكم وإن نزل خاصا في النبي ﷺ وأزواجه فالمعنى عام فيه وفي غيره، إذ كنا مأمورين باتباعه والاقتداء به إلا ما خصه الله به دون أمته)) [4].

وإليه ذهب القرطبي [5]، وابن كثير [6]، والشوكاني [7]،

---

(١) انظر : فتح الباري : ٨ / ٦٧٣، ٦٧٤.

(٢) انظر : التحرير والتنوير : ٢٢ / ٩٠.

(٣) جامع البيان : ١٩ / ١٦٦.

(٤) أحكام القرآن : ٣ / ٥٤٣.

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٠٨.

(٦) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٥٠٦.

(٧) فتح القدير : ٤ / ٣٤١، ٣٤٢.

والشنقيطي[١].

القرينة الدالة على صحة هذا القول :

قوله تعالى : ﴿ **ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ** ﴾ فعلل حكم وجوب الحكم بطهارة قلوب الرجال والنساء من الريبة، وهذه علة عامة في الجميع، فدل عموم هذه العلة على عموم الحكم، إذ لم يقل أحد من جميع المسلمين إن غير أزواج النبي ﷺ لا حاجة إلى أطهرية قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة منهن.[٢]

ومن القرائن في هذه الآية – مما لم يذكره الشنقيطي – :

١. قوله تعالى : ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ** ﴾ فإن هذه الآية وإن كان سبب نزولها خاصا، إلا أن حكمها عام في حق الرسول ﷺ وغيره، فدل على أن سياق الآية – قبل ذكر مسألة الحجاب – عام.

قال الشيخ صفي الرحمن المباركفوري : ((إن سياق الآية هو للعموم –وإن كان المورد خاصاً– ؛ لأن قوله تعالى: ﴿ **لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ** ﴾ ليس معناه: أنهم يدخلون بيوت غير النبي من غير أن يؤذن لهم، وكذلك قوله تعالى : ﴿ **إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ** ﴾ ليس معناه أنهم لا يتأدبون بهذه

---

(١) أضواء البيان : ٦ / ٥٨٤. وقد أطال في بيان ذلك بأدلة أخرى من الكتاب والسنة : ٦/ ٥٨٤ – ٦٠٣.

(٢) المرجع السابق : ٦ / ٥٨٤. ولم أقف على من ذكر هذه القرينة قبل الشنقيطي.

الآداب ولا يراعونها إلا مع النبي ﷺ، فإذا كان سياق الآية هو العموم، فكيف يجوز لنا أن نرفض ذلك العموم في جزء من آداب هذه الآية، ونقول بغير دليل: إنه مختص بالنبي ﷺ وأزواجه ؟ بينما جاء ذكر النبي ﷺ في هذه الآية، لأجل أن ما عرض له هو المورد والسبب في نزوله، ولأجل أنه ﷺ هو القدوة للمسلمين، لا لأجل أن هذه الآداب مختصة به ﷺ)) [١].

٢. قوله تعالى : ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٥] فنفي الجناح استثناء من الأصل العام، وهو فرض الحجاب، ودعوى تخصيص الأصل يستلزم تخصيص الفرع، وهذه دعوى غير مسلم بها، لما عُلم تعميمه فهل يُقال لامرأة أباح الله لها أن تظهر على أبيها وابنها وأخيها : إن الله لم يُوجب عليك التحجب عن غيرهم ؟ فقصر الله تعالى ظهور المرأة على محارمها فقط في الآية أما غيرهم فإنه يجب عليها الاحتجاب عنهم بداهة بمقتضى مفهوم الآية [٢].

قال ابن كثير : ((لما أمر تبارك وتعالى النساء بالحجاب من الأجانب بيّن أن هؤلاء الأقارب لا يجب الاحتجاب منهم، كما استثناهم في سورة النور)) [٣].

النتيجة :

بينت القرينة عموم حكم هذه الآية، سواء قيل بخصوص هذه الآية،

---

(١) إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب : ٢٠، ٢١. وانظر : عودة الحجاب : ٣ / ٢٤٤.

(٢) انظر : عودة الحجاب : ٣ / ٢٤١، وحراسة الفضيلة : ٤٣.

(٣) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٥٠٦.

أو عمومها.

قال الشنقيطي: ((وإذا علمت بما ذكرنا أن حكم آية الحجاب عام، وأن ما ذكرنا معها من الآيات فيه الدلالة على احتجاب جميع بدن المرأة عن الرجال الأجانب، علمت أن القرآن دل على الحجاب، ولو فرضنا أن آية الحجاب خاصة بأزواجه ﷺ فلا شك أنهن خير أسوة لنساء المسلمين في الآداب الكريمة المقتضية للطهارة التامة وعدم التدنس بأنجاس الريبة، فمن يحاول منع نساء المسلمين - كالدعاة للسفور والتبرج والاختلاط اليوم - من الاقتداء بهن في هذا الأدب السماوي الكريم المتضمن سلامة العرض والطهارة من دنس الريبة: غاش لأمة محمد ﷺ مريض القلب كما ترى))[١].

(١) أضواء البيان: ٦/ ٥٩٢.

الخاتمة

الحمد لله على ما أعان ويسر، والشكر له على توفيقه وفضله، لا نحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه سبحانه وتعالى.

وقد وصلت في خاتمة هذا البحث إلى بعض النتائج، ومنها :

١. الغرض من القرائن الدلالة على معنى النص بأي طريقة من طرق الدلالة، كالتأكيد، والتكميل، والتفسير، والترجيح.

٢. عناية الشنقيطي بالترجيح بالقرينة، وتطبيق ذلك في مواضع عديدة من تفسيره.

٣. تميز الشنقيطي في عرض القرينة، وبيان وجه دلالتها على المعنى المراد، مع تأثره بمن سبقه.

٤. دلالة القرينة من تفسير القرآن بالقرآن، من جهة كونها بيانا للقرآن بالقرآن.

٥. وجود القرينة في الآية لا يعني صحة الاستدلال بها، بل لا بد من النظر في وضوح دلالتها على المعنى المراد.

٦. أن للقرائن أثرا واضحا في الوصول إلى الترجيح بين الأقوال.

٧. الترجيح بالقرائن مبني على دقة الاستنباط والفهم.

٨. قد تتعارض وتتنازع قاعدة الترجيح بالقرينة مع قواعد الترجيح الأخرى، فينظر في أي هذه القواعد أقوى، وأدل على المعنى.

٩. أكثر القواعد تعارضا مع قاعدة الترجيح بالقرينة قاعدة العموم ؛ لأن الأصل حمل النصوص على العموم، وقد لا يكون هناك تعارض إذا قلنا بعموم المعنى الذي تدل عليه قرائن السياق.

١٠. الأصل حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد دليل على تخصيص ذلك العموم بدليل، أو قرينة في السياق.

هذا ما تيسر بحثه، فما كان من صواب فمن توفيق الله، وما كان فيه من خطأ فاستغفر الله، وأتوب إليه.

وكما بدأنا بالحمد نختم، فالحمد لله أولا ، وآخرا، هو أهل الحمد والثناء والمجد.

وصلى الله وسلم على نبي الرحمة، وعلى آله الطيبين، وصحابته الكرام، ومن اتبع سنتهم. آمين.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب، الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، دار الطحاوي، الرياض، ط الأولى.
- الإجماع في التفسير، د. محمد بن عبد العزيز الخضيري، دار الوطن للنشر، الرياض.
- أحكام القرآن، لابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى٠ .
- أحكام القرآن، لبكر بن العلاء القشيري، تحقيق : ناصر الدوسري، رسالة دكتوراه كلية أصول الدين بالرياض، ١٤٢٥هـ.
- أحكام القرآن، للجصاص، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن جزم الظاهري، دار الحديث، القاهرة، ط الثانية.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تعليق : الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط الثانية.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي،بيروت.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، للشوكاني، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير : أحمد بن عبد العزيز آل سعود، ١٤٠٣هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط

الأولى.

- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق : د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط الأولى.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، دار صادر، بيروت.
- آيات آل البيت في القرآن الكريم، منصور بن حمد العيدي، دار الهجرة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د. عبدالله التركي، دار هجر، ط الأولى.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق : السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.
- تحرير القول السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير)، محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الرابعة.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق : مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- تفسير القرآن الكريم (الحجرات – الحديد)، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا،ط الأولى.
- تفسير سورة النور، لأبي الأعلى المودودي، الدار السعودية للنشر.
- تفسير عبد الرزاق، تحقيق : د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد،الرياض،ط الأولى.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق : عبد الكريم العرباوي، مراجعة : الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لابن سعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط الأولى.
- جامع الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجواهر في تفسير القرآن، طنطاوي جوهري، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر.
- حراسة الفضيلة، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء،الرياض.
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، للشنقيطي، طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير : أحمد بن عبد العزيز آل سعود،

١٤٠٣هـ.

- روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة، تحقيق : د.عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط الرابعة.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الأولى.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الخامسة عشرة.
- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤١٨هـ.
- سنن أبي داود، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى.
- سنن النسائي (المجتبى)، دار المعرفة، بيروت، ط الثانية.
- السيرة النبوية، لابن هشام، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، و شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية.
- شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط الأولى.
- شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق : محمد زهري النجار، محمد

سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤ هـ.
- صحيح البخاري، ضبطه : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط الخامسة.
- صحيح مسلم، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- عودة الحجاب، محمد إسماعيل المقدم، دار طيبة، الرياض، ١٤٢٧هـ.
- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، وعليها تعليقات الشيخ عبد العزيز بن باز، وقام بإكمال التعليقات د. علي عبد العزيز الشبل، دار السلام، الرياض، ط الأولى.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط الأولى.
- القرائن وأثرها في التفسير، د. محمد بن زيلعي هندي، كنوز اشبيليا، الرياض، ط الأولى.
- قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين الحربي، دار القاسم، ط الأولى.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، ط الثانية.

- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط الأولى.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، علق عليه : د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.
- مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة، مصر، العدد الثالث عشر، ١٤٢٨ هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
- محاسن التأويل، للقاسمي، دار الفكر، بيروت، ط الثانية.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، قطر، الأولى.
- المحصول في علم أصول الفقه، للرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية.
-
- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق : محمد عبد الله النمر و عثمان جمعه ضميريه و سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط الأولى.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق : محمد علي الصابوني، ط الأولى، مطبوعات جامعة أم القرى.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي،

عالم الكتب، بيروت، ط الأولى.

- المغني، لابن قدامة، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط الثانية.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، للرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى.
- المفردات، للراغب الأصفهاني، دار الفكر، بيروت.
- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى.

الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان مفسراً

إعداد
د. يوسف بن عبد العزيز بن عبد الله الشبل
الأستاذ المشارك بقسم القرآن الكريم وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. يوسف بن عبدالعزيز بن عبدالله الشبل

- الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بأطروحته (غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني لأحمد بن إسماعيل الكوراني من أول سورة النساء إلى آخر سورة الأعراف دراسة وتحقيق).
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بأطروحته (الأمر في القرآن الكريم مفهومه ومجالاته وثمراته).

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد :

فإن من أجل العلوم،وأفضلها وأوجبها،هو علم تفسير القرآن الكريم؛لأن الله ﷻ أمر بتدبر كتابه، والتفكر في معانيه ، والاهتداء بآياته ، وأثنى على القائمين بذلك، وجعلهم في أعلى المراتب، ووعدهم أسنى المواهب، قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ . (١)

فلو أنفق العبد جوهر عمره في هذا الفن لم يكن ذلك كثيراً في جانب ما هو أفضل المطالب ، وأعظم المقاصد .

وإنَّ من هؤلاء العلماء الذين أفنوا أعمارهم، وصرفوا أوقاتهم في خدمة العلم وأهله الميامين واجتهدوا في نشره وتأليف المؤلفات المتنوعة، وخاصة ما تعلق بكتاب الله تفسيراً وبياناً لمعانيه ، واستنباطاً لحكمه وأحكامه ، العالم المبجَّل والشيخ الجليل الشيخ عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن السلمان – رحمه الله – المتوفى سنة (١٤٢٢هـ)، والذي تميز بسعة

(١) سورة ص ، الآية (٢٩).

نظره، ودقة مؤلفاته، حيث صنف المصنفات النادرة في بابها الغزيرة في علمها، المتنوعة في علومها،كما قدم للأمة الإسلامية تفسيراً اشتمل على آيات جامعات، سماه:(**الأنوار الساطعات لآيات بينات**)، وهو تفسير قيم اقتصر فيه مؤلفه على تفسير آيات من القرآن جامعات وشرحها شرحاً وافياً من غير إسهاب ولا تطويل، قد استقى تفسيره من أمهات كتب التفسير،كتفسير ابن جرير وابن كثير وغيرهما.

ونظراً لأهمية هذا الكتاب، ومكانة مؤلفه العلمية وما تميز به تفسيره من كثرة استنباط الفوائد والأحكام من الآيات، فقد رغبت أن أبرز هذا الجهد وأجلي ما فيه من تميز، وفاءً لحق هذا العالم الكبير في جانب قد يخفى على الكثير، وخاصة ما يتعلق بجانب علم التفسير حيث كانت له العناية البالغة في هذا الجانب، وقد سميته: (**الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان مفسراً**).

أسباب اختيار الكتابة في هذا الموضوع:

كان لاختيار هذا الموضوع عد ة أمور أجملها فيما يلي:

١- المنزلة العلمية الرفيعة والمكانة العالية التي حظي بها فضيلة الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان -رحمه الله- تعالى، فهو أحد أبرز علماء هذا العصر ،وأئمة هذا الزمان.

٢- بيان ما كان يتميز به -رحمه الله- من منهج فريد في تدريسه وتأليفه في مختلف فنون العلم ، ومن أهمها التفسير.

٣- حاجة المكتبة القرآنية إلى مثل هذه الأبحاث التي تُعنى بإبراز

منهج الشيخ -رحمه الله- في التفسير .

٤ - أن هذا البحث يعد رمز وفاء وتقدير وإجلال لهذا العالم الجليل على ما قدم خدمة للإسلام والمسلمين من جهود في مجال العلم والتعليم.

فلهذه الأسباب وغيرها عقدت العزم على كتابة هذا البحث سائلاً المولى تعالى التوفيق والسداد والقبول، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

خطة البحث:

هذا وقد جعلت البحث في: مقدمة وفصلين وخاتمة، وفهارس.

فالمقدمة اشتملت على أهمية الموضوع،وأسباب اختياره،وخطة البحث،والمنهج المتبع.

الفصل الأول: التعريف بالشيخ عبد العزيز السلمان ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : نسبه ومولده.

المبحث الثاني: حياته العلمية والعملية .

المبحث الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المبحث الرابع: آثاره العلمية ووفاته.

الفصل الثاني:التعريف بتفسير:(الأنوار الساطعات) ومنهج مؤلفه فيه،وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بتفسير:(الأنوار الساطعات) .

المبحث الثاني: بيان طريقة مؤلفه فيه.

المبحث الثالث: منهج مؤلفه فيه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أصح طرق التفسير عند الشيخ، ويشمل :

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن.

ثانياً: تفسير القرآن بالسنة.

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين .

المطلب الثاني : عنايته بالتفسير بالرأي ، ويشمل:

أولاً: عنايته بتفسير الألفاظ الغريبة.

ثانياً: عنايته في تفسيره بالمسائل النحوية والصرفية.

ثالثاً: عنايته في تفسيره بالشواهد الشعرية.

رابعاً: اهتمامه في تفسيره بإبراز الأوجه البلاغية.

خامساً:اهتمامه بعلم المناسبات.

سادساً: عنايته بالاستنباط.

المطلب الثالث : عنايته بتفسير آيات الاعتقاد .

المطلب الرابع : عنايته بتفسير آيات الأحكام .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت .

الفهارس .

المنهج المتبع في كتابة هذا البحث:

كان المنهج المتبع في كتابة هذا الموضوع على النحو التالي:

١- الاستقراء والتتبع لأبرز ملامح منهج الشيخ -رحمه الله تعالى- في تفسيره (الأنوار الساطعات).

٢- عندما أتحدث عن منهج الشيخ -رحمه الله - فإنني أورد في التمثيل لبيان منهجه مثالاً أو مثالين من الشواهد لتتضح الصورة في بيان منهجه،قصداً للإيجاز قدر المستطاع.

٣- قمت بعزو الآيات إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٤- قمت بتخريج الأحاديث والآثار من مصادرها مع الحكم عليها ما أمكن.

٥- التعريف بالأعلام غير المشهورين تعريفاً موجزاً.

٦- توثيق أقوال أهل العلم من مصادرها.

هذه هي أبرز ملامح المنهج المتبع في كتابة هذا البحث والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

الفصل الأول: التعريف بالشيخ عبد العزيز السلمان ،

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : نسبه ومولده.

المبحث الثاني: حياته العلمية والعملية .

المبحث الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المبحث الرابع: آثاره العلمية ووفاته.

المبحث الأول : نسبه ومولده:

هو الإمام العالم العلامة المفسر الفقيه الفرضي الأصولي اللغوي الورع الزاهد أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد المحسن بن سلمان بن علي بن حمد بن راشد بن صالح بن راشد بن سعود بن جلهم، وأسرة آل سلمان ترجع إلى عشيرة آل راشد من الأساعدة بطن من قبيلة الرُّوَقَة إحدى قبائل عُتَيْبَة القبيلة العربية الشهيرة في نجد والحجاز وغيرها.

وكان الشيخ عبد المحسن بن سلمان من علماء بلدة الزلفي، وقد ولي قضاءها بعد أبيه بتعيين من الإمام فيصل بن تركي ، وقد خلَّف ابنين صالحين هما عبد الرحمن ومحمد، اللذان انتقلا في نهاية القرن الثالث عشر الهجري من الزلفي إلى عنيزة واستقرا بها، وكان عبد الرحمن _ وهو جدُّ المترجم له _ ممن اشتغل بالعلم والتجارة ، وآل سلمان في عنيزة هم ذريته، وقد توفي سنة(١٣٤٠هـ).(١)

وأما الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- فكانت ولادته في مدينة عنيزة إحدى مدن القصيم ليلة الخامس والعشرين من رمضان سنة (١٣٣٧هـ)، وقيل: (١٣٣٩هـ). (٢)

---

(١) ينظر: فتح المنان ص٩٦ مطبوع بذيل كتاب محاسن الدين الإسلامي، علماء نجد خلال ثمانية قرون لابن بسام (٢/ ٢٥٩، ٥/ ٢١).

(٢) ينظر: فتح المنان ص٩٧ مطبوع بذيل كتاب محاسن الدين الإسلامي .

المبحث الثاني: حياته العلمية والعملية .

نشأ الشيخ عبد العزيز في أسرة كريمة وفي عائلة عرفت بالدين والاستقامة والعلم والزهد والورع،وقد مات والده محمد رحمه الله تعالى وهو صغير، فكفلته والدته رقية بنت الشيخ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم السناني (١) رحمهم الله تعالى.

ولما بلغ الثامنة من عمره، وذلك عام (١٣٤٥هـ) دخل الكُتَّاب - على عادة ذلك الزمان لعدم انتشار المدارس النظامية- عند شيخه الأول الشيخ عبد العزيز بن محمد آل دامغ، الملقب بـ."ضعيف الله"،(٢) وتخرج فيها بعد ثلاث سنوات، ثم التحق بالمدرسة الأهلية التي افتتحها الأستاذ صالح بن ناصر الصالح (٣) وتعلم فيها الكتابة والقراءة والخط

---

(١) هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السناني من علماء عنيزة، تتلمذ على علماء بلده ثم رحل إلى الشام والعراق فأخذ عن علمائها منهم جمال الدين القاسمي والعلامة شكري الآلوسي، توفي سنة (١٣٢٧هـ)،ينظر:علماء نجد خلال ثمانية قرون لابن بسام (٣/ ٥٠٣).

(٢) هو الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن سليمان آل دامغ،يلقب بـ.ضعيف الله،أي: الفقير إلى ربه، وكان له مدرسة يعلم فيها القرآن الكريم بجوار مسجد أم حمار بعنيزة وكان مؤذناً للمسجد ، وقد حفظ عليه القرآن كثير من طلبة الشيخ ابن سعدي ، توفي سنة (١٣٨٧هـ)،ينظر: شبكة الألوكة موقع الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل ،رابط الموضوع http://www.alukah.net/Web/alaqeel/٠/٣٥٤٥٣#ixzz٢izKaJ١R

(٣) هو صالح بن ناصر بن عبد المحسن آل صالح من مواليد عنيزة ، أنشأ فيها مدرسته الشهيرة، تقلّد عدة مناصب،توفي بالرياض سنة (١٤٠٠هـ)،ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون (٢/ ٥٤٩).

والحساب،وتخرج فيها بعد ثلاث سنوات متقناً الكتابة والقراءة والخط والحساب، وقد أكمل حفظ القرآن الكريم خلال سنتين فقط، وكان عمره ست عشرة سنة .

وكان في بداية عمره قد اشتغل بالتجارة وفتح محلاً يقوم فيه بالبيع والشراء ، لكنه لم يمكث طويلاً فسرعان ما توجه إلى طلب العلم.

وفي عام (١٣٥٣هـ) بدأ بالقراءة والتعلُّم على شيخه علامة القصيم الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السَّعْدي ،(١) ولازمه ملازمة تامة ،وكانت تلك الخطوة الأولى للشيخ -رحمه الله- في طريقه وانضمامه إلى عالم العلم والعلماء ،وهي مدرسة العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي التي مكث فيها وتعلم عليه قرابة ستة عشر عامًا أي:حتى سنة (١٣٦٩هـ)، وقد حفظ خلال هذه المدة بعض المتون العلمية، كزاد المستقنع وبلوغ المرام،وألفية ابن مالك،كما قرأ خلال ملازمته لشيخه علوم العقيدة والفقه والحديث واللغة العربية وغيرها.

وفي سنة (١٣٦٩هـ) قدم مدينة الرياض ، وبعد تسعة أيام من قدومه عينه مفتي الديار السعودية سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله تعالى، (٢) إمامًا في مسجد سمحة بحي الديرة شمالي الجامع

(١) هو عبدالرحمن بن ناصر السعدي من علماء القصيم برع في فنون شتى وألف مؤلفات عديدة، توفي سنة (١٣٧٦هـ). ينظر: مشاهير علماء نجد للشيخ عبدالرحمن آل الشيخ ص٢٩٢، معجم المفسرين عادل نويهض (١/ ٢٧٩).

(٢) هو الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن إمام الدعوة =

الكبير بالرياض، واستمر في الإمامة إلى عام (١٤٠٥هـ)، فكانت مدة إمامته للمسجد ستة وثلاثين عاماً تقريباً.

وفي سنة (١٣٧٠هـ) عينه سماحة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله تعالى- معلمًا في المعهد العلمي بالرياض إبان إنشائه فباشر فيه التدريس مدة من الزمن ، ثم انتقل إلى معهد إمام الدعوة العلمي، وقد تولى تدريس المواد الشرعية كالتوحيد والفقه والتفسير والحديث،ويعد أول معلم يتم تعيينه في المعاهد العلمية، واستمر في تعليمه وتدريسه في المعهد المذكور حتى انتهاء مدة تمديد تقاعده،والتي استمرت مدة خمس سنوات، وانتهت في شهر الله المحرم سنة (١٤٠٤هـ)، فكانت مدة تدريسه في المعهد خمسة وثلاثين عاماً تقريباً. (١)

= الشيخ محمد ابن عبد الوهاب، مفتي الديار السعودية،كانت له جهود، وأعمال مباركة في مجال العلم والتعليم وإنشاء المعاهد والكليات في السعودية، توفي سنة (١٣٨٩هـ)، ينظر: الأعلام (٥/ ٣٠٦) ، مشاهير علماء نجد للشيخ عبد الرحمن آل الشيخ (٢/ ٢٩) .

(١) ينظر: فتح المنان ص١٠٠ مطبوع بذيل كتاب محاسن الدين الإسلامي ، المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين كتاب إلكتروني ضمن المكتبة الشاملة لـ.خالد الكحل.

المبحث الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي.

كان الشيخ عبد العزيز السلمان -رحمه الله- على عقيدة أهل السنة والجماعة، في التوحيد بأنواعه الثلاثة الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وكذلك في مسائل القدر والإيمان والغيب وغيرها من مسائل الاعتقاد، وكان منهجه في الاستدلال عليها الاعتماد على الكتاب والسنة الصحيحة،مع الإيمان بهذا النصوص دون تأويل ولا تحريف.

وكان قد اعتمد كثيراً بعد الكتاب والسنة على ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، فكان كثيراً ما يقرأ في مؤلفاتهما ويستقي منهما العقيدة الصافية المبنية على الكتاب والسنة فأفاد منها علماً غزيراً تجلى ذلك في مؤلفاته الأسئلة وأجوبة المختصرة وكذا المطولة على العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتابه الشهير: الكواشف الجلية عن معاني الواسطية .

أما مذهب الفقهي فقد نشأ الشيخ –رحمه الله– في بلاد القصيم التي شاع فيها مذهب الإمام أحمد بن حنبل –رضي الله عنه–، وجلُّ أهلها على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وقد تفقَّه الشيخ رحمه الله على شيخه الأول العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله – الذي كان من فقهاء الحنابلة، فالشيخ حنبلي المذهب، ولكنه لم يكن متعصِّباً للمذهب، بل لم يكن يلتزمه دائمًا في آرائه الفقهية وفتاواه، وإنما كان يعتمد المذهب ما قام الدليل، فإذا رأى الدليل في غيره أرجح قال به دون حرج أو تردد، يظهر ذلك جلياً في مؤلفاته وفتاواه وخاصة في كتابه الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية.(١)

(١) ينظر: فتح المنان ص٩٨ مطبوع بذيل كتاب محاسن الدين الإسلامي.

المبحث الرابع: آثاره العلمية ووفاته.

لقد أثرى الشيخ عبد العزيز السلمان -رحمه الله-المكتبة الإسلامية بمؤلفات عديدة، قيمة في بابها، وقد كانت مؤلفاته -رحمه الله-كثيرة متفاوتة الأحجام فمنها ما اشتمل على عدد من المجلدات، ومنها ماكان في مجلد واحد، ومنها الرسائل الصغيرة، وأما موضوعاتها فكانت متنوعة فقد ألف في التفسير والعقيدة والفقه والوعظ والإرشاد.

وكان الداعي لتأليفها إما طلب بعض تلاميذه إبَّان تدريسه في المعهد العلمي، كما في كتب العقيدة والفقه، أو أنه ألفها لتقرأ في المساجد بين العشاءين أو لمناسبة شهر رمضان والحج،كما في كتابي المناهل، وأوضح المسالك، وأما ما يتعلق بالوعظ والإرشاد فكان سبب التأليف فيه هو أنه رأى كثيراً من الناس قد غفل عن الآخرة والاستعداد لها وانشغل بالدنيا الزائلة فرغب في تذكيرهم بهذه المواعظ.

وقد حظيت مؤلفاته -رحمه الله- بقبول حسن بين طلاب العلم وغيرهم،وانتشرت انتشاراً واسعاً وقد عُلم أن الشيخ -رحمه الله – قد أوقف جميع مؤلفاته لله تعالى، فلا يباع شيء منها،كما أنه أذن لكل من أراد طباعتها وقفاً لله وتوزيعها ، مع أن كثيراً من دور النشر قد طلبت من الشيخ -رحمه الله- أن تقوم بطباعتها وبيعها ونشرها، فامتنع من ذلك وجعلها وقفاً على العلم وأهله الميامين ، وهذه المؤلفات هي على النحو التالي:

أولاً: التفسير وعلوم القرآن، وفيه مؤلفان هما:

١- كتاب"الأنوار الساطعات لآيات جامعات" أو "البرهان

المحكم في أن القرآن يهدي للتي هي أقوم" ويقع في جزأين ، وقد كان الفراغ من تأليفه في شهر صفر سنة (١٤٠٢هـ)، وهو موضوع الدراسة التي بين أيدينا وستأتي دراسته مفصلة .

٢- رسالة في: "دعاء ختم القرآن الكريم"، وهي رسالة صغيرة اشتملت على أدعية تتعلق بالقرآن الكريم ،كان الفراغ من جمعها في (١٦/ ١٠/ ١٣٨٥هـ).

ثانياً:العقيدة، وفيه ثلاثة مؤلفات وهي:

١- كتاب "مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية" وهو جزء واحد، ويعد هذا الكتاب أول مؤلفات الشيخ –رحمه الله–وقد فرغ من تأليفه يوم الأربعاء (٣٠/ ١/ ١٣٨١هـ).

٢- كتاب " الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية"وهو جزء واحد، جاء تأليفه بعد الكتاب السابق ،وقد بيَّن الشيخ –رحمه الله– في مقدمة الكتاب سبب تأليفه، فقال:« فعندما كنت أدرس التلاميذ في السنة الرابعة الثانوية في العقيدة الواسطية طلب مني بعض التلاميذ أن أضع لهم عليها أسئلة وأجوبة للمراجعة» (١)،وقد فرغ من تأليفه في (١٦/ ٦/ ١٣٨٢هـ). (٢)

---

(١) الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية ص٥

(٢) وقد أوضح الشيخ–رحمه الله– سبب تأليف الكتاب الأول وهو المختصر ص٤ ،بقوله:« فبما أن الأسئلة والأجوبة الأصولية مبسطة جامعة لأصول كثيرة ، وقد طلب مني بعض الأخوان اختصارها، ونظراً لضعف الهمم وتزاحم الدروس على الطلاب وقد كان عندنا =

٣- كتاب "الكواشف الجلية عن معاني الواسطية" وهو جزء ضخم، وقد أوضح الشيخ –رحمه الله–سبب تأليفه بقوله:« فبما أنه طلب مني أحد إخواننا أن أحول الأسئلة والأجوبة الأصولية إلى شرح للعقيدة الواسطية فأجبته إلى ذلك » (١)،وقد فرغ من تأليفه في (٧/ ١١/ ١٣٨٨هـ).

ثالثاً: الفقه، وفيه ستة مؤلفات، وهي:

١- كتاب "الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية" في سبعة أجزاء،ولم يكمله،وصل فيه إلى نهاية باب العتق ، وقد أوضح الشيخ –رحمه الله–أن سبب تأليفه هو طلب بعض تلاميذه منه أثناء تدريسه، وقد فرغ من تأليف الجزء السابع من كتاب" الأسئلة والأجوبة الفقهية" الذي انتهى بباب العتق، في (٥/ ٩/ ١٤٠٠هـ).

٢- كتاب "إتحاف المسلمين بما تيسر من أحكام الدين، علم ودليل" في جزأين، وقد وصل فيه إلى نهاية كتاب الأضاحي ولم يكمله،ويعد هذا الكتاب مختصراً للكتاب السابق، وكان تاريخ الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

٣- كتاب "التلخيصات لجلِّ أحكام الزكاة"، وهي رسالة صغيرة الحجم لخص فيها معظم أحكام الزكاة، فرغ من تأليفها ضحوة الأربعاء (٢٤/ ٣/ ١٣٨٣هـ).

= الأساس الأول مختصراً فعزمت على التسبب في طبعه»،، فبهذا يتبين أن الشيخ –رحمه الله– ألف كتاب الأسئلة والأجوبة بعد المختصر. والله أعلم.

(١) الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص٥

٤- كتاب "المناهل الحسان في دروس رمضان" ويقع في مجلد واحد، يتعلق بأحكام الصيام والقيام والزكاة،وكان تاريخ الطبعة الأولى للكتاب كانت سنة (١٣٨٦هـ).

٥- كتاب "أوضح المسالك إلى أحكام المناسك"، وهو كتاب اشتمل على كثير من أحكام الحج والعمرة،فرغ من تأليفه في جمادى الآخرة سنة (١٣٩٢هـ).

٦- كتاب"الكنوز الملية في الفرائض الجلية" مجلد واحد،يتعلق بأحكام المواريث، وكان تاريخ الطبعة الأولى للكتاب سنة (١٤١٢هـ).

رابعاً: محاسن الإسلام ، وفيه مؤلف واحد ، وهي رسالة صغيرة، عنوانها:" من محاسن الدين الإسلامي"، ذكر فيها محاسن الدين الإسلامي في كثير من أحكامه وشرائعه، وقد بين الشيخ –رحمه الله– أنه أفردها من كتابه موارد الظمآن لدروس الزمان.

خامساً: المعجزات النبوية ، وفيها كتاب واحد وهو" من معجزات النبي ﷺ " أفرده من كتابه موارد الظمآن لدروس الزمان.

سادساً:شعر الزهد والحكمة، وفيه كتاب واحد وهو:"مجموعة القصائد الزهديات" ويقع في جزأين، اشتمل على قصائد زهدية كانت مبثوثة في مؤلفات الشيخ –رحمه الله– فقام بتتبعها وجمعها في كتاب مستقل،وكان تاريخ الطبعة الأولى للكتاب سنة (١٤٠٩هـ) .

سابعاً: الوعظ والإرشاد والتوجيه، وفيه ستة مؤلفات، وهي:

١- كتاب " موارد الظمآن لدروس الزمان " ويقع في ستة مجلدات

ضخمة اشتمل على خطب وحكم وأحكام وقواعد ومواعظ وآداب وأخلاق، ولم يذكر الشيخ –رحمه الله– تاريخ تأليفه، وأصله كتاب المناهل الحسان في دروس رمضان ، لذا لم يصدر له طبعة أولى ، وإنما صدرت له طبعة سادسة في ثلاثة أجزاء سنة (١٣٩٥هـ). (١)

٢- كتاب "إرشاد العباد للاستعداد ليوم المعاد" وهو جزء واحد،،وقد فرغ الشيخ –رحمه الله– من تأليفه يوم السبت (٢/ ٤/ ١٤٠٦هـ).

٣- كتاب "إيقاظ أولي الهمم العالية إلى اغتنام الأيام الخالية" ويقع في جزء واحد لطيف الحجم ، وكان تاريخ الطبعة الأولى للكتاب سنة (١٤٠٧هـ) .

٤- كتاب "سلاح اليقظان لطرد الشيطان" وهو كتاب واحد لطيف الحجم،كان تاريخ الطبعة الأولى للكتاب سنة (١٤٠٨هـ) .

٥- كتاب "اغتنام الأوقات في الباقيات الصالحات"،وهو كتاب متوسط الحجم ، كان تاريخ الطبعة الأولى للكتاب سنة (١٤٠٩هـ) .

٦- كتاب "مفتاح الأفكار للتأهب لدار القرار" ويقع في ثلاثة أجزاء ، وسبب تأليفه هو غفلة كثير من الناس عن الاستعداد ليوم المعاد فضمنه مؤلفه شيئاً من المواعظ والخطب والحكم والأحكام والفوائد ،ولم يذكر تاريخ الفراغ منه، إلا أن الطبعة الأولى للكتاب كانت سنة

(١) ينظر: فتح المنان ص١٠٧ مطبوع بذيل كتاب محاسن الدين الإسلامي.

(١٤١٣هـ)، وهذا الكتاب هو آخر مؤلفات الشيخ -رحمه الله-.

وفاته :

توفي الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان -رحمه الله تعالى- فجر يوم الأحد التاسع عشر من شهر صفر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة (١٩/ ٢/ ١٤٢٢هـ) عن عمر بلغ خمسة وثمانين عاماً ، وتألَّم الناس لموته وحزنوا عليه حزنًا شديدًا ،وصُلي عليه بعد صلاة العصر في الجامع الكبير بالرياض (جامع الإمام تركي بن عبد الله -رحمه الله-)، ثم حمل بعد ذلك ودفن بمقبرة النسيم شرقي مدينة الرياض، وقد شهد جنازته جمع غفير.

فرحم الله تعالى الشيخ عبد العزيز الذي أمضى عمره في العلم والتعليم والوعظ والإرشاد والنصح والجهاد، والذي رحل من الدنيا بصمت وعاش طوال حياته بصمت دون أي بروز أو حبٍّ لمظهر من مظاهر الدنيا الزائفة، بل كان يكره الإطراء والمدح ،وقد حرص أن تكون جميع أعماله العلمية خالصة لله عز وجل ، بل إن جميع العروض المادية لأجل بيع مؤلفاته رفضها وكان يأذن لأهل الخير بطبعها وقفاً لله عز وجل، فجزاه الله تعالى خير الجزاء ، وأسكنه فسيح جناته.

الفصل الثاني:

التعريف بتفسير: (الأنوار الساطعات) ومنهج مؤلفه فيه،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بتفسير: (الأنوار الساطعات).

المبحث الثاني: بيان طريقة مؤلفه فيه.

المبحث الثالث: منهج مؤلفه فيه.

المبحث الأول: التعريف بتفسير: (الأنوار الساطعات لآيات جامعات) .

تفسير "الأنوار الساطعات لآيات جامعات" أو "البرهان المحكم في أن القرآن يهدي للتي هي أقوم" تأليف الشيخ: عبد العزيز بن محمد السلمان -رحمه الله- يقع في جزأين وهو متوسط الحجم، جاوزت عدد صفحاته الألف وستين صفحة (١٠٦٠).

أما سبب تأليفه فقد ذكر الشيخ -رحمه الله- السبب الذي دعاه إلى تأليفه في مقدمة التفسير بقوله:« فبما أني منذ زمن طويل وأنا ألتمس كتاباً تتناسب قراءته مع عموم الناس فيما بين العشاءين، خصوصاً في شهر رمضان المبارك ، وحيث إن الناس يقبلون على تلاوة كتاب الله في شهر رمضان المبارك رأيت أن أكتب آيات من القرآن الكريم ، وأجمع لها شرحاً وافياً بالمقصود من كتب المفسرين» .(١)

وقد ألفه في أواخر فترة تدريسه في معهد إمام الدعوة،أي:قبل تقاعده بسنتين تقريباً،حيث انتهت مدة تمديده للتقاعد في أوائل سنة (١٤٠٤هـ)، وبعد أن ألف معظم مؤلفاته ،وقد جاء في آخر الجزء الأول تاريخ الفراغ من تأليفه هذا التفسير، حيث قال: «وكان الفراغ من هذا الكتاب في ليلة الثلاثين من شهر صفر بعد صلاة العشاء سنة (١٤٠٢هـ) ». (٢)

---

(١) مقدمة تفسيره الأنوار الساطعات (١/ ٣).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٥٥٢).

أما عن مصادره في تفسيره فقد ذكر الشيخ -رحمه الله- في مقدمة تفسيره أشهر المصادر التي اعتمد عليها وهي على النحو التالي:

١- جامع البيان في تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري.

٢- تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

٣- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لابن سعدي.

٤- تفسير المراغي لأحمد بن مصطفى المراغي.

هذه المصادر التي صرح بذكرها في مقدمة تفسيره وأنه اعتمد عليها، وهناك مصادر أوردها صريحة في ثنايا تفسيره وأخرى لم يصرح بها ولكنه نقل منها، وهي على النحو التالي :

١- النكت والعيون للماوردي.

٢- معالم التنزيل للبغوي .

٣- زاد المسير لابن الجوزي .

٤- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .

٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي

٦- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

٧- فتح القدير للشوكاني .

٨- في ظلال القرآن لسيد قطب.

٩- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي.

وهناك مراجع عامة أفاد منها الشيخ وهي على النحو التالي:

١- السيرة النبوية لابن هشام .

٢- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية .

٣- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيم الجوزية.

٤- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن قيم الجوزية.

٥- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن قيم الجوزية.

٦- مفتاح دار السعادة لابن قيم الجوزية.

٧- نونية ابن القيم المسماة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، لابن القيم.

٨- منظومة ابن عبد القوي (الألفية في الآداب الشرعية) لابن عبدالقوي المرداوي.

٩- نونية القحطاني، لعبدالله بن محمد الأندلسي القحطاني.

المبحث الثاني: بيان طريقة مؤلفه فيه.

لم يفسر الشيخ -رحمه الله- القرآن الكريم كاملاً ، وإنما كان يختار آيات جامعات من القرآن -كما هو ظاهر من عنوان الكتاب- فيتناولها بالتفسير والكشف والبيان،فيبدأ بعنوان يتناسب مع الآية أو الآيات ثم بذكر الآية أو الآيات ثم ببيان غريب مفرداتها،وتارة يبدأ ببيان مناسبة الآية أو الآيات لما قبلها،وتارة بذكر سبب النزول، ثم يبين المعنى العام للآية أو الآيات، ثم يذكر ما تضمنته الآية أو الآيات من أحكام وفوائد واستنباطات، ويطيل النفس بذكرها وسردها.

وقد جعل تفسيره في جزأين، الأول منهما احتوى على عدد من الآيات الجامعات، بلغت ثلاثين موضعاً، اختارها من مواضع مختلفة من القرآن الكريم ، وذلك لكونها تكثر قراءتها وتكرر على الأسماع في الصلوات الجهرية، وهو الغاية من تأليف الكتاب .

وأما الجزء الثاني فقد ابتدأه بتفسير الآيات (٩-١٦)، من سورة الإسراء ، ثم لما رأى أن الآية التاسعة وهي قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾،(١) شاملة لكل ما شرعه الله من العقائد والأحكام عاد إليها فاستخرج ما دلت عليه من دلالات وأحكام وفوائد حتى بلغ (٢٨٠٠)، ثم قال:« إلى هنا ينتهي ما جمعت وألفت مما يدخل تحت قول الله عز

---

(١) سورة الإسراء ، الآية (٩).

وجل:﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾،والذي أرى أنه يدخل تحتها جميع ما شرعه الله من الأحكام ، ولكن هذا ما يسره الله وهو ألفان وثمانمائة (٢٨٠٠) ».(١) فكان الجزء الثاني في بيان ما دلت عليه آية الإسراء وهو أن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم، وهو ما دل عليه العنوان الآخر للكتاب:" البرهان المحكم في أنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم "، ولعل الشيخ قصد هذا في ذكره العنوان الآخر.

(١) الأنوار الساطعات (٢/ ٥١٢).

المبحث الثالث : منهج مؤلفه فيه ،

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : أصح طرق التفسير عند الشيخ.

المطلب الثاني : عنايته بالتفسير بالرأي.

المطلب الثالث : عنايته بتفسير آيات الاعتقاد .

المطلب الرابع : عنايته بتفسير آيات الأحكام .

المطلب الأول: أصح طرق التفسير عند الشيخ -رحمه الله-:

أولاً: تفسيره القرآن بالقرآن:

إنَّ تفسير القرآن بالقرآن لهو أحسن طرق التفسير وأصحها، وهو أيضاً أجل أنواع التفسير وأشرفها، لأنه تفسير لكلام الله تعالى بكلام الله، ولا أحد أعلم بمراد الله من الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:« إنَّ أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اخْتُصِر من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر ». (١)

وقد أدرك الشيخ عبد العزيز - رحمه الله- أهمية هذا النوع من التفسير، فاعتمد عليه أيما اعتماد واعتنى به، ومن أبرز ملامح منهج الشيخ -رحمه الله- في تفسيره القرآن بالقرآن ما يلي:

أولاً: أنه يفسر الكلمة من القرآن بكلمة أخرى أوضح منها وأبين معنىً ، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمن ذلك :

١- عند تفسير قوله: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴾ ،(٢) قال الشيخ -رحمه الله-:« المراد بدعائهم الشيطان عبادتهم له، ونظيره قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ ،(٣) وقول الخليل:

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٦

(٢) سورة النساء الآية (١١٧).

(٣) سورة يس ، الآية (٦٠).

﴿ يَـٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَـٰنَ ﴾،(١)وقوله:﴿ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّ ﴾.(٢)» (٣) ففسر كلمة الدعاء في الآية بالعبادة .

٢- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَـٰمَةِ لَأَحۡتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ ،(٤) قال الشيخ -رحمه الله-:« وهذا الذي ذكره جل وعلا عن إبليس في هذه الآية من قوله:﴿ لَأَحۡتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾،الآية، بيَّنه في مواضع أُخر من كتابه، كقوله: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَـٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَـٰكِرِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ ،(٥)وقوله: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ ،(٦) إلى غير ذلك من الآيات ».(٧)فالشيخ -رحمه الله- بيَّن كلمة (أحتنكن) بكلمة أخرى من القرآن أوضح منها وهي الإغواء والإضلال من كل وجه.

ثانياً: أن الشيخ -رحمه الله- يفسر الجملة المبهمة بجملة أوضح منها وأبين، ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) سورة مريم ، الآية (٤٤).

(٢) سورة سبأ ، الآية (٤١).

(٣) الأنوار الساطعات (١/ ٢٢١) .

(٤) سورة الإسراء ، الآية (٦٢).

(٥) سورة الأعراف الآيتان (١٦-١٧).

(٦) سورة ص ، الآية (٨٢).

(٧) الأنوار الساطعات (١/ ٣٧٤) .

١ – عند تفسير قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾،(١) يقول الشيخ -رحمه الله-:« والذين أنعم الله عليهم هم المذكورون في سورة النساء، حيث قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾،(٢)».(٣)

٢ – عند تفسير قوله: ﴿ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾(٤) نجد أنه – رحمه الله- يوضح المراد بما يعلمون ويفسره بالقرآن فيقول: «أي أنه ليس له شريك ولا نظير لا في الخلق والرزق والتدبير، ولا في الألوهية والكمال،كما أخبر جل ثناؤه عنهم بقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾، (٥) وقال: ﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾، (٦) » .(٧)

ثالثاً: ومن اهتمامه -رحمه الله- بتفسير القرآن بالقرآن أنه يفسر المعنى

---

(١) سورة الفاتحة، الآية (٧).
(٢) سورة النساء ، الآية (٦٩).
(٣) الأنوار الساطعات (١/ ١٧) .
(٤) سورة البقرة ، الآية (٢٢).
(٥) سورة الزخرف ،الآية (٨٧).
(٦) سورة يونس ،الآية (٣١).
(٧) الأنوار الساطعات (١/ ٣٢) .

العام للآية أو الآيات بآيات من القرآن، وإليك الأمثلة على ذلك:

١ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴾(١) يقول: « الإنسان هو الإنسان، فما تنجلي عنه الغمرة وتحس قدماه ثبات الأرض من تحته، حتى ينسى لحظة الشدة فينسى الله ويعرض عنه وتتقاذفه الأهواء، وتجرفه الشهوات، وتغطي على فطرته التي جلاها الخطر، فيرجع إلى ما كان عليه من الكفر، إلا من عصمه الله فأشرق واستنار بنور الإيمان، وهذا المعنى المذكور أوضحه جل وعلا في آيات كثيرة، كقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾.(٢)

وقوله: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾.(٣) وقوله: ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾(٤). وقوله: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا

(١) سورة الإسراء، الآية (٦٧).

(٢) سورة يونس، الآيتان (٢٢-٢٣).

(٣) سورة الأنعام، الآيتان (٦٣-٦٤).

(٤) سورة لقمان، الآية (٢٢).

كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾.(١) إلى غير ذلك من الآيات». (٢)

٢- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾،(٣) يقول:« المعنى: أن من يعرض عن القرآن الكريم يقيض الله له شيطانًا يقارنه ويعده ويمنيه ويوسوس له، ويزين له السوء، وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ ﴾،(٤) وكقوله: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾،(٥) وكقوله جل وعلا: ﴿ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾.(٦) الآية ».(٧)

رابعاً:أنه -رحمه الله-يفسر الكلمة من القرآن فيحكم عليها بالعموم ثم يستدل عليها من القرآن ، فمن ذلك:

١- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾.(٨)

---

(٥) سورة الزمر، الآية (٨).

(١) الأنوار الساطعات (١/ ٣٨٥) .

(٢) سورة الزخرف ، الآية (٣٦).

(٣) سورة النساء، الآية (١١٥).

(٤) سورة الصف، الآية (٥).

(٥) سورة فصلت، الآية (٢٥).

(٦) الأنوار الساطعات (١/ ٥٠١) .

(٧) سورة النساء، الآية (١١٤).

يقول-رحمه الله-:« وقوله تعالى: ﴿ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾ ،هذا عام في الدماء والأموال والأعراض والأديان، وفي كل شيء يقع التداعي والاختلاف فيه، وفي كل كلام يُراد به وجه الله، وقال تعالى في الآية الأخرى: ﴿ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ ﴾ ،(١) وقال تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ ﴾ ،(٢) وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾.(٣) ». (٤)

٢-عند تفسير قوله تعالى: ﴿ مَّنۡ أَعۡرَضَ عَنۡهُ فَإِنَّهُۥ يَحۡمِلُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وِزۡرًا ﴾ .(٥) يقول-رحمه الله-:« أي: من أعرض عن اتباع القرآن وابتغى الهدى من غيره،أو تهاون بأوامره ونواهيه، فإن الله يضله ويهديه إلى سواء الجحيم، وسيحمل يوم القيامة من الأوزار والآثام ما لا يقدر على حمله، بل ينقض ظهره، وهذا عام في كل من بلغه القرآن من العرب والعجم، أهل الكتاب وغيرهم، كما قال: ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ ﴾ ،(٦) فكل من بلغه القرآن فهو نذير له وداع له » .(٧)

(١) سورة النساء، الآية (١٢٨).
(٢) سورة الأنفال، الآية (١).
(٣) سورة الحجرات، الآية (١٠).
(٤) الأنوار الساطعات (١/ ٢١٠) .
(٥) سورة طه، الآية (١٠٠).
(٦) سورة الأنعام، الآية (١٩).
(٧) الأنوار الساطعات (١/ ٤٠١) .

خامساً:أنه-رحمه الله-عندما يعرض أقوال المفسرين ويختار ما يراه راجحاً يؤيد ذلك بالآيات القرآنية ، والأمثلة على ذلك كثيرة فمنها :

١ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ ،(١) يقول -رحمه الله- بعد عرضه لأقوال المفسرين في معنى الإمام :« والقول بأن المراد بالإمام كتاب الأعمال هو الذي تميل إليه النفس؛ لقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ ،(٢) وقوله تعالى: ﴿ **وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ** ﴾ ،(٣) وقوله بعدها: ﴿ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾ ، والله أعلم » . (٤)

ثانياً: تفسيره القرآن بالسنة:

إنَّ تفسير القرآن بالسنة يعد بياناً وإيضاحاً للقرآن الكريم كما قال تعالى:﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .(٥)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:« فإن أعياك ذلك أي:تفسير القرآن بالقرآن فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة

(١) سورة الإسراء، الآية (٧١).

(٢) سورة يس، الآية (١٢).

(٣) سورة الكهف، الآية (٤٩).

(٤) الأنوار الساطعات (١/ ٣٩٤) .

(٥) سورة النحل،الآية (٤٤).

له». (١)

ولهذه الأهمية والمكانة للسنة النبوية في تفسير القرآن نجد أنَّ الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- قد اعتنى بالسنة النبوية غاية الاعتناء واعتمدها في تفسيره للقرآن، وقد تنوعت ملامح منهج الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- في تفسيره القرآن بالسنة فكان من أبرزها ما يلي:

أولاً: أنه يفسر الكلمة ويوضح معناها بما جاء بالسنة ، وإليك أمثلة ذلك:

١- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٢) يبين -رحمه الله- معنى الأنداد ويوضح ذلك بما جاء في السنة فيقول:« والأنداد جمع ند،وهو المثيل والنظير والكفؤ ، وفي الحديث: أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: ما شاء الله وشئت، قال: « **أجعلتني لله نداً؟**»(٣) وفي الحديث الآخر: « **نعم القوم أنتم لولا أنكم تنددون، تقولون: ما شاء الله وشاء فلان**» ،(٤) فالقرآن والسُّنة يشددان في النهي عن الشرك لتخلص العقيدة نقية ». (٥)

٢- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ

(٦) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٦

(١) سورة البقرة،الآية (٢٢).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد ص٢٧٤ والإمام أحمد في مسنده (٣/ ٣٣٩) والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢٤٥)، وصححه الألباني.

(٣) رواه النسائي في السنن الكبرى (٧/ ٦)،وصححه الألباني.

(٤) الأنوار الساطعات (١/ ٣١) .

زُرْقًا ﴾،(١) يبين المراد بالصور بما جاء في السنة ثم يسوق الأحاديث الواردة في ذلك فيقول: « الصور قرن ينفخ فيه يدعى به الناس للمحشر،- ثم قال- وثبت في الحديث أن رسول الله ﷺ سُئل عن الصور، فقال: «**قرن ينفخ فيه**» ،(٢) وقد جاء في حديث الصور من رواية أبي هريرة ﷺ :« **إنه قرن عظيم الدائرة منه بقدر السموات والأرض،ينفخ فيه إسرافيل** عليه السلام».(٣)

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:«**كيف أنعم وصاحب الصور قد التقمه وأصغى سمعه، وحنى جبهته ينتظر متى يؤمر بالنفخ**»، فقال: يا رسول الله، وما تأمرنا ؟ قال:« **قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل**» (٤)» . (٥)

ثانياً: من عنايته-رحمه الله- بتفسير القرآن بالسنة أنه يفسر المعنى العام للآية أو الآيات بالأحاديث التي توضحه، وإليك الأمثلة على ذلك:

١ - عند تفسيره آية الوضوء يبين المراد من القيام الوارد في قوله

---

(٥) سورة طه،الآية (١٠٢).

(١) رواه أبو داود في سننه (٤/ ٣٧٨) والترمذي في سننه (٤/ ٦٢٠) والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٣٩٢)، وصححه الألباني.

(٢) هذا جزء من حديث الصور الطويل الذي رواه ابن جرير في تفسيره (١٩/ ٥٠٣) وابن أبي حاتم في تفسيره (١١/ ٢١٠)، وابن راهويه في مسنده (١/ ٨٤)، وأبو الشيخ في كتاب العظمة (٣/ ٨٢٢) قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٨٧) هذا حديث مشهور وهو غريب جداً، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة،وفي بعض ألفاظه نكارة.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٤٥) والترمذي في سننه (٥/ ٣٧٥) وصححه الألباني.

(٤) الأنوار الساطعات (١/ ٤٠١) .

تعــالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ ،(١) فيقــول: «وجمهور المسلمين على أن الطهارة لا تجب على من قام إلى الصلاة إلا إذا كان محدثاً، والمعنى: إذا قمتم إلى الصلاة محدثين فاغسلوا وجوهكم... إلخ، وهذا الحكم مستفاد من السنة العملية في الصدر الأول، فقد روى أحمد ومسلم وأصحاب السنن من حديث بريدة ﷺ قال:« وكان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح توضأ ومسح على خفيه، وصلى الصلوات بوضوء واحد، فقال له عمر ﷺ:يا رسول الله،إنك فعلت شيئًا لم تكن تفعله، فقال:« **عمداً فعلته يا عمر** »،(٢) وروى البخاري وأصحاب السنن عن عمرو بن عامر الأنصاري ﷺ:سمعت أنس بن مالك ﷺ يقول:« كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، قال: قلت: فأنتم كيف تصنعون؟ قال: كنا نصلي الصلوات بوضوء واحد ما لم نحدث»،(٣) وروى أحمد والشيخان من

(٥) سورة المائدة،الآية (٦).

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٨/ ٦٥)، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٣٢)، وأبو داود في سننه (١/ ٦٦) والترمذي في سننه (١/ ٨٩)، والنسائي في سننه(١/ ٨٦)، وابن ماجه في سننه (١/ ١٧٠)، وبريدة هو ابن الحصيب الأسلمي الصحابي الجليل ، أسلم بعد منصرف النبي ﷺ من بدر سكن البصرة ، مات سنة (٦٣هـ)، ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٥٦) الإصابة لابن حجر (١/ ٢٨٦)،.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (١/ ٨٧) وأبو داود في سننه (١/ ٦٦) والترمذي في سننه (١/ ٨٨)، والنسائي في سننه(١/ ٨٥)، وابن ماجه في سننه (١/ ١٧٠)، وعمرو بن عامر بن مالك ابن النجار الأنصاري الخزرجي المازني قيل إنه ممن شهد بدراً، ينظر: أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٨٥٨)، وأنس بن مالك بن النضر من بني النجار ،خادم رسول الله من المكثرين للرواية، سكن البصرة وتوفي سنة (٩١هـ)، ينظر: الاستيعاب (١/ ٣٥)، =

حديث أبي هريرة ﷺ: «**لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ**».(1) ».(2)

2- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ ،(3) يبين رحمه الله معنى الآية بما ورد من أحاديث فيقول في معناها: « أي: أخرجه وهو محب له راغب فيه، نص على ذلك ابن مسعود، وسعيد بن جبير (4) وغيرهما من السلف والخلف، كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «**أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى وتخشي الفقر**»،(5) وقد روى الحاكم عن ابن مسعود ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: « ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾، **أن تعطيه وأنت صحيح تأمل العيش وتخشى الفقر**».(6)» .(7)

= الإصابة (1/ 127).

(1) رواه البخاري في صحيحه (1/ 87) وأبو داود في سننه (1/ 66) والترمذي في سننه (1/ 88)، والنسائي في سننه(1/ 85)، وابن ماجه في سننه (1/ 170).

(2) الأنوار الساطعات (1/ 234) .

(3) سورة البقرة ،الآية (177).

(4) ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي من السابقين للإسلام ، شهد بدراً وما بعدها توفي سنة(32هـ)، ينظر الاستيعاب (1/ 302)،الإصابة (4/ 233)، وسعيد بن جبير الأسدي مولاهم،المقرىء المفسر ،من التابعين قتله الحجاج بواسط سنة (95هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء (4/ 321) غاية النهاية ص134

(5) صحيح البخاري (2/ 515)،وصحيح مسلم(2/ 716).

(6) المستدرك (2/ 299)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(7) الأنوار الساطعات (1/ 73) .

ثالثاً: من عنايته بتفسير القرآن بالسنة أنه عندما يفسر الآية أو الآيات فإنه يسوق الأحاديث الواردة في موضوع الآية، وإليك الأمثلة على ذلك:

٢- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾(١) يبين -رحمه الله- معنى الآية ثم يسوق الأحاديث الواردة في فضل الإنفاق فيقول:« وقد وردت أحاديث في الحث على الجود والإنفاق في وجوه الخير، فمنها: ما ورد عن أبي هريرة ﷺ قال:قال رسول الله ﷺ:« **ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان،فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفًا،ويقول الآخر:اللهم أعط ممسكًا تلفًا** » متفق عليه،(٢) وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «**قال الله تعالى: أنفق يا ابن آدم ينفق عليك**» متفق عليه (٣).». (٤)

وقد ساق في هذا سبعة أحاديث،مما يدل على عنايته البالغة واهتمامه بالسنة في تفسيره، بل إنه أورد عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا ﴾،(٥) عشرة أحاديث في فضل بر الوالدين،(٦) وساق عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ

(١) سورة آل عمران ،الآية (١٣٤).
(٢) صحيح البخاري (٢/ ٥٢٢)،وصحيح مسلم (٢/ ٧٠٠).
(٣) صحيح البخاري (٤/ ١٧٢٤)، وصحيح مسلم (٢/ ٦٩٠).
(٤) الأنوار الساطعات (١/ ١٢٤) .
(٥) سورة النساء ،الآية (٣٦).
(٦) الأنوار الساطعات (١/ ١٥٦) .

ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ ،(١) سبعة أحاديث في شأن الأمانة،(٢) وأورد عند تفسير قوله تعالى: ﴿ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾(٣) في بيان حرصه ﷺ على أمته وشفقته عليهم أربعة عشر حديثاً(٤)، وهكذا في مواضع كثيرة نجده يهتم بالسنة في تفسيره اهتماما بالغاً.

ومما تجدر الإشارة إليه مما يتعلق بمنهج الشيخ -رحمه الله-في تفسير القرآن بالسنة ما يلي:

١ - أن الشيخ -رحمه الله- عندما يورد الأحاديث يوردها غالباً،كاملة ويذكر من رواها من الصحابة ﷺ ومن أخرجها من أهل العلم، مثال ذلك ما قاله الشيخ -رحمه الله- عند تفسير سورة الفاتحة :« ويستحب لمن يقرأ الفاتحة أن يقول بعدها: آمين، ومعناها: اللهم استجب ففي الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال:« **إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه،**».(٥)

ولمسلم أن رسول الله ﷺ قال:« **إذا قال أحدكم في الصلاة آمين والملائكة في السماء آمين، فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من**

---

(٧) سورة النساء ،الآية (٥٨).

(٨) الأنوار الساطعات (١/ ١٧٩) .

(١) سورة التوبة ،الآية (١٢٨).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٣٣١) .

(٣) صحيح البخاري (١/ ٢٧٠)، صحيح مسلم (١/ ٣٠٧).

ذنبه».(١) ». (٢)

٢- أن الشيخ رحمه الله عندما يورد الأحاديث ويستشهد بها فإنه غالباً ما يتعقبها بالحكم عليها، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ ،(٣) قال رحمه الله « ومن أفضل اللباس البياض، كما ورد عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً قال: قال رسول الله ﷺ: « **البسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم، وإن خير كحالكم الإثمد، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر**»(٤)، هذا حديث جيد الإسناد رجاله على شرط مسلم، ولأحمد أيضاً وأهل السنن بإسناد جيد عن سمرة بن جندب ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عليكم بثياب البياض فالبسوها،فإنها أطهر وأطيب، وكفنوا فيها موتاكم** »(٥).» .(٦)

وتارة يورد الأحاديث الضعيفة والغريبة دون أن يذكر من رواها أو

(٤) صحيح مسلم (١/ ٣٠٧) .

(٥) الأنوار الساطعات (١/ ٢٦) .

(١) سورة الأعراف ،الآية (٣١).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٩٤)، وأبو داود في سننه (٤/ ٩) والترمذي في سننه (٣/ ٣١٩)، والنسائي في سننه(٤/ ٣٤)

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٣/ ٣٢٧)،والترمذي في سننه (٥/ ١١٧)، والنسائي في سننه (٤/ ٣٤)،وابن ماجه في سننه (٢/ ١١٨١) وصححه الألباني، وسمرة بن جندب بن هلال الفزاري من صغار الصحابة نزل البصرة وتوفي بها سنة (٥٩هـ)،ينظر: الاستيعاب (١/ ١٩٧)،الإصابة (٣/ ١٧٨).

(٤) الأنوار الساطعات (١/ ٢٩٨)

أخرجها ولا يتعقبها أيضاً، فمن ذلك ما أورده عن أبي أمامة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: « **إن إبليس لما أنزل إلى الأرض، قال: يا رب، أنزلتني إلى الأرض، وجعلتني رجيمًا، فاجعل لي بيتاً، قال: الحمام، قال: فاجعل لي مجلساً، قال: الأسواق ومجامع الطرقات، قال: فاجعل لي طعاماً، قال: كل ما لم يذكر اسم الله عليه، قال: فاجعل لي شراباً، قال: كل مسكر، قال: فاجعل لي مؤذناً، قال: المزمار، قال: فاجعل لي قرآناً، قال: الشعر، قال: فاجعل لي كتاباً، قال: الوشم، قال: فاجعل لي حديثاً، قال: الكذب، قال: فاجعل لي رسلاً، قال: الكهنة، قال: فاجعل لي مصائد، قال: النساء** » (١).

ومنها حديث ثعلبة بن حاطب ﷺ (٢) في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (٣) وكذا

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٠٧)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٣٦): "رواه الطبراني وفيه علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف"، قال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٦/ ١٤١) منكر جداً، وأبو أمامة هو صدي بن عجلان مشهور بكنيته من أجلاء الصحابة، سكن حمص وتوفي سنة (٨١هـ)، ينظر: الاستيعاب (١/ ٢٢٢)، أسد الغابة (١/ ٥١٧).

(٢) ثعلبة بن حاطب بن عمرو بن عبيد الأوسي الأنصاري صحابي جليل ممن شهد بدراً، توفي في خلافة عمر وقيل في خلافة عثمان ﷺ، ينظر: الاستيعاب (١/ ٦٣)، أسد الغابة (١/ ١٥٠).

(٣) سورة التوبة، الآية (٧٥)، وهي قصة طويلة ومشهورة ذكرها كثير من المفسرين في سبب نزول الآية، وقد رواها الطبري في تفسيره (١٤/ ٣٧٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٣٤٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢١٨)، وقد أنكر أهل العلم هذه القصة وحكموا ببطلانها، فممن قال بذلك الإمام ابن حزم، قال في المحلى (١١/ ٢٠٨): "على أنه قد روينا أثرا لا يصح وأنها نزلت في ثعلبة بن حاطب، وهذا باطل؛ لأن ثعلبة بدري =

حديث الصور المتقدم.(١)

ثالثاً: تفسيره القرآن بأقوال الصحابة والتابعين:

تظهر أهمية تفسير الصحابة ﷺ للقرآن الكريم إذا عُلم أن النبي ﷺ قد بين لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه، ولا يحصل البيان والبلاغ المقصود إلا بذلك،ومعلوم أن الصحابة ﷺ قد سمعوا من النبي ﷺ الأحاديث الكثيرة،ورأوا منه من الأحوال المشاهدة، وعلموا بقلوبهم من مقاصده، ودعوته ما يوجب فهم ما أراد بكلامه.

وإذا كان للصحابة من ذلك ما ليس لمن بعدهم كان الرجوع إليهم في ذلك دون غيرهم متعيناً قطعاً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:« وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها؛ ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح؛لا سيما علماؤهم وكبراؤهم

= معروف، ثم ساق الحديث بإسناده من طريق معان بن رفاعة عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة وقال: "وهذا باطل لا شك؛ لأن الله أمر بقبض زكوات أموال المسلمين، وأمر عليه السلام عند موته ألا يبقى في جزيرة العرب دينان فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلما ففرض على أبي بكر وعمر قبض زكاته ولا بد ولا فسحة في ذلك، وإن كان كافرا ففرض ألا يبقى في جزيرة العرب فسقط هذا الأثر بلا شك، وفي رواته معان بن رفاعة، والقاسم بن عبد الرحمن وعلي بن يزيد – هو ابن عبد الملك – وكلهم ضعفاء" أهـ.

(١) قال عنه ابن كثير "غريب جداً "، ينظر: ص٢٦

كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين ». (١)

وأما تفسير التابعين -رحمهم الله- للقرآن الكريم فله منزلة ومزية خاصة، فهو يأتي في المرتبة الرابعة بعد تفسير القرآن بأقوال الصحابة ﷺ،فهم الذين تعلموا على أيدي صحابة النبي ﷺ وأخذوا من علمهم المبارك، وقد عاشوا في زمن قريب من عصر النبوة المبارك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:« إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين».(٢)

ولهذه الأهمية والمكانة في تفسير الصحابة والتابعين للقرآن الكريم نجد أنَّ الشيح عبد العزيز-رحمه الله- قد اعتنى بهذا الجانب غاية الاعتناء واعتمده في تفسيره للقرآن الكريم،بل إنك لتجد أن منهج الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- تنوعت أساليبه في عرضه لتفاسيرهم فكان من أبرزها ما يلي:

أولاً:أنه يفسر الكلمة ويبين معناها مؤيداً ذلك بما ورد من تفاسير الصحابة والتابعين، وإليك أمثلة ذلك:

١- من تفسير الصحابة ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ،(٣) فإنه -رحمه الله- يبين معنى الأنداد ويستشهد على ذلك بما ورد عن ابن عباس ﷺ فيقول:« والأنداد

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص٣٧

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٤١

(٢) سورة البقرة،الآية (٢٢).

جمع ند،وهو المثيل والنظير والكفؤ، عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ ، قال:« الأنداد هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن يقول: والله،وحياتك يا فلانة، وحياتي، ويقول: لولا كلبه هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتى اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها فلانا ؛ فإن هذا كله به شرك »،(١) ».(٢)

٢- ومن تفسير التابعين ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ،(٣) فإنه -رحمه الله- يبين معنى القبيل ويستشهد على ذلك بتفسير التابعين فيقول:« قبيله:جنوده، قال مجاهد(٤): يعني الجن والشياطين،وقال ابن زيد: (٥) قبيله نسله.(٦) ». (٧)

ثانياً: أنه في تفسير الآية يعرض لعدد من أقوال الصحابة والتابعين

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٥٨).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٣١).

(٣) سورة الأعراف،الآية (٢٧).

(٤) مجاهد بن جبر من التابعين، كان إمامًا في التفسير والقراءات ، توفي سنة (١٠٣هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩)، طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٠٥).

(٥) ابن زيد هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني من التابعين من مشاهير المفسرين،حدث عن أبيه، توفي سنة (١٨٢هـ)،ينظر:سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٦٢)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٧١).

(٦) رواهما الطبري في تفسيره (١٢/ ٣٧٦).

(٧) الأنوار الساطعات (١/ ٢٩٠).

ويجمع في الغالب بينها على أنها تفاسير تحتملها الآية، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾،(١) حيث يقول: « في الأسباب أربعة أقوال: أحدها:أنها المودَّات، وإلى نحوه ذهب ابن عباس ومجاهد، والثاني: أنها الأعمال، رواه السدي (٢) عن ابن مسعود وابن عباس وهو قول أبي صالح (٣) وابن زيد، والثالث: أنها الأرحام، رواه ابن جريج عن ابن عباس،(٤) والرابع: أنها تشمل جميع ذلك، فيدخل في ذلك الصلة التي كانت بين الأتباع والمتبوعين في الدنيا من الأنساب والقرابة والصداقة والمودة والصلات والأواصر والعلاقات » (٥)

ثالثاً:أنه كثيراً ما يعتني في تفسيره بأقوال الصحابة والتابعين وخاصة عند ذكر أسباب النزول، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في سبب نزول قوله: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾،(٦) حيث يقول:« قال ابن عباس وجابر وأنس

(٨) سورة البقرة،الآية (١٦٦).

(١) السدي إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة ،كان رأساً في التفسير،صدوق يهم،توفي سنة (١٢٧هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٣١٥)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٥٨).

(٢) أبو صالح باذام مولى أم هانئ،،تابعي توفي سنة (١٢١هـ)،ضعفه البخاري وقال النسائي ليس بثقة، ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٩٦) تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٤).

(٣) رواها الطبري في تفسيره (٣/ ٢٨٨-٢٨٩) وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٤٢٠).وابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج ، رومي الأصل من موالي قريش، توفي بمكة سنة (١٥٠هـ)، ينظر:سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٩٦)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٥٨).

(٤) الأنوار الساطعات (١/ ٦٣).

(٥) سورة آل عمران،الآية (١٩٩).

وقتادة (١):إنَّ هذه الآية قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ نزلت في النجاشي (٢) ملك الحبشة، وذلك أنه لما مات نعاه جبريل ﷺ لرسول الله ﷺ في اليوم الذي مات فيه، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: «**اخرجوا، فصلوا على أخ لكم مات بغير أرضكم،النجاشي**» فصلى كما يصلي على الجنائز،فكبر أربعًا، فقال المنافقون:يصلي على علج مات بأرض الحبشة! فأنزل الله:﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾، الآية» . (٣)

---

(٦) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري من المكثرين للرواية توفي سنة (٧٤هـ)، ينظر: الاستيعاب ا(١/ ٦٦) الإصابة (١/ ٤٣٤)،وقتادة بن دعامة السدوسي من التابعين مفسر حافظ ضرير أكمه، توفي سنة (١١٧هـ)، ينظر:سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٢٣)،غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٢٨٦)

(١) النجاشي: أصحمة بن أبحر ملك الحبشة، أسلم على عهد رسول الله ﷺ ولم يهاجر إليه ، ينظر: سير أعلام النبلاء (١/ ٤٢٨)، الإصابة (١/ ١١٧).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ١٤٦).

المطلب الثاني : عنايته بالتفسير بالرأي.

التفسير بالرأي هو الجزء المتمم للتفسير بالمأثور القائم على الرواية، وباجتماع هذا وهذا تكتمل حُلَّة التفسير ما بين رواية قائمة على النقل الصحيح ودراية قائمة على تدبر العقل الصريح.

والشيخ عبد العزيز –رحمه الله– في تفسيره هذا عندما اعتنى بالتفسير بالمأثور القائم على الرواية الصحيحة،لم يغب عنه التفسير بالدراية القائم على التدبر والعقل الصحيح، بل اعتنى اعتناء ظاهراً في توظيف الرأي والاجتهاد في تفسيره للقرآن الكريم، فكان منهجه –رحمه الله– الجمع بين هذا وهذا .

والمتأمل في تفسير الشيخ –رحمه الله– يجد أن لتفسيره بالرأي والاجتهاد ملامح ظاهرة قد اعتمدها ، يمكن عرضُها وإبرازها في النقاط التالية:

أولاً: عنايته بتفسير الألفاظ الغريبة:

يقصد بالألفاظ الغريبة الألفاظ الغامضة التي تحتاج إلى توضيح بما جاء في لغة العرب وكلامهم، والملاحظ أن الشيخ –رحمه الله– في تفسيره اعتنى بهذا الجانب فكان يقف مع المفردات الغريبة في القرآن فيقوم بتفسيرها ويوضح معانيها،وكان له في بيانها طريقتان:

١ – الطريقة الأولى:بيان معاني الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى توضيح في بداية كل مقطع يقوم بتفسيره،فيأتي على الألفاظ الغريبة ويبينها ثم يشرع بعد ذلك في التفسير، وهذا كان في أغلب المواضع التي قام بتفسيرها .

٢- الطريقة الثانية: بيان معاني الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى توضيح، وهذا جرى في أغلب تفسيره، وقد تنوعت أساليبه في تناوله ، وإليك بيان ذلك:

أ- بيان الألفاظ الغريبة بإرجاعها إلى أصلها إلى أصلها كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴾ ،(١) يبين-رحمه الله- معنى المريد فيقول:« والمريد والمارد والمتمرد العاتي الخارج عن الطاعة، وأصل مادة (م ر د) للملامسة والتجرد، ومنه صرح ممرد وشجرة مرداء للتي تناثر ورقها ،ووصف الشيطان بذلك؛ إما لتجرده للشر أو لتشبيهه بالأملس الذي لا يعلق به شيء، وقيل: لظهور شره كظهور ذقن الأمرد وظهور عيدان الشجرة المرداء ».(٢)

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ ،(٣) بين الشيخ -رحمه الله- معنى الإجلاب فقال:« أصل الإجلاب: السوق بجلبة من السائق، والجلبة الأصوات، تقول العرب: أجلب على فرسه، وجلب عليه إذا صاح به من خلفه واستحثه للسبق » .(٤)

ب- بيان الألفاظ الغريبة بإرجاعها إلى أصلها مؤيداً ذلك بالشواهد القرآنية التي تدل على هذا المعنى،كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَنزِعُ

---

(١) سورة النساء، الآية (١١٧).

(٢) الأنوار الساطعات(١/ ٢٢٢).

(٣) سورة الإسراء، الآية (٦٤).

(٤) الأنوار الساطعات(١/ ٣٧٦).

عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ ﴾،(١) حيث يقول:« والنزع الجذب للشيء بقوة عن مقره، ومنه: ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ ،(٢) ومنه نزع القوس، ويستعمل في الأعراض، ومنه نزع العداوة والمحبة من القلب ونزع فلان كذا سلبه، ومنه: ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴾ ،(٣) لأنها تقلع أرواح الكفرة بشدة، ومنه المنازعة وهي: المخاصمة، والنزع عن الشيء: الكف عنه، والنزوع: الاشتياق الشديد، ومنه نزع إلى وطنه ».(٤)

ج- بيان الألفاظ الغريبة مؤيداً ذلك بالشواهد الشعرية التي تدل على هذا المعنى،كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾ ،(٥) حيث يقول:« ومن يعش، أي يتعامى ويتغافل ويعرض عن ذكر الله، وأصل العَشْو: تثبت النظر بغير علة في العين، يقال منه:عَشَا فلان،يَعْشُو عَشْواً،إذا ضَعُفَ بصرُه وأظلمت عينُه كأن عليه غشاوة، كما قال الشاعر:(٦)

مَتَى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ

وأما إذا ذهب البصر ولم يبصر، فإنه يقال فيه: عشي فلان، يعشي ،عشي

(١) سورة الأعراف، الآية (٢٧).
(٢) سورة القمر، الآية (٢٠).
(٣) سورة النازعات، الآية (١).
(٤) الأنوار الساطعات(١/ ٢٩٠).
(٥) سورة الزخرف، الآية (٣٦).
(٦) البيت للحطيئة ، ينظر ديوانه ص٥٣

منقوص، ومنه قول الأعشى:(١)

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بهِ   رَيْبُ الْمَنُونِ وذَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبلُ » (٢)

د- بيان الألفاظ الغريبة مؤيداً ذلك بكلام أهل اللغة، كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ،(٣) يبين -رحمه الله- معنى العمى ثم يؤيد ذلك بكلام أهل اللغة فيقول:« أعمى أفعل تفضيل أي أشد عمى وهذا مبني على أنه من عمى القلب، إذ لا يقال ذلك في عمى العين، قال الخليل وسيبويه (٤):لأنه خلقه بمنزلة اليد والرجل، فلا يقال: ما أعماه! كما لا يقال:ما أيداه! لأنه على أكثر من ثلاثة أحرف، وقد حكى الفراء (٥) عن بعض العرب أنه سمعه يقول:ما أسود شعره! ». (٦)

---

(١) ديوان الأعشى ص٤٨ والمثبت في ديوانه هكذا:

أأنْ رأتْ رجلاً أعشى أضر بِهِ   لِلَذّة المَرْءِ لا جَافٍ وَلا تَفِلُ

والأعشى هو ميمون بن قيس بن جندل من فحول شعراء العرب أدرك الإسلام ولم يسلم، توفي سنة (٧هـ)، ينظر: طبقات فحول الشعراء للجمحي (١/ ٥٢)،الأعلام (٧/ ٣٤١).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٥٠٠).

(٣) سورة الإسراء، الآية (٧٢).

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي،كان رأساً في اللغة أنشأ علم العروض توفي سنة (١٧٥هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩)،البلغة في تراجم النحو واللغة (١/ ٢١)، وسيبويه عمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر، إمام النحاة، له الكتاب، توفي سنة (١٨٠هـ)،ينظر:سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥١)، والبلغة ص٤٩.

(٥) الفراء يحيى بن زياد إمام أهل العربية ومن أعلم أهل الكوفة، توفي سنة (٢٠٧هـ)،ينظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١٤٩) بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٣٣٣)

(٦) الأنوار الساطعات (١/ ٣٩٥)، وقد نقله المؤلف من فتح القدير للشوكاني (٣/ ٣٥٣)، وينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٧٧).

ثانياً: عنايته في تفسيره بالمسائل النحوية والصرفية.

اعتنى الشيخ -رحمه الله- في تفسيره بالمسائل النحوية والإعرابية والصرفية وأولى هذا الجانب اهتماماً بالغاً فكان يقف مع الآيات القرآنية ويوضح الجانب النحوي، والإعرابي أو الصرفي وبناء الألفاظ ، ولم يكن للشيخ -رحمه الله- وقوف طويل عند هذه المسائل إلا إذا كان لها أثر في تفسير الآية وبيانها فإنه يعرض لها بأسلوب يدل على تمكُّنه من هذه العلوم ، ومن الأمثلة التي تدل على عنايته بالإعراب ما جاء عند تفسير البسملة حيث يقول:« والمتعلق بالباء في بسم الله مقدر، إما بفعل وإما باسم، فأما من قدره باسم تقديره باسم الله ابتدائي؛ فلقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ،(1)، ومن قدره بالفعل أمراً أو خبراً، نحو: أبدأ بسم الله، أو ابتدأت باسم الله؛ فلقوله: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ ،(2) ».(3)

ومثله ما جاء عند تفسير قوله: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ،(4) حيث يقول: « وقوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، مفسراً للصراط المستقيم وانتصب على أنه بدل من الأول وفائدة التوكيد لما فيه من التثنية

(1) سورة هود، الآية (41).
(2) سورة العلق، الآية (1).
(3) الأنوار الساطعات (1/ 9).
(4) سورة الفاتحة، الآية (7).

والتكرير، ويجوز أن يكون عطف بيان وفائدته الإيضاح. ».(١)

وأما ما يتعلق بالصرف وبناء الكلمة فمن الأمثلة عليه ما جاء عند تفسير الاستعاذة

حيث يقول: « والرجيم: فَعِيل بمعنى مَفْعول، أي إنه مرجوم مطرود عن الخير كله ».(٢)

ومثله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴾،(٣) حيث يقول: «القرين هنا فعيل بمعنى مفاعل،كالجليس والخليط،أي:المجالس والمخالط، ومنه سميت الزوجة قرينة، ومنه قيل لما يلز من الإبل والبقر: قرينان» .(٤)

ثالثاً: عنايته في تفسيره بالشواهد الشعرية.

لاجرم أن للشعر أهمية كبيرة في تفسير القرآن الكريم لا سيما في بيان معانيه وما خفي من ألفاظه ، وقد جاء عن ابن عباس قال: « إذا قرأ أحدكم شيئاً من القرآن فلم يدر ما تفسيره فليلتمسه في الشعر فإنه ديوان العرب».(٥)

والشيخ -رحمه الله-كان له عناية كبيرة بالأدب والشعر، وكان يحفظ

---

(١) الأنوار الساطعات (١/ ١٧).

(٢) الأنوار الساطعات(١/ ٥).

(٣) سورة الإسراء، الآية (٣٨).

(٤) الأنوار الساطعات(١/ ١٦٦).

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٤١) موقوفاً.

شيئاً كثيراً من القصائد والمنظومات والأبيات والشواهد الشعرية ، بل كان يكتب الشعر ، وقد تقدم أنه -رحمه الله- قد ألف في شعر الزهد والحكمة،كتابه:القصائد الزهديات في جزأين.

وإدراكاً لهذه الأهمية فقد اعتنى الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- بالرجوع إلى الشعر العربي للاستشهاد به في تفسيره، ومن أبرز ملامح منهج الشيخ في الاستشهاد بالشعر في تفسيره ما يلي:

أ- الاستشهاد في توضيح المفردات اللغوية الواردة في الآيات، وذلك أن الشيخ -رحمه الله- عندما يبين مفردات الآية فإنه كثيراً ما يؤيد ذلك بالشواهد الشعرية التي تدل على بيان تلك المفردات، وقد مرَّ معنا شيء من ذلك في بيان اهتمامه بالألفاظ الغريبة، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾،(١) حيث يقول: « التبتيك في اللغة: التقطيع، ومنه قول زهير: (٢)

حَتىَّ إذا مَا هَوَتْ كفُّ الوَلِيدِ لهَا　　　طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيشَهَا بَتِكُ ».(٣)

ومثله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ

(١) سورة النساء، الآية (١١٩).

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى ص٣٢ ، وزهير هو ابن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من أصحاب المعلقات ،حكيم الشعراء في الجاهلية توفي سنة (١٣ ق هـ)،ينظر:طبقات فحول الشعراء (١/ ٥١)،الأعلام (٣/ ٥٢)

(٣) الأنوار الساطعات(١/ ١٦٦).

﴿ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ ﴾،[١] حيث يقول: « ترى أنهم إذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول الذي بعثه الله رحمة للعالمين ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق حتى يتدفق من جوانبها لكثرته، قال امرؤ القيس: [٢]

فَفَاضَتْ دُموعُ العَينِ منِّي صَبابةً   على النَّحْرِ حتَّى بَلَّ دَمعيَ مِحمَلي».[٣]

ب- الاستشهاد بالشعر في المسائل النحوية والإعرابية التي يعرض لها، فإن الشيخ -رحمه الله- كثيراً ما يستشهد بالشواهد الشعرية على ما يقرره من مسائل نحوية، ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا ﴾،[٤] حيث يقول: « والمراد بالسيئات: الشرك، والكفر، والمعاصي، وفي الآية محذوف، وفي تقديره قولان: أحدهما: أن فيها إضماراً "لهم" والمعنى: لهم جزاء سيئة بمثلها، وأنشد ثعلب:

فإن سأل الواشون عنه فقل لهم   وذاك عطاء للوشاة جزيل

ملم بليلى لمة ثم إنه   لهاجر ليلى بعدها فمطيل[٥]

(١) سورة المائدة، الآية (٨٣).

(٢) ديوان امرئ القيس ص١ والمثبت في ديوانه:

ففاضتْ دُموعُ العين مني صبابة   نزُولَ اليماني ذي العيابِ المحمَّلِ

وامرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ،من أشهر شعراء العرب، صاحب المعلقة،توفي سنة (٨٠ ق هـ) ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ٥١)، الأعلام (٢/ ١١)

(٣) الأنوار الساطعات(١/ ١٦٦).

(٤)سورة يونس، الآية (٢٧).

(٥) نقل المؤلف البيتين من ابن الجوزي في زاد المسير (٤/ ٢٥)،وقد أنشدهما أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري لامرأة من بني عقيل، ينظر: أشعار النساء للمرزباني ص٨ ، =

أراد: هو ملم.:

والثاني: أن فيها إضماراً "منهم" المعنى: جزاء سيئة منهم بمثلها، تقول العرب: رأيت القوم صائم وقائم، أي منهم صائم وقائم، وأنشدوا: [1]

حتى إذا أَضَاءَ الصُّبْحُ في غَلَسٍ وَغُودِرَ البَقْلُ مَلْوِيٌّ وَمَحْصُودٌ

أي منه مَلْوِيٌّ »[2].

ج- الاستشهاد في تفسير الآية وتوضيح المعنى العام لها،فالشيخ -رحمه الله-عندما يبين المعنى العام للآية يستشهد له بالشواهد الشعرية في توضيح هذا المعنى، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ﴾ [3]،حيث يقول: « العفو عن الناس التجاوز عن ذنوبهم وترك مؤاخذتهم مع القدرة على ذلك، يعني الصافحين عن الناس المتجاوزين عما يجوز العفو والتجاوز عنه مما لا يؤدي إلى الإخلال بحق الله تعالى، فيدخل في العفو عن الناس عن كل من أساء إليك بقول أو فعل.

ولله در القائل: [4]

= وثعلب هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي سنة (٢٩١هـ)،ينظر: البلغة في تراجم النحو واللغة ص٩، الأعلام (١/ ٢٦٧).

(١) نقل المؤلف البيت من ابن الجوزي في زاد المسير (٤/ ٢٦)، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن (٤/ ١٠٧).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٣٥٣)، وقد نقله المؤلف من زاد المسير (٤/ ٢٦)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٦٩)، الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٤٩٢٦)

(٣)سورة آل عمران، الآية (١٣٤).

(٤)هو أبو الفتح البستي، ينظر:قصيدة عنوان الحكم لأبي الفتح البستي ص٣٦

وإن أساء مسيء فليكن لك في عروض زلته صفح وغفران

وقال الآخر: [١]

وأحلم عن خلي وأعلم أنه متى أجزه حلمًا على الجهل يندم

وقال أيضًا: [٢]

وما قتل الأحرار كالعفو عنهم ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا »[٣]

د- الاستشهاد في تفسير الآية وما يستنبطه منها، فنلحظ أن الشيخ -رحمه الله- يستنبط بعض ما تشير إليه الآية ثم يؤيد ذلك بالشواهد الشعرية، ومثال ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ ﴾،[٤] حيث يستنبط منها ما تشير إليه الآية فيقول: « وفي الآية إيماء إلى أن الذكر الجميل والثناء الحسن أمر مرغوب فيه، ولولا ذلك ما امتن الله على نبيه ﷺ به، ولما طلبه إبراهيم ﷺ بقوله: ﴿ وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ﴾ [٥].

قال أبو الطيب: [٦]

ذكر الفتى عمره الثاني وحاجته ما قاته وفضول العيش أشغال

---

(١)هو أبو الطيب المتنبي ، ينظر ديوانه بشرح الواحدي (٢/ ١٧٩).

(٢)هو أبو الطيب المتنبي ، ينظر ديوانه بشرح الواحدي (٢/ ٦١).

(٣) الأنوار الساطعات (١/ ١٢٧).

(٤)سورة الزخرف، الآية (٤٤).

(٥)سورة الشعراء، الآية (٨٤).

(٦)ينظر ديوانه بشرح الواحدي (٢/ ٢٤٠). وأبو الطيب أحمد بن حسين بن حسن الجعفي الكوفي شاعر الزمان الشهير بالمتنبي، توفي سنة (٣٥٤هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٩٩) الأعلام (١/ ١١٥).

وقال الآخر: [1]

ما مات قوم إذا أبقوا لنا أدبًا وعلم دين ولا فاتوا ولا ذهبوا »[2]

هـ- مما يلاحظ في تفسير الشيخ رحمه الله أنه أكثر من الاستشهاد بالقصيدة النونية المسماة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن قيم الجوزية -رحمه الله- ويؤيد بها ما يذكره من أحكام ودلالات مما تدل عليه الآيات في مواضع كثيرة من تفسيره يطول المقام بذكرها. [3]

كما أنه يستشهد في تفسيره بنونية القحطاني[4]-رحمه الله- ولكنها مواضع يسيرة[5].

رابعاً: اهتمامه في تفسيره بإبراز الأوجه البلاغية.

لقد حوى كتاب الله من وجوه البلاغة وأسرار البيان ما يجلي إعجازه، ويكشف ما فيه من خصائص البيان، وبراعة الأسلوب، وسهولة النظم وسلامته .

وقد أدرك الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- أهمية البلاغة القرآنية واعتنى

---

(١)ذكره الجاحظ في كتابه الحيوان (١/ ٩٦)، ونسبه لابن يسير،وينظر:جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر(٢/ ٢٠٣)،

(٢)الأنوار الساطعات (١/ ٥٠٥).

(٣)فمثلاً استشهد بالنونية في وصف الجنة كما في (١/ ٤٥)،وفي ذكر صفات الله جل جلاله كما في (١/ ١٠٤) ،(١/ ١٠٨)،(١/ ١٠٩)(١/ ١١٩) ،(١/ ٣٦٥)،(١/ ٣٦٩)، (١/ ٤٦١)، (١/ ٤٦٧،٤٦٨).

(٤)لم أقف على ترجمة له.

(٥)كما في وصف يوم القيامة (١/ ٤٦٤) ، وفي ذكر فوائد النجوم (١/ ٣٠٢).

بها عناية فائقة في تفسيره،فكانت له -رحمه الله- وقفات بلاغية واهتمامات بإبراز أسرار البيان القرآني، فكان يقف مع الآيات القرآنية ويوضح ما فيها من أوجه بلاغية ونكات لطيفة، فمما أورده :

١- الالتفات:وهو نقل الكلام من أحد طرق التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى طريق آخر منها، وهو من المحسنات البديعية، ويسمى بالشجاعة العربية لأن ذلك التغيير والنقل من أسلوب إلى آخر يجدد نشاط السامع ويوقظه[١].

وقد أبرز الشيخ -رحمه الله- هذا النوع من الأوجه البلاغية في تفسيره ، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[٢]، بعدما بين ما فيها من التفات وهو تحول الكلام من الغيبة إلى المواجهة بكاف الخطاب.

يقول الشيخ تعليقاً على هذه النكتة البلاغية :« ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى آخر كان أحسن تطرية لنشاط السامع، وأكثر إيقاظًا له كما تقرر في علم المعاني » أهـ.

ثم يضيف -رحمه الله- إلى هذه النكتة نكات أُخر احتوتها الآية فيقول:« والمجيء بالنون في الفعلين لقصد الإخبار عن الداعي عن نفسه وعن جنسه من العباد، وقيل: إن المقام لما كان عظيمًا لم يستقل به الواحد

(١)ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (١/ ٧٢).

(٢)سورة الفاتحة، الآية (٥).

استقصارًا لنفسه واستصغارًا لها، فالمجيء بالنون لقصد التواضع، لا لتعظيم النفس، وقدمت العبادة على الاستعانة لكون الأولى وسيلة إلى الثانية، وتقديم الوسائل سبب لتحصيل المطالب، وإطلاق الاستعانة لقصد التعميم »[1].

٢- **الإظهار موضع الإضمار**، وهو ما يعرف بالخروج عن مقتضى الظاهر، وذلك أن الضمير هو المستخدم في الكلام المتبادر الذي يقتضيه ظاهر الأسلوب المعتاد، لكن قد يوجد داعٍ بلاغي يستدعي الاسم الظاهر بدل استخدام الضمير كالإشعار مثلاً بكمال العناية، أو التمكين ، أو إدخال الروعة والمهابة على نفس السامع ونحو ذلك[2].

وقد أبرز الشيخ -رحمه الله- هذا النوع من الأوجه البلاغية في تفسيره،فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[3]، حيث قال -رحمه الله-:« وإيقاع الاسم الجليل موقع الضمير لتعيين المعبود بالذات بعد تعيينه بالصفات، وتعليل الحكم بوصف الألوهية التي عليها يدور أمر الوحدانية، واستحالة الشركة، والاستيذان باستتباعها لسائر الصفات »[4].

٣- **الحذف**، وهو من علم المعاني الذي يبحث في أحوال اللفظ

---

(١)الأنوار الساطعات (١/ ١٤).

(٢)ينظر:البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها/ عبد الرحمن الميداني (١/ ٣٧٥).

(٣)سورة البقرة، الآية (٢٢).

(٤)الأنوار الساطعات (١/ ٣١).

كالتعريف والتنكير والذكر والحذف، والإظهار والإضمار[١].

وقد سمى ابن جني الحذف شجاعة العربية[٢]، وقال عبد القاهر الجرجاني:« هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة »[٣].

والحذف من الأوجه البلاغية التي برزت عند الشيخ -رحمه الله- في تفسيره، وبين ما فيها من أسرار، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾[٤]، حيث قال:« فالله سبحانه أمر بطاعة أولي الأمر؛ لأنه لا يستقيم للناس أمر دينهم ودنياهم إلا بطاعتهم والانقياد لهم طاعة لله ورغبة فيما عنده، ولكن بشرط أن لا يأمروا بمعصية الله، فإن أمروا بذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولعل هذا هو السر في حذف الفعل عند الأمر بطاعتهم، وذكره مع طاعة الرسول، فإن الرسول ﷺ لا يأمر إلا بطاعة الله، ومن يطعه فقد أطاع

(١) ينظر: خصائص التراكيب / أبو موسى، محمد ص٣٤

(٢) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٦٠) وابن جني عثمان أبو الفتح،من أئمة اللغة والأدب، توفي سنة (٣٩٢هـ).

ينظر:سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧)، البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ص٣٨.

(٣) دلائل الإعجاز ص١٢١ والجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن النحوي إمام العربية، أول من دوَّن علم المعاني، توفي سنة (٤٧١هـ) بجرجان،ينظر:سير أعلام النبلاء (٣٥/ ٤٠٤) بغية الوعاة (٢/ ٣٥).

(٤) سورة النساء، الآية (٥٩).

الله، وأما أولو الأمر فشرط الأمر بطاعتهم أن لا يكون في معصية »[1] .

ومن أمثلة الحذف أيضاً ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا ﴾[2]، حيث قال الشيخ-رحمه الله-: «والمراد بالسيئات الشرك والكفر والمعاصي، وفي الآية محذوف، وفي تقديره قولان:أحدهما:أن فيها إضماراً "لهم" المعنى:لهم جزاء سيئة بمثلها، والثاني:أن فيها إضماراً "منهم" المعنى: جزاء سيئة منهم بمثلها»[3].

٤- **إطلاق المسبب وإرادة السبب**،وهو أسلوب من أساليب البلاغة، ووجه من الأوجه البلاغية التي أشار إليها الشيخ -رحمه الله-في تفسيره وبين ما فيها من نكات، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۚ ﴾[4]، حيث قال:« وأضاف نزعه إلى الشيطان وإن لم يباشر ذلك؛لأنه كان بسبب وسوسته فأسند إليه، وصيغة المضارع لاستحضار الصورة التي وقعت فيما مضى »[5].

٥- **التكرار على وجه التأكيد** ،وهو أسلوب من الأساليب البلاغية، ومن المحسنات البديعية، وله فوائد عديدة أعظمها التقرير، ولذلك قيل:

(١) الأنوار الساطعات (١/ ١٨٣).
(٢) سورة يونس، الآية (٢٧).
(٣) الأنوار الساطعات (١/ ٣٥٣).
(٤) سورة الأعراف، الآية (٢٧).
(٥) الأنوار الساطعات (١/ ٢٩٠).

الكلام إذا تكرر تقرر[١].

والشيخ -رحمه الله-أبرز هذا في تفسيره، ووقف معه في مواضع متعددة،وبين ما فيها من الأغراض البلاغية، فمن ذلك ما جاء في تفسير فاتحة الكتاب وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[٢]، حيث قال:« إن في تكرير ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، بعد الذكر في البسملة ما يدل على أن العناية بالرحمة أكثر من غيرها من الأمور، وأن الحاجة إليها أكثر فنبه سبحانه بتكرير ذكر الرحمة على كثرتها وأنه هو المتفضل بها على خلقه»[٣].

وجاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآ ﴾[٤]، حيث قال:« ثم كرر سبحانه النداء لبني آدم تحذيرًا لهم من الشيطان، وفائدة تكرار النداء للإيذان بكمال الاعتناء بمضمون ما صدر به »[٥].

وهكذا نجد أن الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- قد اعتنى بالأوجه البلاغية في تفسيره عناية فائقة،فكانت له وقفات بلاغية واهتمامات بإبراز ما فيها من أسرار ونكات لطيفة.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ٩).

(٢) سورة الفاتحة، الآية (٣).

(٣) الأنوار الساطعات (١/ ٢٥).

(٤) سورة الأعراف، الآية (٢٧).

(٥) الأنوار الساطعات (١/ ٢٩٠).

خامساً:اهتمامه بعلم المناسبات.

المناسبات هي بيان أوجه الارتباط بين الآيات القرآنية بعضها ببعض أو الجمل من الآيات، أو بين السور القرآنية بعضها ببعض، على تعدد أنواعها[1].

وبيَّن الزركشي فائدة علم المناسبات فقال:«جعل أجزاء الكلام بعضها آخذ بأعناق بعض،فيقوى بذلك الارتباط،ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء »[2].

والشيخ -رحمه الله-في تفسيره قد اعتنى بعلم المناسبات عناية بالغة فكان يبرز المناسبة بين الآيات على أوجه عديدة،كالمناسبة بين الجمل،وبين الآيات، وما يتعلق بخواتيم الآيات ونحوها، وإليك بيان ذلك:

أولاً: المناسبة بين أجزاء الآية الواحدة :

ويقصد به الارتباط في نظم مفردات الآية ومجيء ألفاظها متصلة ببعض، وقد أبدع الشيخ-رحمه الله- في تفسيره في إبراز هذا الوجه في غير ما موضع ، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى

---

(١)ينظر:الإتقان (٣/ ٣٦٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٥)، والزركشي:بدر الدين محمد بن بهادر من مشاهير العلماء الأصوليين والفقهاء توفي سنة:(٧٩٤هـ)، ينظر: طبقات المفسرين للداودي (٢/ ١٦٢)، الأعلام(٦/ ٦٠).

ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[1]، حيث قال -رحمه الله- :« هذه الآية جامعة للكمالات الإنسانية بأسرها دالة عليها صريحًا أو ضمنًا،فإنها بكثرتها وتشعبها منحصرة في ثلاثة أشياء: صحة الاعتقاد، وحسن المعاشرة، وتهذيب النفس، وقد أشير إلى الأول بقوله:﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ إلى:﴿ وَٱلنَّبِيِّۦنَ ﴾، وإلى الثاني بقوله:﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ ﴾ إلى: ﴿ وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾ وإلى الثالث بقوله: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ إلى آخرها، ولذلك وصف المستجمع لها بالصدق نظرًا إلى إيمانه واعتقاده، وبالتقوى اعتبارًا بمعاشرته للخلق ومعاملته للحق جل وعلا »[2].

ثانياً: المناسبة بين الآيات :

وهذا الوجه قد تنوع عند الشيخ -رحمه الله- فجاء على صور مختلفة، وإليك بيان ذلك :

أ- ربط الآية بالآية التي قبلها: ومثاله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ ﴾[3]، حيث قال -رحمه الله-

(١) سورة البقرة، الآية (١٧٧).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٨٠).

(٣) سورة آل عمران، الآيتان (١٩٣-١٩٤).

« ولما ذكروا توفيق الله إياهم للإيمان وتوسلهم به إلى تمام النعمة سألوه الثواب على ذلك فقالوا: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾ ، أي: ربنا أعطنا ما وعدتنا به على ألسنة رسلك من حسن الجزاء كالنصر في الدنيا والظفر، والنعيم في الآخرة من الفوز برضوان الله وجنته»(١).

ب- ربط جملة من الآيات بعضها ببعض: ومثاله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾(٢)، حيث نجد أن الشيخ –رحمه الله– يهتم بربط تلك الآيات بعضها ببعض وإن بعدت أو كثرت،فيقول:« بعد أن ذكر تعالى أصناف الخلق، وبين أن منهم المهتدين والكافرين الذين جحدوا ما جاء به الرسول ﷺ والمنافقين المذبذبين بين ذلك دعا الله وأمرهم أمرًا عامًا لجميعهم بأمر عام،وهو عبادته وحده لا شريك له »(٣).

ج- ربط الآية بما قبلها وإن بعد: فيلاحظ أن الشيخ –رحمه الله– يعتني بربط سياق الآية وإن بعد، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ﴾(٤)، يبين–رحمه الله– وجه ارتباط هذه الآيات بعضها ببعض وقد بعد اتصال بعضها ببعض، فيقول:« بعد أن شرح ﷻ

(١) الأنوار الساطعات (١/ ١٤٢).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢١).

(٣) الأنوار الساطعات (١/ ٢٧).

(٤) سورة طه، الآية (٩٩).

قصص موسى عليه السلام مع فرعون أولاً، ثم مع السامري ثانياً على نمط بديع وأسلوب قديم، بين لنبيه ﷺ أن هذا القصص عن الأمم الماضية والقرون الغابرة كعاد وثمود وأصحاب الأيكة نلقيه إليك لنثبت به قلبك، وإذهاباً لحزنك، إذ به تعرف ما حدث للرسل من قبلك من شدائد الأهوال، وتذكيراً للمستبصرين في دينهم، وتأكيداً للحجة على من عاند وكابر من غيرهم »[١].

د- ربط الآية بافتتاحية السورة ومضمونها: من أوجه المناسبات التي برزت عند الشيخ -رحمه الله- أنه يربط الآية أو الآيات بصدر السورة وافتتاحيتها ومضمونها، ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[٢]، حيث أبان-رحمه الله- ارتباط الآية بافتتاحية السورة ومضمونها فقال:« تقدم الأمر بالوفاء بالعهود، ومن جملتها إقامة الصلاة، ومن شرائطها الطهارة »[٣].

ثالثاً: المناسبة بين ختم الآية لسياقها:

وقد أبرز الشيخ -رحمه الله- هذا النوع في تفسيره وبيَّن مناسبة ختم الآية لسياقها وإظهار ما حوته الآية من أسرار، ومن ذلك ما جاء عند

---

(١) الأنوار الساطعات (١/ ٤٠٠).

(٢) سورة المائدة، الآية (٦).

(٣) الأنوار الساطعات (١/ ٢٣٣).

تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[(١)]، حيث أبان -رحمه الله- مناسبة ختم هذه الآية بهذه الخاتمة فقال:« ولما في عالم السموات من بديع الصنع وبديع النظام ختم سبحانه وتعالى الآية بقوله: ﴿ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾،أي بيناها ووضحناها وميزنا كل جنس ونوع منها عن الآخر بحيث آيات الله بادية ظاهرة لقوم يعلمون بما في هذه الآيات من الدلالة على قدرة الله وعظمته وبديع حكمته، وخص أهل العلم؛ أنهم الذين يوجه إليهم الخطاب ويطلب منهم الجواب ، وهم المنتفعون بالآيات»[(٢)].

رابعاً: المناسبة بين ختم الآية لسياقها مع ربطها بنظائرها.

فنجد أن من عناية الشيخ رحمه الله واهتمامه بعلم المناسبات أنه يكشف لنا مناسبة الآيات لخواتيمها ثم يوازن بينها وبين نظائرها التي اتحدت في سياقها واختلفت في خاتمتها ليكشف لنا سر اختلاف تلك الخواتيم ويظهر ما حوته من أسرار، فمن ذلك ما جاء عند قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[(٣)] ، حيث أوضح سر خاتمة هذه الآية ثم وازن بينها وبين قرينتها الآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾[(٤)] ، فقال:« من هدي

(١) سورة الأنعام، الآية (٩٧).
(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٢٨٢).
(٣) سورة الفتح، الآية (٤).
(٤) سورة الفتح، الآية (٧).

القرآن للتي هي أقوم: الإرشاد إلى ختام الكلام بما يناسبه، فقد ختم جل وعلا وتقدس الآية الرابعة بقوله: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ،الآية التي بعدها الآية السابعة بقوله: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ؛ لأن المقصود أولاً التدبير التام لأمر الخلق، فيناسبه العلم والإحاطة، وأما الآية الأخيرة فالمراد تهديد المنافقين والمشركين فيناسبه العزة والغلبة »[١].

وهكذا نجد أن الشيخ -رحمه الله- قد أبدع في علم المناسبات وذكر له صوراً مختلفة وألواناً متنوعة، وبين أوجه الارتباط بين الآيات القرآنية بعضها ببعض، أو مفردات الآية الواحدة ، أو الآية بما قبلها وإن بعد سياقها، حتى إنه ليربط بعض الآيات بافتتاحية السورة ومضمونها، ويعتني بإبراز الأسرار في خواتيم الآيات وعلاقتها بسياقها.

سادساً: عنايته بالاستنباط.

الاستنباط في التفسير هو استخراج ما خفي من النص بطريق صحيح، ولابد أن يكون الاستنباط مبنياً على الفهم العميق لمعنى تلك الآيات، وما تنطوي عليه من الأحكام والحكم[٢].

ومن خلال النظر في تفسير الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- تبين أنه كان حريصاً على استنباط ما دقَّ من معاني الآيات وإيضاح ما خفي من حِكَمِها وأحكامها، وعلى هذا فقد تنوعت موضوعات الاستنباط عند الشيخ في تفسيره فمنها الاستنباطات العقدية والفقهية واللغوية وفي السيرة

(١) الأنوار الساطعات (٢/ ٢٣٨).

(٢) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (١/ ٢٦٨)

والرقائق ، وإليك إيضاح ذلك على النحو التالي:

١ - الاستنباطات العقدية: وذلك أن الشيخ -رحمه الله- قد اعتنى بآيات العقيدة فكان يقف عندها كثيراً ويستنبط منها عدداً من المسائل العقدية، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها ماجاء عند تفسير سورة الفاتحة حيث استنبط منها بدلالة التضمن أنواع التوحيد الثلاثة: فقال:« هذه السورة تضمنت إثبات أنواع التوحيد الثلاثة: فتوحيد الألوهية يؤخذ من لفظ ﴿ لِلَّهِ ﴾ ،ومن قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، وتوحيد الربوبية يؤخذ من قوله: ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ،وتوحيد الأسماء والصفات يؤخذ من لفظ: ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾»[١].

٢ - الاستنباطات الفقهية: وكما أن الشيخ -رحمه الله- اعتنى بالاستنباط من آيات العقيدة فقد اعتنى أيضاً بالاستنباط من آيات الأحكام أحكاماً ودلائل فقهية ، فقد استنبط -رحمه الله- من آية الوضوء في سورة المائدة أكثر من سبعين حكماً وفائدة فقهية، ومن آية الصيام أربعة وأربعين حكماً.

ومن الأمثلة على استنباطاته الفقهية استنباطُه من قوله تعالى:﴿ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾ [٢]،استحبابَ التكني عما يستقذر التلفظ به[٣].

(١) الأنوار الساطعات (١/ ٢٤).

(٢) سورة المائدة، الآية (٦).

(٣) ينظر: الأنوار الساطعات (١/ ٢٥١).

٣- الاستنباطات اللغوية: اعتنى الشيخ رحمه الله بالمسائل اللغوية في تفسيره وكان له فيها استنباطات دقيقة، منها ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[١] ، فقد قال:« إن الواو دليل على أن الأبواب فتحت لهم قبل أن يأتوا إليها لكرامة الله لهم وكرامتهم عليه، والتقدير حتى إذا جاؤوها وأبوابها مفتحة بدليل قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[٢]، وجعل ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾،جملة حالية،أي وقد فتحت أبوابها، وناسب كونها حالاً أن أبواب الأفراح تكون مفتَّحة لانتظار من يجيء إليها »[٣].

٤- الاستنباطات في السيرة النبوية:وذلك أن الشيخ -رحمه الله- اعتنى بما يتعلق بسيرة النبي ﷺ فاستنبط من الآيات المتعلقة بسيرته ﷺ استنباطات دقيقة ، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [٤]،فقد استنبط من الآية أن في وصفه ﷺ بهذا الوصف ما يقتضي المدح لنسبه ﷺ[٥].

٥- الاستنباطات في الرقائق: اعتنى الشيخ-رحمه الله- بالرقائق فاستنبط منها استنباطات، منها ما ذكره عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ

---

(١) سورة الزمر، الآية (٧٣).

(٢) سورة ص، الآية (٥٠).

(٣) الأنوار الساطعات (١/ ٤٦٢).

(٤) سورة التوبة، الآية (١٢٨).

(٥)ينظر: الأنوار الساطعات (١/ ٣٢٧).

ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾[1]، حيث قال:« فيتضمن هذا الدعاء التوفيق لفعل الخيرات وترك الشر الذي بتركه يكون العبد من الأبرار، والاستمرار عليه والثبات إلى المات، وفي هذا رمز إلى أنهم كانوا يحبون لقاء الله، ومن أحب لقاء الله أحب الله لقاءه »[2]، واستنبط استنباطاً آخر وهو:« أن في ذلك هضمًا للنفس،وحسن أدب، حيث قالوا مع الأبرار »[3].

(١) سورة آل عمران، الآية (١٩٣).

(٢)الأنوار الساطعات (١/ ١٤٢).

(٣) الأنوار الساطعات (١/ ١٥١).

المطلب الثالث : عنايته بتفسير آيات الاعتقاد .

تقدم الكلام عن عقيدة الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- عند الحديث عن ترجمته وأنه كان على عقيدة أهل السنة والجماعة في تقرير التوحيد بأنواعه الثلاثة الربوبية والألوهية والأسماء والصفات،وفي مسائل القدر والإيمان،وسائر مسائل الاعتقاد، وكان منهجه في الاستدلال فيها الاعتماد على الكتاب والسنة الصحيحة،مع الإيمان بهذه النصوص دون تأويل ولا تحريف[1].

وتقدم أيضاً أنه قد اعتمد كثيراً مع دلالة الوحيين على ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، فكان كثيراً ما يقرأ في مؤلفاتهما ويستقي منهما العقيدة الصافية المبنية على الكتاب والسنة فأفاد منها علماً غزيراً، تجلى ذلك في مؤلفاته،الأسئلة والأجوبة المختصرة والمطولة على العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية،وكتابه الكواشف الجلية عن معاني الواسطية[2].

فظهر أن الشيخ -رحمه الله- قد اعتنى غاية الاعتناء بتفسير آيات الاعتقاد،وتقرير أصول أهل السنة والجماعة والرد على من خالفهم ، وهذا يتضح من معالم أبرزها ما يلي:

١- تقرير الشيخ -رحمه الله- لأنواع التوحيد الثلاثة،حيث أوضح -

(١) ينظر:ص٩

(٢) ينظر:ص٩

رحمه الله- أن سورة الفاتحة تضمنت أنواع التوحيد الثلاثة فقال:« هذه السورة تضمنت إثبات أنواع التوحيد الثلاثة: فتوحيد الألوهية يؤخذ من لفظ ﴿ لِلَّهِ ﴾ ،ومن قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، وتوحيد الربوبية يؤخذ من قوله: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ،وتوحيد الأسماء والصفات يؤخذ من لفظ: ﴿ الْحَمْدُ ﴾»[(١)].

أما توحيد الألوهية والعبادة الذي هو الأصل في خلق الخلق والأصل في دعوة الرسل، فقد اعتنى به غاية الاعتناء في غير ما موضع من تفسيره وبيَّن معنى كلمة التوحيد وأركانها وشروطها فقد قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[(٢)]، :« أي لا معبود بحق إلا هو، ولكلمة الإخلاص أركان وشروط، فأركانها اثنان، نفي وإثبات، وحد النفي من الإثبات لا إله أي نافيًا جميع ما يعبد من دون الله، والإثبات إلا الله مثبتًا العبادة لله وحده لا شريك له في عبادته، كما أنه لا شريك له في ملكه، وأما شروطها فسبعة، لا تصح هذه الكلمة ولا تنفع قائلها إلا إذا استجمعت له الشروط »[(٣)].

٢ - تقرير الشيخ -رحمه الله-لمسألة الإيمان باليوم الآخر،حيث بين المراد به بقوله:« هو الإيمان بكل ما أخبر به الله في كتابه أو أخبر به رسول

(١) الأنوار الساطعات (١/ ٢٤).

(٢)سورة آل عمران، الآية (١٩٣).

(٣)الأنوار الساطعات (١/ ٣٣٥).

الله ﷺ مما يكون بعد الموت، ويدخل في ذلك التصديق بعذاب القبر ونعيمه، والبعث بعد الموت، والحشر، والحساب، والميزان، والصراط، والحوض، والجنة، والنار، وما أعد الله لأهلها إجمالاً وتفصيلاً »[١].

فمن المسائل التي قررها الشيخ -رحمه الله- في تفسيره مما يتعلق بمسألة الإيمان باليوم الآخر عذاب القبر ونعيمه الذي هو من عقيدة أهل السنة والجماعة،فنلحظ أن الشيخ يقف مع أدلة القرآن الدالة على عذاب القبر ونعيمه، فعند تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ﴾[٢]، يبين أن الآية دالة على عذاب القبر وذلك أن الخطاب والعذاب الموجه إلى هؤلاء المخاطبين إنما هو حال النزع عند الاحتضار، وقبيل الموت وبعده، ثم أيد ذلك بأدلة عذاب القبر ونعيمه من الكتاب والسنة.

ومن المسائل التي قررها الشيخ -رحمه الله- أيضاً في تفسيره مما يتعلق بمسألة الإيمان باليوم الآخر الإيمان بقدرة الله على المعاد وبعث الناس من قبورهم ومحاسبتهم ومجازاتهم على أعمالهم،فعند تفسير قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٣] ،استخرج منها الأدلة العقلية الدالة على إمكانية البعث وقدرة الله ﷻ على بعث الناس

(١)الأنوار الساطعات (١/ ٧٢).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٩٣).

(٣) سورة البقرة، الآيتان (٢١-٢٢).

من قبورهم بعد موتهم حيث قال:« أشار الله سبحانه وتعالى في هذه الآية إلى ثلاثة براهين من براهين البعث بعد الموت:

البرهان الأول:خلق الناس أولاً المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ ، لأن الإيجاد الأول أعظم برهان على الإيجاد الثاني.

البرهان الثاني:خلق السموات والأرض المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ ﴾ ،لأنهما من أعظم المخلوقات ومن قدر على خلق الأعظم، فهو على غيره قادر من باب أولى وأحرى.

البرهان الثالث:إحياء الأرض بعد موتها، فإنه من أعظم الأدلة على البعث بعد الموت المشار إليه في قوله: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ ﴾ »[1].

ومن المسائل التي قررها الشيخ -رحمه الله- أيضاً في تفسيره مما يتعلق بمسألة الإيمان باليوم الآخر الإيمان بالشفاعة وأنها حق ثابت يوم القيامة، وأنها ملك لله وحده،فعند تفسير آية الكرسي من سورة البقرة عقد الشيخ فصلاً قال فيه:« بحث المقصود منه الكلام على الشفاعة بوضوح »[2] ، ثم بين فيه معنى الشفاعة وأقسامها وذكر شرطيها ، وبين موقف الناس من الشفاعة وأنهم ثلاث فرق ، ثم ساق أنواعها الستة.

(١) الأنوار الساطعات (١/ ٣٠).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ١٠٠).

ومن المسائل التي قررها الشيخ -رحمه الله- أيضاً في تفسيره مما يتعلق بمسألة الإيمان باليوم الآخر الإيمان بالجنة والنار وأنهما مخلوقتان معدتان وأنهما باقيتان لاتفنيان،فعند تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾[1] ، يبين أن الآية دالة على وجود النار، وأنها الآن مخلوقة ومعدة للكافرين[2]،وكذا عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾، [3] يبين أن الآية دالة على وجود الجنة، وأنها الآن مخلوقة ومعدة للمتقين[4].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[5] ، يبين أن الآية دالة على أن النار باقية لا تفنى فيقول -رحمه الله-: «هذا إخبار منه جل وعلا أنهم فيها دائمون لا يخرجون منها، وهذا قول أهل السُّنة والجماعة؛ ولقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلۡخِيَاطِ ﴾،[6] ».[7]

٣ - بيان الشيخ -رحمه الله- لمذاهب المخالفين والرد عليهم، فعند تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ ﴾[8]، يبين

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٢١).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٣٦).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٢٣).

(٤) ينظر: الأنوار الساطعات (١/ ١٣٢).

(٥) سورة البقرة ، الآية (١٦٧).

(٦) سورة الأعراف ، الآية (٤٠).

(٧) الأنوار الساطعات (١/ ٦٤).

(٨) سورة الفرقان ، الآية (٦٨).

مذهب جمهور العلماء أن توبة القاتل عمدًا مقبولة ويسوق الأدلة الدالة على ذلك، ثم يبين الرأي الآخر وهو أن القاتل عمدًا داخل تحت المشيئة تاب أولم يتب، ثم يرد على من قال بخلوده في النار وهم الخوارج والمعتزلة، فيقول:" وبتقدير دخوله فليس بمخلد في النار خلافًا للخوارج والمعتزلة الذين يخلدونهم في النار ولو كانوا موحدين، وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ « أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال حبة أو خردلة أو ذرة من الإيمان »[1]."[2]

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ٢٧٢٧).

(٢) الأنوار الساطعات (١/ ٤٢٣).

المطلب الرابع : عنايته بتفسير آيات الأحكام .

تقدم أن الشيخ -رحمه الله-كانت له عناية بالأحكام الفقهية وخاصة في الفقه الحنبلي إلا أنه لم يكن متعصِّباً للمذهب الحنبلي في آرائه الفقهية وفتاواه، وإنما كان يعتمد المذهب ما ظهر الدليل، فإذا رأى الدليل في غيره أرجح أخذ به دون تردد[١].

ومما يدل على عناية الشيخ -رحمه الله- بالأحكام الفقهية أنه قام بتدريس الفقه إبَّان تدريسه في المعهد العلمي،وكذا ما ألفه من مؤلفات في الفقه مثل كتابه" الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية " وكتابه "إتحاف المسلمين بما تيسر من أحكام الدين،علم ودليل".

وأما تفسيره الذي بين أيدينا فلم يتعرض الشيخ -رحمه الله- فيه لآيات الأحكام إلا في مواضع قليلة ، ومع هذا فقد كان له اهتمام بارز في تفسير آيات الأحكام التي فسرها، فيأتي على الآية من آيات الأحكام فيفسرها ويستخرج ما فيها من أحكام ويطيل في عرض المسائل الفقهية ويستدل لها من الكتاب والسنة،وهو في الغالب لا يتعرض لأقوال الفقهاء، ويختم شرحه للآية باستنباط الفوائد الفقهية ويطيل النفس في سردها، ففي آية الوضوء من سورة المائدة استنبط أكثر من سبعين حكماً وفائدة .

ومن الأمثلة الدالة على عنايته بتفسير آيات الأحكام ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[٢] ،

---

(١) ينظر: ص٩

(٢) سورة البقرة ، الآية (١٨٤).

فقد بين ما دلت عليه الآية من أحكام ثم يعرض للخلاف إن وجد وأحياناً يرجح بالدليل ، فيقول -رحمه الله- « أي: ويجب فدية على الذين يتكلفون ويشق عليهم مشقة غير محتملة وهم الشيوخ والعجائز؛ لقول ابن عباس ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً[1]، وقيل:كان هذا في ابتداء فرض الصيام لما كانوا غير معتادين للصيام، وكان فرضه حتمًا فيه مشقة عليهم درجهم الرب الحكيم بأسهل طريق وخير المطيق للصوم بين أن يصوم وهو أفضل أو يطعم؛ ولهذا قال: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، ثم بعد ذلك جعل الصيام حتماً على المطيق وغير المطيق يفطر ويقضيه في أيام أخر، والقول الأول هو الراجح عندي، والله أعلم، روي أن أنس بن مالك ضعف عن الصوم، فصنع جفنة من ثريد، فدعا ثلاثين مسكينًا فأطعمهم[2]»[3].

(١)رواه البخاري في صحيحه (٥/ ١٨٢) برقم (٤٥٠٦).
(٢) رواه الدار قطني في سننه (٣/ ١٩٩) وصححه الألباني في إرواء الغليل (٤/ ٢١) .
(٣) الأنوار الساطعات (١/ ٨٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد هذه الرحلة الممتعة التي عشنا فيها في رحاب منهج الشيخ العالم النحرير والمفسر الكبير الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان-رحمه الله- يجدر بنا أن نورد بعضاً من نتائج هذه الرحلة الممتعة في النقاط التالية:

١- أن الشيخ -رحمه الله- من العلماء المعاصرين الذين ساروا على منهج السلف الصالح في العقيدة في اعتماد الدليل الصحيح الثابت في الكتاب والسنة مع اعتماد أقوال سلف هذه الأمة -رحمهم الله-.

٢- أن الشيخ -رحمه الله- كان من العلماء البارزين، والمشاركين في علوم متنوعة فقد حفظ القرآن الكريم، وأتقن الكثير من العلوم المتنوعة، ثم اشتغل بالتدريس والإفادة، وصنف في علوم متنوعة.

٣- أن الشيخ -رحمه الله-كان موسوعة علمية جمع بين فنون العلم المتنوعة بإتقان ورسوخ، فهو مفسر وأصولي وفقيه ولغوي، دل على ذلك كثرة مؤلفاته وتنوعها في شتى الفنون ، مما يدل على إحاطته بكثير من العلوم وسَعة ثقافته.

٤- أن الشيخ-رحمه الله- في تفسيره هذا لم يفسر القرآن الكريم كاملاً ، وإنما كان يختار آيات جامعات من القرآن -كما هو ظاهر من عنوان الكتاب [الأنوار الساطعات لآيات جامعات]، فكانت طريقته في التفسير طريقة

بديعة تجعل القارئ يستمتع بالقرآءة فيه فقد رتبه بذكر عنوان الآية أو الآيات ثم ببيان غريب مفرداتها، وتارة ببيان مناسبة الآية أو الآيات لما قبلها،وتارة بذكر سبب النزول ، ثم يبين المعنى العام للآية أو الآيات، ثم يذكر ما تضمنته الآية أو الآيات من أحكام وفوائد واستنباطات، ويطيل النفس بذكرها وسردها.

٥- أن الشيخ -رحمه الله- في تفسيره هذا قد سلك منهج التفسير بالمأثور القائم على الرواية الصحيحة، مع اعتنائه الشديد بالتفسير بالدراية القائم على التدبر والعقل الصحيح، فكان منهجه -رحمه الله- الجمع بين هذا وهذا .

٦-أن الشيخ -رحمه الله- ضمَّن تفسيره كثيراً من اللطائف البلاغية والنكات البديعية والاستنباطات الرائعة التي ظهرت في هذا التفسير، وتميز بها.

وفي الختام أسأل الله جلت قدرته أن يغفر للشيخ عبد العزيز السلمان، وأن يجزيه خير الجزاء عن كل ما قدم من خدمة جليلة للعلم وأهله وللقرآن خاصة وأهله ، على هذا التفسير المختصر المتميز ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت محمد أبو الفضل إبراهيم - نشر:الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- الأدب المفرد - محمد بن إسماعيل البخاري تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة : الثانية – ١٤٠٥هـ
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب- يوسف بن عبدالله بن عمر ابن عبد البر القرطبي، دار الكتاب العربي – بيروت ، لبنان .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة-علي بن محمد الجزري ابن الأثير - دار الكتب العلمية-لبنان، بيروت-ط١، ١٤١٥هـ.
- أشعار النساء : أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني، لا توجد معلومات.
- الإصابة في تمييز الصحابة - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- تحقيق علي محمد البجاوي نشر دار الجيل - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ.
- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتب، بيروت- ١٤٠٩هـ

- الأعلام - خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط٧، ١٩٨٦م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين - محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة.
- الأنوار الساطعات لآيات جامعات- الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ.
- الإيضاح في علوم البلاغة - الخطيب محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني -نشر: دار إحياء العلوم – بيروت الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨
- البرهان في علوم القرآن - محمد بن بهادر الزركشي،ت: محمد أبوالفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١هـ.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها- عبد الرحمن الميداني،الطبعة الرابعة-١٩٩٠م.
- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة / محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، النشر جمعيةإحياء التراث الإسلامي- الكويت – ١٤٠٧ الطبعة : الأولى، تحقيق :محمد المصري.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- عبد الرحمن بن أبي بكر للسيوطي نشر: مكتبة مشكاة الإسلامية
- تاريخ بغداد : أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت.

- تفسير القرآن العظيم- إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق:سامي بن محمد السلامة، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ.
- تفسير القرآن العظيم - عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم ت أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار محمد الباز مكة ط١ - ١٤١٧هـ .
- تهذيب التهذيب- أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ
- جامع بيان العلم وفضله- يوسف بن عبد البر النمري - الناشر دار الكتب العلمية.
- جامع البيان في تأويل القرآن -محمد بن جرير الطبري، ت أحمد شاكر- مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .
- الحيوان - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الجيل لبنان/ بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني- أبو موسى، محمد محمد، نشر:مكتبة وهبة.
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار، نشر: عالم الكتب – بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتب المكنون-أحمد بن يوسف، المعروف بالسَّمين الحلبي-تحقيق: د. أحمد الخراط-دار القلم-دمشق-ط١، ١٤٠٦هـ.
- دلائل الإعجاز - أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني-

تحقيق : د.محمد التنجي ، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م .

- ديوان الأعشى – تعليق: د. محمد محمد حسين–دار النهضة العربية– بيروت، لبنان.
- ديوان امرئ القيس – المكتبة التجارية الكبرى–مصر–ط٤، ١٣٧٨هـ.
- ديوان الحطيئة – اعتنى به حمدوا طماس دار المعرفة بيروت لبنان ط ٢– ١٤٢٦هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى – لاتوجد معلومات عن الكتاب.
- ديوان المتنبي بشرح الواحدي، لاتوجد معلومات عن الكتاب.
- زاد المسير في علم التفسير– عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي– نشر المكتب الإسلامي – بيروت– الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ
- السلسة الضعيفة – محمد ناصر الدين الألباني –الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.
- سنن أبي داود– سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني– تحقيق– محمد محيي الدين عبد الحميد – نشر: دار الفكر .
- سنن ابن ماجه – محمد بن يزيد القزويني – تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي – نشر:دار الفكر – بيروت.
- سنن الترمذي – محمد بن عيسى الترمذي السلمي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، مذيل بتصحيحات الألباني.

- سنن الدارقطني - علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- سنن النسائي - أحمد بن شعيب النسائي - تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ
- السنن الكبرى - أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، نشر مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ.
- السنن الكبرى - أحمد بن شعيب النسائي - تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن - نشر:دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ
- سير أعلام النبلاء - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - نشر: مؤسسة الرسالة.
- صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق:د.مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، اليمامة - بيروت ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ
- صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي – نشر: دار المدني – جدة، تحقيق : محمود محمد شاكر.
- طبقات المفسرين-محمد بن علي الداودي-دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

- العظمة - أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني الناشر : دار العاصمة - الرياض الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ تحقيق : رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري.
- علماء نجد خلال ثمانية قرون ، عبد الله بن عبد الرحمن البسام — دار العاصمة، الرياض الطبعة الثانية- ١٤١٩هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء - محمد بن محمد بن الجزري- دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان-ط٣، ١٤٠٢هـ.
- فتح المنان بترجمة الشيخ عبد العزيز السلمان- تأليف ابنه: عبد الحميد بن عبد العزيز السلمان - مطبوع بذيل كتاب محاسن الدين الإسلامي للشيخ عبد العزيز السلمان، نشر مطبعة دار طيبة بالرياض،ط الخمسون ١٤٢٧هـ .
- قصيدة عنوان الحكم: علي بن محمد بن الحسين البستي أبو الفتح: مكتب المطبوعات الإسلامية — حلب الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ — ١٩٨٤ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة.
- الكواشف الجلية عن معاني الواسطية - الشيخ: عبد العزيز السلمان،رئاسة البحوث العلمية بالرياض الطبعة (١١) ١٤٠٢هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي - نشر: مكتبة القدسي، القاهرة .
- المحلى في الفقه- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم- تحقيق: عبد الغفار البنداري-دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان.
- مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية - الشيخ:

عبد العزيز السلمان، مطابع المدينة بالرياض، الطبعة العاشرة ١٤١٠هـ.
- مسند الإمام أحمد – أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني- تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين نشر مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ .
- مسند إسحاق بن راهويه : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، نشر: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة – الطبعة الأولى ، ١٤١٢ – ١٩٩١ .
- مشاهير علماء نجد، عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ – دار اليمامة، ط٢، ١٣٩٤هـ.
- مقدمة في أصول التفسير أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني- نشر:دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م .
- معاني القرآن-يحيى بن زياد الفراء-تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار-بدون معلومات.
- المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين كتاب إلكتروني ضمن المكتبة الشاملة لـ.خالد الكحل.
- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني – نشر: مكتبة العلوم والحكم – الموصل الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.
- معجم المفسرين- عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان،ط٣، ١٤٠٩هـ.
- ميزان الاعتدال للذهبي: تحقيق علي محمد البجاوي دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.